﴿ فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تم فهرست الجزء الأول ﴾

كتاب

همع الهوامع

شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هجريه رحمه الله

عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية

(على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والاستانه)

الجزء الاول

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله تعالى به

سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك * وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك * (وبعد) فإن لنا تأليفا في العربية جمع أدناها وأقصاها * وكتابا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها * ومجموعا تشهد لفضله أرباب الفضائل * وجموعا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل * حشدت فيه ما يقر الأعين ويشنف المسامع * وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع * وجمعته من نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع * وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا واسعا كثير القول * طويل الذيول * جامعا للشواهد والتعاليل * معتنيا بالانتقاد للأدلة والأقاويل * منبها على الضوابط والقواعد * والتقاسيم والمقاصد * فرأيت الزمان أضيق من ذلك * ورغبة أهله قليلة فيما هنالك * مع إلحاح الطلاب على في شرح يرشدهم الى مقاصده * ويطلعهم على غرائبه وشوارده * فتخيرت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه * وتوضيح معانيه * وتفكيك نظامه * وتعليل أحكامه * مسماة (بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع) والله أسأل أن يبلغ به المنافع * ويجعلنا ممن يسابق الى الخيرات ويسارع * بمنه وكرمه (أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم * وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكلم * وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير وأعرب عنه فم * وأستعينك في إكمال ما قصدت اليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف * حاو لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف * محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف * مع مزيد وافٍ فائق الانسجام * قريب من الافهام * وأسألك النفع به على الدوام * ويحصر

في مقدمات وسبعة كتب)

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجملة والقول والاعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الاول في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في الجر وما حمل عليهما من المجزومات وما يتبعهما من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضم اليها من بقية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس في التوابع لهذه الانواع وعوارض التركيب الاعرابي من تغيير كالاخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والادغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب بديع لم أسبق اليه حذوت فيه حذو كتب الاصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعا والايام سبعا والطواف سبعا الحديث

(الكلام في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوى معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين)

(ش) الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا أي لا اله الا الله . تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله الآية كلا إنها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله رب ارجعون وما بعده وما في حديث الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد • ألا كل شيء ما خلا الله باطل • وهذا الاطلاق منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وان ذكره في الالفية فقد قيل انه من أمراضها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا وأحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوى معه فخرج بتصدير الحد بالقول غيره من الدوال كالخط والاشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث والف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح اليه الرضي من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجي ولم احتج الى ما زاده في التسهيل من قوله دال بالوضع مخرجا المهمل لتعبيره باللفظ الشامل لذلك وذكري القول الذي يخرجه لما سيأتي من انه الموضوع لمعنى ولذلك عدلت اليه وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لاطلاق القول على غيره كالرأي ممنوع لعدم تبادره الى الاذهان اذ هو مجاز وعدلت كاللباب الى جعل الافراد صفة القول عن جعلهم اياه صفة المعنى حيث قالوا ومنهم ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى مفرد لانه كما قال الرضي وغيره صفته في الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلا ونحو ضرب فانه كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمان وقدمت المعرف على المعرف كصنع الجمهور لانه الاصل في الاخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرف عقلا فقدم وضعا ومن قال ان اللام في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان فقد سها سهوا ظاهرا بل هي للماهية والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئي العلم المضاف كعبد الله فان كلا منهما كلمة تقديرا اذ لا تتأتى الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعهما كلمة تحقيقا لعدم دلالة جزئه على جزء معناه وشمل المنوى المستكن وهو يا كأنت في قم وجوازا كما سيأتي في مبحث المضمر وخرج بقولي معه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لانه لم ينو مع اللفظ وقيده في التسهيل بقوله كذلك قال اشارة

الى الاستقلال لتخرج الاعراب المقدر فانه منوى مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذفته للعلم به لانه اذا اشترط ذلك فى اللفظ الموجود مع قوته ففى المنوى أولى ومقابل الصحيح فيه مانقله أبو حيان وغيره أن صاحب النهاية وهو ابن الخباز منع تسمية الضمير المستكن اسما قال لانه لا يسمى كلمة وذهب قوم الى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدا نقله الامام فخر الدين الرازى فى تفسيره ومحصوله قال ورد عليهم بالباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين

(فان دلت على معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت ففعل أو غيرها بان احتاجت فى افادة معناها الى اسم أو فعل أو جملة فحرف وقال ابن النحاس معناه فى نفسه)

(ش) الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها الا ماسيأتى فى مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا وسماه الخالفة والدليل على الحصر فى الثلاثة الاستقراء والقسمة العقلية فان الكلمة لاتخلو إما أن تدل على معنى فى نفسها أولا الثانى الحرف والاول إما أن يقترن بأحد الازمنة الثلاثة أولا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل منها بأن يقال الاسم مادل على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمان والفعل مادل على معنى فى نفسه واقترن والحرف مادل على معنى فى غيره وفى فى المواضع الثلاثة للسببية أى دلت على معنى بسبب نفسه لابانضمام غيره اليه وبسبب غيره أى انضمامه اليه فالحرف مشروط فى إفادة معناه الذى وضع له انضمامه الى غيره من اسم كالباء فى مررت بزيد أو فعل كقد قام أو جملة كحروف النفى والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه للعلم به كنعم ولا وكأن قد وأماذو وفوق ونحوهما وان لم تذكر الا بمتعلقها فليس مشروطا فى إفادة معناها القطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما اشترط ليتوصل بها الى الوصف بأسماء الاجناس وبفوق الى علو خاص وقس على هذا وقيل هى للظرفية أى معنى ثابت فى نفسه وفى غيره أى حاصل فيه كمن فى نحو أكلت من الرغيف فانها تفيد معناها وهو التبعيض فى الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفس وغير راجعا للمعنى كابن الحاجب فقد أبعد اذ لا معنى لقولنا مادل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره أو ثابت فيه أو فى غيره أما الاول فلان الشئ لايدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى وانما يدل عليه بسبب وضعه له ودلالة اللفظ عليه وأما الثانى فلأنه لايصح أن يكون الشئ ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه بالماضى والحال والاستقبال لشهرتها فى هذا المعنى والعبرة بالدلالة بأصل الوضع فنحو مضرب الشمول اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا الصبوح للشرب فى أول النهار لانه وان أفهم معنى مقترنا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دلا على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة وانما وضعا لذات قام بها الفعل وكذا أسماء الافعال ونحو نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها فى الاصل للزمان وعرض تجردها منه ومادكرناه من أن الحرف لايدل على معنى فى نفسه هو الذى أجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب فى تعليقه على المقرب الى أنه يدل على معنى فى نفسه قال لانه ان خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل فى عدم فهم المعنى على انه لامعنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لايفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهمه فانه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة كما اذا خوطب بهل من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف قال والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما فالمفهوم منهما فى التركيب عين المفهوم منهما فى الافراد

(فالاسم من خواصه نداء ونحو ياليت تنبيه وتنوين لافى روى وحرف تعريف واسناد اليه وتسمع بالمعيدى

على حذف أن أو نزل منزلة المصدر واضافة بجر وحرفه وبنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير وأعدلوا هو على المصدر المفهوم ومباشرة فعل وهو لعين أو معنى اسما أو وصفا ومنه ماسمى به أو أريد لفظه كلو والو و زعموا مطية الكذب ولا حول ولا قوة الا بالله كنز)

(ش) للاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وذكر منها هنا تسعة أحدها النداء وهو الدعاء بحروف مخصوصة نحو يا زيد وانما اختص به لان المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ أيضا على ماسيأتي والمفعولية لا تليق بغير الاسم فان أورد على ذلك نحو قوله تعالى ياليت قومي يعلمون . ياليتنا نرد . ألا يسجدوا وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه يا على ليت ورب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو فعل فالجواب أن يا في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والمنادى محذوف أي ياقوم وضعفه ابن مالك في توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومن الاسماء مالا دليل على اسميته الا النداء نحو يا مكرمان ويافل لانهما يختصان بالنداء الثاني التنوين وسيأتي حده وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم منه ماعدا الترنم والغالي اللاحقين لروي البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة فانهما لا يختصان به كما سيأتي وانما اختص الباقي به لان التمكين منه للفرق بين المنصرف وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابل إنما يدخل جمع المؤنث السالم والعوض انما يدخل المضاف عوضا من المضاف اليه ولا حظ لغير الاسم في الصرف ولا التعريف والتنكير ولا الجمع ولا الاضافة فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

الام على لو ولو كنت عالما * باذناب لولم تفتني أوائله

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظة لو ولذلك شدد آخرها وأعربت ودخلها الجر والاضافة كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية الثالث حرف التعريف إذ لا حظ لغير الاسم في التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير بال لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرفة ولأم في للغة طيئ ولسلامته من ورود أل الموصولة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إياك واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق في الام على لو الرابع الاسناد اليه وهو أنفع علاماته إذ به يعرف اسمية التاء من ضربت والاسناد تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه ولشموله القسم الثاني دون الاخبار عبرت به دونه وسواء الاسناد المعنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره وغلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثاني صالحا للفعل والحرف كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر ورد بانهما هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف لارادة لفظهما ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء فضرب هنا مثلا اسم مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسميتها اذا أخبر عن لفظه حيث قال وان نسبت لاداة حكما * فابن أو أعرب واجعلنها اسما

وفي شرح أوسط الاخفش لابن برهان اذا قلت هل حرف استفهام فانما جئت باسم الحرف ولم تأت به على موضعه وهذا مع ما تقدم في الام على لو معنى قولي ومنه ماسمى به أو أريد لفظه وعلى الثاني يتخرج قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة حيث أسند الى الجملة الفعلية في الاول والاسمية في الثاني فالمعنى في الاول هذا اللفظ مطية الكذب أي يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكي كما يركب الرجل في مسيره الى بلد مطية ليقضي عليها حاجته وفي الثاني هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أي كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس فان قلت فامتنع

بقوله تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع الى فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين أحدهما أنه محمول على حذف أن أى أن تسمع وهما فى تأويل المصدر أى سماعك فالاسناد فى الحقيقة اليه وهو اسم كما هو فى قوله تعالى وان تعفوا أقرب للتقوى . وأن تصوموا خير لكم ونظيره فى حذف أن قوله

ألا أيهذا اللائمى احضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فمن رواه برفع احضر فانه حذف منه أن لقرينة ذكرها فى المعطوف ليصح عطفه عليه والا لزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع أما من رواه بالنصب فهو على اضمار أن لا حذفها والمضمر فى قوة المذكور والثانى انه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لانه مدلول للفعل مع الزمان فجرد لاحد مدلوليه كما فى قوله

* فقالوا ماتشاء فقلت الهو * فانه نزل فيه الهو منزلة اللهو ليكون مفردا مطابقا للسؤل عنه المفرد وهو ما فى ماتشاء ولم يحمل على حذف ان كما فى البيت السابق لان قوله ماتشاء سؤال عما يشاء فى الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض بجواز أن يراد أشاء فى الحال اللهو فى الاستقبال ودفع بأن قوله فى تمامه * الى الاصباح آثر ذى أثير * يمنع ذلك الخامس الاضافة أى كونه مضافا أو مضافا اليه وأما نحو يوم ينفع الصادقين فان الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص به لانه انما دخل الكلام ليعدى الى الاسماء معنى الافعال التى لا تتعدى بنفسها اليها لاقتضائها معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها الا على اسم بعد فعل لفظا أو تقديرا واذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذى هو أثره فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

والله ماليلى بنام صاحبه * ولا مخالط الليان جانبه

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل باتفاق فالجواب انه على حذف الموصوف أى بليل نام صاحبه الثامن عود الضمير عليه وبه استدل على اسميتهما عود الهاء عليها فى قوله تعالى مهما تأتنا به وما التعجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها فى نحو ما أحسن زيدا وأل الموصولة لعوده عليها فى قولهم * قد أفلح المتقى ربه * فان أورد على هذا نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير الى فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل أى ولاؤه من غير فاصل وبذلك استدل على اسمية كيف قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك وبه استدل الرياشى على اسمية اذا فى قوله القائل اذا اخرج زيد .. ثم نبهت على أن الاسم ينقسم الى أربعة أقسام اسم عين وهو مادل على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معنى وهو مادل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو مادل على قيد فى الذات كقائم وقاعد ووصف معنى وهو مادل على قيد فى غير الذات كجلى وخفى وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب وبالمعنى قسيم الذات لا المعنى المذكور فى أقسام الكلمة السابق فانه أعم وقولى ومنه ماسمى به الخ فيه لف ونشر مرتب فالمثالان الأولان لما سمى به والأخيران لما أريد لفظه *(فائدة)* قولهم زعموا مطية الكذب لم أقف عليه فى شئ من كتب الامثال وذكر بعضهم أنه روى مظنة الكذب بالظاء المعجمة والنون وأخرج ابن أبى حاتم فى تفسيره عن صفوان بن عمرو الكلاعى قال بئس مطية المسلم زعموا انما زعموا مطية الشيطان وأخرج ابن سعد فى الطبقات من طريق الاعمش عن شريح القاضى قال زعموا كنية الكذب

(والفعل ماض ان دخله تاء فاعل أو تاء تأنيث ساكنة وأمر ان أفهم الطلب وقبل نون توكيد وهو مستقبل وقد يدل عليه بالخبر وعكسه ومضارع ان بدئ بهمزة متكلم فردا أو نونه معظما أو جمعا أو تاء مخاطب مطلقا أو غائبة

أو غائبتين أو ياء غائب مطلقا أو غائبات)
(ش) الفعل ثلاثة أقسام خلافا للكوفيين في قولهم قسمان وجعلوا الامر مقتطعا من المضارع وذكرت مع كل قسم علامته لانه أبلغ في الاختصار أحدها الماضي ويميز بتاء الفاعل سواء كانت للمتكلم أم مخاطب وبتاء التأنيث الساكنة وانما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة واستغناء الامر بياء المخاطبة والاسم والحرف بالتاء المتحركة قال ابن مالك في شرح الكافية وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك ورد الاخير بجواز أن يقال تباركت أسماء الله الثاني الأمر وخاصته ان يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد فان أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو صه أو قبلتها ولم تفهمه فهو فعل مضارع والامر مستقبل أبدا لانه مطلوب به حصول مالم يحصل أودوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله قال ابن هشام الا أن يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت والحالة هذه والا لكان أمراله بتجديد الرمي وليس كذلك وقد يدل على الامر بلفظ الخبر نحو والوالدات يرضعن . والمطلقات يتربصن كما يدل على الخبر بلفظ الامر نحو فليمدد له الرحمن مدا أي فيمد الثالث المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الاحرف الاربعة الهمزة والنون والتاء والياء والتمييز بها أحسن من التمييز بسوف واخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه اذ لا تدخل على أماء واهل فالهمزة للمتكلم مفردا نحو أكرم والنون له جمعا أو مفردا معظما نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا وللغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقا مفردا أو مجموعا وللغائبات واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك كأكرم ونرجس الدواء اذا جعل فيه نرجسا وتكلم ويرنأ الشيب خضبه باليرناء وهو الحناء
(وهو صالح للحال والاستقبال خلافا لمن خصه بأحدهما ثم المختار حقيقة في الحال وثالثهما)
(ش) في زمان المضارع خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة قال لان المستقبل غير محقق الوجود فاذا قلت زيد يقوم غدا فمعناه ينوي أن يقوم غدا الثاني أنه لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل الثالث وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وان ركب بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب وهو المختار عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السين عليه لافادة الاستقبال ولا تدخل العلامة الا على الفرع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال
(ويرجح الحال مجردا ويتعين بالآن ونحوه وليس وما وان ولام الابتداء عند الاكثر والاستقبال بظرفه واسناده لمتوقع وكونه طلبا أو وعدا ومع توكيد وترج ومجازاة وناصب خلافا لبعضهم مطلقا وللسهيلي في أن ولو مصدرية وحرف تنفيس ولا لام قسم ولا نافية في الأصح وينصرف للمضي بلم ولما وقيل كان ماضيا فغيرت صيغته ولو للشرط واذ وربما وقد للتقليل وكونه خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه أو عطف على حال أو مستقبل أو ماض فكهو)
(ش) للمضارع أربع حالات أحدها أن يترجح فيه الحال وذلك اذا كان مجردا لأنه لما كان لكل من الماضي

والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن جبرا لما فاته من الاختصاص بصيغة وعلله الفارسي بأنه اذا كان لفظ صالحا للاقرب والابعد فالأقرب أحق به والحال أقرب من المستقبل الثاني أن يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة وآنفا أو نفي بليس أوما أو إن لانها موضوعة لنفي الحال أو دخل عليه لام الابتداء هذا قول الاكثر في الجميع وزعم بعضهم أنه يجوز بقاء المقرون بالآن ونحوه مستقبلا لاقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو فالآن باشروهن وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجاز وانما تخلص للحال اذا استعملت على حقيقتها وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قلة قال حسان * وليس يكون الدهر مادام يذبل * وقال تعالى قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع الا ما يوحى الى وأجيب بأن الكلام اذا لم يكن قرينة تصرفه الى الاستقبال لفظية أو معنوية وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة . انى ليحزنني أن تذهبوا به فيحزن مستقبل لاسناده الى متوقع وقال أبو على لا توجد الا مع الحال وهذه حكاية حال بمعنى الآية الاولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به الثالث أن يتعين فيه الاستقبال وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولا له أو مضافا اليه نحو آزور رك اذا تزور رني فالفعلان مستقبلان لعمل الاول في اذا واضافتها الى الثاني أو أسند الى متوقع كقوله

يهولك أن تموت وأنت ملغ * لما فيه النجاة من العذاب

اذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل الفاعل في الوجود وهو محال أو اقتضى طلبا نحو والوالدات يرضعن . لينفق ذو سعة . ربنا لا تؤاخذنا أو وعدا نحو يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء أو صحب أداة توكيد كالنونين لانه انما يليق بما لم يحصل أو أداة ترج نحو لعلى أبلغ الاسباب أو أداة مجازاة جازمة أم لا نحو إن يشأ يذهبكم كيف تصنع أصنع أو حرف نصب ظاهرا كان أو مقدرا خلافا لبعض المتأخرين في قوله لا يتعين بشئ من حروف النصب وللسهيلي في قوله لا يتعين بأن أو لو المصدرية نحو يود أحدهم لو يعمر بخلاف لو الشرطية فانها تصرفه للمضي كما سيأتي أو حرف تنفيس وهو السين وسوف لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال قيل أو لام القسم أو لا النافية وعليه في الأولى الجزولى وجماعة لأنها في معنى التوكيد وفي الثانية معظم المتأخرين وصحح ابن مالك مذهب الاخفش والمبرد بقاؤه على الاحتمال معها فقد دخلت على الحال في قوله ولا أقول لكم عندي خزائن الله الرابع ان ينصرف معناه الى المضي وذلك اذا اقترن بلم أو لما وذهب الجزولى وغيره أن مدخولهما كان ماضيا فغيرت صيغته ونسب الى سيبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ ورد بأنه لا نظير له ونظير الاول المضارع الواقع بعد لو واذ المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الالفاظ ولم أقيدلما بالجازمة للاستغناء عنه اذ لا يدخل على المضارع سواها أو لو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس أو اذ نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه أى قلت أو ربما نحو

ربما تكره النفوس من الأمر * له فرجة كحل العقال

أو قد التقليلية * نحو قد أترك القرن مصفرا أنامله * بخلاف ما اذا لم تكن للتقليل أو كان خبر باب كان نحو كان زيد يقوم قال ابن عصفور أو صحب لما الجوابية نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال أبو حيان ويحتاج اثبات ذلك الى دليل من السماع أى في جواز وقوع المضارع بعدها اذ المعروف أنها لا تدخل الا على ماضي اللفظ والمعنى كما سيأتي أو ما عطف على حال أو مستقبل أو ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض أى فأصبحت الارض

ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

أي مررت قال أبو حيان ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاءزيد يضحك

﴿ص﴾ والماضي للحال بالانشاء والاستقبال بطلب و وعد وعطف على مستقبل ونفي بلا وإن بعد قسم ويحتمله والمضي بعد همزة التسوية فان كانت لم بعد أم تعين المضي وتحضيض وكلما وحيث و واقعا صلة أو صفة نكرة عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم

﴿ش﴾ للماضي أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب الثاني أن ينصرف الى الحال وذلك اذا قصد به الانشاء كبعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ العقود اذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود الثالث أن ينصرف الى الاستقبال وذلك اذا اقتضى طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك الا فعلت أو لما فعلت أو وعدا نحو إنا أعطيناك الكوثر أو عطف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ويوم ينفخ في الصور ففزع أو نفي بلا أو إن بعد قسم نحو ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده أي ما يمسكهما * ردوا فوالله لا زرناكم أبدا * الرابع أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك اذا وقع بعد همزة التسوية نحو سواء علي أقمت أم قعدت اذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك وسواء كان الفعل معادلا بأم أم لا نحو سواء على أي وقت جئتني فان كان الفعل بعد أم مقرونا بلم تعين المضي نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لان الثاني ماض معنى فوجب مضي الاول لانه معادل له أو وقع بعد أداة تحضيض نحو هلا فعلت ان أردت المضي فهو توبيخ نحو فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية أو الاستقبال فهو أمر به نحو فلولا نفر أي لينفر أو بعد كلما فالمضي نحو كلما جاء أمة رسولها كذبوه والاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم أو بعد حيث فالمضي نحو فأتوهن من حيث أمركم الله والاستقبال نحو ومن حيث خرجت فول أو وقع صلة فالمضي نحو الذين قال لهم الناس والاستقبال نحو الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم وقد اجتمعا في قوله اني لآتيكم بذكر ما مضى من الامر واستيجاب ما كان في غد او وقع صفة لنكرة عامة فالمضي نحو * رب رفد هرقته ذلك اليوم * والاستقبال كحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها أي يسمع لانه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصوره كلها فقال بعد أن ساقها وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي نذهب اليه الحمل على المضي لابقاء اللفظ على موضعه وانما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج و وافقه المرادي

﴿ص﴾ وليس أصلا للافعال والباقي فرع والامر مقتطع من المضارع على الاصح

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى ذهب بعضهم الى أن الاصل في الافعال هو الماضي لانه أسبق الامثلة لاعتلال المضارع والامر باعتلاله ولان المضارع هو الماضي مع الزوائد والامر منه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة أصول الثانية ذهب الكوفيون الى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وان الامر مقتطع من المضارع اذ أصل افعل لتفعل كامر الغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها فيه مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال و بنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل برأسه وما ذكر في أصله ممنوع

﴿ص﴾ والحرف لا علامة له فان اختص باسم أو فعل عمل والا فلا و يستثنى من الاول هل التي في حيزها فعل ومن الثاني ما ولا وان النافيات

﴿ش﴾ الحرف لا علامة له وجودية بل علامته أن لا يقبل شيأ من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو

ثلاثة أقسام مختص بالاسم ومختص بالفعل ومشترك بينهما والاصل فى كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به وفى كل حرف لا يختص أن لا يعمل وقيد أبو حيان الاول بأن لا يتنزل منه منزلة الجزء فان تنزل كال وسين التنفيس لم يعمل ومما خرج عن هذا الاصل هل التى فى حيزها فعل فأنها تختص به بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها كما سيأتى فى باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل لأن هذا الاختصاص عرضى لا يلزم وما ولا وان النافيات فانها لا تختص ومع ذلك تعمل لأن لها شبها بليس فى أنها للنفى وللحال وتدخل على المبتدا والخبر فألحقت بها

﴿ص﴾ وليس منه عسى وليس وكان وأخواتها على الصحيح

﴿ش﴾ المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها وذهب ابن السراج الى حرفية عسى وليس مستندا الى عدم تصرفهما ووافقه فى الاولى ثعلب وفى الثانية الفارسى وابن شقير ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجى الى أن كان وأخواتها حروف وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل الخلاف فى عسى وليس شهير وفى كان غريب قال ابن الحاج فى النقد حكى العبدى فى شرح الايضاح أن المبرد قال ان كان حرف قال العبدى وهذا اظرف من قول من قال ان ليس وعسى حرفان قال ابن الحاج هو وان كان فى بادئ الرأى ضعيفا الا أنه أقوى لمن تأمل لانها لا تدل على حدث بل دخلت لتفيد معنى المضى فى خبر ما دخلت عليه

﴿ص﴾ والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل هما والاصح اشتراط القصد وافادة ما يجهل لا اتحاد الناطق وأشكل تصور خلافه

﴿ش﴾ الكلام يطلق لغة على الخط والاشارة وما يفهم من حال الشئ واطلاقه على هذه الثلاثة مجاز وعلى التكليم الذى هو المصدر وفى كلام بعضهم ما يقتضى ان اطلاقه على هذا حقيقة وعلى ما فى النفس من المعانى التى يعبر عنها وعلى اللفظ المركب أفاد أم لم يفد وهل هو حقيقة فيهما أو فى الأول فقط أو الثانى فقط ثلاثة مذاهب للنحويين وعلى الكلمة الواحدة كما فى الصحاح وأما فى الاصطلاح فأحسن حدوده وأخصرها انه قول مفيد فخرج بالقول الخمسة الاول المذكورة وبالمفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذى لا يفيد والمراد بالمفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع أوهما أقوال أرجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضا والمراد بحسن السكوت عليه أن لا يكون محتاجا فى افادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم به أو عكسه فلا يضره احتياجه الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل يشترط افادة المخاطب شيأ يجهله قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمى نحو السماء فوق الارض والنار حارة وتكلم رجل كلاما والثانى لا وصححه أبو حيان قال والا كان الشئ الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا ومحل الخلاف ما اذا ابتدأ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة بلا خلاف ذكره أبو حيان فى تذكرته وهل يشترط فى الكلام القصد قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك وخلائق فلا يسمى ما ينطق به النائم والساهى كلاما وعلى هذا يزاد فى الحد مقصود والثانى لا وصححه أبو حيان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان أحدهما نعم فلو اصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا أو مبتدأ والآخر خبرا لم يسم ذلك كلاما وعلل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا وعلى هذا يزاد فى الحد من ناطق واحد والثانى لا وصححه ابن مالك وأبو حيان كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر فى كون الخط خطا وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لا يتصور

لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالاخرى فكانها مقدرة في كلامه وهذا معنى قولي وأشكل تصور خلافه (تنبيه) تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه وقد بالغ الخفاجي في انكار ذلك عليهم فقال في كتابه سر الفصاحة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة اذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الافادة قال وانما شرطنا الانتظام لانه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف لم يصح وصف فعله بأنه كلام وذكرنا الحروف المعقولة لان أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف لكنها لا تتميز تميزها وشرطنا وقوع ذلك ممن تصح منه أو من قبيله الافادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقولنا القبيل دون الشخص لان ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وان لم تصح منه الفائدة وهو بحاله لكنها تصح من قبيله وليس كذلك الطائر ولا يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على ما ذهب اليه أهل النحو لان أهل اللغة قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل والمهمل ما لم يوضع لشئ من المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسا على أن الكلام انما يفيد بالمواضعة وليس لها تأثير في كونه كلاما كما لا تأثير لها في كونه صوتا وقد تصدى أبو طالب العبيدي في شرح الايضاح لنصر مذهب النحويين في ذلك وأكثر ما استدل بقولهم لمن يورد ما تقل فائدته هذا ليس بكلام وبقول سيبويه ان الكلام انما يقع على الجمل وقرره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه وذلك المصدر وهو التكليم موضوع للمبالغة والتكثير لان فعله كلم دال على ذلك فلما جرى الكلام عليه وجب أن يراد به التكثير وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة قال ولا حجة له في ذلك وأما قولهم لقليل الفائدة ليس بكلام فمن باب المجاز والمبالغة كقولك للبليد ليس بانسان وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة لان الخصم قال نعم يمكن أن يقال ان المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سموا الجملة المفيدة كلاما دون ما لم يفد لان ذلك على سبيل التحقيق كما انهم سموا هذه الحوادث الواقعة كضرب أفعالا ولو عدلنا الى التحقيق كانت اسماء لما وقع من الحوادث اه وقال ابن جني في الخصائص فان قيل لم وضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه وعلى الجملة التامة دون غيرها الاشتقاق قضى بذلك أم مجرد السماع قيل لا بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع لأن الكلام مأخوذ من الكلم وهو الجرح والتأثير وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره قال ومما يؤنسك بذلك أن العرب لما أرادت الآحاد من ذلك خصته باسم له لا يقع الا على الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال في آخر كلامه * ولكل قوم سنة وإمامها *

﴿ص﴾ ولا يمكن في كلمة خلافا لابن طلحة ولا اسم وحرف خلافا للفارسي ولا فعل وحرف خلافا للشذوذ بل في اسمين واسم وفعل

(ش) الضمير عائد الى الكلام أو الى الافادة والحاصل أن الكلام لا يتأتى الا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الافادة انما تحصل بالاسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والفعلان والفعل والحرف لا مسند اليه فيهما والاسم مع الحرف اما أن يفقد منه المسند أو المسند اليه والحرفان لا مسند اليه فيهما ولا مسند والكلمة لا اسناد فيها وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب ورد بأن

فساده و يتعدى الاول بعن والباقى بالهمزة و يأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أوصارت له خيل عراب أو ولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون فهذه عشرة معان والمناسب للمعنى الاصطلاحى منها هو الاول اذ القصد به ابانة المعانى المختلفة كما ستعرفه و يصح أن يكون من الخمسة بعده

﴿ص﴾ قال الجمهور لفظى فهو أثر يجلبه العامل ظاهر أو مقدر قيل أو منوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة والمنوى بغيره وقيل معنوى فهو التغيير لعامل لفظا أو تقديرا قيل أو محلا فى المبنى

﴿ش﴾ اختلف هل الاعراب لفظى أو معنوى على قولين فالجمهور على الاول واليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين وحده على هذا أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى محل الاعراب وهو الآخر كما سيأتى والمراد بالاثر الحركة والحذف والسكون والحرف و بالمقدر ما كان فى المقصور ونحوه مما سيأتى وقولنا يجلبه العامل احتراز من حركة الاتباع نحو الحمدلله ومن حركة البناء وسائر الحركات فان قلت فلم لم تزد فى الحد فى آخر الكلمة كما صنع ابن هشام فى الشذور قلت قد صرح هو فى شرحه بأن ذلك ليس قيدا احترز به عن شئ اذ ليس لنا أثر يجلبه العامل فى غير الآخر فيحترز عنه وانما هو بيان لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد ذلك مفصولا من الحد فهو أقعد لئلا يتوهم كونه من تمامه وايضا فلأن الاعراب قد يكون فى غير الآخر كما سيأتى وذهب الاعلم وجماعة من المغاربة الى أنه معنوى ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان وعلى هذا فحده التغيير لعامل لفظا أو تقديرا واستدل لصحة الاول بأن الاعراب قد يكون لازما للزوم مدلوله كرفع لعمرك ونصب سبحان الله وريدك وجر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط فلا يصح قول من جعله تغييرا وأجيب بأن ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح للتغير أو متغير عن حالة السكون التى كان عليها قبل التركيب ورد بأن الاول مجاز والثانى يرد عليه المبنى على حركة فانه كذلك واستدل للثانى بأنه لو كانت الحركات ونحوها اعرابا لم تضف اليه فى قولهم حركات الاعراب وأجيب بأنها بيانية وبأنها توجد فى المبنى وأجيب بأنها غيرها وبأنها تزول فى الوقف مع الحكم عليه بالاعراب وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به و بأن السكون ليس بأثر وأجيب بأن الاثر أعم من وجود الحركة وحذفها و بأن فيه تخصيص اللفظ ببعض اطلاقاته اللغوية بخلاف ما اذا جعلناه نفس الحركات والحروف ففيه نقل اللفظ بالكلية عن مدلوله اللغوى وذلك غير جائز للمصطلحين وتقسيم الاثر الى ظاهر ومقدر هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو ملهى والمنوى بما ألفه غير منقلبة عن شئ نحو حبلى وأرطى و بغير الالف كغلامى وكذلك تقسيم التغيير الى لفظى وتقديرى هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة لفظى وتقديرى ومحلى وفسر المحلى بموضع الاسم المبنى

﴿ص﴾ ومحله آخر الكلمة أو ما نزل منزلته

﴿ش﴾ المراد بآخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم و بما نزل منزلته الافعال الخمسة فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست هى آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذى هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنى عشر فان الاعراب فيهما فى حشو الكلمة قال ابن جنى فى الخاطريات لان الاسمين المضموم أحدهما الى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذى يظهر فى الجواب أن عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين (تنبيه) يسمى آخر المعرب حرف اعراب والمبنى لا حرف اعراب له قال ابن يعيش و ربما سمى آخره حرف اعراب على معنى انه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب

﴿ص﴾ والصحيح أنه زائد على الماهية ومقارن الوضع

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الأولى الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها و بعضها ووهاه أبو حيان الثانية ذكر الزجاجي في أسرار النحو ان الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته أو نطقت به معربا في أول تبلبل الألسن به ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لابد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام،

﴿ ص ﴾ وهو أصل في الاسماء وثالثها فيهما

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين ان الاعراب أصل في الاسماء فرع في الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فلولا الاعراب ماعلمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيدا بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان الالباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني وقال الكوفيون انه أصل فيهما لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما وبالجزم نهى عنهما مطلقا وبالرفع نهى عن الاول واباحة الثاني وأجيب بأن النصب على اضمار ان والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تحتج الى الاعراب وذهب بعض المتأخرين الى ان الفعل أحق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا هو القول الثالث المطوي في المتن قال في الارتشاف وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة

﴿ ص ﴾ والبناء ضده

﴿ ش ﴾ البناء ضد الاعراب فعلى القول بأنه لفظي يحد كما أفصح به في التسهيل بأنه ماجئ به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى انه معنوي يحد كما قال ابن جني في الخصائص بأنه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ولذلك سمي بناء للزومه طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه و ينقسم أيضا الى ظاهر كاضرب وضرب والى مقدر كهذا وردأ أمر او محله آخر الكلمة كما مثل ولا يكون فيما نزل منزلته فيما أعلم وهو فرع في الاسماء وقيل في الأفعال وقيل فيهما

﴿ ص ﴾ والمبني الحروف والماضي وكذا الامر خلافا للكوفية والاسم قيل ان أشبه الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل أو تضمن معنى الحرف وقيل أو وقع موقع مبني أو ضارع ماوقع أو أضيف اليه وقيل او كثرت علل منع الصرف والمختار وفاقا لابن مالك وأبي الفتح وأبي البقاء ان أشبه الحرف بلا معارض

﴿ ش ﴾ هذا حصر للبنيات فالمجمع على بنائه الحروف والماضي لعدم وجود مقتضى الاعراب السابق فيهما فان قيل قد يحصل الالباس في بعض الحروف الاترى ان لام الامر ولام كي صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النهي ولا في النفي وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتداء وانه اذا خيف التباس لا النافية بالناهية أتى بغيرها من حروف النفي نحو ما وأما الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على اعرابه ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في ان الاعراب أصل في الافعال أيضا أولا فعلى الاول هو معرب لانه الاصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل فيه ولا مقتضى لاعرابه وربما علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في أصلين وهذا أمر لطيف نذكره ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا

أن تؤلفه محاكاة لسلسلة الجويني في الفقه ولسلاسل الذهب للزركشي في الاصول والاسم بعضه مبني قطعا ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثيرون الى الثاني فمنهم من قال من أسبابه شبه الفعل المبني ومثله بنزال وهيهات فانهما بنيا لشبههما بانزل و بعد في المعنى و رده هذا طردا بلزوم بناء سقيا لك وضربا زيدا لانهما بمعنى الامر وعكسا بلزوم اعراب اف وأواه لانهما بمعنى انضجر وأتوجع المعربين ومنهم من قال من أسبابه عدم التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال المبني ما ناسب مبني الاصل أو وقع غير مركب فعنده أن الاسماء قبل التركيب مبنية وقيل اسباب البناء تضمن معنى الحرف كاسماء الشرط والاستفهام ووقوعه موقع المبني كنزال الواقع موقع انزل و يازيد الواقع موقع كاف الخطاب ومضارعته لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كحذام فانه ضارع نزال الواقع موقع انزل في العدل والتعريف واضافته الى مبني كاسماء الزمان المضافة الى جملة أو لماماض و زاد بعضهم أن تكثر علل منع الصرف قال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم الى أنه اذا اذا انضم الى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الاعراب أصلا لانه ليس بعد منع الصرف الاترك الاعراب ومثل ذلك بحذام وقطام و بابه فان ثم العلمية والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة قال وما ذكره فاسد لان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم الحرف لاغير وقوله ليس بعد منع الصرف الاترك الاعراب ممنوع وتمثيله بباب حذام مردود فان سبب البناء فيه شبهه بدراك ونزال وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ولم يبن وذلك اذربيجان فان فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون اه كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه لاسبب للبناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه وصرح به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك أبو البقاء في التلقين ثم رأيته أيضا في تقييد أكمل الدين العطار وعبارته وأما ما بني من الاسماء فانما بني لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر والوقوع موقع الامر ثم قال وهذا انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بني فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كم لانها أشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف أو يكون مفتقرا الى ما بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين اه كلامه بحروفه ثم ان شبه الحرف انما يؤثر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب فلا أثر له وذلك كأي شرطا واستفهاما وموصولة فانها معربة مع مشابهتها للحرف في الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل ان أضيفت الى نكرة و بمعنى بعض ان أضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب لانها داعية الى ما هو مستحق بالاصالة ونقضه أبو حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فانها لاتنفك عنها لفظا وهي مبنية وقال بعضهم انما أعربت أي تنبيها على الاصل ليعلم ان أصل المبني الاعراب كما صححوا بعض الاسماء والافعال التي وجب اعلالها تنبيها على أن الأصل فيها التصحيح و بذلك جزم ابن الانباري في كتابه لمع الادلة

﴿ص﴾ في وضعه على حرف أو حرفين وأب ونحوه ثلاثي ومع لزمت الاضافة وقيل أصلها معي ومعناه ولولم يوضع كالاشارة ودان وتان للتثنية واستعماله بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر كاسماء الافعال وقيل هي منصوبة بمضمر وقيل هي مبتدأ آت فتضمنها لام الامر وحل الباقي وافتقاره بتأصل كموصول وإهماله كاوائل السور ولفظه كحاشا وعله المضمر المعنوي أو الافتقار أو الوضع في كثير أو استغناؤه باختلاف صيغه احتمالات

﴿ش﴾ الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة أحدها الوضعي بأن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين

فان ذلك هو الاصل فى وضع الحرف اذ الاصل فى وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما جئ بها لانه اختصر بها الافعال اذ معنى ماقام زيد نفيت القيام عن زيد فلابد أن تكون أخصر من الافعال والالم يكن للعدول عنها اليها فائدة فان أورد على ذلك نحو أب وأخ وحم وهن وفم وذى ويد ودم فانها معربة مع كونها على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفت لاماتها والعبرة بالوضع الاصلى لا بالحذف الطارئ فان أورد على ذلك مع فانها وضعت على حرفين مع انها معربة على الاصح كما سيأتى فى الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك معارض للشبه كما تقدم فى أى وقيل انها ثلاثية الوضع وان أصلها معى فحذفت لامها اعتباطا ولذا ردت اليها عند نصبها على الحال فيقال معا (تنبيه) قال أبو حيان لم أقف على مراعاة الشبه الوضعى الالابن مالك وقال ابن الصائغ قال سيبويه فى باب التسمية اذا سميت بباء اضرب قلت أب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب قال ابن هشام وهذا ينفى اعتبار الشبه الوضعى الثانى المعنوى بأن يتضمن الاسم معنى من المعانى التى حقها أن تكون للحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف كادوات الاستفهام والشرط أم لم يوضع كاسماء الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدل عليه وهو الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معانى الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل عليه كذا قيل واعترضه الشيخ سعد الدين بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهى حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما فى الباب انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية فان أورد على هذا الشبه تثنية اسم الاشارة فانه معربة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبه بالتثنية التى هى من خصائص الاسماء الثالث الاستعمالى بأن يكون الاسم نائبا عن الفعل أى عاملا عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لالفظا ولا محلا وذلك أسماء الافعال فانها تلازم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر هى بالعوامل فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهى ان وأخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب وهو رأى الاخفش نسبه فى الايضاح للجمهور وفيها قولان آخران أحدهما ان محلها نصب بأفعال مضمرة وعليه المازنى والثانى انها فى محل رفع بالابتداء وان مرفوعها أغنى عن الخبر كما فى أقائم الزيدان وعلى القولين انما بنيت لتضمن الامر منها لام الامر وحمل الباقى عليه طردا للباب واحترز بابقولنا ولا يتأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله نحو فضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل الرابع الافتقارى بأن يكون الاسم لازم الافتقار الى ما يتمم معناه كالموصولات والغايات المقطوعة عن الاضافة واذ ونحوها بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة لصفتها والفاعل للفعل والمبتدأ للخبر واعراب اللذان واللتان لما تقدم فى ذان وتان الخامس الاهمالى ذكره ابن مالك فى الكافية الكبرى ومثل له فى شرحها بأوائل السور فانها تشبه الحروف المهملة كبل ولو فى كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا على القول بأن أوائل السور لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذى لا يدرك معناه وقيل انها فى محل رفع على الابتداء أو الخبر أو نصب باقرأ أو جر قسما وجعل بعضهم من هذا النوع الاسماء قبل التركيب وأسماء الهجاء المسرودة كالف باء تاء ثاء جيم وأسماء العدد كواحد اثنين ثلاثة السادس ذكر ابن مالك فى حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومثلها على الاسمية كلا بمعنى حقا ذكرهما ابن الحاجب وقد يجتمع فى مبنى شبهان فأكثر ومن ذلك المضمرات فان فيها الشبه المعنوى اذ التكلم والخطاب والغيبة من معانى الحروف والافتقارى لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعى اذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين وحمل الباقى عليه ليجرى الباب على سنن

واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجودي فانه عديم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة وبمكن رجوعه الى اللفظي بتكلف زاد أيضا والاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به وهذه علة عدمية خارجة عن الوجوه الستة أيضا وفي أمالي ابن الحاجب انما كفى في بناء الاسم شبهه للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلابد فيه من شبهه بالفعل من وجهين لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف

﴿ص﴾ والمعرب اسم بخلاف ذلك والمضارع اشبهه في اعتوار المعاني وقيل ابهامه وتخصيصه قيل ودخول اللام قيل وجريانه فان لحقته نون اناث بني خلافا لابن درستويه أو تأكيد فثالثها الأصح إن باشرت لاتنفيس خلافا لابن درستويه

﴿ش﴾ المعرب من الاسماء ماعري من أسباب البناء السابقة وهو كثير جدا قال ابن خروف أكثر الاسماء معرب وأكثر الافعال مبني والمعرب من الافعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقال البصريون انما أعرب لمشابهته الاسم في ابهامه وتخصيصه فانه يصلح للحال والاستقبال ويتخلص الى أحدهما باحد الامور السابقة كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولذا لم تدخل على الماضي والامر والأصح انه لاعبرة بدخول اللام في الشبه لانها دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته وقال الكوفيون انما أعرب لانه تدخله المعاني المختلفة والاوقات الطويلة قال صاحب البديع وذلك انه يصلح للازمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو يضرب الآن ولن يضرب غدا ولم يضرب أمس كما ان الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والاضافة وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا الاعراب كما في مسئلة لاتأكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل في الاسم أصلا والمضارع فرعا قال والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجازات اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها اه قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا فان البصريين لايسلمون قبوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون يسلمون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلم وادعى ان الاعراب بالشبه فان لحقت المضارع نون إناث بني وذكر له ثلاث علل الحمل على الماضي المتصل بها ونقصان شبهه بالاسم لان النون من خصائص الافعال كما تعارض الاضافة ونحوها سبب البناء وتركبه معها لان الفاعل كالجزء من فعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف أو واو وياء قيل منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لاخلاف في بنائه معها وليس كذلك فقد قال باعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وعللوه بأنه قد استحق الاعراب فلايعدم الا لعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على بقائه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضي وان لحقته نون توكيد فاقوال أصحها بناؤه إن باشرت لتركبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه واعرابه ان فصلت منه بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقديرا العدم

التركيب مع الحاجز اذلا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيأ واحدا ويدل على اعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو هل تفعلن فانه عند الوقف تحذف وترد الواو والنون فيقال هل تفعلون ولو كان مبنيا لم يختلف حال وصله ووقفه والثاني مبني مطلقا لضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الافعال فرجع الى أصله والثالث الاعراب مطلقا كمثل ماقال ابن درستويه في نون الاناث وان لحقه حرف تنفيس وهو السين وسوف فالجمهور على اعرابه وزعم ابن درستويه انه مبني لانه لا يوجد معه الامضموما ولانه صار به مستقبلا فأشبه الامر وأجيب بأن لزوم ضمه لعدم الناصب والجازم اذلا يدخلان عليه لان النواصب وبعض الجوازم للاستقبال وهم لايجمعون حرفين لمعنى وبعضها للمضي فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال (تنبيه) قيل ببناء المضارع أيضا اذا وقع موقع الامر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء كما سيأتي في الجوازم

﴿ص﴾ وزعم الاخفش بناء جمع المؤنث نصبا وغير المنصرف جرا والزجاج المثنى وفي ما قبل التركيب ثالثها المختار وفاقا لأبي حيان واسطة وأجريت في المحكي بمن والمتبع والمضاف للياء معرب وثالثها واسطة

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب ومالا ينصرف في حالة الجر معربان والكسرة في الاول والفتحة في الثاني حركتا اعراب وذهب الاخفش الى بنائهما في الحالة المذكورة وقال انهما معربان في حالين ويبنيان في حال ورد بأن ذلك لا نظير له واحتج بأن أمس كذلك وأجيب بأن أمس لايبنى الاحال تضمنه معنى الحرف ولا سبب للبناء في المذكورين قال الفارسي في العسكريات ومما يدل على اعرابهما في الحالة المذكورة أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء الثانية زعم الزجاج أن المثنى مبني لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف اذ اصل قام الزيدان قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر الثالثة في الاسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال أحدها وعليه ابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لاعاملة ولا معمولة الثاني أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل والثالث أنها واسطة لامبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا هو المختار عندي تبعا لابي حيان الرابعة المحكي بمن نحو منو زيد من زيدا من زيد قيل إنه واسطة وأن حركته حركة حكاية لاحركة اعراب ولابناء قال أبو حيان وهو الصحيح وقيل انه معرب وحركته حركة اعراب وإنه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول فعل مقدر وفي الجر بدل وقيل إنه مبني واختاره ابن عصفور لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكسر الدال قيل انه واسطة والصحيح أنه معرب تقديرا بمعنى أنه قابل للاعراب وقيل انه مبني وبه جزم ابن الصائغ السادسة في المضاف للياء ثلاثة أقوال أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالمقصور ونحوه والثاني مبني لاضافته الى مبني بناء على أن ذلك من أسباب البناء وعليه الجرجاني وابن الخشاب والثالث واسطة لا مبني لعدم السبب ولا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه وعلى هذا ابن جني

﴿ص﴾ مسألة الحركة مع الحرف وقيل بعده وقيل قبله

﴿ش﴾ في محل الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جني في الخصائص بأدلتها وعقد لها بابا أحدها وهو قول سيبويه أنها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني قال ويؤيده انا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الآخر نحو الملل والصفف كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال فلولا أن حركة الاول تليه في الرتبة لما حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبت أنها بعض حرف اذ الفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو

فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد والثاني انها معه واختاره أبو علي الفارسي قال ويؤيده أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الانف واختاره أيضا أبو حيان وأبو البقاء في اللباب وعلله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب الى غيرها لتحركها ولو كانت بعدها لم تنقلب والثالث وهو أضعفها انها قبله قال ابن جني ويؤيده اجماع النحاة على أن الفاء في يعد وبابه انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال ويبطله اجماعهم على أن الالف لا تقع الا بعد فتحة كضارب مثلا فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة قال الفارسي وسبب الخلاف لطف الامر وغموض الحال

﴿ص﴾ وهي اعراب وبناء وحكاية واتباع ونقل وتخلص من سكونين قيل وحركة المضاف للياء ورجحه أبو حيان وعندي ومناسبة وتعمها وهل حركة الاعراب أصل أو البناء أو هما أقوال وليسا مثلين خلافا لقطرب وهو لفظي ولا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح

﴿ش﴾ الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وسيأتيان وحركة حكاية نحو من زيدا من زيد وحركة اتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال للملائكة اسجدوا بضم التاء وحركة نقل كقراءة قد افلح بفتح الدال ألم تعلم ان الله بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين والسابعة واستدركها أبو حيان وغيره على التسهيل حركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانها ليست عندهم اعرابا ولا بناء ولا هي من الحركات الستة وعندي أن يقال بدلها حركة مناسبة فتشملها وما يجري مجراها واختلف في حركات الاعراب وحركات البناء أيهما أصل فقيل حركات الاعراب لانها للعامل وقيل حركات البناء لانها لازمة وقيل هما أصلان قال بعضهم وهو الصحيح قلت وينبغي أن يكون الخلاف مبنيا على ان الاعراب أصل في الاسماء فقط أو فيها وفي الافعال أو في الافعال فقط فعلى الاول يكونان أصلين كما ان الاعراب والبناء أصلان وعلى الثاني حركات الاعراب أصل لان البناء فرع فيهما وعلى الثالث حركات البناء لانه الاصل في الاسم الاشرف والذي يظهر ترجيحه ان حركات الاعراب فقط أصل لان الأصل في الاعراب الحركة والاصل في البناء السكون والحركة طارئة ثم الجمهور على ان حركات الاعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لانه عائد الى التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجر والجزم وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون اسماء هذه على هذه وفي اللباب لأبي البقاء ذهب قوم الى أن الحرف مجتمع من حركتين لان الحركة اذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها والمحققون على خلافه لان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولانها اذا أشبعت نشأ منها حرف تام وبقيت الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف

﴿ص﴾ مسئلة الاصل في البناء السكون كالامر فالفتح كالماضي فالكسر فالضم ولا يكونان في الفعل خلافا للزنجاني وقد تقدر وينا بعنها

﴿ش﴾ الاصل في البناء السكون لانه أخف ولا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع واذا عدل الى الحركة قدم الاخف فالاخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون

يكون في الحروف نحو قد وهل و بل والافعال كالامر والماضي المتصل بضمير رفع متحرك والمضارع المتصل نون الاناث ، والاسماء نحو من وكم والفتح يكون في الثلاثة أيضا نحو سوف وثم وواو العطف وفائه والماضي المجرد والمضارع مع نون التوكيد وكيف وأين وأيان والكسر والضم يكونان في الحرف والاسم كباء الجر ولامه ومنذ وأمس وحيث ونحن ولا يكونان في الفعل وزعم الزنجاني في شرح الهادي وجودها فيه في نحو ع وش ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبنى على الحذف والثاني على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة وأسباب تخصيص الفتحة والكسرة والضمة في كتاب الاشباه والنظائر في العربية وهو الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه وقد يقدر سكون البناء وحركته كما تقدر حركات الاعراب ، مثال تقدير السكون رد اذا ضمت الدال اتباعا ومثال تقدير الفتح عدا ونحوه من الماضي المعتل الآخر ومثال تقدير الضم ياسيبويه فانه بني على الكسر لفظا وعلى الضمة تقديرا كما سيأتي في المنادى وقد ينوب عن السكون الحذف وعن الحركة الحركة أو الحرف كما يقع ذلك في الاعراب ، مثال نيابة الحذف عن السكون أغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي ومثال نيابة الحركة عن الحركة لا مسلمات لك نابت الكسرة عن الفتحة ومثال نيابة الحرف عن الحركة لا رجلين في الدار لا رجلان على لغة كنانة نابت الياء والالف عن الفتحة وفي يا زيدان يا زيدون نابت الالف والواو عن الضمة

﴿ ص ﴾ مسئلة أنواع الاعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما بينهما وكذا جزم خلافا للمازني والكوفية وخص الاسم بالجر وقيل ليس اعرابا بل ضم النصب والفعل بالجزم

﴿ ش ﴾ أنواع الاعراب أربعة الرفع وهو اعراب العمد والنصب وهو اعراب الفضلات قيل ووجه التخصيص ان الرفع ثقيل فخص به العمد لانها أقل اذ هي راجعة الى الفاعل والمبتدأ والخبر والفضلات كثيرة اذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذلك المستثنى والحال الى ما لا نهاية له وما كثر تداوله فالاخف أولى به والجر وهو لما بين العمدة والفضلة لانه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم خلافا للمازني في قوله انه ليس باعراب انما هو عدم الاعراب وهو مذهب الكوفيين ثم الرفع والنصب يكونان اعرابا للاسم والفعل لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعامل آخر فقبل رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما ويشاركه المضارع في حكمهما واما الجر فعامله غير مستقل لافتقاره الى ما يتعلق به ولذلك اذا حذف الجار نصب معموله واذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف فضعف عن تفرع غيره عليه فانفرد به الاسم وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب وقال أبو حيان الصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضي دون أخويه واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا خفض المضارع اذا أضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى *

﴿ ص ﴾ الأصل رفع بضم ونصب بفتح وجر بكسر وجزم بسكون وخرج عن ذلك سبعة

﴿ ش ﴾ الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف وبالسكون أصل للاعراب بالحذف لانه لا يعدل عنهما

الاعند تعذرها والاصل ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي قيل وكان القياس أن يقال برفعه ونصبه وجره لان الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعا

﴿ص﴾ الاول ماجمع بألف وتاء فينصب بالكسر واجاز الكوفية الفتح وهشام في المعتل وكذا أولات وما سمي به كأذرعات وقد يجري كأرطاة أو يكسر ولا ينون

﴿ش﴾ الباب الاول من أبواب النيابة ماجمع بألف وتاء فان نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا لنصبه على جره كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لانه لافرق بين المؤنث كهندات والمذكر كاصطبلات والسالم كما ذكر والمغير نظم واحده كثمرات وغرفات وكسرات ولا حاجة الى التقييد بزيادتين ليخرج نحو قضاة وأبيات لان المقصود ما دل على جمعيته بالالف والتاء والمذكوران ليسا كذلك أما رفع هذا الجمع وجره فبالضمة والكسرة على الاصل واجاز الكوفيه نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا واجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة وثبة وحكى سمعت لغاتهم والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة أولات وليست بجمع اذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهي ذات كما قال أبو عبيدة قال الله تعالى وان كن أولات حمل وما سمي به من هذا الجمع فصار علما مفردا كأذرعات اسم لبلد وأصله جمع اذرعة جمع ذراع فالاشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منونا ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة واعرابه اعراب مالا ينصرف فيجر وينصب بالفتحة كواحد زيد في آخره ألف وتاء كأرطاة وعلقاة وسعلاة ويروى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس * تنورتها من اذرعات وأهلها *

﴿ص﴾ ويجمع بهما ذو التاء وعلم مؤنث مطلقا الا قطام المبني قيل ولا غير عاقل وصفة مذكر لا يعقل ومصغره واسم جنس مؤنث بالالف لا شاة وشفة وأمة وفعلى فعلان أو أفعل غير منقولين الى الاسمية على الاصح فيها وفي غير ذات أفعل خلف وشذ في أم فقيل أمهات في الناس وامات في غيرهم وعكسه قليل وما سوى ذلك وقيل يقاس مالم يكسر

﴿ش﴾ لما ذكرت اعراب هذا الجمع ذكرت كيفيته والذي يجمع بالالف والتاء خمسة أنواع أحدها مافيه تاء تأنيث مطلقا سواء كان علما لمؤنث كفاطمة أو مذكر كطلحة أو اسم جنس كثمرة أو صفة كنسابة أبدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا كبنت وأخت ويستثنى من ذلك شاة وشفة وأمة فلا تجمع بالالف والتاء على الاصح ولو سمي بها استغناء بتكسيرها على شياه وشفاه واماء الثاني علم المؤنث مطلقا سواء كان فيه التاء كما تقدم أم لم يكن كزينب وسعدى وعفراء سواء كان لعاقل كما ذكر أم لغيره وقال ابن ابي الربيع شرطه أن يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالالف والتاء قال في شرح التسهيل ولم أره لغيره نعم يستثنى باب قطام في لغة من بناه الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض والعاقل كعالم الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل كفليسات ودريهمات بخلاف مصغر المؤنث نحو أرينب وخنيصر الخامس اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسما كبهمى وصحرى أو صفة كحبلى وحلة سيراء ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين الآتي في المذكر ومحل الخلاف ماداما باقيين على الوصفية فان سمي بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف أما فعلى التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء لان المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع

الواو والنون وذلك مفقود فيا ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع أكر وآدر بالواو والنون ولا فعلاء لهما واحترز بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة كقدر وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالألف والتاء وشذ من ذلك أم حيث جمعت بهما ثم الاكثر ان يقال في الاناسي أمهات وفي غيرهم أمات بزيادة الهاء في الاول للفرق وقيل لأن أصل أم أمهة قال أمهتي خندف والياس أبي * وقد تستعمل أمهات في غير الاناسي وأمات فيهم قال الشاعر اذا الامهات قبحن الوجوه * فرجت الظلام بأماتكا

وماعدا الانواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضا مقصور على السماع كسموات وثيبات وأشذ منه جمع بعض المذكر ان الجامدة المجردة كسرادقات وحمامات وحسامات وذهب قوم منهم ابن عصفور الى جواز قياس جمع المكسر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر إسما كان أو صفة كحمامات وسجلات وجمل سجل أي ضخم وجمالات سجلات فان كسر امتنع قياسا ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله * في الناس بوقات لها وطبول *

﴿ص﴾ وتحذف له التاء فان كان قبل ألف أو همزة فكالتثنية ويقال في ابنة وبنت وأخت وهنة وذات بنات وأخوات وهنات وهنوات وذوات وتجمع حروف المعجم فيما فيه ألف بقصر وبمد فيات ويا آت

﴿ش﴾ تحذف تاء التأنيث عند جمع ماهي فيه استغناء بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطمات وطلحات فان كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في التثنية من القلب للالف ياء في نحو فتاة وواوا في نحو قناة واقرار الهمزة في نحو سقاءة أو قلبه واوا نحو فتيات وقنوات وسقاآت وسقاوات ويقال في إبنة وبنت بنات بحذف التاء وكان القياس بنتات لان هذه التاء قد غيرت لاجلها الكلمة وسكن ما قبلها فاشبهت تاء ملكوت في الزيادة وفي أخت أخوات بحذف التاء ورد المحذوف وكان القياس أختات كما ذكر وفي هنة هنات وهنوات فالاول على لفظ هنة بلا رد والثاني بالرد وفي ذات ذوات بحذف التاء بلا رد كبنات ولو رد لقيل ذويات اذ لامها ياء كما سيأتي وتجمع حروف المعجم بالالف والتاء لانها اعلام فما كان فيه ألف كالباء فانه يجوز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر بيات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باآت بالاقرار للهمز

﴿ص﴾ وتتبع العين حركة فاء مؤنث بها أو لا ثلاثي صحيح عين ساكنة غير مضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر ويمنع ضم قبل ياء وكسر قبل واو وقيل وياء والفراء مطلقا وشذ جروات وعيرات والتزم لجبات وربعات لفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وفتح جوزات وبيضات لغة وكهلات نادر خلافا لقطرب وسكون ظبيات لغة وشبه الصفة قليل وغيره ضرورة سهلة

﴿ش﴾ تتبع العين في هذا الجمع الفاء في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة وسواء في الحركة الفتحة والضمة والكسرة وفي المؤنث ذو التاء والعاري منها فيقال في جفنة وغرفة وسدرة ودعد وجمل وهند جفنات وغرفات وسدرات ودعدات وجملات وهندات بخلاف غير الثلاثي كمثل علما للضبع والمعتل العين كدولة ونور علما للمؤنث وكذا نارة ونار ودية وديم مما قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة فانه يبقى على حاله فان كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجمهور العرب أيضا على التسكين ولغة هذيل الاتباع قرأ بعضهم ثلاث عورات لكم وعورات النساء بالتحريك وقال شاعرهم * أخو بيضات رائح متأوب * ومحل هذه اللغة في غير الصفة أما هي كجونة وهي السوداء أو البيضاء وعبلة وهي السمينة فلا تتبعها هذيل كغيرها وبخلاف المتحرك العين كشجرة ونبقة وسمرة والمضاعف كجنة وجنة وجبة والصفة كضخمة وجلفة وحلوة فليس فيها الا التسكين لثقلها بخلاف الاسم وندر كهلات بالفتح جمع كهلة وأجاز المبرد القياس عليه نعم فتح لجبات وربعات جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو معتدل القامة لان فيهما

لغة بالفتح فى المفرد فالتزمت فى الجمع استغناء بجمع احدى اللغتين عن الأخرى وأكثر النحاة ظنوا ان ذلك جمع لما كن العين فحكموا عليه بالشذوذ قال ابن مالك وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت فى الافراد وأجاز المبرد التسكين فيهما قياسا وان لم يسمع ووافقه ابن مالك ويمنع الاتباع بالضم قبل الياء وبالكسر قبل الواو فلا يقال فى زبية زبيات ولا فى رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والفتح وشذ فى جروة جروات حكاه يونس وذهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل الياء أيضا فلا يقال فى لحية لحيات لما فيه من توالى كسرتين والياء والصحيح جوازه ولا احتفال بذلك كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو فى خطوة وخطوات وذهب الفراء الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه أو من باب فدية وهو المختلف فيه أو من باب هند وهو الجائز عند غيره فان فعلات تتضمن فعلا وفعل أهمل الافى ابل فان سمع فعلات قبله الفراء ويجوز الفتح والسكون مع الاتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة أو مكسورة لا مفتوحة الا فى ثلاث معتل اللام نحو ظبية فيجوز فيه ظبيات بالسكون اختيارا فى لغة حكاها ابن جنى والمشهور الفتح وشبه الصفة كاهل فيقال فيه اهلات بالسكون على قلة والفتح أكثر والضرورة كقوله

وحملت زفرات الضحى واطقتها * ومالى بزفرات العشى يدان

وهو من أسهل الضرورات وأشذ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم عيرات جمع عير وهى من الابل التى عليها الاحمال وقيل الحير ووجه شذوذه انه ليس فيه مافى بيضات من الاتباع

﴿ ص ﴾ الثانى مالا ينصرف فيجر بالفتحة مالم يضف أو يصحب أل أو بدلها والمختار وفاقا للمبرد والسيرافى وابن السراج والزجاجى صرفه وثالثها ان بقى علة فقط

﴿ ش ﴾ الباب الثانى من أبواب النيابة مالا ينصرف واختلف فى حده بناء على الاختلاف فى تعريف الصرف فقيل هو المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف مافى الاسم من الصوت أخذا من الصريف وهو الصوت الضعيف وقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معا بناء على أن الصرف هو التصرف فى جميع المجارى قال أبو حيان وهذا الخلاف لاطائل تحته وحكم مالا ينصرف انه لا ينون كما سيأتى توجيهه فى مبحث التنوين ولا يجر بالكسرة واختلف لم منع منها فقيل لشبه الفعل كما منع التنوين وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانها حذفت واجتزئ بالكسرة وقيل لئلا يتوهم أنه مبنى لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين أو الألف واللام أو الاضافة فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بهما لاشترا كهما فى الفضلية بخلاف الرفع فانه عمدة كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره لذلك فان أضيف أو صحب أل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة أو بدلها وهو أم فى لغة طيئ جر بالكسرة اتفاقا نحو فى أحسن تقويم كالأعمى والاصم *

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * تبيت بليل ام أرمد اعتادا ولقا * أى بليل الأرمد وهل هو باق حينئذ على منع صرفه وانما جر لامن دخول التنوين فيه أو مصروف لانه دخله خاصة من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل خلاف بناه بعضهم على الخلاف السابق فى تعريف الصرف والثانى هو المختار وعليه السيرافى والزجاج والزجاجى وفى رأى ثالث اختاره كثير من المتأخرين يفصل بين مازالت منه احدى العلتين كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة ودخول اللام فيصرف ومالا كالوصف ونحوه فلا

﴿ ص ﴾ ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقا

﴿ ش ﴾ الاصل فى الاسم الصرف وانما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الآتية كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احداهما انه مشتق منه والاخرى انه يفتقر اليه قال أبو حيان والجهة الأولى

لانتأتى على رأى الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عدها الجمهور تسعا وبعضهم عشرا احدها ألف التأنيث ولزومه وقولى مطلقا أى سواء كانت مقصورة نحو حبلى أو ممدودة نحو حمراء وسواء كان ماهى فيه مفردا كامثل أو جمعا كسكارى وأولياء صفة كاذكر أم اسما كذكرى ودعوى نكرة كامضى أم معرفة كسلمى وكلتاعلما

﴿ ص ﴾ وزنة مفاعل أو مفاعيل هيئة ولو سمى به وشرط الجمهور حركة تلو الالف ولو تقديرا الا إن عرضت كسرتها أو ياء نسب أو ألف عوض منها أو دخله التاء ولو حذفت مما هى فيه فبقى بوزنه منع والاصح منع سراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سروالة

﴿ ش ﴾ الثانية موازنة هذين الجمعين وكلاهما لانظير له فى الآحاد وهى مستقلة أيضا بمنع الصرف اذا الاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظير بخلاف سائر الجموع فانها قد يوجد لها نظير فى الآحاد وقولى هيئة لانه لايشترط أن يكون فى اوله ميم مزيدة بل أن يكون أوله حرفا مفتوحا أى حرف كان وان يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور مطلقا لفظا أو تقديرا كدواب فان أصله دوابب فان كان الساكن بعد الالف لاحظ له فى الحركة نحو عبال جمع عبالة وحمار جمع حمارة فمصروف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى انه لايشترط ذلك ولايعتد فى هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتغاز فان الكسرة فيها محولة عن ضمة لاعتلال الآخر اذ أصله تفاعل بضم العين مصدر تفاعل ولاياء النسب كمدائنى وحوارى فانهما مصروفان بخلاف نحو كراسى وبخاتى فانهما ممنوعان لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع ولا ألف معوضة من ياء النسب نحو يمان وشآم فانهما مصروفان لان الالف عوض من ياء النسب والاصل يمنى وشامى ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو صياقلة وموازجة لانه بدخولها اشبه المفردات ككراهية ولو حذفت التاء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كان تسمى رجل علانى من علانية ولو سميت بهذا الجمع كساجد فلاخلاف فى منع صرفه وقد منعت العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمى به الرجل اما سراويل فذهب سيبويه انه مفرد اعجمى لايصرف معرفة ولانكرة لمشابهة هذا الجمع فى الوزن وقال غيره هو مفرد يصرف نكرة ويمنع معرفة وقال آخرون بالمنع فى الحالتين وانه جمع سروالة قال عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

﴿ ص ﴾ وعدله صفة فى أخر مقابل آخرين وعدله قال الجمهور عن الأخر وابن مالك وأبو حيان أخر وابن جنى آخر من قوم أخريات ووزن فعال ومفعل من عشرة وخمسة فادونها سماعا ومابينهما قياسا عند الزجاجى والكوفية وثالثها يقاس فعال فقط وقال أبو حيان سمع الجميع وقيل لاوصف فيها ومنعها العدل لفظا ومعنى وقيل له وللتعريف بنية أل وقيل لشبهه أخر فى منع التاء ولاتدخلها أل وتضاف بقلة والاصح منعها مذهوبا بها مذهب الاسماء

﴿ ش ﴾ الثالثة العدل وهو صرفك لفظا أولى بالمسمى الى آخر وهو فرع عن غيره لان أصل الاسم أن لايكون محرفا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا ويمنع مع الوصفية والعلمية فالاول مقصور على شيئين أحدهما أخر جمع أخرى تأنيث آخر بالفتح المجموع على آخرين اما كونه صفة فلكونه من باب افعل التفضيل تقول مررت بزيد ورجل آخر أى انه أحق بالتأخير من زيد فى الذكر لان الاول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر واما عدله فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لان الاصل فى أفعل التفضيل أن لايجمع الامقرونا بهما كالكبر والصغر فعدل عن أصله واعطى من الجمعية مجردا مالايعطى غيره الامقرونا فهذا عدل عن الالف واللام لفظا ثم عدل عن معناهما لان الموصوف به لايكون الانكرة وكان حقه اذا عدل عن لفظهما ان ينوى معناهما مع

زيادة كما نوى معنى اثنين فى مثنى مع زيادة التضعيف فلما عدل آخر ولم يكن فى عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولا عدلا ثانيا وقال ابن مالك التحقيق انه معدول عن أخر مرادا به جمع المؤنث لان الاصل فى أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده عن الالف واللام والاضافة كما يستغنى بأكبر عن كبر فى نحو رأيتها مع نسوة أكبر منها فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا فعل موقع افعل فكان ذلك عدلا من مثال الى مثال وتابعه أبو حيان وقال فاخر على هذا معدول عن اللفظ الذى كان المسمى به أحق به وهو آخر لاطراد الافراد فى كل افعل يراد بها المفاضلة فى حال التنكير قال وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة الى نكرة وقال ابن جنى هو معدول عن أفعل مع مصاحبة من لانه اذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع كقولك مررت بنسوة أخر من غير مد فعدل عن هذا اللفظ الى لفظ آخر وجرى وصفا بالنكرة لان المعدول عنه نكرة وقال قوم هو معدول عن آخر بان نكرة ليصح وصف النكرة به قال فى البسيط وهذا ضعيف لان آخر بان مما يلزم استعماله أما بالألف واللام أو الاضافة واحترزت بقولى كالتسهيل مقابل آخرين عن أخر جمع أخرى بمعنى آخرة تأنيث آخر بالكسر فانه مصروف وفى الثانى الفاظ العدد المعدولة على وزن فعال ومفعل والمسموع من ذلك أحاد وموحد وثنى ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر قال تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع قال الشاعر * ولقد قتلتهم ثناء وموحداء * وقال

منت لك أن تلاقينى المنايا * أحاد أحاد فى الشهر الحرام

وقال ترى النعرات الزرق تحت لبانه * أحاد ومثنى أضعفتها صواهله

وقال هنيئا لارباب البيوت بيوتهم * وللآكلين التمر مخمس مخمسا

وقال فلم يستريثوك حتى رميـ * ـت فوق الرجال خصالا عشارا

واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب أحدها لا وعليه البصريون لان فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثانى نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه والثالث يقاس على ما سمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور فى التسهيل وذكر فى شرح الكافية ان خماس لم يسمع وذكر أبو حيان ان سداس وما بعده مسموع أيضا وقال فى شرح التسهيل الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة حكى أبو عمرو واسحاق بن مرار الشيبانى موحد الى معشر وحكى أبو حاتم فى كتاب الابل ويعقوب بن السكيت أحاد الى عشار قال ولا التفات الى قول أبى عبيدة فى المجاز لا نعلمهم قالوا فوق رباع فمن علم حجة عليه ومما ورد فى سداس قول الشاعر ضربت خماس ضربة عبشمى * أدار سداس ان لا يستقيما

قال وأنشد خلف الأحمر أبياتا تبنى فيها قائلها افعالا من أحاد الى عشار وهى

قل لعمرو يا ابن هند لو رأيت القوم ثنا * لرأت عيناك منهم كلما كنت تمنى

اذ اتينا فيلق شهباء من هنا وهنا * وأتت دوسرة الملحاء سيرا مطمئنا

ومضى القوم الى القوم أحادا وثنا * وثلاثا ورباعا وخماسا فأطعنا

وسداسا وسباعا وثمانا فاجتلدنا * وتساعا وعشارا فأصبنا وأصبنا

* لا ترى الا كميا قاتلا منهم ومنا *

قال وصرف فعال فى جميع ذلك ضرورة وكذا تحريفه ثنا الى أثنا وقال غيره هذه الابيات مصنوعة لا تقوم الحجة فى نقل من تقدم وما ذكرمن أن منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى أنه لا وصف

فيها وان منعها العدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان مفهوماتها تضعيف أصولها فادنى المفهوم من أحاد اثنان ومن ثنا أربعة وكذا البواقي وذهب الفراء الى أن منعها العدل والتعريف بنية الالف واللام قال لان ثلاث يكون لثالث ثلاثة ولا يضاف الى ما يضاف اليه فلامتناعه من الاضافة كان فيه آل وامتنع من أل لان فيه تأويل الاضافة وان لم يضف ورد بجريانها صفة على النكرات وذهب الاعلم الى أنها لم تنصرف للعدل ولانها لا تدخلها التاء لا يقال ثلاثة ولا مثلثة فضارعت أجمع ولم تستعمل العرب هذه الالفاظ الا نكرات خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى أو صفة نحو أولى أجنحة مثنى أو حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وقد جاءت فاعلة ومجرورة وذلك قليل ولم يسمع تعريفها بأل وقل اضافتها في قوله * ثناء الرجال ووحدانها * وقوله * بمثنى الزقاق المترعات وبالجزر * وأجاز الفراء صرفها مذهوبا بها مذهب الاسماء أى منكرة بناء على رأيه انها معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير قال تقول العرب أدخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا والجمهور على خلافه

(ص) وعلما كفعل المعدول عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعا بلا علة والمختص بالنداء وكذا المؤكد به وقيل تعريفه بنية الاضافة وعدله عن فعل أو فعالى أو فعلاوات أقوال ويصرف وما سمى به قبله نكرة قال الاخفش ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفية وعدله عن آل وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية آل وقيل الاضافة وقال ابن الطراوة وصدر الافاضل مبنى وعلى الثلاثة انه ليس من الباب ويصرف مسمى به وفاقا ومنه عند تميم فعال لمؤنث كحذام ما لم ينكر فان سمى به مذكر جاز الوجهان وقال المبرد المنع للتأنيث وتبنيه الحجازيون كسرا وأكثر تميم ما آخره راء والكل فعال مصدرا أو حالا أو صفة مجرى العلم كذا أمر او أسد تفتحه وعدل كلها عن مؤنث فان سمى بها مذكر لم يصرف وثالثها يبنى أو مؤنث فكحذام

(ش) يمنع العدل مع العلمية في خمسة أشياء أحدها ما جاء على فعل موضوعا علما وهو معدول عن صيغة فاعل وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع من ذلك عمر وزفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلع بطن من قضاعة ولم يسمع غير ذلك نعم ذكر الاخفش أن طوى من هذا النوع كذا رأيته في كتابه الواحد والجمع في القرآن ومنعه أبو حيان وقال المانع مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة بدليل تنوينه في اللغة الاخرى قال وهذه الاسماء التى ذكرناها كلها أعلام عدلت تقديرا عن فاعل الا ثعل فعن أفعل ولو كانت صفات كحطم ولبد دخلت عليها الالف واللام وإنما جعلناها معدولة لا مرتجلة لأن الاعلام يغلب عليها النقل وهي أن يكون لها أصل في النكرات فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه غير معدول كادد فانه لا يحفظ له أصل في النكرات فاما أن يكون منقولا من أصل لا نحفظه أو مرتجلا قال ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قسم هو علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسد جاء بعلق وفلق بغير ألف ولام ولا يصرف انتهى واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كآخر وجمع وعن غير المعدول كاسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وقولنا بسماعه ممنوعا بلا علة يخرج ما سمع من فعل ممنوعا وفيه مانع غير العدل كتبل اسم من أسماء الترك فيه مع العلمية العجمة وطوى فيه معها التأنيث ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفوه أم لا ففى الافصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه الاكثر في كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف الا أن يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكتة من قاعدة تعارض الاصل والغالب في العربية وهي لطيفة نادرة كما بينتها في كتاب أصول النحو وفي الاشباه والنظائر في النحو الثاني فعل المختص بالنداء كفسق وغدر وخبث

ولُكَع فانها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكع فاذا سمي بها امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول فان نكرت زال المنع وذهب الاخفش وطائفة الى صرفها حال التسمية أيضا كما نقلته عنه أخيرا في قولي قال الاخفش ومعرفة لان العدل إنما هو حالة النداء وقد زال بالتسمية الثالث فعل المؤكد به وهو جمع وكتع وبصع وبتع جمع جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء فانها غير منصرفة للعدل والعلمية أما العدل فلانها من حيث أن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فعل بسكون العين كما يجمع أحمر وحمراء على حمر ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فعالى كصحارى فيقال جماعى وكتاعى الى آخره ومن حيث أن مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات لان قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون ان يجمع مؤنثه بالالف والتاء وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسيرافي انها معدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال لان العدل عن فعالى لم يثبت في موضع من المواضع والعدل عن فعل ثبت قالوا ثبت وذرع وهو جمع ذرعاء وكان القياس ذرع وقال قوم انها معدولة عن فعالى وقال آخرون أنها معدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك وضعف الاول بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعل بسكون العين والثاني بان فعلاء لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا وقال أبو حيان الذي نختاره أنها معدولة عن الالف واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا أجمعون كما قالوا الآخرون فقياسه انه اذا جمع كان معرفا بالالف واللام فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالالف واللام ﴿ قلت ﴾ وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة وهو غريب وأما العلمية فذهب قوم الى أن ألفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم واختاره ابن الحاجب وذهب آخرون الى أن تعريفها بنية الاضافة وان الاصل في رأيت النساء جمع جمعهن كما يقال رأيت النساء كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالاعلام وليست باعلام لان العلم اما شخصي واما جنسي وليست هذه واحدا منهما وعلى هذا ابن عصفور وعلله بأن المجموع لا تكون اعلاما والسهيلي وابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه فان سمي به أعني بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التأكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لانه ليس له حالة يلتحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف أخر كما تقدم الرابع سحر الملازم الظرفية وهو المعين أي المراد به وقت بعينه فانه يلازم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف أيضا للعدل والعلمية أما العدل فعن مصاحبة الالف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التي تعرف بها النكرات وهو أل فعدلوه عن ذلك الى أن عرفوه بغير تلك الطريق وهو العلمية فانه جعل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية من حيث كونه تعريفا بغير أداة تعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين وليس تعريفه بالعلمية لانه في معنى السحر وتعريف العلمية ليس في مرتبة تعريف أل وقيل انه منصرف وانما لم ينون لنية أل والأصل السحر وعليه السهيلي وقيل لنية الاضافة إذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كما ان أمس بني على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي وابن الطراوة ونصره أبو حيان فقال الفرق بين سحر وأمس عندي يعسر قال وقد رد على صدر الافاضل بأنه لو كان سحر مبنيا لكان الكسر أولى به لان فتحة النصب توهم الاعراب فكان يجتنب كما اجتنب وهم الاعراب في قبل و بعد والمنادى المبني وهذا الرد ليس بشيء لان سحر تدخله الحركات كلها اذا لم يكن

معرفة فكانت الفتحة أولى به فى البناء لان الكسر انما يكون لالتقاء الساكنين وقد انتفى هذا الفتح تخفيفا وتبعا لحركة ماقبله للمناسبة قال وماذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام مشكل لانه يشعر بأنه تضمن تعريفها لأن معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عمر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومثنى تضمن معنى اثنين اثنين وفسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل واذا كان كذلك فكيف يكون سحر على معنى مافيه الالف واللام و يكون علما وتعريف العلمية لايجامع تعريف اللام فكذلك لايجامع تعريف ماعدل عنها انتهى وعلى الاول لوسمى به صرف وفاقا اما سحر غير المعين فانه لايلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ومعرفا باللام والاضافة الخامس فعال علم المؤنث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح اعلام النسوة وسكاب لفرس وعرار لبقرة وظفار لبلدة عند بنى تميم فانهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد الى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله فلا يكون معدولا قال أبو حيان والظاهر الاول لان حذام ونحوها على رأى المبرد تكون مرتجلة لا أصل لها فى النكرات والغالب على الاعلام أن تكون منقولة وهى التى لها أصل فى النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاما وعلى الاول لو نكر صرف ولوسمى به مذكر جاز فيه الوجهان المنع إبقاء على ما كان لبقاء لفظ العدل والصرف لزوال معناه وزوال التأنيث بزواله لانه انما كان مؤنثا لارادة ماعدل عنه وهو راقشة أما الحجازيون فان باب حذام عندهم مبنى على الكسر اجراء له مجرى فعال الواقع موقع الامر كنزال لشبهه به فى الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التأنيث فى المعدول عنه وقال المبرد لتوالى علل منع الصرف عليه وهى التعريف والتأنيث والعدل كما تقدم فى البناء وأكثر بنى تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسفار اسم لماء وحضار اسم كوكب فيبنونه على الكسر للشبه السابق وانما خصوه بما آخره راء لان من مذهبهم الامالة وانما يتوصلون اليها بكسر الراء ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا اليها وبعضهم يعربه أيضا على أصله فى حذام قال الأعشى فجمع بين اللغتين

ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار أولا على الكسر ثم أعربه آخرا لان قوافى القصيدة مرفوعة قيل ويحتمل أن يكون الثانى فعلا ماضيا مسندا للجماعة واتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا ومأخذه السماع كفجار وحماد ويسار قال * فقلت امكثى حتى يسار لعلنا * وقال * فحملت برة واحتملت فجار * وقرئ لامساس أوحالا نحو * والخيل تعدو بالصعيد بداد * أوصفة جارية مجرى الاعلام ومأخذها أيضا السماع نحو حلاق للمنية وضرام للحرب وجناد للشمس وازام للسنة الشديدة وصمام للداهية أوملازمة للنداء نحو يا فساق ويا خباث وفى قياس هذه خلاف بأبى أوامرا نحو نزال وتراك ودراك وحذار وفى قياسها أيضا خلاف يأتى وبنو أسد تبنى هذا النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا وكل هذه الانواع معدولة عن مؤنث أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة وان لم يستعمل فى كلامهم وأما الصفة بقسميها ففى وصف مؤنث غلب فصار اسما كالنابغة وأما الامر فقال المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالاولين وهو الصحيح وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل ولو سمى ببعض هذه الانواع مؤنث جاز فيه الاعراب ممنوعا والبناء كباب حذام أو مذكر فأقوال أحدها يصرف كصباح ونحوه من المذكر اذا سمى به والثانى يمنع كعناق ونحوه من المؤنث اذا سمى به وهو المشهور والثالث يبنى كحذام وعليه ابن بابشاذ

(ص) وكونه صفة على فعلان ذا فعلى وقيل فاقد فعلانة فعلى الاول يصرف رحمان ولحيان وعلة المنع شبه الزيادتين بألف التأنيث وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثانى كونهما زائدتين لاتلحقهما الهاء فان أبدلت

النون من همز أصلي صرف غالبا

(ش) الرابعة كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتين بشرط أن يكون مؤنثه على فعلى كسكران سكرى وريان ريا وقيل الشرط أن لا يكون مؤنثه على فعلانة سواء وجد له مؤنث على فعلى أم لا وينبني على الخلاف مسئلتان الاولى لازم التذكير كرحمان ولحيان لكبير اللحية على الاول يصرف لفقد فعلى فيه اذ لا مؤنث له وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر قال أبو حيان والصحيح فيه الصرف لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم الصرف فوجب العمل به ووجه مقابله أن الغالب فيما وجد من فعلان الصفة المنع فكان الحمل عليه أولى الثانية علة منع الالف والنون على الاول لشبهها بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث وقيل كون النون التي بعد الالف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بدليل قول العرب في النسب الى صنعاء وبهرا صنعاني وبهراني وعلى الثاني كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بالفي التأنيث ونقل عن الكوفيين فان كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف (١) ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف اجماعا كندمان وسيفان للرجل الطويل وحبلان للمتلئ غضبا ويوم دخنان فيه كدرة في سواد ويوم سخنان حار ويوم صحيان لا غيم فيه وبعير صوحان يابس الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان رقيق الساقين ورجل مصان لئيم ورجل موتان الفؤاد أي غير حديده ورجل نصران أي نصراني ورجل خمصان بالفتح لغة في خمصان وكبش أليان فهذه أربع عشرة كلها لا غير مؤنثها بالتاء

(ص) ووفاقه لوزن فعل خاص به أو أولى لازم لم يخرج الى شبه الاسم لا مستوخلا فاليونس مطلقا ولعيسى في المنقول من فعل مع علمية أو وصفية غير عارضة وعدم قبول التاء خلافا للأخفش في أرمل وقدرت بقلة في أجدل وأخيل وأفعى وألغيت شذوذا في نحو ابطح والاصح ان منه أفعل التفضيل ومنع البب علما وصرف يعفر وانه يؤثر عروض سكون تخفيف لا بدل همز افعل

(ش) الخامسة موافقة وزن الفعل بشروط أحدها أن يكون خاصا به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور الا في علم منقول منه كانطلق واستخرج اذا سمي بهما أو في أعجمي معرب أو غالبا فيه ويعبر عنه بالأولى به بأن يوجد في الاسم والفعل وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كيزيد ويشكر وقسم ليس بمنقول كأفكل ويرفع والتعبير بالاولى أحسن من التعبير بالغالب لانه يبطل بافعل اذ هو في الاسماء أكثر إذ ما من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما إما للتفضيل أو لغيره وقد جاء أفعل في الاسماء من غير فعل كاجدل وأخيل وأرنب وأيضا فان فاعل بالفتح لا يكاد يوجد في الاسماء الا في نحو خاتم وهو في الافعال أكثر من أن يحصى كضارب وقاتل ولو سمي بخاتم صرف فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم ووجه الأولوية ان لتلك الزوائد في الفعل معاني ولا معنى لها في الاسم فكانت لذلك أصلا في الفعل أما الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه فلا شبهة في عدم اعتباره وأما المشترك بينهما على السواء ففيه مذاهب أحدها عدم تأثيره مطلقا سواء نقل من الفعل أم لا وعليه سيبويه والجمهور لاجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل وهو منقول من كعسب فعلل وهو العدو الشديد مع تداني الخطا والثاني تأثيره مطلقا وعليه يونس والثالث يؤثر ان نقل من فعل ولا يؤثر غيره وعليه عيسى بن عمر واستدل بقوله *انا ابن جلا* فلم يصرفه واجيب بانه روعي فيه ضمير الفاعل فحكي الشرط الثاني ان يكون لازما فيخرج نحو امرئ وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع في الرفع كاخرج وفي النصب كاعلم وفي الجر كاضرب ولا يمنعان من الصرف لا في الوزن فيهما ليس بلازم اذ لم تستقر حركة العين فلو سمي بهما على لغة

.....

(١) بياض بالاصل

ملتزم الفتح منعا الشرط الثالث أن لا يخرجه الى شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج نحو رد وقيل اذا سمى بهما فانهما يصرفان لان الاسكان أخرجهما الى شبه الاسم فصارا نحو مدوقيل هذا اذا كان السكون قبل التسمية فان طرأ بعدها كان تسمى رجلا بضرب ثم تسكن الراء تخفيفا ففيه قولان حكيتهما آخرا أصحهما الصرف أيضا وعليه سيبويه لانه صار على وزن الاسم والأصل الصرف والثانى المنع لعروض التخفيف فلا يعتد به وعليه المبرد والمازنى وابن السراج والسيرافى ويجرى القولان فى بعفر علما اذا ضم ياؤه اتباعا فالأصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد ونحر وجه الى شبه الاسم والثانى منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا فى البيب علما فعن الاخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك فى الافعال معهود كاشدد فى التعجب ولم يرددوا ألل السقاء فلم يباينه ويجريان أيضا فى بدل همز افعل كهراق أصله اراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا البدل الشرط الرابع أن يكون معه علمية كخضم اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وبذر اسم بئر وعثر اسم واد بالعقيق وأحمد ويزيد ويشكر واجمع واخواته فى التوكيد أو وصفية ولها شرطان أحدهما أن تكون أصلية كاحمر بخلاف العارضة كمررت برجل أرنب أى ذليل وبنسوة أربع فانهما مصروفان لان الوصفية بهما عارضة الثانى أن لا يقبل تاء التأنيث احترازا من نحو مررت برجل أباتر وأدابر فانهما مصروفان وان كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما فى امرأة أباترة وادابرة وشملت العبارة ما مؤنثه على فعلاء كأحمر وحمراء ومالا مؤنث له من لفظه بل من معناه كرجل آلى وامرأة عجزاء ولا يقال اليا، ومالا مؤنث له لفقد معناه فى المؤنث كرجل أكمر وآدر والحى أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه وذلك افعل التفضيل مع من قال أبو حيان وقد وقع الخلاف فى قسم واحد من افعل وهو مالحقته تاء التأنيث نحو أرمل وأرملة فذهب الجمهور صرفه ومنعه الاخفش كاحمر قال ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع افعل خاصة وهنا مسئلتان احداهما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذى خيلان وافعى للحية اسماء لا أوصاف فأكثر العرب تصرفها وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية فلحظ فى اجدل معنى شديد وأخيل افعل من الخيلان وأفعى معنى خبيث منكر وقيل انه مشتق من فوعة السم وهى حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصار افعى الثانية ما أصله الوصفية واستعمل استعمال الاسماء كابطح وهو المكان المنبطح من الوادى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو المكان الذى فيه لونان الأكثر منعه اعتبارا بأصله ولا يعتد بالعارض وشذ صرفه الغاء للاصل واعتدادا بالعارض

﴿ ص ﴾ ومع العلمية زيادتا فعلان فيه أو غيره ومبنى حسان ونحوه على اصالة النون

﴿ ش ﴾ السادسة وهى ومابعدها انما تمنع مع العلمية الالف والنون الزائدتان سواء كانتا فى فعلان كحمدان أو غيره كمران وعثمان وغطفان وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف أو من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحياة أو الحين قيل ويدل للاول ماروى فى الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فقال عليه الصلاة والسلام بل أنتم بنو رشدان فقضى باشتقاقه من الغى مع احتمال أن يكون مشتقا من الغين

﴿ ص ﴾ أو ألف الحاق مقصورة

﴿ ش ﴾ السابعة ألف الالحاق المقصورة وتمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بألف التأنيث المقصورة من

وجهين لا يوجدان في الممدودة أحدهما ان كلا منهما زائدة ليست مبدلة من شيء والممدودة مبدلة من ياء الثاني انها تقع في مثال صالح لألف التأنيث كأرطى فهو على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى والمثال الذي تقع فيه الممدوة كعلباء لا يصلح لالف التأنيث الممدودة ﴿تنبيهان﴾ الاول الالحاق أن تبنى مثلا من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعى الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى أصول الثلاثي فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعى الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق الثاني قال أبو حيان ما فيه ألف التكثير أيضا اذا سمى به منع الصرف نحو قبعثرى لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث انها زائدة في الآخر لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما ان ألف التأنيث كذلك

﴿ص﴾ أو تركيب مزج

﴿ش﴾ الثامنة تركيب المزج ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التأنيث في ان عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف وأن صدره يصغر كما يصغر ماهي فيه ويفتح آخره كما يفتح ماقبلها وضابطه كل اسمين جعلا اسما واحدا لا بالاضافة ولا بالاسناد بل تنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كبعلبك ومعدى كرب واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد كخمسة عشر والأسنادى كبرق نحره والاضافى كامرئ القيس

﴿ص﴾ أو عجمة شخصية ع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير والاصرف تحرك الوسط أولا خلافا لمن جوز المنع الامع تأنيث ولا يشترط كونه علما في العجمية خلافا للدباج

﴿ش﴾ التاسعة العجمة وتمنع مع العلمية بشروط أحدها أن تكون شخصية بأن ينقل في أول أحواله علما الى لسان العرب كابراهيم واسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكرة كديباج ولجام ونيروز فانها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت وتصرف فيها بادخال الالف واللام عليها والاشتقاق منها وهل يشترط أن يكون علما في لسان العجم قولان المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وينبنى على ذلك صرف نحو قالون وبندار فينصرف على الثاني لانه لم يكن علما في لغة العجم دون الاول لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به الشرط الثاني أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كابراهيم واسحق فان كان ثلاثيا صرف سواء تحرك الوسط كشتر ولمك اسم رجل أولا كنوح ولوط وقيل يمنع متحرك الوسط اقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤنث وفرق الاول بأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر دون الزيادة على الثلاثة وذلك لانها متوهمة والتأنيث ملفوظ به غالبا ولذلك لم تعتبر مع علمية متجددة ولا وصفية ولا وزن الفعل ولا تأنيث ولا زيادة وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد اذ لم يحفظ نعم ان كان فيه تأنيث تعين المنع كما سيأتي ولو كان رباعيا واحد حروفه ياء التصغير لم يمنع الحاقا له بما قبل التصغير

﴿ص﴾ وتعرف العجمة بالنقل وخروجه عن وزن الاسماء وولاء الراء النون بدأ والزاى الدال واجتماع الصاد والقاف أو الكاف أو الجيم وكونه خماسيا أو رباعيا عاريا من الذلاقة

﴿ش﴾ المراد بالعجمي كل ما نقل الى اللسان العربى من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهند أم البربر أم الافرنج أم غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها ان تنقل ذلك الائمة الثاني خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الاسماء في اللسان العربى الثالث أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاى بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة

عربية الرابع أن يجمع في الكلمة من الحروف مالا يجمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أو والقاف نحو منجنيق أو والكاف نحو أسكرجة الخامس أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها * قولك (مر بنفل) قال صاحب العين لست واجدا في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك الا كلمة واحدة وهي عسجد لخفة السين وهشاشتها

﴿ص﴾ وماوافق العربي لفظا فمعه على قصد المسمى فان جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جهالة الاصل أو كونه ليس من عاداتهم التسمية به كالعجمة على الاصح ومابني على قياس العرب وسمي به فثالثها الأصح ان كان على قياس مطرد لحق به فان كان به مانع منع

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى ما كان من الاسماء الاعجمية موافقا في الوزن لما في اللسان العربي نحو اسحق فانه مصدر لأسحق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع تقول أسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو يعقوب فانه ذكر الحجل فان كان شيء منه اسم رجل يتبع فيه قصد المسمى فان قصد اسم النبي منع الصرف للعلمية والعجمة وان عني مدلوله في اللسان العربي صرف وان جهل قصد المسمى حمل على ماجرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي فلو سمت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم التسمية به فقيل يجرى مجرى الاعجمي لشبهه به من جهة انه غير معهود في أسمائهم كما أن العجمي كذلك وعلى هذا الفراء ومثل الاول بسبا والثاني بقولهم هذا أبو صعرو رفلم يصرف لانه ليس من عادتهم التسمية به والاصح وعليه البصريون خلاف ذلك الثانية مابني على قياس كلام العرب نحو ان تبني على وزن برثن من الضرب فتقول ضربب وعلى مثال سفرجل فتقول ضرببب فهل يلحق بكلام العرب أولا فيه ثلاثة مذاهب أحدها نعم فيحكم له بحكم العربي والثاني لالأنه ليس من كلام العرب فصار بمنزلة الاعجمي والثالث وهو الصحيح إن بني على قياس مااطرد في كلامهم لحق به كان يبني من الضرب مثل قردد فتقول ضربب لانه كثير الالحاق بتكرار اللام أو على قياس مالم يطرد في كلامهم لم يلحق به كان يبني منه مثل كوثر فتقول ضورب لان الالحاق بالواو ثانية لم يكثر اذا عرف ذلك فلو سمي به فعلى الالحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربي فلا يمنع الامع علة أخرى وعلى عدمه يمنع مطلقا للعجمة مع العلمية

﴿ص﴾ أو تأنيث لفظا أو معنى فان كان ثنائيا أو ثلاثيا ساكن الوسط وضعا أو إعلالا فالاصح جواز الامرين وثالثها ان لم تكن بلدة وان المنع أجود وانه يجب مع العجمة وكونه مذكر الاصل وتحرك ثانيه لفظا وهو لمؤنث دون مذكر واذ سمي مذكر بمؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا أو تقديرا خلافا للفراء مطلقا ولابن خروف في متحرك الوسط وان لا يسبقه تذكير انفرد به أو غلب أو بوصفه كحائض صرف خلافا للكوفية او بوصف في لغة اسم في لغة على التقديرين

﴿ش﴾ العاشرة التأنيث و يمنع مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكر كفاطمة وطلحة أم معنويا وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد فان كان المعنوي ثنائيا كيد علما لمؤنث أو ثلاثيا ساكن الوسط وضعا كهند وجمل واعلالا كدار علما أصلها دور بالفتح ففيه مذاهب أصحها وعليه سيبويه والجمهور جواز الامرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مسموع اما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية واما الصرف فلخفة السكون فقاوم أحد السببين كما دفع اثره في نوح ولوط والثاني لايجوز الا المنع وعليه الزجاج قال لان السكون لايغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين والثالث وعليه الفراء ان ما كان اسم بلد كفيد لايجوز صرفه ومالم يكن جاز لانهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هندا ودعدا وجملا على جماعة من النساء ولا

يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم ترددو لم تكثر فى الكلام لزمها النقل وعلى جواز الامرين اختلف فى الاجود منهما فالاصح ان الاجود المنع قال ابن جنى وهو القياس والاكثر فى كلامهم وقال أبو على الفارسى الصرف افصح قال الخضراوى ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلى و يتحتم المنع على الاصح فى صور أحدها ان ينضم الى ذلك عجمة كحمص وماه وجور لان انضمام العجمة قوى العلة ولا يقال ان المنع للعجمة والعلمية دون التأنيث لان العجمة لا تمنع صرف الثلاثى وجوز بعضهم فيه الامرين ولم يجعل للعجمة تأثيرا الثانية أن يكون مذكر الاصل كزيد اسم امرأة لان النقل الى المؤنث ثقل يعادل الخفة التى بها صرف من صرف هندا وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوزان فى المنقول من مؤنث الى مذكر وهو نقل من ثقل الى ثقل الثالثة ان يتحرك ثانيه لفظا كقدم اسم امرأة لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الانبارى وغيره فيه الامرين ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ولا عبرة بتحريكه تقديرا كدار ونار علمين ولو سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء منع بشرطين أحدهما زيادته على ثلاثة لفظا كزينب وعناق اسم رجل أو تقديرا كجيل مخفف جيأل اسم رجل فان الحرف المقدر كالملفوظ به بخلاف الثلاثى فانه يصرف على الاصح مطلقا سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس اسمى رجل وذهب الفراء الى منعه مطلقا لان فيه أمرين يوجبان له الثقل العلمية والتعليق على ما يشا كله ودفع بأن الثانى لم تجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل ابن خروف ففتح المتحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الثانى أن لا يسبقه تذكير انفرد به كدلال و وصال اسمى رجل فانه كثرت التسمية بهما فى النساء وهما فى الاصل مصدران مذكران أو غلب فيه كذراع فانه فى الاصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية فى المذكر كقولهم هذا ثوب ذراع أى قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الاصل فاذا سمى به رجل صرف لغلبة تذكيره قبل العلمية ولو سمى مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون تصرف رجوعا الى تقدير اصالة التذكير لان تلك اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض و يدل لذلك أن العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون تمنع بناء على مذهبهم فى أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ولو سمى مذكر بما هو اسم فى لغة وصف فى لغة كجنوب ودبور وشمال وسموم وحرور فانها عند بعض العرب اسماء للريح كالصعود والهبوط وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهى مؤنثة ففيه الوجهان المنع كباب زينب والصرف كباب حائض

﴿ ص ﴾ مسئلة القبائل والبلاد والكلمة والهجاء يبنى على المعنى فان كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف أو أما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع وقد يجب اعتبار أحدهما وقد تسمى قبيلة باسم أب أو حى باسم أم فيوصفان ببنت وابن و يؤنث الاب على حذف مضاف فلا يمنع

﴿ ش ﴾ صرف اسماء القبائل والبلاد والكلمة وحروف الهجاء ومنعها مبنيان على المعنى فان أريد باسم القبيلة الاب كمعد وتميم أو الحى كقريش وثقيف صرف أو الام كباهلة أو القبيلة كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية وكذا ان أريد باسم البلد المكان كبدر وثبير صرف أو البقعة كفارس وعمان منع أو بالكلمة اللفظ نحو كتب زيد فأجاد أى فاجاد هذا اللفظ صرف أو الكلمة نحو فأجادها منع وكذلك الافعال وحروف الهجاء والسور وقد يتعين اعتبار الحى أو القبيلة أو المكان أو البقعة فالاول ككلب والثانى كيهود ومجوس والثالث كبدر ونجد والرابع كدمشق وجلق والحجاز والشام واليمن والعراق وقد جاء بالوجهين فى النوعين اسماء وذلك ثلاثة

أقسام قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش وثقيف وبني وهجر و واسط وحنين وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث كجذام وسدوس وفارس وعمان وقسم استوى فيه الامران كثمود وسبأ وحراء وقباء وبغداد وقد تسمى القبيلة باسم الاب كتميم أو الحي باسم الام كباهلة فيوصفان بابن و بنت فيقال تميم بن مر أو بنت مر و باهلة بن أعصر أو بنت أعصر مراعاة للاصل أو المسمى وقد يؤنث اسم الاب على حذف مضاف مؤنث فلا يمنع الصرف كقوله

شادوا البلاد وأصبحوا فى آدم ٭ بلغوا بها بيض الوجوه فحولا

أى فى قبائل آدم أو أولاد آدم فحذف المضاف ثم أنث آدم فأعاد الضمير اليه مؤنثا فى قوله بلغوا بها ولم يمنعه الصرف لانه راعى المضاف المحذوف

﴿ ص ﴾ وما سمى من السور بذى أل حرف أو عار ولم تضف اليه سورة منع أو أضيف ولو تقديرا فلا حيث لا مانع أو بجملة فيها وصل قطع أو تاء قلبت هاء فى الوقف وأعرب ممنوعا أو بحرف هجاء حكى أو أعرب ممنوعا ومصروفا أضيف اليه سورة أو لا أو موازن أعجمى كحاميم فأوجب ابن عصفور الحكاية وجوز الشلوبين اعرابه ممنوعا و بجريان فى المركب كطاسين ميم غير مضاف اليه سورة مع البناء ومضافا اليه ولو تقديرا مع فتح النون واعرابها مضافة وليس فى كهيعص وحمعسق الا الوقف خلافا ليونس

﴿ش﴾ أسماء السور أقسام أحدها ما فيه ألف ولام وحكمه الصرف كالأنفال والأنعام والاعراف الثانى العارى منها فان لم يضف اليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وقرأت هود وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقديرا صرف نحو قرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو قرأت سورة يونس الثالث الجملة نحو قل أوحى الى أتى أمر الله فتحكى فان كان أولها همز وصل قطع لان همز الوصل لا يكون فى الاسماء الا فى ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها أو فى آخرها تاء تأنيث قلبت هاء فى الوقف لان ذلك شأن التاء التى فى الاسماء و يعرب لمصيرها أسماء ولا موجب للبناء و يمنع الصرف للعلمية والتأنيث نحو قرأت اقتربت وفى الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كص ون وق فيجوز فيه الحكاية لانها حروف فتحكى كما هى والاعراب لجعلها اسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه وسواء فى ذلك أضيف اليه سورة أم لا نحو قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغير منون الخامس ما وازن الاعجمى كحميم وطسين و يسن فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير مصروف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ يسن بنصب النون وسواء فى جواز الامرين أضيف اليه سورة أم لا السادس المركب كطسم فان لم يضف اليه سورة ففيه رأى ابن عصفور والشلوبين فيما قبله و رأى ثالث وهو البناء للجزئين على الفتح كخمسة عشر وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقديرا ففيه الرأيان ويجوز على الاعراب فتح النون وأجراء الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء أضيف اليهما سورة أم لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما فى الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يركب أسماء كثيرة وأجاز يونس فى كهيعص أن تكون كلمة مفتوحة والصاد مضمومة و وجهه انه جعله اسما أعجميا واعربه وان لم يكن له نظير فى الاسماء المعربة

﴿ ص ﴾ مسئلة ينون فى غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفا ولا تظهر الفتحة جرا خلافا لقوم مطلقا وليونس فى العلم

﴿ش﴾ ينون جوازا في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة سواء كان جمعا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال أم مصغرا كأعيم أم فعلا مسمى به كيغز و يرم وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفا كما سيأتي في مبحثه فان قلبت الياء ألفا امتنع التنوين باتفاق كصحارى وعذارى بعد صحار وعذار ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجر كما لا يجوز اظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها وقيل يجوز كما يجوز اظهارها حالة النصب لخفتها وعليه قول الشاعر * ولكن عبد الله مولى مواليا * وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله * وقد عجبت مني ومن بعيليا * وأجيب بأنه وما قبله ضرورة

﴿ص﴾ مسئلة ما منع صرفه دون علمية منع معها وبعدها الا افعل تفضيل مجردا من وخالف الاخفش في أحمر وثالثها ان لم يكنه ورابعها يجوزان وفي فعلان وأحمر ومعدول العدد وجمع مثناة ومركب كحضرموت آخره وزن المتناهي أو ألف التأنيث وما منع معها صرف دونها وفاقا

﴿ش﴾ ما منع صرفه دون علميته وهو الذي ليس أحد علتيه العلمية خمسة أنواع فاذا سمي بشئ منها لم ينصرف أيضا وكذا اذا نكر بعد التسمية واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجردا من من فانه اذا سمي به ثم نكر انصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة الا بمن ظاهرة أو مقدرة فان سمي به مع من ثم نكر منع قولا واحدا وخالف الاخفش في مسائل الأولى باب أفعل الوصف كأحمر اذا سمي به ثم نكر فذهب الى أنه يصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف وشبه العلة في هذا الباب علة وفيه رأي ثالث انه ان سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير لانه سمي به بوصفه فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى وان تسمى به أسود ونحوه صرف لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية وعلى هذا الفراء وابن الانباري ورابع أنه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسي راعى فيه الأصل والحال كأبطح الثانية باب فعلان الوصف كسكران اذا سمي به ثم نكر ذهب الأخفش أيضا الى أنه يصرف وسيبويه على المنع وتوجيههما ما تقدم في أحمر الثالثة أخر اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان العدل قد زال لكونه مخصوصا بحال الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لشبهه بأصله الرابعة معدول العدد اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لما تقدم في أخر وخالفه الجمهور الخامسة الجمع المتناهي اذا سمي به ثم نكر ذهب الأخفش أيضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة المركب المزجي اذا ختم بمثل مفاعل أو بذي ألف التأنيث كحاريب مساجد أو عبد بشرى أو عبد حمرا اذا ركبا وسمي به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع والتأنيث وقد زالت العلمية بالتنكير والاصح عند ابن مالك وغيره المنع لانه لم ير شئ من هذا النوع مصروفا في كلامهم وما لم يمنع الامع العلمية صرف منكرا باجماع لزوال احدى العلتين

﴿ص﴾ مسئلة يصرف الممنوع اذا صغر لا مؤنث وأعجمي الا المرخم ومركب وشبه فعلى ومضارع قبله أو بعده و يمنع المصروف به ان أكمل موجبه

﴿ش﴾ اذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال العدل في عمير والالف المقصورة في عليق تصغير علقى والالف والنون في سريحين تصغير سرحان والوزن في شمير تصغير شمر وصيغة الجمع في جنيدل تصغير جنادل و يستثنى من ذلك المؤنث والعجمي والمركب المزجي وشبه فعلى وهو باب سكران وشبه الفعل المضارع كتغلب و يشكر فانها تبقى على المنع بعد التصغير لبقاء السبب وقولي قبله أو بعده أي سواء

كان شبهه للمضارع سابقا على التصغير كالمثالين المذكورين أو عارضا فيه كاجيدل تصغير أجادل فانه بعد التصغير على وزن أبيطر بخلافه قبله واحترزنا بالمضارع عن الماضي فان مشابهته تزول بالتصغير وقولى فى الاعجمى الا المرخم أشرت به الى أن تصغير الترخيم فى الاعجمى يقتضى الصرف نحو بريه وسميع فى ابراهيم واسمعيل لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك نبه عليه أبو حيان وقد يكون الاسم منصرفا فاذا صغر منع لحدوث سبب المنع فيه كتوسط مسمى به فانه مصروف فاذا صغر على تويسط أشبه الفعل فيمنع وهند ونحوه اذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعد ان كان جائزا

﴿ص﴾ مسئلة يصرف لتناسب وضرورة واستثنى الكوفية أفعل من وقوم ذا ألف التأنيث قيل ومطلقا في لغة

﴿ش﴾ يجوز صرف مالا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالاول نحو وجئتك من سبأ بنبأ سلاسلا وأغلالا ودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا والثانى كقوله * تبصر خليلى هل ترى من ظعائن * واستثنى الكوفيون أفعل التفضيل فلم يجيزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة فى الضرورة والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كاحمر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضرورة وعللوه بأنه لا فائدة فيه لانه يستوى فى الرفع والنصب والجر ولانه اذا زيد فيه التنوين سقطت الالف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما زيد وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقى بساكن فيكسر ويكون محتاجا الى ذلك وزعم قوم ان صرف مالا ينصرف مطلقا أى فى الأختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش قال وكان هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام

﴿ص﴾ ومنع المصروف ثالثها الصحيح يجوز ضرورة ورابعها ان كان علما

﴿ش﴾ فى منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا حتى فى الاختيار وعلى ذلك احمد بن يحيى فانه أنشد

أؤمل أن أعيش وان يومى * بأول أو بأهون أو جبار

أو التالى دبار فان أفته * فمؤنس أو عروبة أو شبار

فقيل له هذا موضوع فان مؤنسا ودبارا مصروفان وقد ترك صرفهما فقال هذا جائز فى الكلام فكيف فى الشعر قال أبو حيان فدل هذا الجواب على اجازته اختيارا والثانى المنع مطلقا حتى فى الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين قالوا لانه خروج عن الاصل بخلاف صرف الممنوع فى الشعر فانه رجوع الى الأصل فى الاسماء والثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه ولورود السماع بذلك كثيرا كقوله

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع

والرابع يجوز فى العلم خاصة

﴿ص﴾ ولا واسطة وزعمها ابن جنى فى ذى أل والمضاف والتثنية والجمع

﴿ش﴾ الاسم اما منصرف أو غيره ولا واسطة بينهما وأثبتها ابن جنى فى المعرف بال والمضاف قال فانه لا يسمى منصرفا لعدم تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب قال وكذلك التثنية والجمع على حدهما ليس شئ من ذلك

منصرفاولاغير منصرف معرفة كان أونكرة ذكر ذلك في الخصائص وسبقه اليه شيخه أبو على الفارسي

﴿ ص ﴾ الثالث ما أضيف لغير الياء مفردا مكبرا من أب وأخ وحم غير مماثل قرء وقرأ وخطأ وفم بلا ميم وذى كصاحب وهن خلافا للفراء فبالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا

﴿ ش ﴾ الباب الثالث من أبواب النيابة الاسماء الستة المذكورة فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشروط أن تكون مضافة فان أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو ان له أباوله أخ وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم فان المضاف اليها يعرب بحركات مقدرة وأن تكون مفردة أي غير مثناة ولا مجموعة لأنها إذ ذاك تعرب اعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات نحو أخي زيد ويختص الحم بشرط أن لا يماثل قرء وقرأ وخطأ فانه ان ماثل ذلك اعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا حمؤك وحمؤك وحماك ويختص الفم بشرط أن تزال منه الميم فان لم تزل أعرب بالحركات نحو خلوف فم الصائم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى صاحب فان كانت للاشارة أو موصولة فانها مبنية وقصر الفراء الاعراب بالحروف على الخمسة الاول ومنع ذلك في هن وتابعه قوم ورد بنقل سيبويه عن العرب أجراءه مجراها وهو كناية عما لا يعرف اسمه أو يكره التصريح باسمه والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة

﴿ص﴾ وهل بها او بمقدرة أو بما قبلها والحروف اشباع أومنقولة أولا أو بهما أو بالانقلاب نصبا وجرا والبقاء رفعا أوفو وذو بمقدرة والباقي بها أو عكسه أو الحروف دلائل أو الرفع بالنقل والنصب بالبدل والجر بهما أقوال أشهرها الاول وأصحها الثانى

﴿ ش ﴾ في اعراب الاسماء الستة مذاهب أحدها وهو المشهور أن هذه الاحرف نفسها هي الاعراب وانها نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزيادى والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد بأن الاعراب انما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا وألغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ورد بثبوت الواو قبل العامل وبأن الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد وصلا وابتداء وهما معربان وذلك لا يوجد الا شذوذا الثانى وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبوك فاصله أبوك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أباك فأصله أبوك تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا واذا قلت مررت بأبيك فأصله بأبوك ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء واستدل لهذا القول بأن أصل الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة أومقدرة فاذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه المذهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع وعليه المازني والزجاج ورد بأن الاشباع بابه الشعر وببقاء فيك وذى مال على حرف واحد الرابع انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي ورد بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الاعراب غير آخر مع بقاء الآخر الخامس انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة وعليه الاعلم وابن أبي العافية ورد بأن هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فساده وان كانت لامات لزم جعل الاعراب في العين مع وجود اللام السادس انها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفراء ورد

بأنه لا نظير له السابع انها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر و بعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي ورد بأنه لا نظير له و بأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيأ و بأن العدم لا يكون علامة الثامن ان فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة فى الحروف وان أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلي والرندى التاسع عكسه العاشر ان الحروف دلائل اعراب قاله الأخفش واختلف فى معناه فقال الزجاج والسيرافى المعنى انها معربة بحركات مقدرة فى الحروف التى قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه أنها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهى دلائل اعراب بهذا التقدير وقد عدهذان القول مذهبين فتصير أحد عشر الثانى عشر انها معربة فى الرفع بالنقل وفى النصب بالبدل وفى الجر بالنقل والبدل معا فالاصل فى جاء أخوك جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الخاء والاصل فى رأيت أخاك رأيت أخوك فابدلت الواو ألفا والاصل فى مررت باخيك بأخوك نقلت حركة الواو الى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها حكاه ابن أبى الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا فى النصب

﴿ ص ﴾ وليس كذلك من فى حكاية النكرة وفاقا خلافا للجوهرى ونقص هن اعرف وأب وأخ وحم دون قصرها وفوق تشديد هن وأب وأخ وجعل أخ كدلو وقم فاعم منقوصا كيد ودم لا يمنع قصرهما وتشديد دم مشهور ويضم ويكسر ويثلث مقصورا ومضعفا ويتبع الآخر فى الحركات كعامر، وعينى امرء وابنم على الاشهر فيها وقابلا اضافة سائغ نصبا وكذا اثبات ميمه مضافا وقيل ضرورة والأصح ان وزنها فعل الا فافعل وان لام حم واو وذى ياء وانها المحذوفة

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى زعم الجوهرى صاحب الصحاح فى كتاب له فى النحو ان من فى حكاية النكرة فى الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة فانك تقول لمن قال جاءنى رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى قال ابن هشام وليس بشىء لان هذا ليس باعراب بدليل انه لا يثبت فى الوصل ولان وضعها وضع الحرف فلا تستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون بعامل يدخل على الكلمة فى الكلام الذى هى فيه الثانية جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه الاسماء ففى هن النقص وهو الاعراب بالحركات وهو فيه أشهر من الاعراب بالحروف كحديث فأعضوه بهن أبيه ودونهما التشديد كقوله * ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة * وهنى وفى أب النقص كقوله

بابه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

والقصر كقوله * ان أباها وأبا أباها * والتشديد نحو هذا أبك وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد وفى أخ الثلاثة سمع فى القصر مكره أخاك لا بطل * وحكى أبو زيد جاءنى أخك وفيه أخو بسكون الخاء بوزن دلو قال رجل من طىء

ما المرء أخوك ان لم تلفه وزرا * عند الكريهة معوانا على النوب

وفى حم النقص والقصر وفى فم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها فهذه تسع لغات والعاشرة اتباع الفاء حركة الميم فى الاعراب ومما ورد فى القصر * يا حبذا عينا سليمى والفما * وفى التشديد * ياليتها قد خرجت من فمه * حتى يعود الملك فى أسطمه * وفى القصر يد ودم قال

يارب سار بات ماتوسدا * الا ذراع العيس أو كف اليدا

وقال غفلت ثم أتت تطلبه * فاذا هى بعظام ودما

وفى التضعيف دم قال

أهان دمك فرغا بعد عزته * ياعمر و بغيك اصرارا على الحسد

و يشاركه فى الاتباع فاء مرء وعينا امرئ وابنم تقول جاء المرء ورأيت المرء ومررت بالمرء باتباع الميم الهمزة وقال تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء ولكل امرئ باتباع الراء الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان من مكانين فان الحركة فى الراء والنون حركة اعراب لا اتباع وفيهما لغة أخرى فتح الراء والنون فى الاحوال الثلاثة وفى امرئ ثالثة ضم الراء على كل حال وفى مرء فتح الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثالثة كسرها مطلقا ورابعة ضمها مطلقا وقرئ بهما بين المرء وقلبه الثالثة يجوز افراد اب واخ وحم وهن من الاضافة لا ذو كما سيأتى فى باب الاضافة وأما فوك فلا يفرد الا ويعبر بتلك اللغات وقال العجاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * فأفرده لفظا حالة النصب نخصه البصريون بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله أى خياشيمها وفاها وأما عكس ذلك وهو ابقاء ميمه حال الاضافة فنعه الفارسى الا فى الشعر وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه فى الاختيار ففى الحديث لخلوف فم الصائم وقال الشاعر * يصبح ظمآن وفى البحر فمه * الرابعة الاصح وعليه البصريون ان وزن هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على أفعال الا فوك فوزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين وذهب الفراء الى أن وزنها فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بضم الفاء والاسكان وذهب الخليل الى ان وزن ذو فعل بالفتح والاسكان وان أصله ذو فلامها واو وعلى الاول أصله ذوى فلامها ياء وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين قال أبو حيان والمحذوف من ذو هو اللام فى قول أهل الاندلس والعين فى قول أهل قرطبة قال والظاهر الاول واختلف فى حم أيضا هل لامه واو أو ياء على قولين أصحهما الاول كأب وأخ لقولهم فى التثنية حموان وقيل انها ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها

﴿ص﴾ الرابع المثنى فبالألف والياء ولزوم الالف لغة وعليه لا وتران فى ليلة والحق به مفيد كثرة ككرتين وقد يغنى عنه عطف أو تكرار وجمع معنى كأخويكم ونحو كلبتى الحداد وحوالينا وكلا وكلتا مضافين لمضمر ومطلقا فى لغة وليسا مثنى اللفظ وأصلهما كل خلافا للكوفية بل ألف كلا والتاء عن واو وقيل ياء وألف كلتا تأنيث وقيل الحاق وقيل أصل وقيل تاؤها زائدة لالحاق وقيل له والك فى ضميرهما وجهان واثنان واثنتان و بلا همزة لغة مفردا ومثناها ومركبا وقيل الاصل اثن وثنايان ومذراوان وماغلب لشرف كأبوين أو تذكير كقمرين أو خفة كعمرين وقيل فى فرد محض

﴿ش﴾ الباب الرابع من أبواب النيابة المثنى وهو مادل على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه فانه يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء نحو قال رجلان ولزوم الالف فى الاحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة وعذرة وخرج عليها قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران فى ليلة وأنشد عليها قوله * تزود منا بين أذناه طعنة * وقوله * قد بلغا فى المجد غايتاها * والحق بالمثنى فى الاعراب ألفاظ تشبهه وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية منها ماأريد به التكثير نحو ارجع البصر كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وحنانيه وقوله * ومهمهين قذفين مرتين * أى مهمه بعد مهمه وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والعطف كقوله *

تخدى بنا نجب أفنى عرائكها * خمس وخمس وتأويب وتأويب

وقد يغنى التكرير عن العطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا أى صفا بعد صف ودكا بعد دك ومنها ماهو فى المعنى

جمع كقوله تعالى فاصلحوا بين أخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كذا ذكره وما قبله ابن مالك ونوزع فيهما بامكان كونهما مثنيين حقيقة ومنها مالا يصلح التجريد فمن ذلك ماهو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد وماهو علم كالبحرين والدونكين والحسنين ومنه اثنان واثنتان وثنتان في لغة تميم سواء أفرد انحو ومن الابل اثنين أم أضيفا نحو جاء اثنالك أم ركبا نحو فانفجرت منه اثنتاعشرة عينا و بعثنا منهم اثنى عشر نقيبا وقيل انهما مثنيان حقيقة الاصل اثن ومن ذلك ثنايان لطرفي العقال ومذروان لطرفي الالية والقوس وجانبي الرأس وقيل طرفا كل شئ ومنها مايصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولاعلينا وقال الشاعر في التجريد * وأنا أمشي الدألى حواليكا * ومثله حوله قال تعالى في التجريد فلما أضاءت ماحوله وقال الشاعر في التثنية (١) ومنها مالا يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالمثال الاول قال الله تعالى و رفع أبويه على العرش وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث وتارة الاعظم نحو مرج البحرين ومايستوي البحران ومنها مالا زيادة فيه وهو كلا وكلتا بشرط أن يضافا الى مضمر نحو امايبلغن عندك الكبر أحدهما أوكلاهما وتقول رأيت كليهما وكلتيهما فان أضيفا الى مظهر أجريا بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة و بعض العرب يجري بهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الاعراب بالحرفين وعزاها الفراء الى كنانة و بعضهم يجري بهما معهما بالالف مطلقا وماذكرناه من انهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين وعلى هذا فالف كلا منقلبة عن واو وقيل عن ياء و وزنها فعل كمعا و وزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اماواو وهو اختيار ابن جني وأصلها كلوى أو ياء وهو اختيار أبي علي وانما قلبت تاء لتأكيد التأنيث اذ الالف تصير تاء في بعض الاحوال فتخرج عن علم التأنيث وذهب بعضهم الى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوي كما يقال في أخت أخوي و رد بأن تاء التأنيث لاتقع حشوا ولا بعد ساكن غير ألف وذهب آخر الى أنها زائدة للالحاق والالف لام الكلمة وعليه الجرمي وفي قول الالف للالحاق وفي قول أصل وذهب الكوفيون الى أن لفظهما مثنى وأصلهما كل بدليل سماع مفرد كلتا في قوله في كلت رجليها سلامى واحدة وأجيب بأنه حذف الالف للضرورة وعلى الاول يجوز في ضميرهما مراعاة اللفظ والمعنى قال تعالى كلتا الجنتين آتت وقال الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

قال ابن مالك وندر هذا الاستعمال أي الاعراب كالمثنى في مقتضى الافراد كقوله

على جردا يقطع ابهراها * حزام السرج في خيل سراع

ثنى الابهر وهو عرق مجازا * تنبيه * قال ابن مالك هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنى لاتسمى مثناة فان أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى فأفاد انها يقال لها أسماء تثنية كما يقال اسماء جمع

* ص * مسئلة لايثنى ولا يجمع غالبا جمع واسمه واسم جنس الا ان أطلق على بعضه وجوزها ابن مالك في اسم جمع ومكسر لامتناه ولا مالا ثاني له وكل و بعض ونحو فلان وأفعل من واسم فعل ومحكي من جملة ومختص بالنفي وشرط ومبنى الاذان وثان واللذان واللتان على الاصح ولا ثوانى الكنى وأجمع وجمعاء واخوته خلافا للكوفية فيهما والمختار جواز المزج وذي و به ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد غير مائة وألف وفي مختلفي المعنى ثالثها يجوز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية و ينكر العلم والاجود أن يحكى الا نحو جاد بين رعمايتين وأذرعات

(١) بياض في الاصل لمكان الشاهد

ومنع المازني المعدول ومافيه أل قيل يبقى وقيل يعوض ولا يغني غالبا عاطف الا بفصل ولو مقدرا ويؤتى بالمحكى بذوا وذو وكذا المزج ان منع واستغنوا بسيان وضبعان عن سوا آن وضبعانان وحكيا ويستوى في التثنية مذكر وغيره ولا تحذف التاء الا في اليه وخصية

﴿ ش ﴾ جمعت ما لا يثنى ولا يجمع من الالفاظ جملا لا تظفر به في غير هذا الكتاب وأنا أشرحه على طريقة أخرى فأقول للتثنية والجمع شروط أحدها الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهى ولا جمع ذلك اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين ومائين أى ضربين منهما وندر في الجمع قولهم لقاحان وسوداوان وقوله عند التفرق في الهيجا جمالين وفي اسمه قوله قوماهما أخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا أن الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية مالم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع في نحو مساجد ومصابيح وفي المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابين في كلمة واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطا في صحة ذلك كان ماهو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فئتين. يوم التقى الجمعان اهـ الثاني الاعراب فلا يثنى ولا يجمع المبني ومنه أسماء الشرط والاستفهام وأسماء الافعال وأما نحو يا زيدان ولا رجلين فانه ثنى قبل البناء وأما ذان وتان واللذان واللتان فقيل انها صيغ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي ونسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل انها مثناة حقيقة وانها لما ثنيت أعربت وهو رأى ابن مالك وأما الذين فصيغة وضعت للجمع اتفاقا فلا يجمع الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد ولا يجمع اتفاقا نحو تأبط شرا وهو المراد بقولي ومحكى من جملة وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه فالأكثر على منعه أيضا لعدم السماع ولشبهه بالمحكى وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك وجمعه واختاره ابن هشام والخضراوى وأبو الحسين ابن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه وهو اختيارى قال خطاب في الترشيح فان ثنيت على من جعل الاعراب في الآخر قلت معدى كربان ومعدى كربين وحضرموتان وحضرموتين أو على من أعرب اعراب المتضايفين قلت حضراوون وحضرى موت وقال في المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيبويهان وسيبويهون وذهب بعضهم الى أنه يحذف عجزه فيقال سيبان وسيبون ويتوصل الى تثنية المركب اسنادا بذوا والى جمعه بذو وا فيقال جاءني ذوا تأبط شرا وذو وا تأبط شرا أى صاحبا هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذا المزج عند من منع تثنيته وجمعه وأما الاعلام المضافة نحو أبي بكر فيستغني فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فتقول أبوا البكرين وآباء البكرين الرابع التنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل اذا أريد تثنيته وجمعه قدر تنكيره وكذا لا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة ولا تجمع لانها لا تقبل التنكير والاجود اذا ثنى العلم أو جمع أن يحلى بالألف واللام عوضا عما سلب من تعريف العلمية ومقابل الأجود ما حكاه في البديع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان وزيدون قال أبو حيان وهذا القول الثاني غريب جدا لم أقف عليه الا في هذا الكتاب ويستثنى نحو جاديين اسمي الشهر وعمايتين اسمي جبلين وأذرعات وعرفات فان التثنية والجمع فيها لم تسلبها العلمية ولذا لم تدخل عليها الالف واللام ولم تضف قال

حتى اذا رجب تولى وانقضى ﴾ وجاديان وجاء شهر مقبل

وقال ﴾ لو ان عصم عمايتين ويذبل ﴾ ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو عمرو جمعه جمع سلامة أو تكسير وقال

أقول جاءني رجلان كلاهما عمر و رجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب العمران فاذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى واذا ثنى ما فيه ال كالرجل فقيل تبقى فيه ال وقيل تحذف و يعوض منها مثلها حكاهما وتبعه أبو حيان من غير ترجيح ومما لا يثنى لتعريفه أجمع و جمعاء فى التوكيد واخوته خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثانى له فى الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال أحدها نعم وعليه أكثر المتأخرين فنعوا تثنية المشترك والمجاز و جمعهما ولحنوا المعرى فى قوله

جاد بالعين حين أعمى هواه * عينه فانثنى بلا عينين

والثانى لا وصححه ابن مالك تبعا لأبى بكر بن الأنبارى قياسا على العطف ولوروده فى قوله تعالى و إله آبائك ابراهيم واسمعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الأيدى ثلاثة فيد الله العليا و يد المعطى و يد السائل السفلى وقول العرب القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والعربة احد السبأين واللبن احد اللحمين والحمية احد الموتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور الجواز ان اتفقا فى المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع السادس أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى بعض للاستغناء عنه بتثنية جزء ولا سواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سى ولا ضبعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم المؤنث على أنه حكى سواآن وضبعانان ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافا للأخفش غير مائة ألف للاستغناء عنها اذ يغنى عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية خمس عشرة وعن تثنية عشرة عشرون وعن جمعها تسعة وخمسة عشر وثلاثون ولما لم يكن لفظ يغنى عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله * لها عند عال فوق سبعين دائم * وأجيب بأنه ضرورة ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنها بجمع شمال قاله ابن جنى فى كتاب التمام السابع أن يكون فيه فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة فى تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنفى كأحد وعريب لافادتها العموم وكذا الشرط وان كان معربا لافادته ذلك الثامن أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم زيد كما سيأتى فى أوائل المبتدا لانه شبيه بالفعل وبقى فى المتن مسئلتان أحدهما أصل التثنية والجمع العطف وانما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض ممنوع الا فى ضرورة كقوله * ليث وليث فى محل ضنك * وهو فى الجمع أقبح منه فى التثنية لكثرة ألفاظه ويسوغه فى الاختيار فصل ظاهر نحو مررت بزيد الكريم وزيد البخيل أو مقدر كقول الحجاج وقد نعى له ابنه وأخوه انا لله محمد ومحمد فى يوم واحد محمد ابنى ومحمد أخى الثانية يستوى فى التثنية المذكر والمؤنث فلا تحذف تاء التأنيث مما هى فيه الا من ألية وخصية فانهم قالوا أليان وخصيان وكان القياس أليتان وخصيتان لكنه سمع فى المفرد آلى وخصى فأجروا التثنية عليه ايثارا للتخفيف مع عدم الالباس وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغنى عن تثنيته بتثنية غيره

﴿ص﴾ ولا يتغير لكن تقلب ألف مقصور فوق ثلاثى أو يائى أو مقلوبة عن ألف اذن بياء وغيره واوا وقيل الا فى ثلاثى واوى مكسور الأول أو مضمومه وفى الاصلية والمجهولة ثالثها الأصح ان أميلتا ياء والا واوا رابعها ان أميلت أو صارت ياء فى حال وقلب همز مبدل من ألف التأنيث واوا أولى فى الملحقة وتركه فى المبدل من أصل خلافا للجزولى و رد تصحيح مبدله من ألف وقلبها والتى من أصل ياء والأصلية واوا وحذف زائدة خامسة وألف وهمز قاصعاء ولا يقاس على الأصح وقيل مذروان وثنايان لعدم الافراد ولا ترد فاء ثلاثى وعينه ولامه ان

عوض الوصل والا فعاد في اضافة لا غيره على الاجود ويقال أبان وأخان ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان بقلة ويجوز في ذات ذاتا وذواتا

(ش) اذا ثني الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحا نحو زيد أم معتلا جاريا مجراه وهو ما آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما مشددتان أو مخففتان نحو مرمي ومعزو وظبي ودلو أم منقوصا نحو شج أم مهموزا غير ممدود نحو رشأ ومأو وضوء ونبيء أم ممدودا همزته أصلية نحو قراء ووضاء فجميع ذلك تلحقه الألف أو الياء بلا تغيير الا فتح ما قبل العلامة ورد ياء المنقوص وأما المقصور فتقلب ألفه ياء ان كانت زائدة على ثلاثة كملهى ومعطى ومستدعى أو ثالثة بدلا عن ياء كرحى أو أصلية أو مجهولة وأميلت كبلى ومتى علمين أو منقلبة عن ألف أذن علما فيقال في التثنية ملهيان ومعطيان ومستدعيان ورحيان ومليان ومتيان وأذنان وما عدا ذلك تقلب واوا وهي الثالثة المبدلة من واو كعصى وعصوان والاصلية غير الممالة كاذا علما واذوان والمجهولة غير الممالة كددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كحديث لست من الدد ولا الدد مني ومما بالنون نحو ددن وبالدال دد ومقصورا ددا فلا يدرى هل ألفه عن ياء أو واو لان الألف في الثلاثي لابد أن يكون عن أحدهما وذهب بعض النحويين الى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقا سواء أميلت أم لا قال ابن مالك ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي وذهب آخر الى أنهما بالواو مطلقا وذهب الأخفش الى أنهما ان أميلتا أو انقلبتا الى الياء في حال نحو لدى والى قلبت ياء والا قلبت واوا فهذه أربعة أقوال حكاها أبو حيان وذهب الكسائي الى أن تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء اذا كان أول الكلمة مكسورا كربا ورضى أو مضموما كضحى وعلا وأما الممدود فان كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو حمراء قلبت واوا نحو حمراوان وورد تصحيحها وقلبها ياء حكى أبو حاتم حمراآن وحكى غيره حمرايان فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم وان كانت ملحقة نحو علباء وحرباء جاز فيها القلب واوا وهو الأولى والتصحيح نحو علباوان وعلباآن وان كانت مبدلة من أصل نحو كساء ورداء جاز فيها الوجهان والتصحيح أولى نحو كساآن وكساوان هذا مذهب الجمهور وسوى الجزولي بينها وبين التي قبلها في أن الأولى اقرار الهمز وورد في هذه القلب ياء حكى كسايان فقاسه الكسائي وخالفه غيره منهم ابن مالك وان كانت أصلية فتقدم انها تصحح وقد ورد قلبها واوا سمع قراوان ووضاوان في تثنية قراء ووضاء فقاسه الفارسي وخطأه النحاة وورد أيضا حذف الزائدة وهي خامسة سمع جوزلان في جوزلاء وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود سمع قاصعان وعاشوران وخنفسان وقرفصان وباقلان في قاصعاء وعاشوراء وخنفساء وقرفصاء وباقلاء فقاس الكوفيون على ذلك في المسألتين ومنعه غيرهم لقلة الوارد منه فقولي ولا يقاس على الأصح عائد الى مسائل تصحيح المبدلة وما بعده وقد صحح العرب مذروين وثنايين وكان القياس مذريين وثناءين أو ثناوين لان الألف الأولى رابعة والثاني مثل كساء الا أن الكلمتين بنيتا على التثنية ولم يستعمل فيهما الافراد كما تقدم فصحتا ولا يرد في التثنية ما حذف من فاء وعين ولام ان عوض منه همز الوصل فيقال في اسم اسمان وان لم يعوض منه فان رد في الاضافة رد هنا والا فلا هذا هو الأجود فمن الأول المنقوص وأب وأخ وحم فيقال قاضيان وأبوان وأخوان وحموان ومن الثاني هن ويد ودم وفم وسنة وحر فيقال هنان ويدان ودمان وفمان وسنتان وحران وشذ في الاول أبان وأخان وفي الثاني هنوان ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان وقيل ليس بشاذ وانما أبان وأخان على لغة التزام النقص في الافراد والاضافة ويديان وما بعده على لغة القصر فيها قال أبو حيان وأما ذو مال فيقال فيه ذوا مال فان قلنا المحذوف من ذو اللام فهي لم ترد أو العين فكذلك لان الواو الموجودة هي اللام وأما ذات فقالوا في تثنيتها

ذاناعلى اللفظ بلارد وهو القياس كأنثى ذواعلى لفظه قال * يادارسلمى بين ذواتي العوج * وذواتا على الأصل برد لام الكلمة وهي الياء ألفا لتحرك العين وهي الواو وقبلها وهو الكثير في الاستعمال قال تعالى ذواتا أفنان

﴿ ص ﴾ الخامس جمع المذكر السالم فبالواو والياء ان كان لعاقل أو شبه خاليا من تاء التأنيث علما أو مصغرا أو صفة تقبل التاء ان قصد وافعل تفضيل وجوزه الكوفية في ذي التاء وصفة لا يقبلها وحكمه كالتثنية لكن يحذف آخر المنقوص ويضم ويكسر والمقصور يفتح وقيل كمنقوص وقيل ان كان أعجميا أوذا ألف زائدة

﴿ ش ﴾ ﴿ الباب الخامس ﴾ من أبواب النيابة جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ثم هذا الجمع موافق للتثنية في شروطها كما تقدم ويزيد بشروط أحدها أن يكون لعاقل كالزيدين أومشبه به نحو رأيتهم لى ساجدين. قالتا أتينا طائعين جمع صفة الكواكب والسماء والارض لما أثبت لها ماهو من شأن العقلاء من السجود والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشق علم كلب وسابق صفة فرس الثاني أن يكون خاليا من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلا كاحمد وعمر أم وضع لمؤنث ثم سمي به مذكر قال أبو حيان فلو سميت رجلا زينب أو سلمى جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمسماها الآن فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت وطلحة ومسلمات أعلام رجال قاله أبو حيان ولذلك عبر بتاء التأنيث دون هائه ليشمل ماذكر ثم العلة لماذكر انه لا يخلو إما أن تحذف له التاء أم لا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة لان العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقا فقالوا في طلحة وحمزة وهبيرة طلحون وحمزون وهبيرون واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقولهم في علانية للرجل المشهور علانون وفي ربعة للمعتدل القامة ربعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان أدى أيضا الى حذف التاء قال

* وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم * وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تأويله بجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون علما كزيد وعمر و أو مصغرا وان لم يكن علما كرجيل وغليم وأحيمر وسكيران أو صفة تقبل تاء التأنيث ان قصد معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحدا من الثلاثة كرجل وفتى وغلام ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث كاحمر وسكران وعانس وجريح وصبور وقتيل ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كاول وماولة وفروق وفروقة فان التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث قال أبو حيان نعم بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي وأفعل التفضيل المعرف باللام والمضاف الى نكرة نحو الافضلون وأفضلوا بني فلان فان تأنيثه بالالف وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله

منا الذى هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

وقوله فما وجدت نساء بني نزار * حلائل أسودين وأحمرينا

وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه قال صاحب الافصاح عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا في شعر او نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا. وليس بالجيد قال الأصحاب وانما افترق الصفتان لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت وتعرى منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل

الحاقا به فى أنه اذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو كقاموا و يقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل فى الفرعية فحمل عليه ولهذه العلة نفسها جمع الجامد اذا كان علما لان تعريف العلمية فرع فأشبه الفعل والتنكير أصل فلم يشبهه وانما جمع المصغر دون مكبره لتعذر تكسيره لانه يؤدى الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذى جئ به لأجله وأما اشتراط خلوه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع لا لهذا بخصوصه بل والتثنية أيضا وقد تقدم بيانه هنالك ثم اذا جمع الاسم بحكمه كما اذا ثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ان كان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو مهموزا أو ممدودا همزته أصل كزيدون وظبيون وقراؤن ونبيئون وقلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو حمراوون فى حمراء علم مذكر و يستثنى شيآن المنقوص والمقصور فانهما بحذف آخرهما وهو الياء والالف لالتقائهما ساكنا مع الواو والياء ثم يضم ما قبل آخر المنقوص فى الرفع نحو قاضون و يكسر فى غيره نحو قاضين مناسبة للحرف و يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو وأنتم الأعلون . وانهم عندنا لمن المصطفين وجوز الكوفيون اجراءه كالمنقوص فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء حملا له على السالم وحكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب قال أبو حيان وكأنهم نقلوا اليهما الحركة المقدرة على حرف الاعراب بهذا النقل عن الكوفيين مطلقا هو الذى حكاه عنهم الاصحاب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو اجراء ذلك فى الاعجمى كموسى وما فيه ألف زائدة كارطى وحبلى علمى مذكر بخلاف ما ألفه عن أصل وقد حكيت القولين معا

﴿ص﴾ وألحق به سماعا كنحن الوارثون وعشرون الى تسعين وأهلون وأرضون وعالمون وقيل جمع وقيل مبنى على الفتح و بنون وأبون وأخون وهنون وذو و وألحق ثعلب فون وابن مالك حمون قياسا وأولو وسنون وكل ثلاثى لم يكسر وعوض من لامه قال أبو حيان أو فائه الهاء وكسر الفاء مكسورة ومفتوحة أشهر من ضمها وشاع فى المضمومة وقد يعرب هذا النوع فى النون لازم الياء منونا أولا و يلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها وهى لغة فى المثنى والجمع وأجاز ابن مالك الاول فى عشرين وقد يقال شياطون

﴿ش﴾ ألحق بالجمع فى اعرابه ألفاظ ليست على شرطه سمعت فاقتصر فيها على مورد السماع ولم يتعد منها صفات البارى تعالى وهى قوله نحن الوارثون . والقادرون . والماهدون . و إنا لموسعون فلا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان اطلاق الاسماء عليه توقيفى ومنها عشرون والعقود بعده الى تسعين وهى أسماء مفردة وزعم بعضهم انها جموع ورد بأنها خاصة بمقدار معين ولا يعهد ذلك فى الجموع ذكره ابن مالك و بأنه لو كان عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثانى على تسعة وأن لا يطلق الاول الا على ثلاثين لان أقل الجمع ثلاثة ذكره الرضى ومنها أهلون وهو جمع أهل وأهل ليس بعلم ولا صفة الا أنه اجرى مجرى مستحق لانه يستعمل بمعناه فى قولهم هو أهل لذا قال تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا . ما تطعمون أهليكم ومنها أرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهو مؤنثه واسم جنس لا يعقل فقاته أر بعة شر وط قال الشاعر

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى * هداد خطيب فوق أعواد منبر

وقال

وأية بلدة إلا أتينا * من الارضين تعلمه نذار

ومنها عالمون وهى اسم جمع لا جمع لان العالم علم لما سوى الله والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وذهب قوم الى أنه جمع عالم قيل انه جمع عالم مرادا به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مرادا به

العموم للعقلاء وغيرهم وعليها فوجه شذوذه ان عالما اسم جنس لا علم وقيل ان عالمون مبنى على فتح النون لا معرب لانه لم يقع الا ملازم الياء ورد بقوله

تنصفه البرية وهو سام * وتلقى العالمون له عيالا

ومنها بنون وأبون وأخون وهنون وذو ووجه شذوذها انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغى أن يمتنع لان القياس يأباه وجمع أب واخوته كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال فى فم فمون وفمين قال أبو حيان وهو فى غاية الغرابة ثم ان ذو وأجريت على حد التثنية من رد العاء الى حركتها الاصلية حذرا من الاستثقال وأما الباقى فخالفت التثنية حيث حذفت لاماتها ولم ترد لالتقائها ساكنة مع حرف الاعراب وكذا ابن حيث حذف همزه المعوض من اللام لرد اللام فيه ثم حذفها لما ذكر وعادت فتحة الباء التى هى الاصل ومنها أولو وهو وصف لا واحد له من لفظه قال تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى ومنها سنون ووجه شذوذه كأرضين وبابه كل ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها ياء التأنيث ولم تجمع جمع تكسير كثبة وثبين بخلاف الرباعى وثلاثى لم يحذف منه شئ كقمرة أو حذف منه غير اللام نعم ألحق أبو حيان بذلك ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كعدة فانه يقال عدون وبخلاف مالم يعوض من لامه شئ كيد ودم أو عوض منها همزة الوصل كاسم وابن أو التاء لا الهاء كأخت وبنت أو كسر كشفة وشاة فلا يجمع شئ من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع الثلاثى المستوفى الشروط فان كانت فاؤه مكسورة سلمت غالبا كمائة ومئين وعضة وعضين وربة وربين وعزة وعزين وقد تضم بقلة حكى الصنعانى عزين بالضم وان كانت مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالفتح وان كانت مضمومة جاز الضم والكسر كثبة وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لغة الحجاز وعليها قيس وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الاعراب فى النون ويلزم الياء قال * أرى مر السنين أخذن منى * ثم الاولون يتركونه بلا تنوين والآخرون ينونونه فيقولون فى المنكر أقمت عنده سنينا بالتنوين قال

* متى تنجو حبوا من سنين ملحة *

وقال ألم نسق الحجيج سلى معدا * سنينا ماتعدلنا حسابا

قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق فى الاعراب بالحركات كسنين وأباه أبو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم اليه شذوذا آخر ومن العرب من تلزمه الواو وفتح النون ومن العرب من تلزمه الواو وتعربه على النون كزيتون قال فى البسيط وهو بعيد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب فى المثنى والجمع على النون أجرى له مجرى المفرد حكى الشيبانى هذان خليلان وعليه خرج * لا يزالون ضاربين القباب * وقد يقال شياطون تشبيها لزيادتى الكسر فيه بزيادتى الجمع السالم فتقل من الاعراب بالحركات الى الاعراب بالحروف قال أبو حيان وهو من التشبيه البعيد الذى يقع نحوه منهم على جهة التوهم وهو شبيه بهمز معائش ومصائب ومن هذا قراءة الحسن وماتنزلت به الشياطون

﴿ص﴾ وليس الاعراب فى المثنى والجمع بمقدرة قبلها أوفيها أودلائل أو بالبقاء والانقلاب خلافا لزاعميها

﴿ش﴾ الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجى على أن اعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهى الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلا وهو رأى الاخفش ورد بأنه تقدير فيما فى غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخرا وبأنه لم يكن

يحتج الى تغييرها كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم وقيل بحركات مقدرة فى الالف والواو والياء وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الاعلم والسهيلى كالمقصور ونحوه ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب فى الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بانهم لما حاولوا إحالة النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثانى بأن الموجب للقلب الفرق وان كان القياس ماذكر ولذلك لاحظه من العرب من يجرى المثنى بالالف مطلقا وقيل الحروف دلائل اعراب بمعنى انك اذا رأيتها فكانك رأيت الاعراب وبه فسر أبو على مذهب الأخفش وقيل الاعراب ببقاء الألف والواو رفعا وانقلابها نصبا وجرا وعليه الجرمى والمازنى وابن عصفور وهذا بناء على أن الاعراب معنوى لا لفظى قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كاثنان وثلاثون فلما دخل العامل لم يحدث شيأ وكان ترك العلامة مقوم مقام العلامة فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس فى المعربات ماترك العلامة له علامة وأجاب أبو حيان بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمى وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل فى قولهم أبوجاد

﴿ص﴾ وتليهما نون تكسر فى المثنى وقد تضم مع الألف وتفتح فى الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة فى الجمع وقيل يختص بالياء فيهما والمختار وفاقا لابن مالك انها لرفع توهم الاضافة أو الافراد لا عوض من حركة أو تنوين أو هما مطلقا أوان كانا والا فأحدهما والا فغير عوض أو فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد وحمل الباقى ولا هى التنوين خلافا لزاعميها وتسقط الاضافة ولو تقديرا وشبهها وتقصير صلة وخصه المبرد بالذا واللتا وغيره ضرورة وجوزه الكسائى فى النثر وزعمه الأخفش فى ضاربك لطافة الضمير وتشدد فى موصول واشارة مطلقا على الأرجح

﴿ش﴾ زيد بعد الألف والياء فى المثنى وبعد الواو والياء فى الجمع نون واختلف فى أنها زيدت لماذا على مذاهب أحدها وهو رأى ابن مالك انها لرفع توهم الاضافة فى نحو رأيت بنين كرما وناصرين باغين والافراد فى الاشارة والمقصور والمنقوص نحو هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلولا النون لالتبس حال الاضافة بعدمها والمفرد بالمثنى فيما ذكر الثانى انها عوض من حركة المفرد ونسبه أبو حيان للزجاج ورده ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها فلا حاجة الى التعويض بالنون قال أبو حيان وهذا بناء على رأيه أن الحروف اعراب الثالث انها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شئ فكانت النون عوضا عنه ولذلك حذفت فى الاضافة كما يحذف التنوين ورد بثبوتها مع الالف واللام وفيما لا تنوين فيه نحو يا زيدان ولا رجلين فيها وغير المنصرف اذا ثنى وبأن التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقى على اصالته وبين المشابه للفعل ولا حاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابعدا عن الفعل فلم يحتج الى فارق وانما حذفت فى الاضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة فى المضاف فكرهوا زيادتين فى آخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد وأبو على وابن طاهر والجزولى ورد بما سبق فى المذهبين قبله وبثبوتها فى الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان فى الوقف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا فى مفرده ومن الحركة فقط فيما لا تنوين فى مفرده كمثنى مالا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لا حركة فى مفرده كعصا وقاض وغير عوض فيما خلا عنهما كمثنى حبلى وهذا والذى وعليه ابن جنى السادس انها فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد لانك اذا قلت زيدا يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك وعليه الفراء

السابع انها التنوين نفسه لان الأصل بعد تحقق العلامه للتثنية والجمع أن ينقل اليها الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للاعلال ولم يمتنع التنوين ولكنه لزم تحريكه لاجل الساكنين فثبت نونا نقله ابن هشام الخضراوى وأبو حيان قال ولا يرد انه لاتنوين فى تثنية مالا ينصرف والمبنى لأنا نقول لما ثنى زال شبه الفعل والحرف فرجعا الى الاصل فعاد التنوين ثم الشائع فى هذه النون الكسر فى المثنى والفتح فى الجمع وانما حرك لالتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فعودل بينهما و ورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع فقيل هو لغة وقيل فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان ومن أمثلة ذلك قوله

* على أحوذيين استقلت عشية * وقوله

أعرف منها الانف والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

وقوله * وأنكرنا زعانف آخرين * وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * وقوله * الا الخلائف من بعد البنين * قال ابن جنى ومن العرب من يضم النون فى المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيبانى ضم نون التثنية لغة قال أبو حيان يعنى مع الالف لا مع الياء لانها شبهت بألف غضبان وعثمان أنشد المطرز فى اليواقيت

يا أبتا أرقنى القذان * فالنوم لا تطعمه العينان

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى فى تثنية اسم الاشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما وهو الالف فى الاشارة والياء فى الموصول اذا كان حقهما الاثبات كألف المقصور و ياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص التشديد بحالة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى فذانك برهانان واللذان يأتيانها إحدى ابنتى هاتين وأرنا اللذين وتحذف هذه النون للاضافة اما ظاهرة نحو بل يداه والمقيمى الصلاة غير محلى الصيد أو مقدرة كقوله

هما خطتا إما أسار ومنة * واما دم والموت بالحر أجدر

ولشبه الاضافة ذكره أبو حيان ومثله باثنا عشر واثنتى عشرة ونحو لا غلامى لك ولبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيلك على أن الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو رأى الاعلم ولتقصير الصلة وسواء عند سيبويه والفراء صلة الالف واللام وماثنى أو جمع من الموصول كقوله

خليلى ما ان أنتما الصادقا هوى * اذا خفتما فيه عذولا و واشيا

وقوله أبنى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وقوله * هما اللتا ولدت تميم * قال الفراء صارت الصلة عوضا عن النون وهم يحذفون مما طال فى كلامهم وذهب المبرد الى أن ذلك خاص باللذان واللتان بطول الاسم ولانه لم يحفظ حذف النون فى صلة الالف واللام من لسان العرب فى المثنى والبيت المصدر به يحتمل أن يكون الحذف فيه للاضافة قال أبو حيان لكنه قد سمع فى الجمع وقياس المثنى على الجمع جلى قال الحافظ * وعورة العشيرة لا * وقال * وخير الطالبى الترة الغشوم * بنصب عورة والترة ونحو عليه والمقيمى الصلاة بالنصب ومثل ابن مالك حذفها من جمع الذى بقوله

ان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

أى الذين وقدح فيه باحتمال انه أراد بالذى الجمع على حد قوله تعالى كمثل الذى استوقد الى أن قال بنورهم وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله

أقول لصاحبى لما بدالى * معالم منهما وهما نجيا

أي تعبان وقوله * لو كنتم منجدى حين استحنتكم * وجوزه الكسائى فى السعة فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيان ويشهد له ما سمع بيضك ثنتا وبيضى مايتا أى ثنتان ومايتان قال وينبغى أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدى الى الالباس فى المفرد كما فى هذان وهاتان وفيما تخرج على رأى الكسائى فى الجمع قراءة غير معجزى الله ولذائقو العذاب بالنصب وذهب الاخفش وهشام الى أنها تحذف للطافة الضمير فى نحو ضاربك وانه منصوب المحل لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الاضافة وهى غير محققة اذ لا دليل عليها الا حذف النون ولحذفها سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا والذى قاله سيبويه والمحققون أنه فى محل جر بالاضافة

(ص) وما سمى به من مثنى وجمع على حاله كالبحرين وعليين وقد يجرى المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون أو يلزم الواو وفتح النون مالم يجاوز سبعة

(ش) اذا سمى بالمثنى والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالألف والواو والياء كالبحرين أصله تثنية بحر ثم جعل علما لبلد ونحو درنكتين وكتابين علم موضع وعليين أصله جمع على ثم سمى به أعلى الجنة قال تعالى لفى عليين وما أدراك ما عليون وكذا صريفون وصفون ونصيبون وقسرون ويبرون ودارون وفلسطون كلها اعلام اما كن منقوله من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن عدى

تركنا أخا بكر ينوء بصدره * بصفين مخضوب الجيوب من الدم

وفى الحديث شهدت صفين وبئست صفون هذه اللغة الفصحى فيهما وفى المثنى لغة أخرى وهى اجراؤه كعمران وسلمان فى التزام الألف واعرابه على النون اعراب مالا ينصرف وفى الجمع لغات أخرى أحدها أن يجعل كغسلين فى التزام الياء وجعل الأعراب فى النون مصروفا الثانية ان يجعل كهرون فى التزام الواو وجعل الأعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة الثالثة التزام الواو وفتح النون مطلقا وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هرون مشروط بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها لم يعرب بالحركات

(ص) مسئلة قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر وقاسه الكوفيون وابن مالك بلا لبس والجمهور الجمع فى نحو رؤس الكبشين بشرط اضافته الى مثنى لفظا أو نية فان فرق متضمنا هما فخلاف

(ش) الأصل فى كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد والمثنى على اثنين والجمع على جمع وقد يخرج عن هذا الاصل وذلك قسمان مسموع ومقيس فالأول ماليس جزأ مما أضيف اليه سمع ضع رحالهما يريد فى اثنين ودينار كم مختلفة أى دنانيركم وعيناه حسنة أى حسنتان وقال امرئ القيس * بها العينان تنهل * أى تنهلان * وقال الآخر

اذا ذكرت عينى الزمان الذى مضى * بصحراء فلج ظلتا تكفان

أى عيناى وقال * كلوا فى بعض بطنكم تعفوا * أى بطونكم وقال * لأطعمت العراق ورافديه * أى رافده لان العراق ليس له الا رافد واحد ومنه لبيك واخوته فانه لفظ مثنى وضع موضع الجمع قالوا شابت مفارقه وليس له الا مفرق واحد وعظيم المناكب وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق وعظيمة الأوراك فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك اذا أمن اللبس وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر قال أبو حيان ولو قيس شئ من هذا لالتبست الدلالات أو اختلطت الموضوعات الثانى ما أضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين أى رأسيهما أو معنى نحو * كفا غرى لافواه عندعرين * أى كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما فان مثل ذلك وردفيه الجمع والأفراد

والتثنية فمن الأول قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقرأ ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما ومن الأفراد قراءة الحسن بدت لهما سوأتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوآتهما فطرد ابن مالك قياس الجمع والأفراد أيضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه ان كان له أكثر البس فلا يجوز فى قطعت اذني الزيدين الأتيان بالجمع ولا الافراد للالباس ومن أمثلة ذلك

* حمامة بطن الواديين ترنمي * أي بطني * بما في فؤادينا من الهم والهوى * اذا كان قلبانا بنا يجفان ظهراهما مثل ظهور الترسين فان تعلق بهما فصلا عن تضمنهما فان فرق متضمناهما كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم فقال ابن مالك أيضا بقياس الجمع والافراد وخالفه أبو حيان لان الجمع انما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد جمع أو افراد اقتصر فيه على مورد السماع قال وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام أو الرسالة فليس جزأ من داود ولا من عيسى

﴿ ص ﴾ السادس المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فبالنون رفعا وحذفها وحذفت رفعا نثرا ونظما وعليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا وقد يفتح ويضم مع الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والادغام والحذف والاصح انها المحذوفة وقيل الاعراب بالواو والالف والياء وقيل النون دليل وقيل الاعراب فيها

﴿ ش ﴾ ﴿ الباب السادس ﴾ من أبواب النيابة المضارع اذا اتصل به ألف اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان أو واو جمع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند فانه يرفع بالنون كما مثلنا وينصب ويجزم بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر فى المثنى والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف والواو والياء كما انها فى المثنى والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبتت النون فى الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا جائز أن يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لانه فاعل ولانه ليس فى آخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لالازمتها الحركة بما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا أن تكون معربة ولا حرف اعراب وفيها قال أبو حيان وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا أن الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو أشبه وورد حذف هذه النون حالة الرفع فى النثر والنظم قرئ ساحران تظاهرا وفى الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت اسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الزكي

ولا يقاس على شيء من ذلك فى الاختيار والاصل فى هذه النون السكون وانما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الالف على أصله وفتحت بعد الواو والياء طلبا لاشتغال الكسر بعدها وقيل تشبيها للاولى بالمثنى والثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف أيضا قرئ أتعدانني ان أخرج بفتح النون وقد تضم معها أيضا ذكره ابن فلاح فى مغنيه واستدل بما قرئ شاذا طعام ترزقانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو أتعدانني والادغام والحذف وقرئ أتحاجوني واختلف فى المحذوف فمذهب سيبويه انها نون الرفع ورجحه ابن

مالك لأنها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يأمركم وما يشعركم في قراءة من يسكن ولأنها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل ولأنه لا يحتاج الى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج الى الامرين وذهب أكثر المتأخرين الى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جني لأنها لا تدل على اعراب فكانت أولى بالحذف ولأنها انما جيء بها لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر ولا أثر مع امكانه المصدر كالموجود

(ص) السابع المضارع المعتل وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء فيحذف آخره جزما والحذف بالجازم وقال أبو حيان التحقيق عنده وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه وقيل سابع كحذفه دونه واذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقي اشباع ويسهل ما آخره همزة وابداله لينا محضا ضعيف ولا يجوز حذفه خلافا لابن عصفور

(ش) *(الباب السابع)* من أبواب النيابة الفعل المضارع المعتل وهو ما آخره ألف كيخشى أو واو كيغزو أو ياء كيرمي فانه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون قال ابن مالك وانما حذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته وقال أبو حيان التحقيق ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الاصلي ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء كقوله * ومن يتق فان الله معه * وورد ابقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله * ولا ترضاها ولا تملق * لم تهجو أولم تدع * لم يأتيك والأنباء تنمي * فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقي ويصبر ثم اختلف حينئذ ما الذي حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها كما سيأتي وقيل حذف المقدرة قال أبو حيان وفائدة الخلاف تظهر في الألف فمن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرار الألف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة أجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والأول تأوله على الحال أو الاستئناف وذهب آخرون الى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة أيضا حذف هذه الحروف لغير جازم والمهموز من الافعال كيقرأ ويقرئ ويوضؤ يجوز تسهيل همزه ونص سيبويه وغيره كالفارسي وابن جني على أنه لا يجوز ابداله لينا محضا الا في الضرورة قال الخضراوي وما حكى الأخفش من قريت وتوضيت يرقون لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر لأن حكمه حكم الصحيح بقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة قال

عجبت من ليلاك واتيانها * من حيث زارتني ولم أدرابها

أي ولم أدر أي لم أشعر بها داري وأجاز ابن عصفور حذفه اعطاءله حكم المعتل الأصلي ولقوله * وإن لا يبد بالظلم يظلم وأجيب بأنه ضرورة أو على لغة بدى يبدا كبقي يبقى

(ص) خاتمة تقدر الحركات في المضاف للياء وقيل لا تقدر الكسرة والحرف المدغم والمحكي على الأصح

والمقصور وما لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافا لابن فلاح وفى نحو يخشى

﴿ش﴾ ذكرت فى هذه الخاتمة الاعراب المقدر وذلك أربعة أنواع الأول ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة أشياء الأول المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذى يلى الياء وأما الكسرة فقيل لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء هى حركة الاعراب اكتفى بها فى المناسبة وقيل تقدر لأن الكسرة حركة المناسبة لوجودها فى سائر الأحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب الثانى الحرف المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل الثالث المحكى فى نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على رأى البصريين وعلى الأصح عندهم فى حالة الرفع انها حركة حكاية الاعراب الرابع الاسم المقصور وسيأتى فى بابه لتعذر تحريك الألف فان كان غير منصرف قدر فى حالة الجر الفتحة على بابه وقال ابن فلاح ... الكسرة لانها انما امتنعت فى غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير الخامس المضارع الذى آخره ألف كيخشى لما ذكر فى المقصور

﴿ص﴾ والضمة والكسرة فى المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة وتقدر فتحه ضرورة خلافا لابن حاتم فى غير المنون الاسعدى كرب على الأجود كذا ظهورهما وتقدر فى ياء جوار المحذوفة

﴿ش﴾ النوع الثانى ما يقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضى والداعى بخلاف نحو كرسى لتشديدها و... أو نصبه بالياء لعدم لزومها وظبى ... بسكون ما قبلها وعلة التقدير الاستثقال ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها على الياء ... أيضا ... فى الضرورة كقوله * وكسوت عار لحمه فتركته * وقوله * ولو أن واش باليمامة داره * وقوله * كأن أيديهن بالقاع القرق * وأجازه أبو حاتم السجستانى فى الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء ثم ما أعرب من مركب اعراب متضايفين وآخر أوله ياء نحو رأيت معدى كرب ونزلت قالى قلا فانه يقدر فى آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف وقولى على الأجود أى اذا أجرى على الأجود أى من أحواله الثلاثة ... الاضافة ومقابلها البناء ومنع الصرف وليس راجعا للتقدير ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة والكسرة فى ياء المنقوص كقوله خبيث الثرى كابى الأزند * وقوله * تدلى بهم حوالى الزمع * * لا بارك الله فى الغوانى هل * وقوله * ولم يختضب سمر العوالى بالدم

﴿ص﴾ والضمة فى نحو يغزو ويرمى وظهورها وتقدير الفتحة ضرورة أو شاذ وأجاز الفراء نحو يحيى حركة الياء وادغامها فيظهر

﴿ش﴾ النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهى الضمة وذلك المضارع الذى آخره واو أو ياء ... عليهما ولخفة الفتحة عليهما ظهرت وخلاف ذلك ضرورة أو شاذ لا يقاس عليه كقوله ... ظهور ... * تساوى عندى غير خمس دراهم * وقوله * اذا قلت على القلب يسلو قيضت * وقوله ... الفتحة ليقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس * وقوله * اذا شئت أن تلهو ببعض حديثها * وقوله * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وخرج عليه قراءة أو يعفو الذى بيده بالسكون وذهب الفراء فى نحو يحيى ويحيى الى جواز نقل حركة الياء الاولى الى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامة الرفع ... وأنشد

وكأنها بين النساء سبيكة * تمشى بسدة بيتها فتعيى

والجمهور على منع ذلك قال أبو حيان الصحيح انه لا يقال يعي بل انه يقال يعيي هكذا السماع وقياس التصريف لان المعتل العين واللام تجرى عينه مجرى الصحيح فلا تعل قال والبيت الذى أنشده لا يعرف قائله فلعله مصنوع أو شاذ لا يعتد به

﴿ص﴾ والسكون فيما كسر لساكنين ومهموز أبدل لينا ولم يلد اذا اسكن اللام و وصل بضمير وفتح أو كسر

﴿ش﴾ النوع الرابع مايقدر فيه السكون وهو ثلاثة أشياء أحدها ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثانى المهموز اذا أبدل لينا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسر كقوله * وذى ولد لم يلده أبوان *

﴿ص﴾ ولا توجد واو قبلها ضمة الا فى فعل أو مبنى أو أعجمى أو عرض تطرفها أو لا يلزم

﴿ش﴾ لا توجد كلمة آخرها واو قبلها ضمة الا فى الأفعال كيدعو والمبنيات كهو وذو الطائية أو فى الكلام الأعجمى كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندو أو عرض تطرفها نحو يا ثمو مرخم ثمودا ولا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع

﴿ص﴾ وحذف حركة الظاهر ثالثها يجوز فى الشعر فقط

﴿ش﴾ اختلف فى جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحة على أقوال أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة و بعولتهن أحق بسكون التاء و رسلنا بسكون اللام فتوبوا الى بارئكم ومكر السيء . ومايشعركم . و يأمركم بسكون أواخرها وقول الشاعر

* وقد بدا هنك من المئزر * وقوله * فاليوم أشرب غير مستحقب والثانى المنع مطلقا فى الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية فى البيتين وقد بدا ذاك فاليوم أسقى والثالث الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين

﴿ص﴾ النكرة والمعرفة قال ابن مالك حد النكرة عسر فهى ماعدا المعرفة

﴿ش﴾ لما كان كثيرا من الاحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيرى الدور فى أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الاعراب والبناء وقد أكثر الناس فى حدودهما وليس منها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدهما عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما أول وأول من أمس فمدلولهما معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين وماهو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة هو فى اللفظ كحمزة فى منع الصرف والاضافة ودخول أل ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدأ وصاحب حال وهو فى الشياع كأسد وماهو فى استعمالهم على وجهين كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب جعلهما عنده معرفة بالاضافة و بعضهم يجعلهما نكرة و ينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك توصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه و بالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فأحسن مايتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ثم يقال وماسوى ذلك نكرة قال وذلك أجود من غيرها بدخول رب أو اللام لان من المعارف مايدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات مالا يدخل عليه رب ولا اللام كأين ومتى وكيف وغريب وديار

﴿ص﴾ وهى الاصل خلافا للكوفية والجمهور ان المعارف متفاوتة فأرفعها متكلم فمخاطب فعلم فغائب فاشارة ومنادى والاصح ان تعريفه بالقصد لا بأل منوية وانه ان كان علما باق فموصول فذو أل وثانيهما سواء وما أضيف الى أحدها فى مرتبته مطلقا أو الا المضمر أو دونه مطلقا أو الا ذو أل مذاهب وقيل العلم بعد الغائب وقيل

بعد الاشارة وقيل هو أرفعها وقيل الاشارة وقيل ذوأل و يستثنى اسم الله تعالى والاصح ان تعريف الموصول بعهد الصلة لابال ونيتها وان من وما الاستفهاميتين نكرتان وان ضمير النكرة معرفة وثالثها ان لم يجب تنكيرها وأرفع الاعلام الاماكن ثم الاناسي ثم الاجناس والاشارة القريب ثم المتوسط وذى أل الحضورى ثم عهد الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلافا لزاعمها في الخالى من التنوين واللام

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء مالزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد و زيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه الاحال الوجود لا ماتخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان الاجناس هي الاول ثم الانواع و وضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هي التى حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض قيل ومما يدل على اصالة النكرة أنك لا تجد معرفة الاوله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لامعرفة لها ألا ترى أن الغلام وغلامى أصله غلام والمضمر اختصار تكرير المظهر والمشار نائب مناب المظهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر الثانية المعارف سبعة وقد ذكرتها فى طى ترتيبها فى الاعرفية وهى المضمر والعلم والاشارة والموصول والمعرف بأل والمضاف الى واحد منها والمنادى واغفل أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يارجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك وذهب قوم الى أن تعريفه بال محذوفة ونابت حرف النداء منابها قال أبو حيان وهو الذى صححه أصحابنا ولا خلاف فى النكرة غير المقصودة نحو يارجلا خذ بيدى انه باق على تنكيره وأما العلم نحو يازيد فذهب قوم الى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذى فى صلته هذا مذهب الفارسى وذهب الاخفش الى أن مافيه أل من الموصولات تعرف بها ومالبست فيه نحو من وما فتعرف لانه فى معنى ماهى فيه الا ايا الموصولة فتعرفت بالاضافة وعد ابن كيسان من المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد ومادعاك الى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على انهما نكرتان لان الأصل التنكير مالم تقم حجة واضحة ولانهما قائمتان بمقام أى انسان وأى شئ وهما نكرتان فوجب تنكير ماقام مقامهما وماقاله من تعريف الجواب غير لازم إذ يصح أن يقال فى الاول رجل من بنى فلان وفى الثانى أمر مهم الثالثة مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم الى أنها كلها متساوية لان المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال عرفت هذا أكثر من هذا وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه أقل من تطرقه الى الآخر وعلى التفاوت اختلف فى أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور الى أن المضمر أعرفها وقيل العلم أعرفها وعليه الصيمرى وعزى للكوفيين ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان قال لانه جزئى وضعا واستعمالا و باقى المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا وقيل أعرفها اسم الاشارة ونسب لابن السراج وقيل ذو أل لانه وضع لتعريفه اداة وغيره لم توضع له اداة ولم يذهب أحد الى أن المضاف أعرفها اذلا يمكن أن يكون أعرف من المضاف اليه و به تعرف ومحل الخلاف فى غير اسم الله تعالى فانه أعرف المعارف بالاجماع وقال ابن مالك أعرف المعارف ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه ومشاهدة مدلوله و بعدم صلاحيته لغيره و بتميز صورته ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه و بمواجهة مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم من ابهام نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو كلمته تطرق اليه الابهام ونقص تمكنه فى التعريف ثم المشار به والمنادى كلاهما فى مرتبة واحدة لان كلا منهما تعريفه

بالمصدر ثم الموصول ثم ذو أل وقيل ذو أل قبل الموصوف وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله تعالى من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بأل وقيل لان كلا منهما تعريفه بالعهد وقال أبو حيان لا أعلم أحدا ذهب الى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب الا ابن مالك والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون الى أن مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بأن الاشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه عقلي فقط وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة في ذلك لان المعتبر انما هو زيادة الوضوح والعلم أزيد وضوحا لاسيما علم لا يعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف الاشارة ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد وأعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخصي ثم الجنس واختلف في المعرف بالاضافة على مذاهب أحدها أنه في مرتبة ما أضيف اليه مطلقا حتى المضمر لانه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه ابن طاهر وابن خروف وجزم به في التسهيل الثاني أنه في مرتبته الا المضاف الى المضمر فانه دونه في رتبة العلم وعليه الأندلسيون لئلا يتناقض القول بأن المضمر أعرف المعارف ويكون أعرف فيها شيئان المضمر والمضاف اليه وعزى لسيبويه الثالث أنه دونه مطلقا حتى المضاف لذي أل وعليه المبرد كما أن المضاف الى المضمر دونه الرابع انه دونه الا المضاف لذي أل حكاه في الافصاح وعبرت في المتن بأرفع بخلاف تعبير النحويين بأعرف لان أفعل التفضيل لا يبنى من مادة التعريف الرابعة الجمهور على أن الضمير العائد الى النكرة معرفة كسائر الضمائر وذهب بعضهم الى أنه نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب في نحو ربه رجلا ورد بأنه مخصص من حيث هو مذكور وذهب آخرون الى أن العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالعائد على المعرف الخامسة الجمهور على انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من التعيين اللازم نحو ما ومن وأين ومتى وكيف

(ص) المضمر ويسمى الكناية قسمان متصل لا يقع أولا ولا تلوا الا في غير ضرورة في الأصح وهو تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ونون لاناث وواو وألف لغير متكلم وبالمخاطبة وهي مرفوعة وقيل الأربعة حروف والضمير مستكن ونا للمعظم أو مشارك لرفع ونصب وجر وكاف الخطاب وهاء الغائب وياء المتكلم منصوبة ومجرورة

(ش) هذا مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكني ولكونه ألفاظا محصورة عددا استغنيا عن حده كما هو اللائق بكل معدود كحروف الجر فنقول هو قسمان متصل ومنفصل فالاول ما لا يقع أولا ولا بعد الا ولا يقع الا في ضرورة وهو خمسة ألفاظ أحدها التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم مفتوحة للمخاطب مكسورة للمخاطبة وفعل ذلك للفرق وخص المتكلم بالضم لانه أول عن المخاطب فكان حظه من الحركات الحركة الاولى وقيل لانه اذا أخبر لا يكون الا واحدا واذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد فألزم الحركة الثقيلة مع اسمه والخفيفة مع الخطاب لانه أكثر وبعطف بعضه على بعض وكسروا المؤنث لان الكسرة من علامة التأنيث وقيل لانه لم يبق حركة غيرها قال أبو حيان وهذه التعاليل لا يحتاج اليها لانها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل الثاني النون المفردة وهي لجمع الاناث مخاطبات أو غائبات نحو ذهبن اذهبن والهندات ذهبن وهي مفتوحة أبدا الثالث الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين

كاضربوا واضربوا يضربون وتضربون الرابع الالف للمثنى مذكرا كان أومؤنثا مخاطبا أوغائبا كاضربا واضربا يضربان وتضربان فقولى لغير متكلم يشمل المخاطب والغائب وهو عائد للثلاثة الخامس الياء وهى للمخاطبة نحو اضربى وأنت تضربين وقيل الاربعة النون والالف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث فى قامت لاضمائر والفاعل ضمير مستكن فى الفعل وعليه المازنى ووافقه الاخفش فى الياء وشبهة المازنى أن المضمر لما استكن فى فعل وفعلت استكن فى التثنية والجمع وجىء بالعلامات للفرق كما جىء بالتاء فى فعلت للفرق وشبهة الاخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل فى الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة المؤنث ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها وليست الياء فى التثنية كتاء التأنيث فان علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع فى وضع ومنها مايقع منصوبا ومجرورا وهو ثلاثة ألفاظ الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة نحو ضربك ومربك والهاء للغائب المذكر نحو ضربه ومربه والياء للمتكلم نحو ضربنى ومربى ومنها مايقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهو حكم تاء المتكلم ومن معه أو المعظم نفسه نحو قمنا وضربنا ومربنا ثم حكم هذا القسم أعنى الضمير المتصل أنه لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا الا فى الضرورة كقوله

* ألايجاورنا الاك ديار * وأجاز جماعة وقوعه بعد إلا فى الاختيار منهم ابن الانبارى

﴿ص﴾ ويسكن آخر مسند الى التاء والنون ونا ويحذف معتل قبله وتنقل حركته لفاء ماض ثلاثى وتبدل الفتحة بمجانس ويحذف آخر معتل مسند الى الواو والياء ويحرك الباقى بمجانس لامحذوف الالف والاصح أن فتحة فعلا هى الاصلية

﴿ش﴾ اذا أسند الفعل الى التاء والنون ونا سكن آخره كضربت وضربن ويضربن واضربن وعلة الاسكان عند الاكثر كراهة توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع على الماضى وأما الامر فيسكن استصحابا وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة اذ لا يوجد التوالى الا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو انطلق والكثير لا يتوالى فيه فمراعاته أولى وبأن توالها يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولو كان مقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة فى الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال أبو حيان والاولى الاضراب عن هذه التعاليل لانها تخرجن على العرب فى موضوعات كلامها والتعبير بآخر مسند أولى من لامه لانه قد يكون حرفا زائدا للالحاق نحو اغرنديت قاله أبو حيان فان كان ماقبل آخر المسند معتلا حذف لالتقاء الساكنين نحو خفت ولا تخفن وخفن وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التى كانت له قبل اعتلاله الى فاء الماضى الثلاثى نحو خفت وطلت اذ الأصل خوف وطول مراعاة لبيان البنية ولا تنقل فى المضارع ولا فى الأمر بل يقتصر فيهما على الحذف هذا اذا كانت حركة المعتل ضمة أو كسرة فان كانت فتحة لم تنقل لان ذلك لا يدل على البنية لان أول الفعل مفتوح قبل النقل بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف وتنقل الى الفاء فان كان واوا أبدلت ضمة كقلت أو ياء أبدلت كسرة كبعت واذا أسند الى الواو والياء فمعلوم ان حركة آخر الفعل مجانسة الضمير كيضربون وتضربين فان كان معتلا حذف لالتقاء الساكنين وهما حرف العلة والضمير ثم له صور الاولى أن يكون آخر المسند الى الواو واوا كتدعون ياقوم فقبل الضمير ضمة وهى حركة مجانسة وهى أصلية لا مجتلبة الثانية أن يكون آخره ياء ويسند الى الياء كترمين ياهند فقبل الضمير كسرة وهى مجانسة

وضربتها قال تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فطلقوهن لعدتهن ومن الوجه الآخر قوله تعالى وأزواج مطهرة فهو على طهرت ولو كان على طهرن لقيل مطهرات وقول الشاعر * واذا العذارى بالدخان تلفعت

﴿ ص ﴾ الثاني منفصل وهو للرفع انا للمتكلم وألفه زائدة على الاصح والافصح حذفها وصلا لا وقفا ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا وقيل المجموع ضمير وقيل التاء فقط وقيل انا مركب من الف أقوم ونون نقوم وأنت منهما وتاء تقوم ولا يقع اما موقع التاء وثالثها في الشعر ونحن له معظما أو مشاركا وقيل أصله بضم الهاء وسكون النون وهي وهو وهما وهم وهن لغيبة والمختار وفاقا للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط وثالثها الاصل هو وهي والباقي زوائد وقد يسكن هاء هو وهي بعد واو وفاء وثم ولام وهمز استفهام وكاف جر وسكون الواو والياء وتشديدهما لغة وحذفهما ضرورة وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة

﴿ ش ﴾ القسم الثاني من قسمي الضمير المنفصل وهو نوعان ما للرفع وما للنصب ولا يقع مجرورا فالأول ألفاظ أحدها أنا بفتح النون بلا ألف للمتكلم ولسكون النون مفتوحة زيدت فيها الالف في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم * هذا فزدى أنه * وليست الالف من الضمير بدليل حذفها وصلا هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو المجموع بدليل اثبات الالف وصلا في لغة قالوا والهاء في أنه بدل من الالف وفي الالف لغات اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم وبها قرأ نافع وقال أبو النجم * أنا أبو النجم وشعرى شعرى * وحذفها فيهما وحذفها وصلا واثباتها وقفا وهي الفصحى ولغة الحجاز واذا أريد الخطاب زيد عليه تاء وهي حرف خطاب لا اسم وهي كالتاء الاسمية لفظا فتفتح في المذكر وتكسر في المؤنث فيقال أنت وأنت وتصرفا فتوصل بميم في جمع المذكر كأنتم وبميم وألف في المثنى كأنتما وبنون في جمع الاناث كأنتن وتضم التاء في الثلاثة لما تقدم هذا مذهب البصريين وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط وهي تاء فعلت وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية والالف للتثنية والنون للتأنيث ورد بأن التاء على ما ذكر للتكلم وهو مناف للخطاب وذهب بعض المتقدمين الى أن أنا مركب من الف أقوم ونون نقوم وأنت مركب من الف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم وردها أبو حيان وفي شرح التسهيل لابي حيان قال سيبويه نصا لا تقع انا في موضع التاء التى في فعلت لا يجوز أن يقال فعل انا لانهم استغنوا بالتاء عن انا وأجاز غير سيبويه فعل انا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمى ومنهم من أجازه في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن اجازته على معنى ليس في المتصل لانه يدخله معنى النفى والايجاب ومعناه ما قام الا أنا وأنشد الاخفش الصغير تقوية لذلك

أصرمت حبل الحى أم صرموا * ياصاح بل صرم الحبال هم انتهى

وقد تحصل من ذلك ثلاثة مذاهب حكيناها في المتن الثاني نحن للمتكلم معظما نفسه نحو نحن نقص أو مشاركا نحو نحن الذون صبحوا الصباحا * واختلف في علة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب لما تضمن من معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشئ وهو الاخبار عن اثنين فأكثر وقال هشام الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء والبواقي من الالفاظ للغيبة وذلك هو للغائب وهي للغائبة وهما لمثناهما وهم للغائبين وهن للغائبات واختلف في الاصل منها فعند البصريين ان هو وهي أصلان فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والالف والنون في المثنى والجمع وقال أبو على الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والالف زوائد وقال الكوفيون

والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي الهاء فقط والواو والياء زائدتان كالبواقي لحذفهما في المثنى والجمع ومن المفرد في لغة قال * بينناه في دار صدق قد أقام بها * وقال * دار لسعدى اذه من هوا كا * وهذا المذهب هو المختار عندي وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء وثم واللام وقرئ بذلك في السبع وهو معكم . فهو وليهم . ثم هو يوم القيامة . لهي الحيوان و بعد همزة الاستفهام كقوله * فقلت أهي سرت أم عادني حلم * وبعد كاف الجر كقوله * وقد علموا ما هي كهي فكيف لي * وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله * وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا * وقوله * حبذا هي من خلة لو تخلنا * وتشديد الواو والياء لغة همدان كقوله * وهو على من صبه الله علقم * وقوله * وهي ما أمرت باللطف تأتمر * وحذفهما ضرورة كالبيتين السابقين وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة حكى انا كانت وكهو وقال

* فلولا المعاطاة كنا كهم *

﴿ ص ﴾ وللنصب إيا ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره اسما مضافا اليه عند الخليل وحرفا عند سيبويه وهو المختار وقيل اللواحق هي الضمائر وإيا حرف دعامة وقيل اسم ظاهر مضافا وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل المجموع الضمير والصواب ان إيا غير مشتقة وقد تخفف كسرا وفتحا مع همزة وهاء

﴿ ش ﴾ النوع الثاني من المضمر المنفصل ما للنصب وهو لفظ واحد وذلك إيا ويليه دليل ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب أفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا فيقال اياي ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه إياها اياهما اياهم اياهن وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في أنت وأنتما وأنتم وأنتن وكاللواحق في اسم الاشارة هذا مذهب سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع الى الاخفش قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك الى أنها اسماء مضمرة أضيف اليها الضمير الذي هو إيا لظهور الاضافة في قولهم فاياه وإيا الشواب وهو مردود لشذوذه ولم تعهد اضافة الضمائر وقال أبو حيان ولو كانت إيا مضافة لزم اعرابها لانها ملازمة لما ادعوا اضافتها اليه والمبني اذا لزم الاضافة أعرب كأى بل أولى لان إيا لا ينفك وأي قد تنفك عن الاضافة وذهب الفراء الى أن اللواحق هي الضمائر فإيا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمير الا أنه قال ان إيا اسم ظاهر أضيف الى اللواحق فهي في موضع جر به وقال ابن درستويه إيا بين الظاهر والمضمر وقال الكوفيون مجموع ايا ولواحقها هو الضمير فهذه ستة مذاهب وإيا على اختلاف هذه الاحوال ليست مشتقة من شئ وذهب أبو عبيدة وغيره الى أنها مشتقة ثم اختلف هل اشتقاقها من لفظ أو من قوله * فأولذكراها اذا ما ذكرتها * وقيل من الآية فتكون عينها ياء ثم اختلف في وزنها فقيل افعل والاصل إوو وإأي وقيل فعيل إويي وإوي وقيل فعول والاصل إوو واوي وقيل فعلا والاصل إو يا إواو وي وفي إيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورة ومفتوحة فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ومع الفتح قراءة علي ومع كسر الهاء قراءة والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد ومع الفتح قراءة الرقاشي ومع كسر الهاء قراءة ومع فتحها قراءة أبي السوار الغنوي «فائدة» علم مما تقدم أن المجمع على كونه ضميرا ستة ألفاظ التاء والكاف والهاء وياء المتكلم وان ونحن وتضم اليها على المختار ستة أخرى النون والواو والالف وياء المخاطبة ونا وايا وتضم اليها على رأي البصريين هو وهي وعلى رأي قوم ها ورأي قوم أنت فتكمل ستة عشر وعلى رأي أبي علي هما وهم وهن فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف

﴿ ص ﴾ مسئلة يجب استتار مرفوع أمر ومضارع غير غيبة واسمهما والتعجب والتفضيل وفعل الاستثناء

ويجوز في غيرها

﴿ش﴾ من الضمير ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو المرفوع بفعل الأمر كاضرب والمضارع للمتكلم كأضرب ونضرب أو المخاطب كتضرب واسم فعل الامر كصه ونزال ذكره في التسهيل واسم فعل المضارع كأوه وأف زاده أبو حيان في شرحه والتعجب كما أحسن زيدا والتفضيل كزيد أفضل من عمرو وأفعال الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرو اولا يكون خالدا زادها ابن هشام في التوضيح وابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل لأبي حيان وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أن فاعل حاشا وخلا وعدا اذا انتصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائد على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه عائد على مفرد مذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيدا وذهب المبرد الى أنه عائد على من المفهوم من معنى الكلام المتقدم فاذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه ان زيدا بعض من قام فاذا قلت عدا زيدا فالتقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل أي عدا قيامهم وهو غير مطرد فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه قال وكذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق وقال الكوفيون على المصدر المفهوم من الفعل السابق ورد بأنه غير مطرد كما تقدم قال وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجريانها مجرى اداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي الا فكما انه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذلك بعد ما جرى مجراها انتهى وما عدا ذلك جائز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله كهيهات والمضارع الغائب كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب والظرف كزيد عندك أو في الدار

﴿ص﴾ مسئلة اخص الضمائر الأرفع ويغلب في الاجتماع ومتى أمكن متصل تعين اختيارا ويتعين الفصل ان حصر بإنما وزعم سيبويه انه ضرورة وخير الزجاج أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب أو وصفة جرت على غير صاحبها أو أضمر عامله أو أخر أو كان معنويا أو حرف نفي أو فصله متبوع خلافا لمن خصه بالشعر أولى واوامع أو الا أو اما أو لاما فارقة أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا وجاز رتبة ويجب غالبا تقديم الاخص وصلا فان أخر تعين الفصل وقيل يحسن وثالثها يحسن في ضمير مثنى أو ذكور وقيل أو إناث ويجب في غيره ويختار وصل ها اعطيتكه وخلف ثانيه في الاخبار على الاصح فيهما وانفصال ثاني ضربيه وضربكه ومعطيكه وكذا خلتكه وكنته وقيل وصلهما وثالثها وصل كان دون خلت ويتعين الفصل في اخوات كان ومفاعيل اعلم ان كن ضمائر غير الثالث كأعطيت وكذا اثنان أو واحد اتصل

﴿ش﴾ أخص الضمائر أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب وذلك لقلة الاشتراك واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم أم تأخر فيقال انا وأنت أو أنت وانا فعلنا ولا يقال فعلتما وأنت وهو أو هو وأنت فعلتما ولا يقال فعلا ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل الى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير الا في الضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير

ويتعين انفصال الضمير في صور أحدها ان يحصر بإنما كقوله * وانما يدافع عن احسابهم انا أو مثلي * هذا ما جزم به ابن مالك وزعم سيبويه ان الفصل في البيت ونحوه من الضرورات وتوسط الزجاج فأجازه ولم يخص بالضرورة ولم يوجبه الثانية ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كعجبت من ضربك هو وقال

* بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد * الثالثة ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو
قال غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت * له فجاه بان أو كربا
الرابعة أن يضمر عامله كقوله * وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * وقوله * فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب *
الخامسة أن يؤخر عامله كاياك نعبد السادسة ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم السابعة
أن يكون عامله حرف نفي نحو ماهن أمهاتهم . وما أنتم بمعجزين . ان هو مستوليا على أحد الثامنة أن يفصله
متبوع كقوله * فالله يرعى أبا حرب وايانا * وخصه بعضهم بالضرورة ورد بقوله تعالى يخرجون الرسول
واياكم التاسعة ان يلي واو مع كقوله * يكون واياها بها مثلا بعدي * العاشرة ان يلي الا نحو أمر الا تعبدوا
الا اياه ماقام الا أنا الحادية عشر ان يلي اما نحو قام اما أنا واما أنت الثانية عشر ان يلي اللام الفارقة كقوله
ان وجدت الصديق حقا لايا * لك فمرني فلا أزال مطيعا
الثالثة عشر ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة نحو علمتني اياي وعلمتك اياك
وعلمته اياه بخلاف مالو كان الضمير الاول مرفوعا كالتاء من علمتني فانه لايجوز فصل الياء بعدها وأما اذا لم يتحدا
بأن كان أحدهما المتكلم أو المخاطب أو الغائب والآخر لغيره فان الفصل حينئذ لايتعين بل يجوز الوصل والفصل
نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه نعم قد يتحدان في الرتبة ولايتعين الفصل وذلك اذا كانا لغائب واختلف
لفظهما حكى الكسائي هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها وقال الشاعر
بوجهك في الاحسان بسط وبهجة * انا لهماه قفو أكرم والد
ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة بأن
اختلفت الرتبة وجب غالبا تقديم الاخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم أعطيتكه فان اخر
الاخص تعين الفصل نحو الدرهم أعطيته اياك وندر قول عثمان * أراهمني الباطل شيطانا * والقياس أراهم اياي
وذهب المبرد وكثير من القدماء الى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وان الاتصال أيضا جائز نحو اعطيتهوك
وذهب الفراء الى تعين الانفصال الا أن يكون ضميرمثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز ذلك الاتصال
والانفصال أحسن نحو الدرهمان اعطيتهماك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال
اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم اعطيتهنكن واذا كان الفعل يتعدى لاثنين ليس ثانيهما خبرا
في الاصل وجاء ضميرين مختلفي الرتبة جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه
والوصل ارجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشلوبين فهذه ثلاثة مذاهب فان أخبرت عن
المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضا نحو الذي أعطيته زيدا درهم والذي أعطيت زيدا اياه درهم والوصل
أرجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفصل أرجح عند قوم ليقع الضمير موضع المخبر عنه على قاعدة باب
الاخبار ويجوز الامران أيضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أو باسم
فاعل مضاف الى ضميرهو مفعول أول نحو زيد عجبت من ضربيه وضربي اياه ومن ضربكه وضربك اياه
والدرهم زيد معطيكه ومعطيك اياه والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف ومسئلة اسم الفاعل زادها أبو حيان
على التسهيل ويجوز الامران أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثاني باب ظن وكان نحو خلتكه
وخلتك اياه وكنته وكنت اياه وفي الارجح مذاهب أحدها الفصل فيهما وعليه سيبويه لانه خبر في الاصل ولو بقي
على ما كان لوجب الفصل فكان بعد الناسخ راجحا والثاني الوصل فيهما ورجحه ابن مالك في الالفية لانه الاصل
والثالث التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجحه ابن مالك في التسهيل وفرق بأن الضمير

فى خلتكه فقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فانه لم يحجزه الاص فوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشر فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما فى البديع وغيره كقوله ليس اياى واياك ولا تخش رقيبا وشذ قولهم ليسى وايسك واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان فكما عطيتنه أوثان وثالث فكظننت

﴿ ص ﴾ مسئلة يجب قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون وقاية وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذ على الاصح ومع بجل ولعل أجود ولدن واخوات ليت جائز وقيل أجود وقال قوم المحذوف من اخوات ليت المدغمة وقوم المدغم فيها ويجرى فى نحو انا ويجب فى لدو قد تلحق افعل من واسم الفاعل وقيل انه نحو مسلمتى تنوينه والمختار انها المحذوفة فى فليسنى خلافا لابن مالك

﴿ ش ﴾ يلحق وجوبا قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون الوقاية وذلك بأن ينصب بالفعل ماضيا ومضارعا وأمرا كأكرمنى و يكرمنى وأكرمنى متصرفا كامثل أو جامدا كهبنى وعسانى وليسنى وما أحسننى واسم الفعل نحو ر و يدنى وعليكنى أو الحرف نحو انى وكانى وليتنى ولعلنى ولكننى وسميت نون الوقاية لانها تقى الفعل من الكسر المشبه للجر وكذا لم تلحق الوصف نحو الضاربى وأصل اتصالها بالفعل وانما تصلت بغيره للشبه به وقال ابن مالك بل لانها تقى من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل أكرمى ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه ومن التباس الفعل بالاسم فى نحو ضربى اذ الضرب اسم للفعل وقد لحق الكسر الفعل فى نحو أكرمى ولم يبال به انتهى وكذا يجب لحاق النون اذا جرت بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل والثلاثة بمعنى حسب أو لدن فيقال منى وعنى وقدنى وقطنى وبجلنى ولدنى و ورد حذفها فى بعض ماذكر وهو اقسام قسم شاذ خاص بالضرورة وذلك فى سبعة الفاظ فعل التعجب وليس قال * اذ ذهب القوم الكرام ليسى * وليت قال * كنية جابر اذ قال ليتى * وقد قال * قدنى من نصر الخبيبين قدى * وقط ومن وعن قال

أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى

وأجاز الكوفيون حذفها فى السبعة من فعل التعجب لشبهه بالأسماء من حيث انه لا يتصرف وأجازه قوم فى ليس وأجازه الفراء فى ليت وأجازه البدر بن مالك بكثرة فى قد وقط وأجازه الجزولى فى من وعن فقولى على الأصح راجع للسبعة وقسم راجح وذلك فى لفظين بجل ولعل فان الاعرف فيهما بجلى ولعلى وهو الوارد فى القرآن قال تعالى لعلى أبلغ الاسباب ومن لحاقها قوله * فقلت أعيرانى القدوم لعلنى * وقسم جائز مساو للحوق من غير ترجيح لاحدهما وذلك فى لدن وان وأن وكان ولكن قال تعالى من لدنى عذرا قرئ فى السبع مشددا ومخففا وقال اننى أنا الله . انى آمنت بربكم وانما الحقتها النون تكميلا لشبهها بالفعل الذى عملت لاجله وانما شذ الحذف فى ليت دون البواقى لانها أشبه بالفعل منهن بدليل إعمالها مع ما دونهن ولاجتماع الامثال فى الاربعة والمتقاربات فى لعل وذهب بعضهم الى أن الحذف فيها وفى لدن أجود من الاثبات وعليه ابن عصفور فى لدن حملا لها على لد المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بحال لانها بمنزلة مع وذهب آخرون الى أن المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية بل نون الاصل لان تلك دخلت للفرق فلا تحذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرف ويجرى هذا الخلاف فى إنا وأنا ولكنا وكانا فقيل المحذوف النون الأولى وقيل الثانية قيل ولم يقل أحد بخلاف الثانية لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم فى شرح الالفية و ورد لحوق النون فى غير ما ذكر شذوذا كافعل التفضيل

كحديث غير الدجال أخوفني عليكم تشبيها له بالفعل وزنا ومعنى خصوصا فعل التعجب وكاسم الفاعل في قوله * أسلمني الى قومي شراح * وقوله * وليس الموافيني ليرتد خائبا * تشبيها له أيضا بالفعل وذهب هشام الى أن النون في أسلمني ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين وأجاز هذا ضاربنك وضاربني ورد بوجودها مع اللام وأما قول الشاعر

تراه كالثغام يعل مسكا * يسوء الفاليات اذا فليني

أي فلينني واختلف أي النونين المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل فلا يحذف وهذا هو المختار عندي ورجحه ابن جني والخضراوي وأبو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تأمروني قال أبو حيان وهو قياس على مختلف فيه ثم هذا الحذف ضرورة لا يقاس عليه كما صرح به في البسيط قال أبو حيان وسهله اجتماع المثلين

«ص» مسئلة الاصل تقدم مفسر الغائب ولا يكون غير الاقرب الا بدليل وهو لفظه أو ما يدل عليه حسا أو علما أو جزؤه أو كله أو نظيره أو مصاحبه بوجه ويجوز تقديم مكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح ان كان مؤخر الرتبة ومنع الكوفية نحو ضاربه ضرب زيدو مارأى أحب زيد والفراء زيد اغلامه ضرب بتصريفه والجمهور ضرب غلامه زيدا وأجازه الطوال وابن جني وابن مالك ويجب تقديم مرفوع باب نعم وأول المتنازعين ومجرور رب وما أبدل منه مفسره على الاصح قال الزمخشري أو أخبر عنه به وضمير الشأن وهو لازم الافراد وتذكيره مع مذكر وتأنيثه مع مؤنث أجود وأوجبه الكوفية وابن مالك التذكير ما لم يله مؤنث أو مشبه به أو فعل بعلامة فيرجح تأنيثه ويبرز مبتدأ واسم ما على الاصح فيهما ومنصوبا في باب ان وظن ويستتر في كان وكاد ومنعه قوم وانما يفسره جملة خبرية صرح بجزئيها خلافا للكوفية في ظننته قائما وانما ضرب أو قام ولا يتقدم خبره ولا جزؤه خلافا لابن السيرافي ولا يتبع بتابع وزعمه ابن الطراوة حرفا

«ش» ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة فاحتيج الى ما يفسره وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون مقدما ليعلم المعني بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب نحو لقيت زيدا وعمرا يضحك فضمير يضحك عائد على عمرو ولا يعود على زيد الا بدليل كما في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب فضمير ذريته عائد على ابراهيم وهو غير الاقرب لانه المحدث عنه من أول القصة الى آخرها ثم المفسر اما مصرح بلفظه وهو الغالب كزيد لقيته وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حسا نحو قال هي راودتني عن نفسي ويا أبت استأجره اذ لم يتقدم التصريح بلفظ زليخا وموسى لكونهما كانا حاضرين أو علما نحو إنا أنزلناه في ليلة القدر أي القرآن أو جزئه أو كله نحو والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها أي المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة وقوله

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى * اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

أي النفس التي هي بعض الفتى وجعل من ذلك اعدلوا هو أقرب أي العدل الذي هو جزء مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان * اذا نهي السفيه جرى اليه * أي السفه الذي هو جزء مدلول السفيه لانه يدل على ذات متصفة بالسفه أو نظيره نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر ومنه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر قالت

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد

أي ونصف حمام آخر مثله في العدد أو مصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم نحو فمن عفي له من أخيه

وتميم مطلقا والاصح وجوب رفع معطوف بالواو ولا ولكن ان كررالضمير والجزئين ان اتفقا نحو ما بال زيد هو العاقل ومررت بعبد الله هو السيد وظننت زيدا هو القائم جاريته وثالثها ان كان غير خلف ومنع هي القائمة ووقوعه بين ضميرين وخبرين وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسطه بعد كان وظن ويجوز بين مفعولي ظن المتأخر قال أبو حيان وفي المتوسط نظر والاصح انه اسم ولا محل له وقيل محله كتاليه وقيل متلوه وفائدته الاعلام بأن تاليه خبر لا تابع والتأكيد قال البيانيون والاختصاص

(ش) هذا مبحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل لانه فصل بين المبتدإ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والنعت وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا وهذا أحسن لانه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو كنت أنت القائم اذ الضمير لا ينعت والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في الفائدة اذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع وبعض الكوفيين يسميه دعامة لانه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه وبعض المتقدمين سماه صفة قال أبو حيان ويعني به التأكيد ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة انه باق على اسميته وذهب أكثر النحاة الى أنه حرف وصححه ابن عصفور كالكاف في الاشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجأ به الا لمعنى في غيره فلم يحتج الى موضع من الاعراب وقال الكسائي محله محل ما من بعده وقال الفراء كمحل ما قبله ففي زيد هو القائم محله رفع عندهما وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما وفي كان زيد هو القائم محله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي إن زيدا هو القائم العكس ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا ما قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو زيد هو القائم. كنت أنت الرقيب. ان هذا لهو القصص. تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا ولا يقع بعده الا الاسم الا معرفة كأمثلة الاول أو شبيها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الاخير وسواء كان ظاهرا أم مضمرا أم مبهما أم معرفا باللام أم مضافا جامدا أم مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه وسواء كان الناسخ فعلا أم حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك الى أنه قد تنتفي المطابقة فتقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله

وكائن بالاباطح من صديق * يراني لو أصبت هو المصابا

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الياء في يراني على حذف مضاف أي مصابي هو المصاب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحمله العسكري في المصباح على ان هو تأكيد للفاعل في يراني والمضاف مقدر والمصاب مصدر أي يظن مصابي المصاب أي يحقر كل مصاب دونه وقال غيره هو عنده صديقه بمنزلة نفسه فاذا أصيب في نفسه فكان صديقه قد أصيب فجعل ضمير الصديق مؤكدا لضميره لانه هو في المعنى مجازا واتساعا فهو من باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بنصب أطهر وتقول هذا زيد هو خيرا منك ورد بأن أطهر نصب بلكم على انه خبر هن فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي وذهب قوم الى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول أل عليهما نحو ما أظن أحدا هو خيرا منك وحسبت خيرا من زيد خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان يكون أمة هي أربى من أمة وذهب قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو لا رجل هو منطلق وذهب آخرون الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفراء الى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجز كان زيد هو أخاك وكان زيد هو صاحب الحمار

ونحوه وأوجب ابتدائية ورفع مابعده وكذا لم يجز وقوعه في باب ما وأوجب فيه الابتدائية وجوز في ليس الوجهين ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفراء الى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو مابال زيد هو القائم وماشأن عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق فقدم ماظاهره التعلق به نحو كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كون بالجارية في صلة الكفيل على حد وكانوا فيه من الزاهدين فان قصد تعلم يجز اجماعا وذهب الفراء الى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدإ والخبر وجعل منه وهو محرم عليكم اخراجهم وذهب آخرون الى جواز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا وذهب آخرون الى جواز توسطه بين كان واسمها وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا ووجه المنع في الكل عند الجمهور ان فائدته صون الخبر من توهمه تابعا ومع تقديم الخبر يستغنى عنه لان تقديمه يمنع من كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم على المتبوع فلو تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو زيدا هو القائم ظننت وان تقدم الاول وتأخر الثاني نحو زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر قاله أبو حيان وقال ولا يقع بين الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لان الثاني ليس بالمعول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو زيد ظننته هو إياه خيرا من عمرو عند سيبويه لانه تأكيد في المعنى بهذه الثلاثة وكل منها يغني عن صاحبه فان فصلت وأخرت البدل جاز نحو ظننته هو القائم إياه لانه في نية الاستئناف وصار بذلك بمنزلة ان واللام في كلام واحد اذا تأخرت اللام وسواء كان الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول الخبر نحو ظننته هو يوم الجمعة اياه العالم فان كان أحدهما ضميرا والآخر ظاهر اجاز اتفاقا لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف نحو ظننته هو نفسه القائم وانما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين الاولى أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم اذ لا يمكن الابتدائية لنصب مابعده ولا البدلية لنصب ماقبله ولا التوكيد لان المضمر لا يؤكد الظاهر والثانية أن يليه منصوب ويقترن بلام الفرق نحو ان كان زيد الهو الفاضل وان ظننت زيدا لهو الفاضل لامتناع الابتدائية للسبق في التبعية لدخول اللام عليه فان رفع ماقبله نحو زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلا وأن يكون مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضميرا نحو أنت أنت القائم احتمل الثلاثة والتوكيد أيضا وان كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو كان زيد هو القائم وكنت أنت القائم وان زيدا هو القائم وانك أنت القائم احتمل في الاولى ماعدا الابتداء وفي الثانية ماعدا البدل وان كان بين منصوبين والاول ضميرا احتمل الفصل والتأكيد نحو ظننتك أنت القائم ويتعين فيه الابتدائية اذا وقع بعد معمول ظننت ووقع بعده مرفوع وهو معنى قولي قبل رفع ماينصب نحو ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم وتميم يرفعون الفصل على الابتداء ومابعده خبر مطلقا ويقرؤن ان ترني أنا أقل . تجدوه عند الله هو خير وفائدة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بأن مابعده خبر لا نعت مع التوكيد وأضاف الى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلي الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه ان شانئك هو الأبتر . وأولئك هم المفلحون . ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو مازيد هو فالقائم فقال سيبويه يتعين للابتدائية ولا يجوز الفصل لان الفاء تدل على أنه ليس بنعت وجوزه المبرد ولو وقع قبله الا نحو ما كان زيد الا هو الكريم فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه الكسائي ولو وقع قبله لا النافية وانما نحو وكان عبد الله لا هو العالم والصالح فقال الفراء تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه البصريون لان لا لا تصلح فارقة بين النعت والمنعوت وان وقع بعده مشتق رافع لسببي فان طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيدا هو القائم أبوه أو هو

القائمة أو القائم جاريته فقال البصريون تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه الكسائي وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفا من موصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريون وان لم يطابق نحو كان زيد هي القائمة جاريته فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلا لا يرفع ولا ينصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوزه الكسائي على الفصل ويجري ما ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو فان كرر الضمير تعين في المعطوف الرفع ان اختلف نحو كان زيد هو القائم وهو الامير وأجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه ان اتفقا نحو ان كان زيد هو المقبل وهو المدبر وأجاز هشام والفراء نصبهما فان لم يكرر الضمير جاز اتفاقا نحو كان زيد هو المقبل والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو فما ذكر نحو كان زيد هو القائم لا هو القاعد وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد أو لكن القاعد

﴿ص﴾ العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فان كان التعيين ذهنا فعلم الجنس وحكمه كمعرفة لفظا ونكرة معنى قيل ويرادفه اسم الجنس والاصح أنه للماهية من حيث هي أو خارجا فالشخص

﴿ش﴾ العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده سائر المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند اليه أحد وأل صالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شئ بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا ثم التعين ان كان خارجيا بأن كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع أي للماهية الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج والذهن كأسد اسم للسبع أي للماهية هذا تحرير الفرق بينهما فانهما ملتبسان لصدق كل منهما على كل فرد من افراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم الى أنهما مترادفان وأن علم الجنس نكرة حقيقة أو اطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما في الاحكام اللفظية فان العرب أجرت علم الجنس كأسامة وثعالة مجرى علم الشخص في امتناع دخول أل عليه واضافته ومنع الصرف مع علة أخرى ونعته بالمعرفة ومجيئه مبتدأ وصاحب حال نحو أسامة أجرى من ثعالة وهذا أسامة مقبلا وأجرت اسم الجنس كأسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظا وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال فوضع على الشياع وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولية التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن ثم صار أسامة يقع على الاشخاص لوجود ذلك المعنى في الاشخاص وقد بسطت كلام الائمة في الفرق بينهما في كتاب الاشباه والنظائر النحوية فليطلب منه

﴿ص﴾ فمنه مفرد عري من اضافة واسناد ومزج ومضاف اسم وكنية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولقب أفاد مدحا أو ذما وبؤخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم ان أفردا دون أل أضيفا وجوز الكوفية الاتباع والاتبع أو قطع ومزج فان ختم بويه كسر وقد يعرب بممنوع الصرف وقد يضاف والا أعرب ممنوعا مفتوح آخر الأول غير الياء والمنون ومضافا والأصح جواز منعه حينئذ وبنائه

﴿ش﴾ ينقسم علم الشخص الى أربعة أقسام أحدها مفرد وهو ما عري من اضافة واسناد ومزج كزيد الثاني ذو الاسناد وهو المحكي من جملة نحو برق نحره وتأبط شرا وشاب قرناها وأشرت اليه بقولي بعد ذلك ومنقول

من جملة وسيأتي مبسوطا في باب مستقل وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس الثالث ذو المزج وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث وهو نوعان مختوم بويه كسيبويه ونفطويه وفيه لغات الفصحى بناؤه على الكسر تغليبا لجانب الصوت ويليها الاعراب ممنوع الصرف وغير مختوم بويه كمعدي كرب وبعلبك ففيه ثلاث لغات الفصحى اعرابه اعراب مالا ينصرف على الجزء الثاني ويفتح آخر الأول للتركيب مالم يكن ياء كمعدى كرب فيسكن أو منونا ويليها اضافة صدره الى عجزه فيخفض ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة نصبه كما تقدم وقد يمنع العجز من الصرف حالة الاضافة أيضا في لغة حكاها في التسهيل فيفتح نحو هذا معدى كرب على جعله مؤنثا والثالثة بناؤه على الفتح في الجزئين مالم يعتل الاول فيسكن كخمسة عشر وهذه اللغة أنكرها بعضهم وقد نقلها الأثبات الرابع ذو الاضافة وهو اسم وكنية فالاول كعبد الله وعبد الرحمن والثاني ماصدر بأب كأبي بكر أو أم كأم كلثوم زاد الرضى أو بابن أو بنت كابن آوى وبنت وردان ومن العلم اللقب وهو ما أشعر بمدح المسمى كزين العابدين أو ذمه كأنف الناقة وينطق به مفردا ومع الاسم ومع الكنية فاذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر وعلله ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم توهم السامع أن المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخره فلم يعدل عنه وعلله غيره بأنه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم وندر * قوله بأن ذا الكلب عمرا أخيرهم حسبا * وان كان مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدمه عليها وتقدمها عليه ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها وهو المختار ثم لا ترتيب بين الاسم والكنية قال ابن الصائغ والاولى تقدم غير الاشهر منهما ثم اذا تأخر اللقب عن الاسم فان كانا مفردين أضيف الى الاسم اللقب نحو جاء سعيد كرز على تأويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من اضافة الشيء الى نفسه وجوز الكوفيون فيه الاتباع على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لان الاضافة في مثل ذلك خلاف الاصل فان كان في الاول أل فليس الا الاتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره وان لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو عبد الله زين العابدين أو الاول مفردا والثاني مضافا نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو عبد الله بطة امتنعت الاضافة وتعين الاتباع بدلا أو بيانا أو القطع الى الرفع باضمار هو والى النصب باضمار أعني

﴿ ص ﴾ ومنقول من جملة وسيأتي ومصدر وعين وصفة وماض ومضارع وأمر قيل وصوت وهو مقيس وشاذ بفك أو فتح أو إعلال ما ستحق خلافه وضدها ومرتجل لم يستعمل قبل أو جهل أولم يقصد به النقل أقوال وقيل كلها منقولة وقيل مرتجلة وغيرهما وقيل ليس علما ما غلب باضافة أو أل وتحذف في نداء واضافة حتما ودونهما نزرا كأن قارنت ارتجالا أو نقلا والا ان لمح الاصل دخلت والا فلا لا منقول من فعل اختيارا

﴿ ش ﴾ ينقسم العلم الى منقول ومرتجل ولا واسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال هذا رأى الاكثرين وذهب بعضهم الى أن الأعلام كلها منقولة وليس منها شيء مرتجل وقال إن الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمى بها وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى أنها كلها مرتجلة والمرتجل عنده مالم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى هذا ولذلك لم تجعل أل في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد حكى هذا الخلاف أبو حيان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات فحكى قولين ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قول ثالث في حد المرتجل أنه مالم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى

هذا فلذلك حكيت فيه ثلاثة أقوال وعندى أن الخلاف المذكور هل كلها مرتجلة أو منقولة أو متبعضة والخلاف المذكور فى حد المنقول والمرتجل أحدهما مبنى على الآخر كما بينته فى السلسلة ثم قال أبو حيان ينقسم العلم الى قسمين منقول ومرتجل بالنظر الى الاكثر والاقصد لا يكون منقولا ولا مرتجلا وهو الذى علميته بالغلبة وحكاه ابن قاسم بصيغة قيل وتلك عادته فى ابحاث شيخه أبى حيان فظاهره أن ذلك من تفرداته ثم المنقول اما من جملة وسيأتى فى باب التسمية أو من مصدر كفضل وزيد وسعد أو من اسم عين كاسد وثور وذئب أو من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم مفعول كمضروب ومسعود أو صفة مشبهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغة كعباس أو من فعل ماض كشمر أو من مضارع كيزيد وأحمد وتغلب أو من أمر كاصمت اسم الفلاة وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كببه وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول * لانكحن ببه * جارية خدبه * فلقب به وقال ابن خالويه ببه الغلام السمين فالنقل من صفة لا صوت قال ابن مالك وهو الصحيح ثم المنقول قسمان قسم مقيس وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات وشاذ وهو ما خالف إما بفك ما استحق الادغام كمحبب فانه مفعل من الحب وقياسه محب بالادغام أو بادغام ما استحق الفك أو بفتح ما استحق الكسر كموهب والقياس كسر الهاء لان ذلك حكم مفعل مما فاؤه واو وعينه صحيحة كموعد أو بكسر ما استحق الفتح كمعدى كرب والقياس فتح الدال كمرمى أو باعلال ما استحق التصحيح كداران وماهان والقياس دوران وموهان كالجولان والطوفان والتصحيح ما استحق الاعلال كمدين وحيوة والقياس مدان وحية بقلب الواو ياء وادغامها لاجتماعهما وسكون السابق ومن أمثلة المرتجل سعاد وأدد وأماذو الغلبة فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهارا تاما وهو ضربان مضاف كابن عمر وابن زالان فكل واحد من ولد عمر وزالان يطلق عليه ابن عمر وابن زالان الا أن الاستعمال غلب على عبد الله وجابر وذو أداة كالاعشى والنابغة لمن غلبا عليه من بين سائر ذى عشا ونبوغ ونازع قوم فى عده من أقسام العلم وقالوا انه شبيه العلم لا علم وصححه ابن عصفور قال لان تعريفهما ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافة أو أل ثم أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها فى النداء والاضافة كحديث يا رحمن ورحمن الدنيا والاخرة وقوله * يا أقرع بن حابس يا أقرع * وقوله * أحقا ان أخطلكم هجانى * وقل حذفها فى غيرهما كقوله * اذا دبران منك يوما لقيته * وحكى هذا عيوق طالعا اما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال قال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموءل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا فى النداء والاضافة قال ابن مالك بل هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصورة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها فى الاعشى ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنى بها الا ان الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع ولو لم يقارن الاداة النقل بان نقل من مجرد لكن المنقول منه صالح لها كالمصدر والصفة واسم العين نظر فان لمح فيها الاصل دخلت الاداة فيقال الفضل والحارث والليث وان لم يلمح استديم التجرد فان لم يكن المنقول صالحا للاداة كالفعل كيزيد ويشكر لم تدخل الا فى ضرورة

﴿ص﴾ وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديرا ومسماه أولو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالبا ومن النوعين ما لا يلزم التعريف ومن الاعلام أمثلة الوزن فما فيه مانع آخر منع صرفه غير منكر الا ذا وزن بتاء أو ألف تأنيث فان صلحت لالحاق فوجهان وما لا فلا وما حكى به موزونه المذكور أو قرن بما بمنزلته فكهو على الاصح وكذا بعض الاعداد المطلقة والمختار صرفها مطلقا والاصح ان أسماء الايام أعلام ولامها للمح وكنوا عن اسم العالم بفلان وفلانة وكنيته بابى فلان وأم فلانة وغيره باللام وجاء فى الحديث بدونها واسم الجنس بهن وهنه وهنت قيل والعلم ويعرف ويثنى ويجمع ويصغر وجاءت بهنيت والحديث بكيت

وذيت مثلثا وذيه وكذا ولا يبطل التصغير العلمية وقيل الا الترخيم

﴿ ش ﴾ في مسائل الأولى قد ينكر العلم تحقيقا نحو رأيت زيدا من الزيدين ومامن زيد كزيد بن ثابت أو تقديرا كقول أبي سفيان لا قريش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصرة لكم وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله أل ويضاف الثانية مسميات الأعلام أولو العلم من الملائكة والانس والجن كجبريل وزيد والولهان وما يحتاج الى تعيينه من المألوفات كالسور والكتب والكواكب والامكنة والخيل والبغال والحمير والابل والغنم والكلاب والسلاح والملابس كالبقرة والكامل وزحل ومكة وسكاب وذلول ويعفور وشدقم وهيلة وواشق وذي الفقار وأنواع معان كبرة للبرة وفجار للفجرة ويسار لليسرة وخياب بن هياب للخسران وأنواع أعيان لا تؤلف غالبا كأبي الحارث وأسامة للاسد وأبي جعدة وذؤالة للذئب وندر مجيئها للأعيان مألوفة كأبي الدغفاء للاحمق وهيان بن بيان للمجهول شخصا ونسبا وفور بن فنور للنوع العبد واقعدى وقوى لنوع الأمة وأبي المصال لنوع الفرس ومن النوعي ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا الصنف من الاعلام خصوص من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه النكرات ونعني بالنوعي نوعي المعاني والطريق فيه السماع فجاء من ذلك فينة وبكرة وغدوة وعشية تقول فلان يأتينا فينة بلا تنوين أي الحين دون الحين وفينة بالتنوين أي حينا دون حين، كذلك يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية بلا تنوين اذا قصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء وبالتنوين أي بكرة من البكر والمراد واحد وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك في نوعي الأعيان بل ما جاء منه ملتزم تعريفه كاسامة وذؤالة انتهى (قلت) ومن أمثلة فينة حديث المؤمن ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة فأدخل عليه اللام وذلك فرع التنكير الثالثة من الاعلام الأمثلة الموزون بها لانها دالة على المراد دلالة متضمنة للاشارة الى حروفه وهيئته ولذلك تقع النكرة بعدها حالا وتوصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المعدول ويصرف فعل غير معدول ثم هي أربعة أقسام قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو فاعل اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية وقسم لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو ما كان بتاء التأنيث كفعلة أو على وزن الفعل به أولى كافعل أو مزيدا آخره ألف ونون كفعلان أو ألف الحاق مقصورة كفعلى بوزن حبنطى مثال تعريفها فعلة وزن جفنة وهكذا ومثال تنكيرها كل فعلة صحيح العين يجمع على فعلاوات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرة وهو ما كان على زنة منتهى التكسير كفاعل ومفاعيل أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة كفعلاء وفعلى بالضم وقسم فيه وجهان وهو ما آخره ألف مقصورة صالحة للتأنيث والالحاق كفعلى بفتح الفاء فيه اعتباران ان حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين وان حكم بكونها للالحاق امتنع في التعريف وانصرف في التنكير وقال الخضراوي اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنها ان استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه انفعل وان استعملت للاسماء وأريد بها جنس ما يوزن فحكمها حكم نفسها فهي أعلام فان كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم ينصرف كقولك فعلان لا ينصرف وافعل لا ينصرف وان لم يرد بها ذلك وأريد حكاية موزون مذكور معها فيه خلاف كقولك ضاربة وزنها فاعلة فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة لان هذه الامثلة أعلام فهذا علم فيه تاء التأنيث ومنهم من قال يحكى به حالة موزونه وهم الاكثر فيصرف هنا فاعلة واذا قال عائشة وزنها فاعلة منع من الصرف اذ لا حكاية توجب تنوينه وان قرن مثال بما نزل منزلة الموزون فحكمه حكم ما نزل منزلته من الصفات مثاله هذا رجل أفعل حكمه حكم أسود لأنك تنزله منزلته فامتنع صرفه هذا رأي سيبويه والمبرد وخالف المازني وقال ينبغي صرفه لان أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى انه يجب صرفه في

قولنا كل أفعل اذا كان صفة فانه لا ينصرف ورد بانه صفة في المعنى دون المقيس عليه والمرعى حكمه في اللفظ الرابعة من الأعلام أيضا بعض الأعداد المطلقة وهي التي لم تقيد بمعدود ومذكور ولا محذوف انما تدل على مجرد العدد وانما كانت أعلاما لان كلا منها يدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة متضمنة الاشارة الى ما ارتسم به فاذا انضاف الى العلمية سبب آخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية هذا رأى الزمخشري وابن الخباز وابن مالك ونقل أبو حيان عن بعض الشيوخ انه يصرفها وهو المختار عندي قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق لصح يعني أن يجعل علما قال ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يجز لان الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد فان حقائقه لا تختلف ونعني بالاختلاف ان الرطل والقدح مثلا يختلف باختلاف المواضع الخامسة مذهب الجمهور أن أسماء الايام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التي للمح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها غير أعلام ولاماتها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات السادسة كنت العرب عن علم المذكر العاقل نحو زيد بفلان وعن كنيته بأبي فلان أو ابن فلان وعن علم المؤنث العاقل نحو هند بفلانة وعن كنيتها بأفلان أو أم فلانة وفلان وفلانة علمان لا يثنيان ولا يجمعان وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث وهو علم وانما يلحق للفرق بين الصفات والدليل على أنه علم منع مؤنثه من الصرف في قوله فلانة أصحت خلة لفلان وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر والفلانة في المؤنث فزادوا أل فرقا بين العاقل وغيره وفي تهذيب الاسماء واللغات للنووي انه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل أخرجه ابن حبان والبيهقي وأبو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة فقالت يارسول الله ماتت فلانة يعني الشاة الحديث وكنوا عن اسم جنس غير علم بهن في المذكر وهنة بفتح النون وهنة بسكونها في المؤنث ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة قاله الشلوبين والخضراوي وابن مالك وغيرهم وقال أبو عمرو يكنى به عن علم ما لا يعقل وقال بعضهم يكنى به عن علم العاقل أيضا كقوله

الله أعطاك فضلا من عطيته * على هن وهن فيما مضى وهن

يخاطب حسن بن زيد وكنى عن أولاده عبد الله وحسن وابراهيم وقال ابن تقي يقال في العاقل هنت وصلا وهنه وقفا وفي غيرهم هنه وصلا ووقفا فرقا بينهما وقال في النهاية هن وهنة كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل ويصغران ويثنيان ويجمعان تقول عندي هنية أي جويرية وهني أي غليم وعنده هنوات زاد غيره ويعرفان باللام فيقال الهن والهنة قال بعضهم فلان وفلانة وهن وهنة أعلام كنى بها عند النسيان أو قصد الابهام ولما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفرج بهن وعن فعل الجماع بهنيت وكذا عن مقدماته وكنوا عن الحديث الذي يراد إبهامه وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكيت وذيت بفتح التاء فيهما وكسرها وضمها وبذية بتشديد الياء والفتح وكذا ثم كذا انذكر مكررة وكيت وكيت وذيت وذيت وكيت كيت وذيت ذيت مكررا بعطف ودونه السابعة التصغير لا يبطل العلمية وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني بقوله * وكان حريث في عطائي جاهدا * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لأدخل عليه أل

﴿ص﴾ اسم الاشارة ذا وذالك وذلك للمفرد المذكر وذي وتي وتا وذه وذهو وته وذهي وتهي وذات وتيك وتيك وذيك ومنعها ثعلب وتلك وتالك وتيلك وتالك لأنثاه وذان وتان وذين وتين وذانك وتانك وذينك وتينك وتزاد ياءا بدالا من تشديد النون لمثناهما وأولا ممدا وقصرا وقد ينون ويضم ويشبع همزته ويقال هلاء وهؤلاء وأولاك ويقال الالك وأولئك وأولالك لجمعهما والمشهور أن المجرد للقريب وذا الكاف للمتوسط واللام للبعيد

واختلف فى أولئك والبعد فى المثنى بالتشديد أو بدله والمختار وفاقا لابن مالك ان غير المجرد للبعيد وعزى لسيبويه وقيل ترك اللام تميمى وألف ذا قال البصرية منقلبة عن ياء أو واو قولان ووزنه فعل وقيل فعل والكوفية زائدة والمختار وفاقا للسيرافى أصل وقد يقال ذاء وذائه وذاؤه ووزن أولا فعل وأولاء فعال وقيل فعل وألفها عن ياء عند سيبويه والمختار وفاقا للمبرد أصل

﴿ش﴾ اسم الاشارة كما قال ابن قاسم فى شرح التسهيل محصور بالعد فاستغنى عن الحد كما تقدم فى الضمير فيشار للمفرد المذكر بذا وذاك وذلك واختلف البصريون فى ألف ذا بعد اتفاقهم على انها منقلبة عن أصل فقال بعضهم هى منقلبة عن ياء لقولهم فى التصغير ذيا ولأمالتها فالعين واللام المحذوفة ياآن وهو ثلاثى الوضع فى الاصل وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت وقال الكوفيون ووافقهم السهيلى هى زائدة لسقوطها فى التثنية ورد بانه ليس فى الاسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد واما حذفها فى التثنية فلالتقاء الساكن وقد عوض منها تشديد النون قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان ذا ثنائى الوضع نحو ما وأن الالف أصل بنفسها غير منقلبة عن شئ اذ أصل الاسماء المبنية ان توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب للسيرافى والخشنى ونقله عن قوم واختلف أيضا فى وزن ذا فالأصح أنه فعل بتحريك العين لان الانقلاب عن المتحرك أولى وقيل فعل بسكونها لانه الاصل وقد يقال فى الاشارة الى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهمزة وهاء مكسورة قال * هذائه الدفتر خير دفتر * ويشار الى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ وهى ذى وما بعدهما والهاء فى ذه وته مكسورة باختلاس وساكنة وذات مبنية على الضم وتزاد تيك بكسر التاء وتيك بفتحها وذيك وانكرها ثعلب وتلك بكسر التاء وتلك بفتحها حكاها هشام وتيلك بكسر اللام والتاء وتالك بكسر اللام حكاها الفراء وأنشد قوله * بأتيه تيلك الدمن الخوالى * وقوله * وان لتالك العمر انقشاعا * وللمثنى المذكر ذان وذانك فى الرفع وذين وذينك فى النصب والجر وللمثنى المؤنث تان وتانك وتين وتينك وقد يقال فى المذكر ذانيك وذينيك وفى المؤنث تانيك وتينيك وذلك على لغة من شدد النون بابدال احدى النونين ياء ولجمع المذكر والمؤنث معا أولاء وألاك بالتشديد وأوليك وأولالك بالقصر وأولاء بالمد فى لغة الحجاز والقصر فى لغة تميم ووزن الممدود عند المبرد والفارسى فعال كغثاء وعند أبى اسحق فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصورة فعل اتفاقا وألفها أصل عند المبرد لعدم التمكن ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لامالتها وتنوينها لغة حكاها قطرب فيقال أولاء قال ابن مالك وتسمية هذا تنوينا مجاز لانه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله فى أولا وأولئك حكاهما قطرب وكذا ابدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو على ويقال أيضا هولا بفتح الهاء وسكون الواو فى لغة حكاها الشاويين اذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد وليس للاشارة سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن مالك وقال إنه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصفار الى سيبويه واحتج له ابن مالك بأن المشار شبيه بالمنادى والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له الا مرتبتان فلحق بنظيره وبأن الفراء نقل أن بنى تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف والحجازيين ليس من لغتهم الا استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا أن اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الاشارة فانه لو كانت المراتب ثلاثا لم يكتف فى التثنية والجمع بلفظين وهى وجوه حسنة الا أن دعوى الاجماع

في الأول ممدودة وذهب أكثر النحويين الى أن الاشارة ثلاث مراتب قربى ولها المجرد ووسطى ولها ذو الكاف وبعدى ولها ذو الكاف واللام وصححه ابن الحاجب واختلف على هذا في مرتبة أولئك بالمد فقيل هؤلاء وسطى كأولاك وقيل للبعدى كأولالك قال أبو حيان ويستدل للاول بقوله

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

لأن هاء التنبيه لا تصحب ذا البعيد ومن الشواهد على أولى لك قوله * أولالك قومى لم يكونوا أشابة * ومن شواهد ألالك قوله * من بين ألالك الى إلا كا * والمثنى توسطه بتخفيف النون وبعده بتشديدها أو الياء المبدلة منه جوازا مع الالف ولزوما مع الياء عند البصريين لمنعهم التشديد معها قاله أبو حيان

﴿ ص ﴾ وتصحب هاء التنبيه المجرد وتقل مع الكاف وتمنع مع اللام قال ابن مالك والمثنى والجمع وخالف أبو حيان وقيل تلزم في الهاء والكاف وتفصل بأنا وأخوته وقل بغيرها خلافا للزجاج وقد تعاد بعده توكيدا وأباه أبو حيان والمعروف في المؤنث هاهى ذه مفردة وحكى هو ذه وهو ذا والكاف حرف خطاب تبين أحواله كالاسمية وقد يغنى ذلك عن ذلكم قال ابن مالك وإشباع ضم الكاف عن الميم وقد يقتصر على الكاف مطلقا وتتصل بأرأيت بمعنى أخبرني فلا يلحق تاءه العلامة استغناء بها خلافا للعلمية والفاعل التاء وقيل الكاف وقيل محلها نصب وبجهل والنجاء ورويد وقل ببلى وكلا ونصر وليس ونعم وبئس وحسبت وقد ينوب ذو البعد عن غيره وعكسه لنصبة أو رفعة ونحو ذلك ويتعاقبان ومنعه السهيلي

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيرا نحو هذا وهذى والمقترن بالكاف دون اللام قليلا كقوله * ولا أهل هذاك الطراف الممدد * وقوله * قدا حتملت مى فهاتيك دارها * ولا تدخل مع اللام بحال فلا يقال هذا لك وعلله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد وقال غيره الهاء تنبيه واللام تنبيه فلا يجتمعان وقال السهيلي اللام تدل على بعد المشار اليه وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب وها تنبيه للمخاطب لينظر وانما ينظر الى ما بحضرته لا الى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا قال ابن مالك ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال هذانك قال لان واحدهما ذاك وذلك حمل على ذلك مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال أبو حيان وهذا بناء على ما اختاره من أنه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله * من هؤليائكن بين الضال والسمر * وهو تصغير هؤلائكن وزعم ابن يسعون أن ني في المؤنث لا تستعمل الا بهاء في أولها وبالكاف في آخرها الثانية تفصل هاء التنبيه من اسم الاشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرا نحو ها أنا ذا وها نحن أولاء قال تعالى ها أنتم أولاء وبغير الضمائر المذكورة قليلا كقوله * تعلمنها لعمر الله ذا قسما * وقوله * فقلت لها ذا الها وذا ليا * فنفصل بالواو وقد تعاد هابعد الفصل توكيدا ذكره ابن مالك ومثله بقوله تعالى ها أنتم هؤلاء قال أبو حيان وهذا مخالف لظاهر كلام سيبويه فانه جعل هاء السابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الاشارة لانها مقدمة على الضمير من الاشارة الثالثة لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الاشارة حرف يبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فيتصرف كالاسمية بالفتح والكسر ولحوق الميم والالف والنون نحو ذلك ذلك ذلكما ذلكم ذلكن وذاك ذاك ذا كما ذا كم ذا كن وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر قال تعالى فما جزاء من يفعل ذلك منكم وذلك خير لكم وذكر ابن الباذش لافراد الكاف اذا خوطب به جماعة تأويلين أحدهما

أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم والثانى أن يخاطب الكل و يقدر اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة تقديره ذلك يوعظ به يا فريق و يا جمع ونحو ذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن الميم فى الجمع باشباع ضمة الكاف كقوله

وإنما الهالك ثم التالك * ذو حيرة ضاقت به المسالك * كيف يكون النوك الاذلك

أراد ذلكم فحذف الميم واستغنى باشباع ضمة الكاف وقال أبو حيان لادليل فى البيت لانه يتزن بالاسكان وان صحت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لاجل القافية على حد قوله

سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا

فلا حجة فيه وفى الكاف لغة أخرى وهى الاقتصار عليها بكل حال من غير الحاق علامة تثنية ولا جمع تركا لها على أصل الخطاب ثم منهم من يفتحها مع المذكر و يكسرها مع المؤنث ومنهم من يفتحها معهما الرابعة تتصل هذه الكاف أعنى الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرنى نحو أرأيتك يا زيد عمرا ما صنع وأرأيتك يا هند وأرأيتكما أرأيتكم وأرأيتكن فتبقى التاء مفردة دائما و يغنى لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء وفيها حينئذ مذاهب أحدها أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب وعليه البصريون الثانى أن التاء حرف خطاب وليست باسم والا لطابقت والكاف هى الفاعل للمطابقة وعليه الفراء و رد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية و بأن التاء محكوم بفاعليتها فى غير هذا الفعل باجماع ولم يعهد ذلك فى الكاف الثالث أن الكاف فى موضع نصب وعليه الكسائى و رد بانه يلزم عليه أن يكون المفعول الاول وما بعده هو الثانى فى المعنى وأنت اذا قلت أرأيتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعلم انه لا موضع لها من الاعراب وان زيدا هو المفعول الاول وما بعده المفعول الثانى فان قيل لو لم يكن من قبيل ما يتعدى الى ثلاثة فيكون الاول غير الثانى أجاب أبو على بأنها لم تتعد الى ثلاثة فى غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدت اليها أما أرأيت العلمية وهمزتها للاستفهام فان الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك ذاهبا وأرأيتك ذاهبة وأرأيتكما ذاهبين وأرأيتكم ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات لان ذلك جائز فى أفعال القلوب الخامسة تتصل الكاف الحرفية أيضا كثيرا بحيهل والنجاء و رويد وهى أسماء أفعال نحو حيهلك أى ائت والنجاءك أى أسرع و رويدك أى أمهل وقليلا ببلى وما ذكر بعده نحو بلاك وكلاك وأبصرك زيدا تريد أبصر زيدا ولستك زيدا قائما قال * ألستك جاعلى كابنى جميل * ونعمك الرجل زيد و بئسك الرجل عمرو وحسبتك عمرا قائما قال * وجيت ما حسبتك أن تحينا * خرجه أبو على عليه اذ لايخبر بأن والفعل عن اسم عين السادسة قد ينوب ذو البعد عن ذى القرب وذو القرب عن ذى البعد ا لرفعة المشار اليه والمشير نحو * ذلك الكتاب * ذلكم الله ربى * فذلكن الذى لمتننى فيه * إن هذا القرآن يهدى * أيضعتهما نحو ذلك اللعين فعل * أهذا الذى يذكر * فذلك الذى يدع اليتيم أو نحو ذلك قال فى التسهيل كحكاية الحال نحو * كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك * هذا من شيعته وهذا من عدوه * زاد أهل البيان وكالتنبيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله على انه جدير بما يرد بعده من أجلها نحو * أولئك على هدى الآية وقولى و يتعاقبان هو مذهب الجرجانى وابن مالك وطائفة أن ذلك قد يشار بها للقريب بمعنى هذا وهذا قد يشار بها للبعيد بمعنى ذلك قال تعالى * ذلك نتلوه * لمن الآيات ثم قال ان هذا لهو القصص وقال الشاعر * تأمل خفافا اننى أنا ذالكا * أى هذا ورده السهيلى قال ان ذلك من النيابة السابقة لا التعاقب

﴿ ص ﴾ و يشار للمكان بهنا لازم الظرفية و بجر بمن والى و يلحقه لواحق ذا لكن لاينصرف كافة وكهالك

ثم وقيل تجئ مفعولا به وهنا وهنا وقد يصحبها الكاف وها و يقال هنه وثمه وقفا وهنت. وقد يشار بهناك وهنالك وهنا الزمان وقال الفضل هناك للمكان وهنالك للزمان

﴿ ش ﴾ يشار للمكان القريب بهنا وهو لازم الظرفية فلا يقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ويجر ببعض الحروف كما هو شأن لازم الظرفية فيجر بمن والى نحو تعال من هنا الى هنا وتلحقه لواحق ذا وهو الكاف وحدها فى التوسط أو البعد على القولين والكاف مع اللام فى البعد وتدخل هاء التنبيه فى هنا بكثرة وهناك بقلة ولا يدخل فى هنالك نعم يلزم حالة واحدة ولا يتصرف تصرف كاف ذا و يشار للمكان البعيد فقط بثم مفتوحة الثاء المثلثة وهى كهنا فى لزوم الظرفية والجر بمن والى وقيل إنها تقع مفعولا به وخرج عليه قوله تعالى. واذا رأيت ثم رأيت. ورد بأن المفعول محذوف اختصارا الى الموعود به أو اقتصارا أى وقعت منك رؤية و يشار للبعيد أيضا بهنا بكسر الهاء وهنا بفتحها والنون مشددة فيهما قال

كان در بنا خالط البرنا * خالطه من ها هنا وهنا

وقد تصحبها الكاف دون اللام فيقال هناك وهناك وقد تصحبها هاء التنبيه فيقال ههنا و يقال فى هنا المخففة هنه فى الوقف قال

قد أقبلت من أمكنه * من ههنا ومن هنه

و يقال أيضا فى ثم فى الوقف ثمه وقد يقال فى هنا المشددة هنت مشددا ساكن التاء قال * وذكرها هنت ولات هنت * وقد يشار بهناك وهنالك وهنا المشددة للزمان كقوله تعالى. هنالك ابتلى المؤمنون. أى فى ذلك الزمان كقوله قبل اذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم وقوله. هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت. وقول الأفوه

واذا الامور تعاظمت وتشابهت * فهناك يعترفون أين المفزع

وقول الآخر * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولا حان فى هذا الوقت وذهب المفضل الى أن هناك للمكان وهنالك للزمان

﴿ ص ﴾ اداة التعريف قال الخليل وابن كيسان وابن مالك أل فالهمزة قطع وقيل وصل وسيبويه قال أبو حيان وجميع النحاة اللام وتحلها أم وقيل فيما لا يدغم فيه

﴿ ش ﴾ النكتة التى لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتى ختم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معانى من وما وأى الخارجة عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب وكونها مفردة بخاتمة أنسب وفيه توفية بعادتى فى هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكى فى جمع الجوامع الأصلى الى أن خفت الكتاب السابع بخاتمة فى الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة فى التصوف وانضم الى ماصنعته هنا مناسبتان الاولى ان هذا الباب مختصر و باب الموصول يستدعى أحكاما طويلة ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الاخصر وتأخير ما يستدعى فروعا واستطرادا ان الثانية أنه قد تقدم حكاية قول ان تعريف الموصول بأل ونيتها فكانت لذلك كالاصل له فناسب تقديم ذكرها عليه وقد قدم ابن مالك فى التسهيل باب الموصول على باب الاشارة مع انه عنده مؤخر عنه فى الرتبة وليس لما صنعه وجه من المناسبة اعلم أن فى آداة التعريف مذهبين أحدهما انها أل بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهى حرف ثنائى الوضع بمنزلة قد وهل قال ابن جنى وكان الخليل يسميها أل ولم يكن يسميها الالف واللام كما لا يقال فى قد القاف والدال ثم اختلف على هذا هل الهمزة قطع أو وصل على قولين والمذهب الثانى أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتلبت

للابتداء على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وفتحت للابتداء بالساكن وعليه سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين والفرق بين المذهبين على القول الاول بأن الهمزة وصل ان الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن النطق بالساكن وعلى ذلك هي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ماقبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة اليها ورجح مذهب الخليل بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير منها وضع كلة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن وافتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول الى ثم تتذكر فتقول الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر

دع ذا وعجل ذا والحق ذا بذا ال * بالشحم إنا قد مللناه بجل

ولا يوقف الا على ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الاصل كهل لكانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على افادة معنى زائد على معنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يرتب على افادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف كذلك لان الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بهما أولى وان سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيأ ولا ينبغي أن يتشاغل به وقد تخلفها أم في لغة عزيت لطيء وحمير قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم قال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر أخرجه أحمد وقول الشاعر * ترمي وراثي بامسهم وامسلمه *

(ص) فان عهد مصحوبها بحضور حسي أو علمي فعهدية ويعرض فيها الغلبة واللمح والا فجنسية فان لم تخلفها كل فلتعريف الماهية أو خلفها حقيقة فللشمول فيستثنى من مدخولها وقد ينعت بالجمع ومضاف اليه أفعل أو مجازا فالشمول خصائصه مبالغة قيل ويعرض فيها الحضور قيل وتختص الحضورية بتالي اذا الفجائية والاشارة وأي والزمن الحاضر وقيل للحقيقة فيها وزعم ابن معزوز اختصاص اللام بالعهدية وابن بابشاذ العهدية بالأعيان والجنسية بالأذهان

(ش) أل نوعان عهدية وجنسية فالأولى ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن يتقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بأل نحو. أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أو كان مشاهدا كقولك القرطاس لمن سدد سهما أو علمي بأن يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب نحو. اذ هما في الغار. اذ يبايعونك تحت الشجرة. اذ ناداه ربه بالواد المقدس قال أبو حيان وذكر أصحابنا أنه يعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة فالتي للغلبة كالبيت للكعبة والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والتي للمح لم تدخل أولا على الاسم للتعريف لان الاسم علم في الاصل لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه وإنما أنت تريد شخصا معلوما فلم يكن بد من ادخال أل العهدية عليه لذلك والثانية إما لتعريف الماهية وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة

ولا مجاز نحو . وجعلنا من الماء كل شيء حي . وقولك والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب وإما لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها نحو . ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا . وصحة نعته بالجمع واضافة أفعل اليه اعتبار المعناه نحو . أو الطفل الذين لم يظهروا . وقولهم أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وما للاستغراق خصائص الافراد مبالغة في المدح أو الذم وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب فيه قال الجزولي وغيره وبعرض في الجنسية الحضور نحو خرجت فاذا الاسد اذ ليس بينك وبين مخاطبك عهد في أسد مخصوص وانما أردت خرجت فاذا هذه الحقيقة فدخلت أل لتعريف الحقيقة لان حقيقة الاسد معروفة عند الناس وقال ابن عصفور لا تقع الحضورية الا بعد اسم الاشارة نحو جاءني هذا الرجل وأي في النداء نحو يا أيها الرجل واذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو في اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناهما وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور الا أن يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن عصفور نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة لا معرفة وما ذكر من تقسيم أل الى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز فذكر أن أل لا تكون الا عهدية فاذا قلت الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدت على شكل كذا فاللام للعهد أبدا لا تفارقه وقال ابن عصفور ولا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين لان الاجناس عند العقلاء معلومة مفهومها والعهد تقدم المعرفة وقال ابن ابشاذ (١)

﴿ص﴾ والمختار وفاقا للكوفية نيابتها عن الضمير قال ابن مالك لا في الصلة

﴿ش﴾ اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف اليه فمنعه أكثر البصريين وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه . فان الجنة هي المأوى . ومررت برجل حسن الوجه والمانعون تدر وله ومنه . وقيدا بن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء ان الاصل أسماء المسميات فجوز إنابتها من الظاهر وقال أبو شامة في قوله بدأت بيسم الله في النظم ان الاصل في نظمي فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم قال ابن هشام والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب

﴿ص﴾ وزيدت لازما في اليسع وقيل للمح والذي قبل والآن ونادرا في علم وحال وتمييز ومضافه قال الاخفش ومررت بالرجل مثلك وخير منك والخليل ما بعده منعته لينها وابن مالك بدل وابن هشام كالليل نسلخ

﴿ش﴾ تقع أل زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصولات بناء على أن تعريفها بالصلة والتي في اليسع وقيل انها للمح والتي في الآن على أحد القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالداخلة على بعض الاعلام في قوله

* باعد ام العمرو من أسيرها * والاحوال كقولهم ادخلوا الاول فالاول أي أولا فأولا وقوله

* دمت الحميد فما تنفك منتصرا * أي حميدا والتمييز في قوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو *

أي نفسا والمضاف اليه التمييز في قوله

الى درج من الشيزى ملاء * لباب البر يلبك بالشهاد

واختلف في نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك مما أتبع فيه المعرف بأل بهما فقال الاخفش انه نكرة وأل

---

(١) بياض بالأصل في النسخ الثلاث

فيه زائداً مع اتباعه بهما دليلا بمعرفتين وقال الخليل بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله كما نصب الجماء الغفير على نية إلغاء أل وقال ابن مالك عندي أن أحسن ما ذهبا إليه الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة ورده أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه وقال ابن هشام (١)

﴿ص﴾ الموصول منه حرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر وهو أن توصل بفعل متصرف وقال أبو حيان إلا الأمر وكي وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديراً وأن توصل بمبتدإ وخبر ولو التالية غالباً مفهم تمن أثبت مصدريتها الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعمها قوم اسما وتوصلان بمتصرف غير أمر والأكثر بماض وجوز قوم وصل ما بجملة اسمية وثالثها إن نابت عن الظرف وشرط قوم صحة الذي محلها والسهيلي كون وصلها غير خاص وينوب عن زمان قيل وتشاركها أن

﴿ش﴾ الموصول قسمان حرفي واسمي والثاني هو المقصود بالباب لأنه المعرفة وذكر الأول استطراداً وبدئ به لأن الكلام فيه أخصر وذلك يستتبع أحكاماً وفروعاً كثيرة وضابط الموصول الحرفي أن يؤول مع صلته بمصدر وهو خمسة أحرف أحدها أن بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو أعجبني أن قمت وأريد أن تقوم كتبت إليه بأن قم ونص سيبويه على وصلها بالأمر والدليل على أنها مصدرية دخول حرف الجر عليها وقال أبو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل يحتمل أن يكون التفسير بدولا يقوى عندي وصلها بالأمر لأمرين أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا أحببت أن قم ولا يجوز ذلك لو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع أما الجامد كعسى وهب وتعلم فلا توصل به اتفاقاً الثاني كي وتوصل بالمضارع ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدرة نحو جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني الثالث أن بالفتح والتشديد وهي المؤكدة وإنما توصل باسمها وخبرها نحو يعجبني أن زيداً قائم وهذه الثلاثة متفق عليها الرابع لو التالية غالباً مفهم تمن واختلف فيها فالجمهور أنها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف جر عليها وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وخرجوا على ذلك ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾ ﴿ودوا لو تدهن﴾ ومفهم تمن يشمل ود ويود وأحب وأعني وآثر والمسموع ود ويود ومن استعمالها دونه فهو من نادرها * ما كان ضرك لو مننت * وإنما توصل بفعل متصرف غير أمر الخامس ما خلافاً لقوم منهم المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش في قولهم إنها اسم مفتقرة إلى ضمير أنك إذا قلت يعجبني ما قمت فتقديره القيام الذي قمته وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعل متصرف غير أمر والأكثر كونه ماضياً نحو ﴿بما رحبت﴾ ومن المضارع ﴿لما تصف ألسنتكم﴾ أي لوصف وجوز قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها بالجملة الاسمية كقوله * كما دماؤكم تشفي من الكلب * والجمهور منعوا ذلك وقالوا ما في البيت كافة وقيل تجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان وسيأتي وذكر في البسيط أنها لا تكون سابكة إلا حيث يصح حلول الموصول محلها لأن الموصولة سابكة في المعنى لأنك تسبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد قال أبو حيان ويرده قوله * يسر المرء ما ذهب الليالي * أي ذهاب الليالي ولا يصح فيه الموصول وقال السهيلي إن صلتها لا بد أن يكون فعلاً غير خاص بل مبهماً يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهماً فكأنك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست

(١) بياض بالأصل

فيكون آخر الكلام. مفسرا لأوله رافعا للابهام فلا معنى حينئذ لها ورد بالبيت السابق وتختص ما بنيابتها عن ظرف زمان نحو. خالدين فيها ما دامت السموات والارض. لا أصحبهم ماذر شارق أي مدة دوامها ومدة ذرور شارق ومنه قوله

ولن يلبث الجهال أن يتهضموا * أخا الحلم ما لم يستعن بجهول

وقوله * أطوف ما أطوف ثم آوى * وتسمى ظرفية وقتية وذهب الزمخشري الى أن تشاركها في ذلك وخرج عليه. أن آتاه الله الملك. الا أن تصدقوا. أي وقت أن آتاه وحين أن تصدقوا قال أبو حيان وأكثر النحاة لا يعرفون ذلك ولا حجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون أن ظرفية مثل ما

﴿ص﴾ واسمي وهو الذي لمذكر فرد عالم وغيره وزعم يونس والفراء وابن مالك وقوعها مصدرية والتي لانثاه والأصل لذي ولتي بوزن فعل والكوفية الذال فقط ساكنة والفراء ذا وتي اشارة والسهيلي ذو صاحب قيل وقد تعرب ياؤهما قيل وتكسر وتشديدها كسرا وضما وحذفها ساكنا ما قبلها أو مكسورا لغات وقيل ضرورة واللذان واللذين واللتان واللتين للمثنى والذين لجمع ذكر عالم أو شبهه واعرابه لغة ويغني عنه الذي. ضمنا معنى الجزاء ودونه قليل وقيل هي كمن وكالذين الأولى وقد تقع لمؤنث وغير عالم وتمد اللاء واللائين واعرابه لغة وجمع التي اللاتي واللائي واللواتي وبلا يا آت كسرا وسكونا واللاء واللواء واللات مكسورا ومعربا وذوات مضموما أو معربا وقيل اللائي لمذكر ومؤنث وقيل التي في جمع غير عالم أكثر من اللاتي ولذي ولتي ولذان ولذين ولاتي لغة وأنكره أبو حيان

﴿ش﴾ الموصول الاسمي محصور بالعد فلم يحتج الى حده فمنه الذي للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره والتي للمفرد المؤنث كذلك وأصلهما لذي ولتي بوزن فعل كعمي زيدت عليهما أل زيادة لازمة أو عرفا بها على القولين وقال الكوفيون الاسم الذال فقط من الذي ساكنة لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر ولو كانت أصلا لم تسقط واللام زيدت ليمكن النطق بالذال ساكنة ورد بأنه ليس من الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد قال الفراء أصل الذي ذا المشار بها وكذا أصل التي تي المشار بها وقال السهيلي أصل الذي ذو بمعنى صاحب وقدر تقديرات حتى صارت الذي في غاية التعسف والاضمحلال وفي الذي والتي لغات إثبات الياء ساكنة وهي الأصل وتشديدها مكسورة قال

وليس المال فاعلمه بمال * وان أغناك الا للذي

ينال به العلاء ويصطفيه * لاقرب أقربيه وللقصي

وقال أبو حيان لم يحفظ التشديد في التي وانما ذكره ابن مالك تبعا للجزولي وأكثر أصحابنا وتشديدها مضمومة قال

اعفن ما استطعت فالكريم الذي * يألف الحلم ان جفاه بذي

قال أبو حيان وظاهر كلام ابن مالك أن الكسر والضم مع التشديد بناء وبه صرح بعض أصحابنا وصرح أيضا مع البناء بجواز الجري بوجوه الاعراب وعليه اقتصر الجزولي وحذف الياء واسكان ما قبلها قال

فلم أر بيتا كان أحسن بهجة * من اللذ به من آل عزة عامر

وقال * فقل للت تلومك ان نفسي * وحذفها وكسر ما قبلها قال * واللذ لو شاء لكانت برا * وقال

شغفت بك اللت تيمتك فمثل ما * بك ما بها من لوعة وغرام

قال أبو حيان ومن ذهب الى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهيه خاص بالشعر فمذهبه فاسد لان أئمة العربية

نقلوها على أنها لغات جارية في السعة وذهب يونس والفراء وابن مالك الى أن الذى قد يقع موصولا حرفيا فيؤول بالمصدر وخرجوا عليه وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم والجمهور منعوا ذلك وأولوا الآية أى كالجمع الذى خاضوا ومن الموصولات الاسمية اللذان للمثنى المذكر رفعا واللذين له نصبا وجرا واللتان واللتين للمثنى المؤنث والذين لجمع المذكر بالياء فى الأحوال كلها و يختص بالعاقل نحو الذين هم فى صلاتهم خاشعون ومانزل منزلته نحو ان الذين تدعون من دون الله عباد نزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل ولذا اعاد عليها ضمير العقلاء فى قوله بعد . ألهم أرجل يمشون بها . واعرابه لغة طئ وهذيل وعقيل فيقال فى الرفع اللذون بالواو قال

* نحن اللذون صبحوا الصباحا * ويقع الذى بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو والذى جاء بالصدق وصدق به ودونه بقلة . كمثل الذى استوقد نارا . بدليل . ذهب الله بنورهم . وقيل ان الذى كمن يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الاخفش قال * أولئك أشياخى الذى تعرفونهم * قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فى المثنى ومنها الاولى بوزن العلى والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين قال * رأيت بنى عمى الاولى يخذلوننى * وقال * من الاولى يحشرهم فى زمرته * وقد يقع للمؤنث ومالا يعقل قال

و يأبى الاولى يستلئمون على الاولى * تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

وقد تمد قال * أبى الله للشم الاولاء كأنهم * ومنها اللاء كالذين قرأ ابن مسعود . اللاء آلوا من نسائهم . وقال

فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

واللائين قال * و إنا من اللائين ان قدروا عفوا * وذو مربى فى لغة كالذين قال

* هم اللاؤون فكوا الغل عنى * ومنها لجمع المؤنث اللاتى واللائى واللوانى و بلا ياآت مع كسر ماقبلها وسكونه واللا واللوا بقصرهما واللاآت بالبناء على الكسر و بالاعراب كجمع المؤنث السالم وذوات بالبناء على الضم فى لغة طى و بالاعراب كجمع المؤنث السالم فى لغة حكاها ابن النحاس . ومن شواهدها قوله تعالى واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم . واللائى يئسن من المحيض من نسائكم . وقرئ واللاى يئسن بالياء . وقال الشاعر * وكانت من اللا لا يعيرها ابنها * وقال * من اللواتى بن بالصرار * وقال

* وأخدانك اللاآت زين بالكتم * وقال

جمعتها من أينق سوابق * ذوات ينهضن بغير سائق

وحذف أل من الذى والتى واللذان واللذين واللائى لغة حكاها ابن مالك وقرئ صراط لذين أنعمت قال أبو حيان ولم يورد ابن مالك شاهدا سوى هذه القراءة وجوز الباقى قياسا لاسماعا وهى من الشذوذ بحيث لايقاس عليها

﴿ص﴾ و بمعنى الذى وفرو عه من وماوذو الطائية وذات للمؤنث وحكى اعرابهما وتثنيتهما وجمعهما وذا غير ملغاة بعد استفهام بما وكذا من خلافا لابن الانبارى ومطلقا وجميع الاشارات عند الكوفية وماد امجردا من الاستفهام خلافا لابن عصفور وأل و زعمها المازنى حرفا والاخفش معرفة ورأى خلافا لثعلب مضافا الى معرفة قيل ونكرة لفظا أونية والحاقها علامة الفرع لغة وأوجب الكوفية تقديم عاملها واستقباله وثالثها ان كان فعلا وجعلوا من الموصول كل معرف بأل واضافة

﴿ش﴾ من الموصولات الاسمية مايستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد وهو ألفاظ من وما وسيأتى اعتبار مايستعملان فيه وذو فى لغة طئ لايستعملها موصولا غيرهم وهى مبنية على الواو وقد

تعرب قال

فان الماء ماء أبي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت

وقال * فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا * وروى من ذي الاعراب وذات عندهم أيضا وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم حكى بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به وحكى اعرابها كجمع المؤنث السالم وحكى تثنية ذو وذات وجمعهما فيقال في الرفع ذوا وذواتا وذوات وفي النصب والجر ذوي وذواتي وذوي ومنها ذا بشرطين أن تكون غير ملغاة والمراد بالالغاء أن تركب مع ما فتصير اسما واحدا وأن تكون بعد استفهام بما أو من كقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون أي ما الذي ينفقونه وقول الشاعر * ودع لتهاليفال من ذا قالها *
وأصل ذا الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الاشارة واستعمل موصولا بالشرطين المذكورين قال أبو حيان ولا خلاف في جعلها موصولة بعد ما وأما بعد من فخالف قوم لأن من تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في ما وانما صارت بالرد الى الاستفهام في غاية الابهام فأخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجذبتها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها وأجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدم عليها استفهام كقوله * نجوت وهذا تحملين طليق * وأجيب بأن تحملين حال أو خبر وطليق خبر ثان وعن الكوفيين أن أسماء الاشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات وخرجوا عليه وما تلك بيمينك يا موسى وأجيب بأن بيمينك حال من الاشارة وخرجوا عليه أيضا ها أنتم هؤلاء حاججتم أي الذين حاججتم أما اذا ركبت ما مع ذا فصارا اسما واحدا فله معنيان أحدهما وهو الاشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم * لا يستفقن الى الديرين تحنانا

فهذا لا يصح فيه الموصولية وكذلك من ذا كقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا كقوله

دعي ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب نبئيني

أي دعي الذي علمت قال أبو حيان واستعمالها على هذا الوجه قليل وقيل خاص بالشعر وأنكره ابن عصفور أصلا وأول البيت على أن ما مبتدأ وذا خبره ودعي معلق بالاستفهام ومنها أل فالجمهور أنها تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وذهب المازني ومن وافقه الى أنها موصول حرفي وذهب الاخفش الى أنها حرف تعريف وليست موصولة واستدلا بتخطي العامل لها ورد بعود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه ورد الاول بأنها لا تؤول بمصدر والثاني بدخولها على الفعل ومنها أي بشرط اضافتها الى معرفة لفظا كقوله * فسلم على أيهم أفضل * أو نية نحو يعجبني أي عندك وأجاز بعضهم اضافتها الى نكرة نحو يعجبني أي رجل عندك وأي رجلين وأي رجال وأي امرأة وأي امرأتين وأي نساء والجمهور منعوا ذلك لانها حينئذ نكرة والموصولات معارف ولذلك امتنع كونها موصولة في يا أيها المخاطب وقد تلحقها علامة الفرع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال أيتهم وأياهم وأيهم وأيوهم وأيهم وأيتاهن وأيتهن وأياتهن ومن شواهده قوله

إذا اشتبه الرشد في الحادثا * ت فارض بأيتها قد قدر

والبصريون على أنه لا يلتزم تقدم عاملها ولا مستقبلاه فيجوز أحب أيهم قرأ ويعجبني أيهم قام وأوجبهما الكوفيون وقيل ان كان فعلا لم يجز كونه ماضيا فلا يجوز يعجبني أيهم قام لانها وضعت على الابهام والعموم والمضي يخرجها عن ذلك وأنكر ثعلب كونها موصولا وقال لا تكون الا استفهاما أو جزاء وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات وزعم الكوفيون أن الاسماء المعرفة بال يجوز أن تستعمل

موصولة كقوله

لعمري لأنت البيت أكرم اهله * وأقعد في افيائه بالاصائل

فالبيت خبر أنت وأكرم صلة للبيت كأنه قال لأنت الذي أكرم أهله وزعموا أيضا أن النكرة اذا أضيفت الى معرفة توصل وخرجوا عليه قوله * يادارمية بالعلياء فالسند * وتقول هذه دار زيد بالبصرة فبالعلياء وبالبصرة صلة دار والبصريون منعوا ذلك وجعلوا أكرم خبرا ثانيا وبالعلياء حالا

﴿ ص ﴾ مسئلة توصل أل بصفة محضة وفي المشبهة خلاف وبمضارع اختيارا عند ابن مالك وقال غيره قبيح وبجملة اسمية وظرف ضرورة

﴿ ش ﴾ توصل أل بصفة محضة وذلك اسم الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب بخلاف غير المحضة كالذي يوصف به وهو غير مشتق كالاسد وكالصفة التي غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع وصاحب وراكب قال في جميع ذلك معرفة لاموصولة وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان أحدهما يوصل بها نحو الحسن وبه جزم ابن مالك والثاني لا وبه جزم في البسيط لضعفها وقربها من الاسماء ورجحه ابن هشام في المغني لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل قال ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وفي وصلها بالفعل المضارع قولان أحدهما توصل به وعليه ابن مالك لوروده في قوله * ماأنت بالحكم الترضى حكومته * وقوله * ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا * وقوله الى ربه صوت الحمار اليجدع * والثاني لا وعليه الجمهور وقالوا الابيات من الضرورات القبيحة ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف الا في ضرورة باتفاق كقوله *من القوم الرسول الله منهم * وقوله * من لا يزال شاكرا على المعه * أي الذين رسول الله والذي معه

﴿ ص ﴾ وغيرها بجملة خبرية لا انشائية معهودة مناها غالبا وجوزه المازني بالدعائية بلفظ الخبر والكسائي بالطلبية وهشام بذات ليت ولعل وعسى وقوم بالتعجبية وبعضهم باسم فعل الأمر والكوفية وابن مالك باسم معرفة وبمثل ونعم الفارسي بنعم فاعله ضمير وبعضهم بكان وقوم بما استدعى اعطاء قبلها وابن السراج وفرع التعجب فيها والصحيح جوازه بقسمية وشرطية مطلقا وبشرط معناه في الموصول وزعم بعضهم اسقاطها في الذي بمعنى الرجل والداهية

﴿ ش ﴾ غير أل من الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية معهودة معناها غالبا فخرج بالخبرية الانشائية وهي المقارن حصول معناها للفظها فلا يوصل بها قال ابن مالك لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الادعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله * فان الذي لا يذهب صاحبه * انتهى وخرج أيضا الطلبية وهي أولى بالامتناع من الانشائية لانها لم يحصل معناها بعد فهي أبعد عن حصول الوضوح بها الغير ماوجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو الذي أضربه أو لا تضربه زيد وجوزه المازني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل أولى لما فيهما من صيغة الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته أو لعله منطلق زيد والذي عسى أن يخرج زيد قال

واني لرام نظرة قبل التي * لعلي وان شطت نواها أزورها

وتأوله غيره على اضمار القول أى أقول لعلى أو الصلة أزورها وخبر لعل مضمر والجملة اعتراض وأما جملة التعجب فان قلنا إنها إنشائية لم توصل بها أو خبرية فقولان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءنى الذى ما أحسنه والثانى المنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه وبجملة القسم نحو جاء الذى أقسم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو الذى جاء ان قام عمرو قام أبوه ومنع قوم المسئلتين لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول وأجيب بأنهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لاتفيد الا باقترانها بالأخرى فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى الجملة الواحدة والصحيح أيضا جوازه بجملة تصدرها كأن وقيل لا لانها غيرت الخبر عن مقتضاه وبشرط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذى ان قام قام أبوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون عام نفسه ورد بأن الثانى غير الأول لانفسه وبجملة تستدعى كلاما قبلها وقيل لا فلا يجوز جاءنى الذى حتى أبوه قائم لان حتى لابد أن يتقدمها كلام يكون غاية له وبنعم فاعله ضمير ومنعه الفارسى وجوز قوم الوصل باسم الفعل وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يقع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الصلة كقولك ضربت الذى إياك وأنه تجوز الصلة بمثل بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله

حتى اذا كانا هما اللذين * مثل الجديلين المحبطين

والبصريون قالوا فى البيت مقدر أى عادا أو صارا

﴿ ص ﴾ ويجب معها عائد وقيل مالم يعطف عليها بفاء جملة هو فيها مطابق ويجوز الحضور والغيبة فى ضمير مخبر به أو بموصوفه عن حاضر فان شبه به فالغيبة وكذا ان تأخر خلافا للكسائى وأوجبها قوم مطلقا وقوم فى غير الشعر وبعضهم ان لم يتصل والأصح اختصاصه بالذى وفرعه والحق قوم ذو وذات وقوم من وما وقوم ال وقوم النواسخ ويعتبران فى ضميرين وخالف الكوفية فيما لم يفصل والاولى فى من وأخواتها وكم وكأين مراعاة اللفظ فان عضد سابق فالمعنى ويجب للبس أو قبح خلافا لابن السراج فى من هى محسنة أمتك مالم تحذف هى ويعتبر بعد اللفظ المعنى ويجوز عكسه وشرط قوم الفصل

﴿ ش ﴾ لا بد فى جملة الصلة من ضمير يعود الى الموصول يربطها به وأجاز ابن الصائغ خلوها منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذى يطير الذباب فيغضب زيد لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة وحكم الضمير المطابقة للموصول فى الافراد والتذكير والحضور وفروعها ويجوز الحضور والغيبة فى ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذى فعلت وأنا الذى فعل وأنت الذى فعلت وأنت الذى فعل قال * أنا الذى سمتنى أمى حيدره * وقال

* أنا الرجل الضرب الذى تعرفونه * وقال * وأنت التى حببت كل قصيرة * وقال

* وأنت الذى آثاره فى عدوه * ومن أمثلة المخبر بموصوفه أنت آدم الذى أخرجتنا من الجنة وأنت موسى الذى اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذى فعل كذا وانما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شئ واحد فهل يختص ذلك بالذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عداه ذلك الغيبة أولا قال أبو حيان الصواب الاول قال وزاد بعض أصحابنا ذو وذات الطائية والألف واللام وأجازه بعضهم فى جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذى قام أنا والذى قام أنت لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وجوز الكسائى عوده مطابقا للتكلم والمخاطب كما لو تقدم ووافقه أبو ذر الخشنى وان قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو أنا فى الشجاعة الذى قتل مرحبا وأنت فى الشجاعة الذى قتل مرحبا

لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة وأوجب قوم الغيبة مطلقا وأوجبها قوم فى السعة وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضميران جاز فى أحدهما مراعاة اللفظ وفى الآخر المعنى قال

نحن الذين بايعوا محمدا * على الجهاد ما بقينا أبدا

وقال أأنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به والأرحبى المهلب

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين اذا لم يفصل بينهما نحو أنا الذى قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج والبصريون أطلقوا قال أبو حيان والسماع انما ورد مع الفصل ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى فى ضمير من وما وأل وأى وذو وذات وكم وكاين لانها فى اللفظ مفردة مذكرة فان عنى بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضا والأحسن مراعاة اللفظ لانه الأكثر فى كلام العرب قال تعالى ومنهم من يستمع اليك . وقال ومنهم من يستمعون اليك . وقال الفرزدق * تكن مثل من ياذئب يصطحبان * وقال امرؤ القيس * لما نسجتها من جنوب وشمأل * وان عضد المعنى السابق فالاولى مراعاته قال تعالى . ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا . فسبق منكن مقوّ لقوله وتعمل بالتاء ويجب مراعاة المعنى ان حصل بمراعاة اللفظ لبس أوقبح فالأول نحو أعط من سألتك اذ لو قيل من سألك لألبس والثانى نحو من هى حمراء أمتك ومن هى محسنة أمتك اذ لو قيل من هو أحمر أمتك ومن هو محسن أمتك لكان فى غاية القبح وسواء كانت الصفة مما يفرق بينه وبين مذكره تاء التأنيث كمحسنة أم لا كحمراء ووافق ابن السراج على منع التذكير فى الثانى وأجازه فى الاول لشبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف أحمر فان اجراءه مثله عن المؤنث لم يقع فان حذف ضمير هى وقيل من محسن أمتك سهل التذكير واذا اجتمع فى من ونحوها ضمائر جاز فى بعضها مراعاة اللفظ وفى بعضها مراعاة المعنى والاحسن البداءة بالحمل على اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون فى غير شئ وينظر فى أمرنا قومك وعزى للكوفيين واذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقلة قال تعالى . ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين . واذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا وقال . ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات الى قوله خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا

﴿ص﴾ ويغنى عن الضمير ظاهر خلافا لقوم وعن الجملة ظرف أو مجرور ونوى معه فعل وفاعل هو العائد مالم يرفع ملابس ضمير ويجب ذكره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكسائى

﴿ش﴾ يغنى عن الضمير العائد اسم ظاهر حكى أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى أى عنه وقال * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * أى رحمتك قال الفارسى ومن الناس من لا يجيز هذا ويغنى عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور ونوى معه استقر وشبهه وفاعل هو العائد مالم يرفع ذلك المنوى ملابس الضمير فيكون العائد الضمير الملابس للمرفوع نحو جاء الذى عندك والذى فى الدار والذى عندك أخوه ثم هذا المنوى واجب الاضمار مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره نحو جاء الذى ضحك عندك أو نام فى الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سواء كان الظرف قريبا من زمن الاخبار أم لا وأجاز الكسائى حذف الخاص فى القريب نحو نزلنا المنزل الذى أمس أو البارحة أو الذى آنفا بخلاف نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو الذى يوم الجمعة

﴿ص﴾ مسئلة يمنع تأخير موصول وأجاز الكسائى تأخيره عن معمول صلتها والفراء أن وفصله ومتعلقاتها بأجنبى غالبا وبغيره فى أل والحرف فى غير ما ومنه قسم واعتراض خلافا للفارسى ونداء خلافا لابن مالك فاولى

غير مخاطب و ينبع ويخبر و يستثنى قبل تمامها ويجوز حذف صلة موصول أولا كنفاء بالثاني اشتراكا كاوله والشارح فالكوفية جوازتقديم متعلق الصلة وثالثها ان كان أل مجرورة بمن وحذف ما علم من موصول الاأل حرف غيرأن ثالثها ان عطفت على مثله وصلة لغير أل الحرفي ٥٠ ولها باق

(ش) الموصول والصلة حرفيا كان أو اسميا كجزء اسم فأشبه شيئه ما الاسم المركب تركيب مزج ومن ثم وجب له الأحكام أحدها تقديم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه واذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها أيضا وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي عليها نحو جئت زيدا لم كي يتعلم وأجاز الفراء تقديم معمول صلة أن عليها نحو أعجبني العسل أن تشرب الثاني امتناع الفصل بينه وبين الصلة أو بين متعلقات الصلة بأجنبي الا ما شذ من قوله

وابغض من وضعت الى فيه ＊ لساني معشر عنهم اذود

ففصل بالى وهو أجنبي بين الصلة ومعمولها ومحله بعد لساني ويجوز الفصل بغير أجنبي كمعمول الصلة نحو جاء الذي زيدا ضرب وبجملة القسم كقوله ＊ ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا ＊ وبجملة الاعتراض كقوله ＊ ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما ＊ وبجملة الحال كقوله

ان الذي وهو مثر لا يجود حر ＊ بفاقة تعتريه بعد اثراء

وبجملة النداء بعد الخطاب كقوله ＊ وأنت الذي يا سعد أبت بمشهد ＊ قال ابن مالك فان لم يكن مخاطب عند الفصل اجنبيا ولم يجز الا في ضرورة كقوله ＊ تكن مثل من يا ذئب يصطحبان ＊ أما أل فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال لا بأجنبي ولا بغيره لانها كجزء من صلتها وكذا الموصول الحرفي لان امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته لان اسميته منتفية بدونها و يستثنى ما فيجوز فصلها نحو عجبت مما زيدا تضرب لانها غير عاملة بخلاف ان وان وكي و يتفرع على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يتبع بتابع من نعت أو عطف بيان أو نسق أو تأكيد أو بدل ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه فلا يقال الذي محسن أكرم زيدا ولا جاء الذي الا زيدا أساء وأنعم قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر فيكتفى بها اما مشتركا فيها كقوله

＊ منا الذي والتي منها باصرة ＊ أو دالة على الحذف من الأول كقوله ＊ وعند الذي واللات عدنك احنة ＊ وبقي في المتن مسائل الأولى في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور والمتعلق بالصلة على الموصول مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه البصريون والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفيون وهو اختياري للتوسع فيهما وأما قوله وتزعم أن الجور عني جوره ＊ وكانوا فيه من الزاهدين ＊ إني لكما لمن الناصحين ＊ وأما على ذلك من من تنيه ثالثها قال ان كان المجرور متعلقا ابن مالك و يدل للجواز في غير أل قوله ＊

لا تظلموا مسورا فانه لكم ＊ من الذين وفوا في السر والعلن

ـ ـله ＊ ربيته حتى اذا تمعددا ＊ وقوله ＊ كان جزائي بالعصى أن أجلدا ＊ وفي غير أل مجرورة قوله ＊ ... تجرب ＊ وقوله ＊ ولا في يوم الحي بالتوج ＊ والمانعون متأولون ذلك ... الآيات والأبيات ... المذكر ... الثانية في جواز حذف الموصول اذا علم مذاهب أحدها في الاسمي ... الحرفي غير أن وعليه الكوفيون والبغداديون والاخفش وابن مالك واحتجوا بسماع قال ＊ فمن يهجو رسول الله منكم ＊ ويمدحه وينصره سواء ＊ وقال

وما الذي ... منكم ＊ بمعتدل وفي ولا متقارب

... بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم لأن المنزل

الينا اليس المنزل اليهم وقال ، ومن آياته يريكم البرق . أى أن يريكم وقالوا تسمع بالمعيدى خير من أن تراه أى أن تسمع وبالقياس على المضاف اذا علم والثانى المنع مطلقا وعليه البصريون وأولوا الآيات وحملوا الأبيات على الضرورة والثالث الجواز ان عطف على مثله كالآية والبيت الأول والمنع ان لم يعطف عليه كالبيت الثانى الثالثة فى جواز حذف الصلة اذا علمت قولان أحدهما الجواز فى الاسمى غير أل كقوله

* نحن الأولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا *

أى الأولى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم وقوله * وعز علينا أن يصابا وعزما * أى وعز ما أصيبا به وفى الحرفى ان بقى معمول الصلة كقوله أما أنت منطلقا انطلقت أى لان كنت فحذف كان وهى صلة أن ومعمولها باق وكذا قولهم كل شئ مهمه ما النساء وذكرهن أى ما عدا النساء

﴿ ص ﴾ ولا يحذف عائد أل وثالثها يجوز بقبح لدليل وفوقه إن تعدى وصفها لاثنين أو ثلاثة ورابعها يقل فى متعدى واحد ويحسن فى غيره وخامسها لضرورة ومحله عند الاخفش نصب والمازنى جر والفراء يجوزان وسيبويه يقاس بالظاهر

﴿ ش ﴾ فى حذف العائد من صلة أل نحو الضارب زيد اهذا عدة أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلف فى محله أمنصوب هو أم مجرور فذهب الاخفش الى أنه منصوب والمازنى الى أنه مجرور والفراء الى جواز الأمرين وسيبويه الى اعتباره بالظاهر فحيث جاز فى الظاهر النصب والجر نحو جاء الضارب زيدا أو زيد جاز فى الضمير نحو الضاربها غلاما الزيدان وحيث وجب فى الظاهر النصب نحو جاء الضارب زيدا وجب فى الضمير نحو الضاربه زيد غلامك والثانى الجواز مطلقا لقوله * ما المستفز الهوى محمود عاقبه * أى المستفزه والثالث إن لم يدل عليه دليل لم يجز لا تقول جاءنى الضارب زيد لانه لا يدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ولا هل هو مذكر أو مؤنث وان دل عليه دليل كان حذفه قبيحا نحو جاءنى الرجل الضاربه زيد وهو على قبحه فى اسم الفاعل المأخوذ من متعد الى ثلاثة أحسن منه فى المتعدى الى اثنين وفى المتعدى الى اثنين أحسن منه فى المتعدى الى واحد قال أبو حيان وما قال به فقصه من الالباس يلزمه فى جاءنى من ضربت ولم يقل أحد بمنعه والرابع ان كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متعد الى واحد فالاثبات فصيح والحذف قليل نحو الضاربه زيد والضارب زيد وان كان من متعد الى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لاجل الطول والحذف للمتعدى لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو جاءنى الظان زيد منطلقا والمعطى زيد درهما والمعلمه بكر عمرا منطلقا وان شئت الظان والمعطى والمعلم والخامس أنه خاص بالضرورة

﴿ ص ﴾ ويحذف غيره ان كان بعض معمول الصلة مطلقا والا فان كان متصلا منصوبا بفعل قال أبو حيان تام أو وصف أو مجرورا أو بوصف ناصب وضعفه ابن عصفور وقال الكسائى أو غير وصف أو حرف جر بمثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به قال ابن مالك أو تعين أو كان معه مثله وأباه أبو حيان أو وبه عدا ليس بعد نفى أو حصر أو معطوفا أو معطوفا عليه خلافا للفراء فى الأخيرة ولا خبره جملة ولا ظرفا وشرط البصرية طول الصلة غالبا الا فى أى

﴿ ش ﴾ عائد صلة عليه غير الالف واللام ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ان الرجل الذى قلت تريد قلت انه يأتى أو نحوه وان لم يكن فاما أن يكون منفصلا أو متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذى إياه أكرمت أو ما أكرمت الا إياه وان كان متصلا فله احوال أحدها أن يكون منصوبا فان نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو أهذا الذى بعث الله رسولا . أى بعثه * ما الله موليك فضل فاحمدنه به *

أى موليكه أو بغيرهما لم يجز نحو جاء الذى إنه فاضل أو كأنه قمر والحق به أبو حيان المنصوب بالفعل الناقص نحو جاء الذى ليته زيد قال ابن قاسم وفيه نظر وقال فى ابن عقيل (١) الثانى أن يكون مجرورا فيجوز حذفه فى صور احداها أن يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو . فاقض ما أنت قاض . أى قاضيه وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا ورده أبو حيان بوروده فى القرآن وبأنه منصوب فى المعنى ولا خلاف أن حذف المنصوب قوى فكذلك ما فى معناه فان جر باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذى انا ضاربه أمس أو غير صفة نحو جاء الذى وجهه حسن لم يجز حذفه واجازه الكسائى لقوله

أعوذ بالله وآياته * من باب من يغلق من خارج

أى يغلق بابه ثانيها أن تجر بحرف جر الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا نحو مررت بالذى أو بالرجل الذى مررت أى به . ويشرب مما تشربون . أى منه فان جر امعا بغير حرف نحو جاء غلام الذى أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلا نحو جاء الذى مررت به أو جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد فى اللفظ كالذى فى الذى حلت به أو ماثله لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به على زيد أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذى فرحت به لم يجز الحذف فى الصور كلها وجوز ابن مالك الحذف اذا تعين الحرف نحو الذى سرت يوم الجمعة أى فيه والذى رطل بدرهم لحم أى منه فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه فى الخبر والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة قال ويمكن أن يكون منه ذلك الذى يبشر الله عباده أى به وقال أبو حيان لم يذكر ذلك أحد فى الصلة وانما ذكره فى الخبر ولا ينبغى أن يقاس عليه ولا أن يذهب اليه الا بسماع ثابت عن العرب وجوز ابن مالك أيضا الحذف اذا جر بمثل الحرف عائد على الموصول بعد الصلة وهو معنى قولى أو كان معه مثل كقوله

ولوان ماعالجت لين فؤادها * فقسا استلين به للان الجندل

وأباه أبو حيان وقال إن البيت ضرورة فقولى وأباه أبو حيان عائد الى جميع قول ابن مالك الحال الثالث أن يكون مرفوعا فان كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبر المبتدإ أو لناسخ لم يجز حذفه نحو جاءنى اللذان قاما أو ضربا وجاء الذى العاضل هو أو ان العاضل هو وان كان مبتدأ جاز بشروط أحدها أن لا يكون بعد حرف نفى نحو جاءنى الذى ما هو قائم الثانى أن لا يكون بعد أداة حصر نحو جاءنى الذى ما فى الدار الا هو أو الذى انما فى الدار هو الثالث أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاءنى الذى زيد وهو منطلقان الرابع أن لا يكون معطوفا عليه غيره نحو جاءنى الذى هو وزيد فاضلان وخالف الفراء فى هذا الشرط فأجاز حذفه ورد بأنه لم يسمع وبأنه يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا الخامس أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى . الذين هم يراؤن . وقولك جاءنى الذى هو فى الدار لانه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شئ أم لا لان ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة السادس أن تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشرطه الكوفيون فأجازوا الحذف من قولك جاء الذى هو فاضل لوروده فى قراءة تماما على الذى أحسن بالرفع أى هو أحسن وقوله * من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه * أى بما هو سفه والبصريون جعلوا ذلك نادرا ومحل الخلاف فى غير أى أما أى فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت أطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول وهو الذى فى السماء إله أى هو إله

﴿ص﴾ وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه وغلطه الزجاج والمختار وفاقا للكوفية والخليل ويونس اعرابها فان حذف مضافها أعربت على الصواب كالو ذكرا أو العائد وقيل تبنى مع الظرف مطلقا وتصرف مع التاء وعن

(١) كذا بالاصل

أبي عمرو لا وقيل هو فيما اذا سمي

﴿ش﴾ لأي الموصولة أربعة أحوال أحدها أن يذكر مضافها وعائدها نحو جاءني أيهم هو قائم والثاني أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو إضرب ايا هو قائم وهي معربة في هذين الحالين باجماع الثالث أن تضاف ويحذف عائدها كقوله. تعالى. ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد. وقول الشاعر * فسلم على أيهم أفضل * وهي في هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور لشدة افتقارها الى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة وقيل لا لان قياسها البناء وإعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها رجعت الى ما عليه اخوتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما يبينه وذهب الكوفيون والخليل ويونس الى إعرابها حينئذ وأولوا الآية على الحكاية أو التعليق على ان فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حينئذ قوي لانها في الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا فكذا الموصولة الرابع أن تقطع عن الاضافة ويحذف العائد نحو اضرب أيا قائم وهي في هذه الحالة معربة قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب بعض النحويين الى بنائها هنا قياسا على الحال الثالث نقله أبو حيان والرضي فلذا أشرت الى الخلاف بقولي على الصواب واذا أنثت أي بالتاء عند حذف ما تضاف اليه لم تمنع الصرف اذ ليس فيها الا التأنيث وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف لأن التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤكد به وفرق ابن مالك بأن شبه جمع بالعلم أشد من شبه أية لان جمع لا يستعمل مع ما يضاف اليه بخلاف أية وقيل الخلاف انما هو فيما اذا سميت امرأة بأية في الدار فالاخفش يصرف أية وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلمية وما بعدها من الصلة كالصفة وحجة الاخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لانه وقع في الوسط

﴿ص﴾ ويجوز اتباع محذوف نسقا وبدلا وتوكيدا خلافا لابن السراج وكثير وحالا ولو مقدمة خلافا لهشام

﴿ش﴾ اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه نحو جاءني الذي ضربت نفسه وجاءني الذي ضربت وعمرا خلاف فالاخفش والكسائي على الجواز وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع واختلف عن الفراء في ذلك واتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت مؤخرة عنه في التقدير نحو هذه التي عانقت مجردة أي عانقتها مجردة فان كانت مقدمة في التقدير نحو هذه التي مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام

﴿ص﴾ «خاتمة» من للعالم وشبهه ولغيره شمولا أو تفصيلا وقيل مطلقا وما لغيره غالبا ومبهم أمره وصفات عالم وقيل وله مطلقا وقيل بقرينة

﴿ش﴾ الأصل في من وقوعها على العاقل ولا يقع على غير العاقل الا في مواضع أحدها أن ينزل منزلته نحو. ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له. عبر عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل حيث عبدوها وقوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * نزل القطا منزلة العاقل لخطابه وندائه الثاني والثالث أن يقترن معه في شمول أو تفصيل فالاول نحو ألم تر أن الله يسبح له من في السموات ومن في الارض. والثاني نحو. ومنهم من يمشي على أربع. لاقترانه بالعاقل فيما فصل بمن في قوله. خلق كل دابة من ماء. وزعم قطرب وقوع من على غير من يعقل دون اشتراط أخذا من ظاهر ما ورد من ذلك والغالب في ما وقوعها على غير العاقل وقد يقع للعاقل نادرا نحو. لما خلقت بيدي. والسماء وما بناها. الآيات. ولا أنتم عابدون ما أعبد. وسمع سبحان ما سخركن لنا ولو. ودهذا ومثاله زعم قوم منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي وابن خروف وقوعها على آحاد من يعقل مطلقا وقال السهيلي لا يقع على أولي العلم الا بقرينة ويقع على صفات من يعقل نحو. فانكحوا

ما طاب لكم من النساء . أي الطيب وعلى المبهم أمره كان ترى شبحا تقدر انسانيته وعدم انسانيته فتقول أخبرني ما هنالك

﴿ص﴾ ويعمان شرطا واستفهاما وأنكر العراء نحو من قائم ونكرتين موصوفتين خلافا للقوم وشرط الكسائي لمن وقوعها محل جائز تنكير وبعضهم واجبه . قال الفارسي وتقع نكرة تامة وتوصف بما في قول لتعظيم أو تحقير أو تنويع وخلت نكرة من صفة في ما أفعله ونعما وإني مما أن أفعل وقيل معرفة فيهما وتزاد قيل ومن

﴿ش﴾ تقع من وما شرطيتين نحو . من يعمل سوأ يجز به . وما تفعلوا من خير يعلمه الله . واستفهاميتين نحو من إله غير الله . وما رب العالمين . ونكرتين موصوفتين نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك قال

ألا رب من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير أمين

وقال ربما تكره النفوس من الأمر * له فرجة كحل العقال

وأنكر وقوعهما موصوفتين لأنهما لا يستقلان بأنفسهما ورد بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو الجماء الغفير ويا أيها الرجل ومن وما من هذا القبيل وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة الا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله * رب من أنضجت غيظا قلبه * ورد بقوله * شكى بنا فضلا على من غيرنا * وقيل يكفي في الشرط وذكر الفارسي أن من تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام كقوله * ونعم من هو في سر وإعلان * ولم يوافقه أحد على ذلك نعم تقع ما كذلك في ثلاثة مواضع أحدها في التعجب نحو ما أحسن زيدا على مذهب سيبويه الثاني في باب نعم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما على خلاف فقد قيل إنها هنا معرفة أي نعم الغسل ونعم الدق قاله ابن خروف الثالث في قولهم إني مما أن أفعل أي إني من أمر فعلي وقيل إنها هنا معرفة أيضا وذهب قوم منهم ابن السيد وابن عصفور الى أن ما تقع صفة للتعظيم كقولهم لأمر ما جدع قصير أنفه ولأمر ما يسود من يسود أي لأمر عظيم ومنه . الحاقة ما الحاقة . فغشيهم من اليم ما غشيهم . أو التحقير نحو أعطيت عطية ما أو التنويع نحو ضربت ضربا ما أي نوعا من الضرب وفعلت فعلا ما أي نوعا من الفعل والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها في الأوائل والأواخر تغلو وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه وتقع ما زائدة نحو . فبما رحمة من الله . مما خطاياهم . اما أنت منطلقا وأجاز الكسائي زيادة من كقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت * ذاك القبائل والأثرون من عددا

أي والأثرون عددا والبصريون أنكروا ذلك لأنها اسم والأسماء لا تزاد وأولوا البيت على ان ما فيه نكرة موصوفة أي من هو عددا

﴿ص﴾ وتقع أي شرطا واستفهاما وصفة نكرة حالا ولا حالا وقيل سائغ قال ابن مالك وحالا والأخفش ونكرة موصوفة

﴿ش﴾ تقع أي شرطا كقوله

أي حين تلم بي تلق ما شئـ * ـت من الخير فاتخذني خليلا

واستفهامية نحو . فأي الفريقين أحق بالأمن . وصفة نكرة كقوله * دعوت امرأ أي امرئ فأجابني * فان أضيف الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيف اليه فاذا قلت بفارس أي فارس فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة أو الى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن أن

تثنى بها فاذا قلت مررت برجل أى رجل فقد أثنيت عليه بما فى كل ما يمدح به الرجل واعلم انه لا يوصف بها المعرفة لانها لو أضيفت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة والغالب ذكر هذه النكرة وقد تحذف كقوله * اذا حارب الحجاج أى منافق * أى منافقا أى منافق وهذا فى غاية الندور لأن المقصود بالوصف بأى التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر ابن مالك أن أيا تقع حالا كقوله * فلله عينى حبترا أيما فتى * قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير أى فتى هو وأجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت بأى كريم والجمهور منعوا ذلك لانه لم يسمع

﴿ص﴾ ﴿الكتاب الأول فى العمد﴾ وهى المرفوعات والمنصوب بالنواسخ

﴿ش﴾ العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابها الرفع كما تقدم فى أنواع الاعراب وألحق منها بالفضلات فى النصب خبر كان وكاد واسم إن ولا وخبر ظن فانها عمد لانها فى الاصل المبتدأ والخبر ونصبت

﴿ص﴾ المبتدأ اختلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار وفاقا للرضى كل أصل

﴿ش﴾ اختلف فى أصل المرفوعات فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه وعزى الى سيبويه ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير وقيل الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل ووجهه ان عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدإ المعنوى فانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل فى الاعراب أن يكون للفرق بين المعانى وقيل كلاهما أصلان وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرعا عنه واختاره الرضى ونقله عن الاخفش وابن السراج قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى أصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة

﴿ص﴾ قالوا وهو المجرد من عامل لفظى غير زائد ونحوه مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل ولو ضميرا خلافا للكوفية كاف وشرطه تقدم نفى ولو بغير أو استفهام وبالهاء يجوز دونه بقبح ومنعه أبو حيان فى غير ما والهمزة وهو قائم مقام الفعل ومن ثم لا خبر له خلافا لزاعم أنه محذوف أو تاليه ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة أكلونى البراغيث خلافا لابن حوط الله فان طابقهما فخبر مقدم أو مفردا أو مكسرا أو ما استوى مفرده وغيره جاز ودخل بقولنا غير زائد نحو هل من خالق . قالوا وبحسبك درهم والمختار وفاقا لشيخنا الكافيجى انه خبر وبنحوه رب رجل عالم أفادنا

﴿ش﴾ حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظى غير المزيد ونحوه مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف فقولنا المجرد من عامل لفظى أخرج الفاعل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظى بناه على رأيهم ان عامل المبتدإ معنوى وهو الابتداء وقولنا غير المزيد يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو . هل من خالق غير الله . وبحسبك درهم فخالق وحسبك مبتدآن لان العامل الداخل عليهما كلا عامل لزيادته وقولنا ونحوه يدخل نحو رب رجل عالم أفادنا فرجل مبتدأ ولا أثر لرب لانها فى حكم الزائد اذ لا تتعلق بشىء وهذا الحد غير مرضى عندى لامرين أحدهما ان عامل المبتدا عندى الخبر كما سيأتى اختيارى له وهو لفظى والآخر أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم فلذا توركت بقولى قالوا وما قالوه فى بحسبك درهم غير مرضى أيضا فان شيخنا الكافيجى اختار أن بحسبك درهم خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظرا للمعنى لانه محط الفائدة اذ القصد الاخبار

عن درهم بأنه كافيه وماقاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدأ قسمان قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو منسوبا وشرطه أن يكون سابقا فليس منه نحو أخواك خارج أبوهما لعدم سبقه وشرط مرفوعه أن يكون منفصلا سواء كان ظاهرا أم ضميرا نحو أقائم أنتما ومنع الكوفيون الضمير فلا يجيزون الا أقائمان أنتما بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخرا قالوا لان الوصف اذا رفع الفاعل السادمسد الخبر جرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ورد بالسماع قال

خليلي ما واف بعهدي أنتما * اذا لم تكونا لي على من أقاطع

وشرطه أيضا أن يكون كافيا أي مغنيا عن الخبر ليخرج نحو أقائم أبواه زيد فان الفاعل فيه غير مغن اذ لا يحسن السكوت عليه فزيد فيه مبتدأ وقائم خبر مقدم وشرطه أيضا تقدم نفي أو استفهام بأي ادواتهما كما ولا وإن وغير نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن

وكالهمزة وهل وما ومن ومتى وأين وكيف وكم وأيان هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع مازالهمزة وقصره أبو حيان عليهما اذلم يسمع سواهما ولم يشترط الكوفيون والاخفش الاعتماد عليهما بناء على رأيهم الآتي في عمله غير معتمد وشرطه ابن مالك استحسانا لا وجوبا فأجازه دونه بقبح وجعل منه قوله * خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * وأجيب بأن خبيرا خبر مقدم ولم يطابق لان باب فعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه به ولاجل ذلك منع ما يمنع منه الفعل فلا يخبر عنه ولا يصغر فلا يقال أضو يرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال أضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بأل فلا يقال القائم أخواك ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال أقائمان أخواك وأقائمون أخوتك على أن أخواك وأخوتك فاعل الا على لغة أكلوني البراغيث كما لا يقبل الفعل شيأ من ذلك وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف ورد بأنه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم آخر أنه الذي يليه وزعم ابن حوط الله أنه يجوز تثنيته وجمعه واستدل بحديث أومخرجي هم وأجيب بأنه على لغة أكلوني البراغيث أو على التقديم والتأخير وعلى الاول لو ثنى وجمع جعل خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ويجوز ذلك مع ما تقدم في الافراد نحو أقائم زيد وفي جمع التكسير نحو أقيام الرجال وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب الزيدان

﴿ص﴾ ورافع المبتدا قال الجمهور الابتداء وهو جعله أولا ليخبر عنه وقيل تجرده والخبر المبتدأ وقيل الابتداء وقيل هما والمختار وفاقا للكوفية وابن جني وأبي حيان ترافعا وقيل ان لم يكن في الخبر ذكر والا فيه

﴿ش﴾ في رافع المبتدا الخبر أقوال فالجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدإ معنوي وهو الابتداء لانه بني عليه ورافع الخبر المبتدأ لانه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وضعف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لأدى الى إعمال واحد رفعين ولا نظير له وأجيب بأن ذلك انما يتعذر اذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة وبأنه قد يكون جامدا أو ضميرا وهما لا يعملان وأجيب بأن ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتدإ ليس به بل بطريق الاصالة وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضا لانه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الاخفش وابن السراج والرماني ورد بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوي أولى وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا وعلى هذا هل العامل مجموع الامرين أو الابتداء بواسطة المبتدإ قولان ونظير الثاني تقوى الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه وبالا في المستثنى ويقوم المضاف بمعنى اللام أو من وذهب الكوفيون الى أنهما ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لان كلا منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لان أصل كل عامل ان يتقدم على معموله وأجيب

يمنع ذلك بدليل أدوات الشرط فانها عاملة في أفعالها الجزم وافعالها عاملة فيها النصب نحو ايا ما تدعو ولو سلم قلنا كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة أما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له وأما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان وهو المختار عندي وللكوفيين قول آخر أن المبتدا مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير فاذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا وعلى قول الجمهور اختلف في الابتداء فالاصح أنه جعل الاسم أولا ليخبر عنه وقيل تجرده من العوامل اللفظية أى كونه معرى منها

﴿ ص ﴾ والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه خلافا لزاعمه ومشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا ولا يتحمل غير واحد وقيل اثنين ان قدر خلف موصوف وثلاثة ان كان بأل وفي نحو حلو حامض قيل يقدر فيهما وقيل الاول وقيل الثاني وقيل في المعنى لا في واحد ويستتر إن جرى على ما هو له وقيل يبرز فاعلا أو تأكيدا وإلا برز وقال الكوفية وابن مالك ما لم يؤمن لبس وحكمه حالا ونعتا كالخبر والفعل كهو وقال أبو حيان اذا خيف لبس كرر الظاهر

﴿ ش ﴾ الخبر ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبهها وهو الظرف والمجرور فالمفرد ما العوامل تسلط على لفظه .نا كان أو غيره وهو قسمان جامد ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد أسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي انه يتحمله ونسبه صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقد رد بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قائم أبوهما أو محلا نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران أحدهما الابتداء والآخر الموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صلة لأل نحو زيد القائم ففيه ثلاث ضمائر للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا منه ولأل فاذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه أقوال قال الفارسي ليس فيه الا ضمير واحد يتحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم يقدر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير هذا حلو فيه حموضة وقال أبو حيان الذي أختاره أن كلا منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدا من معنى الكلام كأنك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين أن يكون الرمان مرفوعا بالثاني وان قلنا يتحمل كان من باب التنازع ولتعارض أدلة الاقوال سكت على الترجيح قال ابن جني راجعت أبا علي نيفا وعشرين سنة في هذه المسئلة حتى تبينت لي ثم ان جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك باجماع لعدم الحاجة الى ابرازه نحو زيد هند ضاربته أى هي قال أبو حيان وليس كما ادعاه من الاجماع ففي الافصاح أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول زيد عمرو ضاربه هو

فيكون ضارباً على عمرو وهو له وترفع الضمير به أو تجعله توكيداً وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو أم أمن نحو زيد هند ضاربها هو هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الاستتار في حال الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة إليك أي هي وقوله * قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت * أي بانوها هم وبقراءة ابن أبي عبلة . إلى طعام غير ناظرين إناه بجر غير أي أنتم وبقراءة . فظلت أعناقهم لها خاضعين أي هم وتكلف البصريون تأويل ذلك وأمثاله وحكم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحكمه إذا وقع خبراً في تحمل الضمير واستتاره وإبرازه وفاقاً وخلافاً قال أبو حيان إلا في مسئلة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين بجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للأبوين ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال جميلين هما وسوّغ ذلك كونه عائداً على الأبوين المضافين على ضميره فصار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً نحو زيد عمرو يضربه هو وزيد هند يضربها أو يضربها هو على الخلاف وجوز أبو حيان في حالة اللبس أن يكرر الفاعل الظاهر ليزول فيقال زيد عمرو يضربه زيد بإيقاع الظاهر موقع المضمر ورد بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم

﴿ص﴾ وجملة اسمية أو فعلية ولو صدرت بحرف وشرط معموله وخالف الكوفية في المصدرة بأن وقوم في التنفيس ومعمول الفعل وثعلب في القسمية وابن الانباري في الطلبية وتاليها بتقدير القول وقال شيخنا الكافيجي ان اعتبر ثبوته فالثالث أو مجرد الارتباط فالاول لا ندائية وذات لكن وبل وحتى بإجماع

﴿ش﴾ الجملة ما تضمن جزأين لعوامل الاسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما فالأول الاسمية نحو زيد أبوه منطلق والثاني الفعلية نحو زيد قام أبوه أما نحو زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين ويندرج في الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد ما أبوه قائماً وزيد إنه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بأن المكسورة وما عملت فيه خبراً للمبتدأ ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه أكرمه ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو زيد إن يقم أقم معه وزيد أيهم يضرب أضرب به والمصدرة بمعمول فعلها نحو زيد عمراً أضرب أو يضرب أو بحرف تنفيس وخالف في الأخيرتين بعض المتأخرين والقسمية ومنعها ثعلب ورد بالسماع قال تعالى . والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم . والطلبية ومنعها ابن الانباري لأنها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك ورد بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً ولا يحتمل ذلك وبالسماع قال

قلب من عيل صبره كيف يسلو * صالياً نار لوعة وغرام

وقال ابن السراج إذا وقعت خبراً فالقول قبلها مقدر فنحو زيد اضرب به على تقدير أقول لك اضرب به وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله قال شيخنا العلامة الكافيجي رحمه الله ولا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا أخاه ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع في كل ذلك

﴿ص﴾ ويجب فيها إن لم يكنه معنى ضمير عائد إليه مطابق ولا تحذف مطلقاً عند الجمهور إلا في نحو السمن منوان بدرهم أو شذوذ وقيل يجوز حذف مبتدأ وثانيها منصوب بفعل تام متصرف بقلة ورابعها بكثرة وخامسها ان كان المبتدأ استفهاماً أو كلا أو كلا وسادسها إن كان صدراً أولا يتعرف وسابعها إن اقتضى عموماً وثامنها إن نصب بجامد وتاسعها وصفه وعاشرها جر وأصله النصب والمختار إن دل دليل ولم يؤد إلى رجحان عمل آخر جاز مطلقاً وإلا فلا

﴿ش﴾ الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا

لا إله إلا الله والا فلا بد لهما من ضمير عائد على المبتدإ يربطها به وشرطه أن يكون مطابقا له نحو زيد قام غلامه وهل يجوز حذفه فيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان مرفوعا مبتدأ أو فاعلا أو منصوبا بفعل متصرف أو جامد أو ناقص أو وصف أو حرف أو مجرورا إلا في صورة واحدة وهي ان يجر بحرف ولا يؤدي حذفه الى تهيئة عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما اذا أدى نحو الرغيف أكلت زيد منه أو جر باضافة سواء كان أصله النصب نحو زيد أنا ضاربه أم لم يكن نحو زيد قام غلامه وقيل يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال لانه لا مانع منه نحو زيد هو قائم وقوله * رب قتل عار * أي هو عار ورد بأنه لا يدري أحذف شيء أم لا لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وقيل يجوز حذف المنصوب لفعل تام متصرف بقلة وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر . وكل وعد الله الحسنى . أي وعده وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت وقيل يختص ذلك بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلا وكلتا أو كلا وعليه الفراء كالآية المذكورة وكقوله * على ذنبا كله لم أصنع * وقوله * كلاهما أحد مستتر بضا وقولك أيهم ضربت ووجهه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول وكون كل وكلا في معنى ما فنحو كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت في معنى ما من الرجال أو ما من الرجلين الا من ضربت وما لهما الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده وقيل يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو كم وأي وفي كل اسم لا يتعرف نحو من وما وحكي هذا عن الفراء أيضا ووجهه بأنه اذا لزم الصدر كثر فيه الرفع وقل كونه مفعولا به فاجرى على الأكثر من أحواله بخلاف ما يتقدم ويتأخر وقيل يجوز الحذف في كل وما أشبهها في اقتضاء العموم حكي عن الفراء أيضا نحو رجل يدعو الى خير أجيب وآمر بخير أطيع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو أبوك ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وقيل يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو الدرهم انا معطيك وقيل يجوز حذف المجرور اذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أنا ضارب أي ضاربه بخلاف غيره والمختار من هذا كله الجواز بشرطين أحدهما وجود دليل يدل على المحذوف الثاني أن لا يؤدي الى رجحان عمل آخر بأن يؤدي الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما تقدم في الرغيف أكلت منه وكأيهم ضربت فانه يؤدي الى تسليط أكلت وضربت على نصب الاسم المتقدم فمتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف الا بخمسة شروط أن لا يكون فاعلا ولا نائبا عنه ولا مؤديا الى لبس نحو زيد ضربته في داره ولا الى اخلال نحو زيد قام غلامه لان حذفه يخل بالتعريف الذي استفاده الغلام منه ولا الى التهيئة والقطع وهذه الخمسة ترجع الى الشرطين اللذين اخترناهما

﴿ ص ﴾ ويغني عنه اشارة وخصه ابن الحاج بالبعيد والمبتدأ موصول أو موصوف وتكراره بلفظه وضعفه سيبويه وثالثها يختص بالضرورة ورابعها بالتهويل وعموم وتوقف ابن هشام وعطف جملة فيها ضميره بالفاء قال هشام والواو والمختار وفاقا للزجاج جواز نحو زيد يقوم عمرو ان قام وان لم يعطف لا تكراره بمعناه ووجود ضمير عائد اليه بدلا من بعض الجملة خلافا للاخفش فيهما

﴿ ش ﴾ الأصل في الرابط الضمير وهذا يربط به مذكورا ومحذوفا ويغني عنه أشياء أحدها الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير . والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار . ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا . وخصه ابن الحاج بكون المبتدإ موصولا أو موصوفا والخبر اشارة للبعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا وزيد قام ذاك الثاني تكرار المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة . وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين . وقيل انه يختص بذلك ولا يجوز في غيره وقيل

يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في الاختيار بضعف وعليه سيبويه الثالث عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله * فأما الصبر عنها فلا صبرا * وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام فقال في المغني كذا قالوا فيلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار قال وأما المثال فيخرج على ان أل فيه للعهد لا للجنس والبيت الرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا انه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة فيها ضمير المبتدا بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

ففي يبدو ضمير عائد على انسان المبتدإ وهي معطوفة بالفاء على يحسر الماء الخبر الخامس عطف الجملة المذكورة بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها ومنعه الجمهور لانها انما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد السادس شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام اجازه الزجاج وجزم به ابن هشام في المغني وهو المختار السابع تكرار المبتدإ بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان كنيته اجازه الأخفش مستدلا بنحو والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين . والجمهور منعوا ذلك وقالوا الرابط العموم ووافق ابن عصفور الاخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي رويت عن الخدري وتابعه الخضراوي وحسنه ابن جني الثامن وجود ضمير عائد على المبتدا بدلا من بعض الجملة المخبر بها اجازه الأخفش أيضا نحو حسن الجارية أعجبتني هو فأعجبتني خبر حسن ولا رابط فيها فربط بالبدل الذي هو هو اذ هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في أعجبتني العائد على الجارية وهو عائد على الحسن

﴿ ص ﴾ وظرف أو مجرور تام عامله كونه منوي في الأصح والتحقيق وقالا ابن كيسان انه الخبر والعامل في مرفوعه والمختار وفاقا لابن مالك تقديره اسم فاعل ليغنيه بعد أما ورجح ابن الحاجب الفعل وعليه هو من قبيل الجملة وعلى الأول المفرد وقيل قسم برأسه مطلقا وجوز الكوفية الناقص ويتحمل كمشتق ومنعه الفراء ان تقدم ويؤكد ضميره وعمله يأتي

﴿ ش ﴾ اذا وقع الظرف أو الجار أو المجرور خبرا فشرطه ان يكون تاما نحو زيد امامك وزيد في الدار بخلاف الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي واثق بك وراغب فيك ومعرض عنك فلا معه خبرا اذ لا فائدة فيه ثم هنا مسائل الأولى اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا فالأصح انه كون مقدر وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية الى سيبويه وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الأول في المعنى ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل المخالفة وعليه الكوفيون واذا قلت زيد أخوك فالأخ هو زيد أو زيد خلفك فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب ورد بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الافعال فلا يصح أن يكون عامله لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصا فالمعنوي الاضعف أولى وعلى الأول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل فالتقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كائن أو مستقر أو كان أو استقر فاختلف في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد والتصريح به في قوله * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن * ولتعينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان أما واذا العجائية لا يليها فعل ورجح ابن الحاجب تبعا للزمخشري والفارسي تقدير الفعل لانه الأصل في العمل ولتعينه في الصلة وأجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة

وفي الخبر واقع موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم برأسه مطلقا وعليه ابن السراج الثانية ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبرا مجاز وتابعه ابن مالك هذا هو التحقيق وذهب الفارسي وابن جني الى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسيا منسيا والقولان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والاكثرون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق سواء تقدم أم تأخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا والاجاز أن يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التأخير ومن تأكيده متأخرا قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع

﴿ ص ﴾ ولا يخبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والمختار وفاقا لابن مالك ان أفاد ويخبر عن معنى فان وقع في بعضه قل رفعه أو كله أو أكثر وهو نكرة كثر ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفية فيهما أو معرفة جاز باتفاق

﴿ش﴾ والمشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة سواء جئت به منصوبا أو مجرورا بفي وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم اليوم خمر وغدا أمر أي شرب خمر والليلة الهلال أي طلوعه وأجاز ذلك قوم اذا كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع والبلح شهرين أو مضاف اليه اسم معنى عام نحو أكل يوم ثوب تلبسه أو يعم والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا أو مسؤول به عن خاص نحو في أي الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ثم ان كان واقعا في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه باجماع نحو صيامك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو ميعادك اليوم ويومان غدوها شهر ورواحها شهر وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب والجر بفي وكذا ان كان واقعا في أكثر نحو الحج أشهر. وان وقع في بعضه فحكى ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود وروي بهما قوله * زعم البوارح ان رحلتنا غدا *

﴿ص﴾ ورفع مكان متصرف عن عين نكرة جائز وعن الكوفية أن عطف مثله مختار والا واجب ومعرفة مرجوح والكوفية ضرورة الا بعد مكان وبكثرة في موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان قصد بأنت مني فرسخين أنت من أشياء غير ما سرناها تعين النصب ونصب اليوم مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا كاليوم يومك جائز لا غيره كالاحد خلافا للفراء وهشام ولا الشهور ورفع ونصب ظهرك وخلفك ونعالك اسفلك وشبهه ويلزم نصب غير متصرف كفوق وقيل الا فيما كان من الجسد

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى اذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وأنتم خلف جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وعنهم رواية أن الرفع واجب الا ان عطف عليه مثله نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين أو معرفة نحو زيد خلفك وداري خلف دارك فالنصب راجح والرفع مرجوح وخصه الكوفيون بالشعر وما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني الثانية اذا أخبر بموقت متصرف من الظرفين عن اسم

عين مقدار اضافة بعد اليه جاز فيه الرفع والنصب والموقت المحدود كزيد منى فرسخ وفرسخا ويوم ويوما أى بعد زيد واحترز بالمتصرف عن اللازم الظرفية كضحوة معينا فان قصد فى نحو أنت منى فرسخين أنت من أشياء عما سرنا فرسخين تعين النصب على الظرفية والخبر متعلق منى أى كائن بخلاف الرفع فانه على تقدير بعد مكانك منى فرسخان الثالثة اذا قلت اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملا كالسبت والعيد والفطر والاضحى والنيروز فان فى الجمعة معنى الاجتماع وفى السبت معنى القطع وفى العيد معنى العود وفى الفطر معنى الافطار وفى الاضحى معنى التضحية وفى النيروز معنى الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه على معنى شأنك وأمرك الذى تذكر به وأما الاحد ومابعده من الايام فلا يجوز فيه الا الرفع لأن ذلك لا يتضمن عملا والنصب انما هو على انه كائن فيها شئ ولا شئ كائن فيها بخلاف ماتقدم وأجاز الفراء وهشام النصب فى ذلك أيضا بناء على الآن أى على معنى أن الآن أعم من الاحد والاثنين فيجعل الاحد والاثنين واقعا فى الآن كما تقول فى هذا الوقت هذا اليوم قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين فى غير أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم الرابعة اذا قلت ظهرك خلفك جاز رفع الخلف ونصبه أما الرفع فلان الخلف فى المعنى الظهر وأما النصب فعلى الظرف وكذا ما أشبه ذلك نحو نعلاك أسفلك قال تعالى والركب أسفل منكم قرئ بالوجهين فان كان الظرف الخبر به غير متصرف تعين النصب نحو رأسك فوقك ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لأن فوق وتحت لا يستعملان الا ظرفا وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين بخلاف ماليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك

﴿ص﴾ ومنعوا الاخبار بوحده وأجازه يونس وهشام وفى جواز تقديمه خلف

﴿ش﴾ منع الجمهور الاخبار بوحده لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به وأجازه يونس وهشام فيقال زيد وحده اجراء له مجرى عنده وتقديره زيد موضع التفرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما يقال فى داره زيد قال يونس وهشام لا قال أبو حيان وحجة يونس وهشام نص العرب على قولهم زيد وحده

﴿ص﴾ ويغنى عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسائى ووصف مجرور

﴿ش﴾ قد يغنى عن الخبر مصدر نحو زيد سيرا أى يسير سيرا ومفعول به نحو انما العامرى عمامته أى متعهد عمامته وحال حكى الاخفش زيد قائما أى ثبت قائما وقرئ ونحن عصبة بالنصب قال الكسائى ووصف مجرور

﴿ص﴾ مسئلة الاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتمعا فالمعرفة المبتدأ الا فى كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وقد يعرفان فيخير فى المبتدإ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير الصفة

﴿ش﴾ الأصل تعريف المبتدا لانه المسند اليه فحقه أن يكون معلوما لان الاسناد الى المجهول لا يفيد وتنكير الخبر لان نسبته من المبتدإ نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه فاذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدا والنكرة الخبر الا فى صورتين استثناء كذا عند سيبويه احداهما نحو كم مالك فان كم مبتدأ وهى نكرة ومابعدها معرفة لان أكثر مايقع بعد اسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ويتعين اذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك فحكم على كم بالابتداء حملا للاول على الاكثر الثانية أفعل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيهه ماتقدم فى كم وغير سيبويه يجعل المعرفة فى الصورتين المبتدأ جريا على القاعدة وقال ابن هشام يتحد عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين واذا اجتمع معرفتان ففى المبتدإ أقوال أحدها وعليه الفارسى وعليه ظاهر قول سيبويه أنك بالخيار فاشئت منهما اجعله

مبتدأ والثانى أن الأعم هو الخبر نحو زيد صديقى اذا كان له أصدقاء غيره والثالث انه بحسب المخاطب فان علم منه انه فى علمه أحد الامرين أو سأله عن أحدهما بقوله من القائم فقيل فى جوابه القائم زيد فالمجهول الخبر والرابع أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ أو المجهول الخبر والخامس ان اختلفت رتبتهما فى التعريف فاعرفهما المبتدأ والا فالسابق والسادس ان الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر

﴿ ص ﴾ وينكر ان بشرط الفائدة وتحصل غالبا بكونه وصفا أو موصوفا بظاهر أو مقدر أو عاملا أو دعاء أو جوابا أو واجب الصدر أو مصغرا أو مثلا أو عطف على سائغ للابتداء أو عطف عليه بالواو وقصد به عموم أو تعجب أو ابهام أو خرق للعادة أو تنويع أو حصر أو الحقيقة من حيث هى أو تلا نفيا أو استفهاما ولو بغير همزة خلافا لابن الحاجب أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء أو اذا الفجاءة أو بينا أو بينما أو ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك وابن النحاس أو جملة خبرا

﴿ ش ﴾ يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة وتحصل غالبا بأحد أمور أولها ان تكون وصفا كقولهم ضعيف عاذ بقرملة أى حيوان ضعيف التجأ الى ضعيف والقرملة شجرة ضعيفة الثانى أن تكون موصوفة اما بظاهر نحو . وأجل مسمى عنده . ولعبد مؤمن خير من مشرك أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه شر أهر ذاناب أى شر عظيم الثالث أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة أو جرا نحو غلام امرأة جاءنى وخمس صلوات كتبهن الله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود الرابع ان يكون دعاء نحو سلام على آل يس . وويل للمطففين . الخامس ان تكون جوابا نحو درهم فى جواب ما عندك أى درهم عندى فيقدر الخبر متأخرا ولا يجوز تقديره متقدما لان الجواب يسلك به سبيل السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدأ السادس ان تكون واجبة التقدير كالاستفهام نحو من عندك والشرط نحو من يقم أقم معه السابع أن تكون مصغرة نحو رجيل جاءنى لانه فى معنى رجل حقير الثامن أن تكون مثلا اذ الامثال لا تغير نحو ليس عبد بأخ لك التاسع أن يعطف على سائغ الابتداء نحو زيد ورجل قائمان . قول معروف ومغفرة خير من صدقة . العاشر ان يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما الحادى عشر الى السابع عشر ان يقصد به عموم نحو كل يموت أو التعجب نحو عجب لزيد أو ابهام نحو ما أحسن زيدا أو خرق للعادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت أو تنويع نحو

فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر

أو حصر نحو شر أهر ذاناب أى ما أهر ذاناب الا شر وشئ جاء بك أى ما جاء بك الا شئ أو الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الثامن عشر الى الخامس والعشرين ان يسبقه نفى نحو ما رجل فى الدار واستفهام نحو أإله مع الله هل رجل فى الدار وقصره ابن الحاجب فى شرح وافيته على الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل فى الدار أم امرأة قال ابن هشام فى المغنى وليس كما قال أو لولا نحو * لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة * أو واو الحال نحو * سرينا ونجم قد أضاء * وفاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فعير فى الرهط (١) وعير القوم سيدهم أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب أو بينا أو بينما نحو (٢) والخبر وهو ظرف أو مجرور أو جملة نحو ولدينا مزيد . لكل أجل كتاب . قصدك غلامه رجل والحاق الجملة فى ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم احدا وافقه انتهى * وقد وافقه عصريه البهاء ابن النحاس شيخ أبى حيان فى تعليقه على المقرب

﴿ ص ﴾ مسئلة الاصل تأخير الخبر ويجب ان اتحدا عرفا ونكرا ولا بيان فى الاصح أو كان طلبا أو فعلا او رفع

---

(١) المعروف فى المثل ان ذهب عير فعير فى الرباط (٢) هكذا فى النسخ التى بأيدينا

البارز فالجمهور تقدم وثالثها المختار ان كان جمالا مثنى أو اقترن بالفاء أو إلا أو إنما قيل أو الباء الزائدة أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء أو تلوا اما

﴿ ش ﴾ الأصل تقديم المبتدإ وتأخير الخبر لان المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقديمه ليتحقق ويجوز تأخيره حيث لامانع نحو قائم زيد ويجب التزام الاصل لأسباب أحدها أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو زيد أخوك وأفضل منك أفضل مني فان كان قرينة جاز التقديم نحو أبو يوسف أبو حنيفة وقوله * بنونا بنو أبنائنا * وقوله

قبيلة الأم الاحياء أكرمها * وأغدر الناس بالجيران وافيها

أي أكرمها الأم الاحياء ومنهم من أجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت الى إيهام الانعكاس وقال الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدم الخبر أم أخر وقد أجاز ابن السيد في قوله * شر النساء البصائر * أن يكون شر النساء مبتدأ والبصائر خبره وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين مادل عليه المعنى وغيره الثاني ان يكون الخبر طلبا نحو زيد اضرب به وزيد هلا ضربته الثالث والرابع أن يكون الخبر فعلا نحو زيد قام اذ لو قدم لأوهم الفاعلية فلو رفع البارز فأطلق الجمهور جواز تقديمه نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وخصه والدي رحمه الله بالجمع ومنعه في المثنى لبقاء الالباس على السامع لسقوط الالف لملاقاة الساكن ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف ومنع قوم التقديم مطلقا حملا لحالة التثنية والجمع على الافراد لانه الاصل الخامس ان يقترن الخبر بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم لان الفاء دخلت لشبهه بالجزاء والجزاء لايتقدم على الشرط السادس ان يقترن بالا أو انما نحو وما محمد الا رسول . انما أنت نذير وشذ * وهل الا عليك المعول * السابع ان يكون المبتدأ لازم الصدر حال استفهام نحو أيهم أفضل والشرط نحو من يقم أقم معه والمضاف الى أحدهما نحو غلام أيهم أفضل وغلام من يقم أقم معه وضمير الشأن نحو هو زيد منطلق ومدخول لام الابتداء نحو لزيد قائم الثامن ان يكون المبتدأ دعاء نحو سلام عليك وويل لزيد التاسع ان يكون المبتدأ بعد أما نحو أما زيد فعالم لان الفاء لاتلي أما العاشر أن يقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر وهذه الصورة هي الآتية في قولي ويمنع ان قدم مثلا كتأخيره وزاد بعضهم أن تقترن الخبر بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاهمال

﴿ص﴾ ويمنع ان قدم مثلا كتأخيره أو كان ذا الصدر خلافا للاخفش والمازني أو كم الخبرية أو مضافا الى ذلك أو اشارة ظرفا أو مصححا الابتداء بنكرة خلافا للجزولي أو دالا على مايفهم بالتقديم ومنه سواء على أعت أم قعدت على أن مدخول الهمزة مبتدأ وقيل عكسه وقيل فاعل مغن وقيل مفعول وسواء لاخبر له أو مسندا دون أما الى ان خلافا للفراء والاخفش أو الى مقترن بأداة حصر أو فاء أو ذي ضمير ملابسه لاان أمكن تقديم صاحبه ومنع الأخفش في داره زيد والكوفية في داره قيام زيد أو عبد زيد وقائم أو ضربته زيد وقائم أو قام أبوه زيد وزيدا أبوه ضرب أو ضارب وأجازهما هشام والكسائي الاخيرة وضربته دون قائم

﴿ ش ﴾ يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب أحدها أن يستعمل كذلك في مثل لان الامثال لاتغير كقولهم في كل واد بنو سعد الثاني أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو أين زيد وكيف عمرو والمضاف اليه نحو صبح أي يوم السفر الثالث أن يكون كم الخبرية أو مضافا اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام أنت الرابع أن يكون اسم اشارة ظرفا نحو ثم زيد وهنا عمرو وقرئ ثم الله شهيد ووجه تقديمه القياس على سائر الاشارات فانك تقول هذا زيد ولا تقول زيد هذا الخامس أن يكون تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة وهو الظرف والجرور والجملة كما سبق السادس أن يكون دالا على مايفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو لله درك فلو أخر لم يفهم منه

معنى التعجب الذى يفهم منه التقديم ومنه سواء على أقمت أم قعدت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه لدخول الهمزة مبتدأ وسواء خبره قدم وجوبا لانه لو أخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة وقيل سواء هو المبتدأ والجملة خبره وقيل هو مبتدأ والجملة فاعل مغن عن الخبر والتقدير استوى عندى أقمت أم قعدت وقيل هو مبتدأ لا خبر له والجملة مفعول بلا أبالى معنيا بسواء قاله السهيلى السابع أن يكون الخبر مسندا دون أما الى أن المفتوحة المشددة وصلتها نحو • وآية لهم أنا حملنا • اذ لو أخر لالتبس بالمكسورة وجوز الفراء والاخفش تأخيره قياسا على المسند الى أن المخففة نحو • وأن تصوموا خير لكم • فان ولى أما جاز التأخير اتفاقا نحو

عندى اصطبار وأما اننى جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

الثامن والتاسع والعاشر أن يكون مسندا الى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو ما فى الدار الا زيد وانما فى الدار زيد أو الى مقرون بفاء نحو أما فى الدار فزيد أو الى مشتمل على ضمير ملابسه نحو فى الدار صاحبها اذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة واذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا ضمير المبتدا أو سببيه أو ناصبا ضميره أو مشتملا عليه أو على ضمير ما أضيف اليه أو المبتدا مشتمل على ضمير ملابس الخبر فالاول نحو قائم زيد والثانى نحو قائم أبوه زيد أو قام أبوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو فى داره زيد والخامس نحو فى داره قيام زيد وفى داره عبد زيد السادس نحو زيدا أبوه ضرب وزيدا أبوه ضارب ومنع الكوفيون تقديم الخبر فى غير الرابع والمفرد فى الاخير الا هشاما منهم فأجاز الاخير بصورتيه ووافقه الكسائى على جواز الصورة الثانية وهى زيدا أبوه ضارب دون زيدا أبوه ضرب وعضده أبو على بأن الاصل الاخبار بالمفرد والاخبار بالفعل خلاف الاصل فكان المبتدا بالنسبة اليه أجنبى فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعضده غيره بأن الخبر اذا كان فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل وعورض بأن تقديم معمول الفعل أولى لقوته وأجاز الكسائى أيضا التقديم فى الثالث ومنع الاخفش التقديم فى الرابع على أن زيدا مرفوع بالمجرور وانما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا قائم زيد وضربته زيد لان الضمير فى قولك فى داره زيد غير معتمد عليه ألا ترى أن المقصود فى الدار زيد وحصل هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون بالسماع حكى تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك وذهب ابن الطراوة الى جواز زيد أخوك دون قائم زيد بناء على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية وقد أشرت اليه فى كتاب الاقتراح فى أصول النحو وتركته هنا لسخافته

﴿ ص ﴾ مسئلة يحذف ما علم من مبتدإ وخبر وحيث صح فيهما ففى الأولى قولان ر فى المحذوف من زيد وعمرو قائم ثالثها التخيير ويقل بعد اذا

﴿ ش ﴾ يجوز حذف ما علم من المبتدإ والخبر فالاول يكثر فى جواب الاستفهام نحو • وما أدراك ماهيه نار • أى هى نار • قل هل أنبئكم بشر من ذلكم النار • أى هو النار وبعد فاء الجواب • من عمل صالحا فلنفسه • أى فعمله لنفسه • وان تخالطوهم فاخوانكم • أى فهم إخوانكم وبعد القول نحو • وقالوا أساطير الاولين • أى هو ويقل بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع فى القرآن بعدها الا ثابتا ومنه فى غير ذلك • سورة أنزلناها براءة من الله • أى هذه والثانى نحو • أكلها دائم وظلها • أى دائم • والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب • أى حل لكم واذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان التجوز فى آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن ابان ومثال المسئلة فصبر جميل أى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره واذا جئت بعد مبتدأ بن بخبر واحد نحو زيد

وعمرو قائم فذهب سيبويه والمازني والمبرد الى أن المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج وابن عصفور الى عكسه وقال آخرون أنت مخير في تقديم أيهما شئت

﴿ ص ﴾ ويجب في مبتدإ خبره نعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحم أو مصدر بدل من اللفظ بفعله أو مخصوص نعم أو صريح قسم ونحو من أنت زيد ولا سواء خلافا للمبرد والسيرافي وبعد لا سيما اذا رفعت

﴿ ش ﴾ يجب حذف المبتدإ في مواضع أحدها اذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله أهل المدح أو ذم نحو مررت بزيد الفاسق أو ترحم نحو مررت ببكر المسكين وانما التزم فيه الحذف لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا انشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا لأوهم الاخبار وأجرى الرفع مجرى النصب أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو مررت بزيد الخياط أي هو الخياط الثاني اذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري سمع والاصل في هذا النصب لأنه جيء به بدلا من اللفظ بفعله فلم يجز اظهار ناصبه لئلا يكون جمعا بين البدل والمبدل منه ثم حمل الرفع على النصب فالتزم اضمار المبتدإ الثالث اذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم نحو نعم الرجل زيد أي هو زيد الرابع اذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمتي لأفعلن أي يميني الخامس قول العرب من أنت زيد أي مذكورك زيد السادس قولهم لا سواء حكاه سيبويه وتأوله على حذف مبتدإ أي هذان لا سواء أو لا هما سواء وهو واجب الحذف لان المعنى لا يستويان وأجاز المبرد والسيرافي اظهاره السابع قولهم لا سيما زيد بالرفع أي لا سيما الذي هو زيد

﴿ ص ﴾ وخبر بعد لولا ولوما للامتناع قال الجمهور مطلقا والمختار وفاقا للرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك يجب ذكره ان كان خاصا ولا دليل وعليه لولا قومك حديثو عهد ومعه يجوز وقيل الخبر الجواب وفعل تاليها رفع بها وقيل بمضمر وقدره بعض المتقدمين لو لم يحضر ومع قسم صريح لا غيره في الاصح وواو مع والكوفية سدت عنه والجمهور ان منه حسبك ينم الناس وضربي زيدا قائما وان المقدر اذا او اذ كان وقيل ضربه وقيل ثابت ونحوه بعد الحال وقيل يظهر وقيل لا خبر والفاعل مغن وقيل هو قائما وفيها ضميران وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضربي فاعل مضمر ورفع قائما ضرورة وجوزه الاخفش بعد افعل مضافا الى ما موصولة بكان أو يكون وابن مالك مقرونا بواو الحال ويجري مجرى مصدر مضافه وفي مؤول ثالثها المختار ان اضيف اليه وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود والمختار وفاقا لسيبويه منع وقوع هذه الحال فعلا وثالثها مضارعا ومرفوعا وتقديمها وتاليها ان كانت من ظاهر ورابعها ان تعدى المصدر وتوسطها ومعمولها وثالثها إن لم يفصل وجوازها جملة بواو لا دونها ورابعها ان عري من ضمير ودخول كان على مصدرها واتباعه وعلمي بزيد كان قائما على زيادتها لا اما ضربتكه فكان حسنا صفة للياء والكاف والكناية قبلها وعبد الله وعهدي بزيد قديمين

﴿ ش ﴾ يجب حذف الخبر في مواضع أحدها اذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع لوجود فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرمت عمرا لم يشك في ان المراد وجود زيد منع من اكرام عمرو وجاز الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب وحلوله محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعري في قوله * فلولا الغمد يمسكه لسالا * وقيده الرماني وابن الشجري والشلوبين وتبعهم ابن مالك بما اذا كان الخبر الكون المطلق فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أن يجب نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحو لولا أنصار زيد حموه لم نج

ومنه بيت المعرى السابق والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على انه لا يكون بعدها الا كونا مطلقا قال ابن أبي الربيع أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمتك ولولا زيد جالس أكرمتك وهذا لم يثبت بالسماع والمقول لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد انتهى ﴿قلت﴾ والظاهر ان الحديث حرفته الرواة بدليل ان في بعض رواياته لولا حدثان قومك وهذا جار على القاعدة وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان انه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لانه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والاحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم وكلولا فياذكر لوما نبه عليه ابن النحاس في تعليقه على المقرب وذهب قوم الى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وانه الجواب وذهب الفراء الى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم وذهب الكسائي الى انه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجد زيد أو نحوه لظهوره في قوله * فقلت بلى لولا ينازعني شغلي * وذهب جماعة من المتقدمين الى انه مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره لو لم يوجد أو لم يحضر الثاني اذا وقع خبر قسم صريح نحو لعمرك وأيمن الله وأمانة الله وانما وجب حذفه لكونه معلوما وقد سد الجواب مسده بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته نحو على عهد الله لافعلن لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل الا في القسم وقيل ان أيمن الله ونحوه خبر محذوف المبتدا والتقدير قسمي أيمن الله الثالث اذا وقع بعده واو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته أي مقترنان فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع لكان كلاما تاما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الخبر لم يحذف وانما أغنت عنه الواو كاغناء المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج الى تقدير واختاره ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة في المعية بان احتملت العطف نحو زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والاثبات الرابع اختلف في قول العرب حسبك ينم الناس فقيل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبني على الضم لانه كان معربا قبل ذلك فحمل على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على انها ضمة اعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت ينم الناس وقيل هو مبتدأ لا خبر له لان معناه اكفف واختاره ابن طاهر الخامس مسئلة ضربي زيدا قائما وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه وهذه المسئلة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل وأقول هنا اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال قوم ضربي مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قائما أو ثبت ضربي زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى خبر أو لا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقائم الزيدان والتقدير ضربت زيدا قائما وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتيج الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدإ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت الى ضميرين حتى لو أكدت كرر التوكيد نحو ضربي زيدا قائما نفسه وقال الفراء الحال اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته

لوجهه ونعبر بها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو ضربي
زيدا ان قام وجاز نصب قائما ونحوه على الحال عنده وعند الاولين وان كان خبر ما لم يكن عين المبتدإ لان القائم
هو زيد لا الضرب فلما كان خلافه انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال ابن كيسان انما أغنت
الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكأنه قيل ضربي زيدا في حال قيام وضعف قول الكسائي وهشام بان العامل
الواحد لا يعمل رفعا في ظاهر بن فكذا لا يعمله في ضمير بن وبان الحال لو ثني نحو ضربي أخويك قائمين لم يمكن
أن يكون فيه ضميران لانه لو كان الحال أحدهما مثنى من حيث عوده على صاحب الحال المثنى والآخر مفردا
لعوده على المبتدإ المفرد وتثنيته أي الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم
الفاعل مفردا مثنى في حال واحد وهو باطل وقول الفراء بأن الشرط بمفرده لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد بل مع
الجواب فهو محذوف والضمير محذوف معه وقول ابن كيسان بانه لو جاز ما قدره لجاز مع الجثة أن يقول زيد قائما
لانه بمعنى زيد في حال قيام وهو ممنوع اجماعا وقال الجمهور بتقدير الخبر ثم اختلفوا هل يجوز اظهاره فقيل نعم
والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه فحكى البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قدروه ثابت
أو موجود بعد قائما وضعف بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما يجوز تقدير ثابت منفي أو معدوم وقال
البصريون تقدر قبل قائما ثم اختلفوا في كيفيته فقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قائما واختاره ابن مالك
لما فيه من قلة الحذف وضعف بأنه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول وقال الجمهور تقديره اذا كان قائما ان أردت
الماضي واذا كان قائما ان أردت المستقبل فحذف كان وفاعلها ثم الظرف وجه تقدير الظرف دون غيره بأن
الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به واذ واذا دون
غيرهما للاستغراق اذ للماضي واذا للمستقبل وتقدير كان التامة دون غيرها من الافعال لاحتياج الظرف والحال
الى عامل ودلالتها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد في قائما انه خبر كان المقدرة للزومه
التنكير وفاعلها ضمير يعود الى زيد وجوز الزمخشري عوده الى فاعل المصدر وهو الياء اذا عرفت ذلك فهنا
مسائل الأولى لا يجوز رفع الحال المذكورة اختيارا بأن يقال ضربي زيدا قائم الا ان اضطر الى ذلك فيرفع
لا على انه خبر ضربي بل خبر مبتدأ محذوف والتقدير ضربي زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وسواء
في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره وجوز الاخفش أن الرفع بعد أفعل مضافا الى ما موصولة
بكان أو يكون نحو اخطب ما كان أو يكون الامير قائم برفعه خبرا عن أخطب ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان
أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو تأويل الكون والثاني الاخبار بقائم مع انه
في الاصل من صفات الاعيان عن أخطب ما يكون مع انه في المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه
والحامل على ذلك قصد المبالغة وقد تبع بابها أول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا وقال ابن النحاس وجه ابن
الدهان رفع الاخفش قائما بأن جعل أخطب مضافا الى أحوال محذوفة تقديره أخطب أحوال كون الامير قائم
الثانية أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدرا كما تقدم ويلحق به أن يكون مضافا الى مصدر اضافة بعض لكل أو كل
للجميع نحو أكثر شربي السويق ملتوتا وكل شربي السويق ملتوتا ومعظم كلامي ملما وهل يجرى ذلك
في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما أو ان تضرب زيدا قائما الجمهور لا والكوفيون نعم والثالث المنع ان
لم يضف اليه كالمثالين المذكورين والجواز ان أضف اليه كأخطب ما يكون الامير قائما وهذا هو الصحيح ومال اليه ابن
عصفور فأجرى كل ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك الثالثة في جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال
أحدها وعليه سيبويه والفراء المنع والثاني الجواز وعليه الاخفش والكسائي وهشام وابن مالك السماع قال

* ورأى عيني الفتى أباكا * يعطي الجزيل فعليك ذاكا *

وقال عهدي بها في الحي قد سربلت * بيضاء مثل المهرة الطائرة

والثالث المنع في المضارع المرفوع لان النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط ويعزى للفراء الرابعة في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال أحدها الجواز وعليه البصريون سواء تعدى المصدر أم كان لازما نحو قائما ضربي زيدا وملتوتا شربي السويق والثاني المنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو مسرعا قيام زيد أم مضمر امسرعا قيامك والثالث الجواز اذا كانت من مضمر والمنع اذا كانت من ظاهر وعليه الكسائي وهشام والرابع المنع ان كان المصدر متعديا والجواز اذا كان لازما وفي توسطها بين المصدر ومعموله نحو شربك ملتوتا السويق قولان أحدهما المنع وعليه الكسائي وهشام والفراء قال أبو حيان وحكى الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فانه مشكل لان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بخلاف تقديمها فليس فيه ذلك وفي توسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو ضربي زيدا فرسا راكبا قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائي لعدم الفصل بين المصدر ومعموله والثاني المنع وعليه الفراء لان راكبا لم يؤد الى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال أحدها المنع سواء كانت بواو أو دونها وعليه سيبويه والثاني الجواز مطلقا وعليه الكسائي واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله

خير اقترابي من المولى حليف رضى * وشر بعدي عنه وهو غضبان

والثالث الجواز بواو لا دونها وعليه الفراء اقتصارا على مورد السماع السادسة في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان أحدهما نعم وعليه السيرافي وابن السراج نحو كان ضربي زيدا قائما والثاني لا وعليه ابن عصفور لأن تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان يصح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بأن يقال ضربي زيدا الشديد قائما قولان أحدهما الجواز قياسا وعليه الكسائي وابن مالك والثاني المنع لان الموضع موضع اختصار ولم يرد به سماع الثامنة في جواز نحو علمي بزيد كان قائما قولان أحدهما لا وعليه أبو علي لان اسم كان حينئذ ضمير علمي وعلمي خبر كان من حيث المعنى والقائم ليس نفس العلم ولا منزلا منزلته ولان الحال حينئذ من الضمير وضمير المصدر لا يعمل والثاني نعم على ان كان زائدة التاسعة اذا كنيت عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل ذكر الحال نحو ضربي زيدا هو قائما فقولان أحدهما الجواز وعليه البصريون وهو مبتدأ وقائما سد مسد خبره والثاني المنع وعليه الفراء العاشرة أجازوا أما ضربيك فكان حسنا على أن حسنا صفة للضرب ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف الحادية عشرة أجاز الكسائي وهشام عبد الله عهدي بزيد قديمين على تقدير العهد لعبد الله وزيد قديمين فقدم عبد الله ورفع بما بعده وثنى قديمين لانه لعبد الله وزيد وكانا خبر العهد كما يكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفراء وقال أبو حيان وقياس البصريين يقتضي المنع

﴿ص﴾ وان ولي معطوفا بواو على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز وقد يغني مضافه اليه المبتدأ من معطوف فيطابقهما الخبر ويمنع تقديمه خلافا لمن منعهما

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدإ ومعطوف عليه بواو وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والريح يباريها فقيل لا لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر وقيل نعم واختاره ابن الانباري وابن مالك استدلالا على صحته بقول الشاعر

* واعلم بأنك والمنيـ * ـة شارب بعقارها *

ثم اختلف في توجيه ذلك فوجهه من أجازه من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير عبدالله والريح يجريان يباريها ويباريها في موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه ووجهه من أجازه من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ولم يقدروا محذوفا إذ من باراك فقد باريته ولو كان العطف بالفاء أو بثم لم تصح المسئلة اجماعا ولو حذف العاطف صحت المسئلة اجماعا الثانية هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان قولان أحدهما لا وعليه أكثر البصريين والثاني نعم وعليه الكسائي وهشام وجزم به ابن مالك على أن التقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وجوز بعضهم أن يكون على حذف مضاف أي راكب الناقة أحد طليحين ومثله غلام زيد ضربتهما وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال الطليحان راكب الناقة اذ لم يتقدم دليل سابق على تثنية الخبر والمخبر عنه واحد

﴿ص﴾ ويتعدد الخبر بعطف وغيره وثالثها ان لم يختلفا بالافراد والجملة ورابعها ان اتحدا معنى كحلو حامض والاصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدم وثالثها تقدم أحدهما وعلى منع التعدد الاسبق أولى والباقي صفة وقيل خبر مقدر

﴿ش﴾ اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدإ واحد على أقوال أحدها وهو الاصح وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت سواء اقترن بعاطف أم لا فالاول كقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب والثاني كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقول الشاعر

من يك ذا بت فهذا بتي * مقيظ مصيف مشتي

والقول الثاني المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة وعلى هذا فاورد من ذلك جعل الاول خبرا والباقي صفة للخبر ومنهم من يجعله خبر مبتدإ مقدر والقول الثالث الجواز ان اتحدا في الافراد والجملة فالاول كما تقدم والثاني نحو زيد أبوه قائم أخوه خارج والمنع ان كان أحدهما مفردا والآخر جملة والرابع قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحدا نحو الرمان حلو حامض أي مز وزيد أعسر أيسر أي اضبط وهو الذي يعمل بكلتا يديه وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لان مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد وجوز أبو علي استعماله بالعطف كغيره من الاخبار المفردة فيقال هذا حلو وحامض قال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدإ عند الاكثرين ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر وأجازه بعضهم انتهى ومن ذلك يحصل في التقديم ثلاثة أقوال كما حكيتها في المتن

﴿ص﴾ وتتوالى مبتدآت فيخبر عن آخرها ويجعل مع خبره خبر متلوه وهكذا او يضاف غير الاول الى ضمير متلوه أو يجاء آخرا بالروابط عكسا والمختار خلافا للنحاة منعه في الموصولات

﴿ش﴾ اذا تعدد مبتدآت متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان أحدهما أن تجعل الروابط في المبتدآت فيخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبر المتاقبله وهكذا الى أن تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه مثاله زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم والآخر أن يجعل الروابط في الاخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بها آخر الاول وتال لمتلوه مثاله زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد قال أبو حيان وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة قال ومثله من الموصول الذي اللتي اللذان التي أبوها أبوهما أختها

أخواتك أخته زيد وقال ابن الخباز العرب لا تدخل موصولا على موصول وانما ذلك من وضع النحويين وهى مشكلة جدا انتهى ولهذا احترزت عن جريان ذلك فيه

﴿ص﴾ مسئلة تدخل الفاء فى الخبر جوازا بعد مبتدإ مضمر شرطا بحال موصولة بمستقبل عام خلافا لسيبويه أو غيرها موصولا بظرف أو فعل يقبل الشرطية خلافا لمن أطلق أو جوز الماضى أو المصدر بشرط أو الاسمية أو منع ان أكد أو وصف أو نكرة عامة موصوفة بذلك وخصه ابن الحاج بكل وشرط نفى واستفهام أو مضاف اليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول على الاصح أو مضافا اليه وقيل فى خبر كل مضافة الى غير ذلك وجوزه الاخفش فى كل خبر والفراء إن تضمن طلبا

﴿ش﴾ لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدإ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج الى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل الى ذلك فكان الاصل أن لا تدخل الفاء على شئ من خبر المبتدإ لكنه لما لحظ فى بعض الاخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء والمعنى الملاحظ أن يقصد ان الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم ودخولها على ضربين واجب وهو بعد أما كما سيأتى فى أواخر الكتاب الثالث وجائز وذلك فى صور أحدها أن يكون المبتدأ ال الموصولة بمستقبل عام نحو الزانية والزانى فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج وذهب سيبويه وجمهور البصريين الى منع دخول الفاء فى هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أى فيما يتلى عليكم الزانية أى حكم ذلك الثانية أن يكون المبتدأ غير أل من الموصولات وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية وهى الفعلية غير الماضية وغير المصدرة باداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقد أو بما النافية مثال الظرف قوله

مالدى الحازم اللبيب معارا * فمصون وماله قد يضيع

ومثال المجرور قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله . ومثال الجملة قوله تعالى . وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر ولا يجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة اسمية نحو الذى هو يأتينى فله درهم وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو الذى ان يأتنى أكرمه فهو مكرم حكاه فى البسيط عن بعض شيوخه ورد بأن الفاء انما دخلت لشبه المبتدإ بالشرط وهو هنا منتف لان اسم الشرط لا يجوز دخوله على اداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذى زارنا أمس فله كذا واستدل بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله . وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه . وأوله المانعون على معنى التبيين أى وما يتبين اصابته اياكم وهو بعيد وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلقا وان لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو الذى ما يأتينى فله درهم وان لم يجز دخول اداة الشرط على ما النافية لان هذا ليس شرطا حقيقة وانما هو مشبه به ورد بأنه غير محفوظ من كلام العرب واذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من اجازة ذلك لما ذكر من أن الصلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط اذا أكد الموصول أو وصف لذهاب معنى الجزاء بذلك وأيد بأن ذلك لا يحفظ من كلام العرب الثالثة أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة باحد الثلاثة أعنى الظروف والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو رجل عنده حزم فهو سعيد وعبد الكريم فما يضيع ونفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم الرابعة أن يكون المبتدأ مضافا الى النكرة المذكورة وهو مشعر بمجازاة كقوله * وكل خير لديه فهو مسئول * الخامسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو والقواعد من النساء اللاتى لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح . ومنع بعضهم دخول الفاء فى هذه الصورة لان

الخبر عنه ليس بشبه لاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع بعده الا الفعل والاسم الموصوف بالذى ليس كذلك وأول الآية على ان اللائى مبتدأ ثان والفاء داخل فى خبره لانه موصول وهو وخبره خبر الأول السادسة أن يكون المبتدأ مضافا الى الموصول نحو غلام الذى يأتينى فله درهم ومنه قوله * وكل الذى حملته فهو حامل * وقيل دخول الفاء فى حيز كل مضافة الى غير ذلك اما الى غير موصوف كقوله كل نعمة فمن الله أو الى موصوفه بغير ما ذكر كقوله

كل أمرئ مباعد أو مدان * فنوط بحكمة المتعالى

وجوز الأخفش دخولها فى كل خبر نحو زيد فمنطلق واستدل له بقوله * وقائلة خولان فانكح فتاتهم * وقوله * أنت فانظر لاى ذاك تصير * والجمهور أولوا ذلك على أن خولان خبر هو محذوف وأنت فاعل بمقدر فسره الظاهر وجوز الفراء والاعلم دخولها فى كل خبر هو أمر أو نهى نحو زيد فاضربه وزيد فلا تضربه واستدل بقوله تعالى هذا فليذوقوه وقول الشاعر

يارب موسى أظلمى وأظلمه * فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

﴿ ص ﴾ والصحيح دخول الناسخ على موصول شرطى ويزيل الفاء الا إنّ وأنّ ولكن على الاصح قيل ولعل قيل وكان مضارعا وفعل اليقين

﴿ ش ﴾ اختلف فى جواز دخول بعض النواسخ على المبتدإ اذا كان موصولا تضمن معنى الشرط فالجمهور على جوازه ومنعه الاخفش لان ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الاول اذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شبهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله ما لم يكن الناسخ إن أو أن أو لكن فانه يجوز دخوله معها كأنها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء بخلاف اخواتها ليت ولعل وكان فانها قوية العمل مغيرة للمعنى فقوى شبهها بالأفعال فساوتها فى المنع من الفاء وقيل بمنع الفاء مع إن وأن ولكن أيضا لانها لا تحقق الخبر والشرط فيه توقف فيبعد عن شبهه ورد بالسماع قال تعالى . إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم . واعلموا أنما غنمتم من شئ فأن لله خمسه وقال الشاعر

* ولكن ما يقضى فسوف يكون * فان عملت فى اسم آخر جاز دخولها اجماعا نحو انه الذى يأتينى فله درهم وقيل يجوز دخول الفاء مع لعل الحاقا لها بأن لا يغير المعنى وقيل يجوز أيضا دخولها مع كان بلفظ المضارع لا بلفظ الماضى ومع فعل اليقين كعلمت دون ظننت وعليه ابن السراج

﴿ ص ﴾ ولا يعطف قبل خبر ذى فاء عند الكوفية وجوزه ابن السراج

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان فى شرح التسهيل اذا جئت بالفاء فى خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين واجازه ابن السراج

﴿ ص ﴾ نواسخ الابتداء الأول كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد ما الظرفية وزال ماضى يزال وانفك وبرح وفتئ وفتأ وأفتأ قيل وونى ورام بمعناها بعد نفى وشبهه وقد يفصل ويقدر ويرفع المبتدأ خلافا للكوفية ويسمى اسمها وفاعلا أو ينصب الخبر ويسمى خبرها ومفعولا والكوفية حالا والفراء شبهه ويرفعان بعدها باضمار الشأن وثالثها الفاء ولا تدخل على ما لزم صدرا أو حذفا وابتدائية أو عدم تصرف أو خبره جملة طلبية ولا دام والمنفى بما وليس على خبره مفرد طلبى على الأصح ولا صار ونحوها دام وتالوها على ذى ماض وشرط الكوفية فى الباقى قدوا بن مالك فى ليس على قلة الشأن وألحق قوم بصار آض وعاد وآل ورجع وحال واستحال وتحول وارتد وما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة وقوم غدا وراح والفراء أسحر

والجر والظهر وقوم كل فعل ذى نصب مع رفع لا بد منه والكوفية هذا وهذه مراد بهما التعريف مرفوعا بعدهاما الاثانى له وسموهما تقريبا والرفع اسم التقريب

﴿ ش ﴾ أى هذا مبحث الأدوات التى تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء وهى أربعة أنواع كان وأخواتها وكاد وأخواتها وان وأخواتها وظننت وأخواتها وما الحق بذلك فأما كان فذهب البصريين انها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وربما يسمى فاعلا مجازا لشبهه به وقع ذلك فى عبارة المبرد وعبر سيبويه باسم الفاعل ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيأ وانه باق على رفعه واستدل الاول باتصال الضماير بها وهى لا تتصل الا بالعامل وينصب الخبر باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر سيبويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ان لا تعمل شيأ لانها ليست بأفعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت فيه وانما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه وذهب الفراء الى ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فكان زيد ضاحكا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا وذهب الكوفيون الى انه انتصب على الحال ورد بوروده مضمرا ومعرفة وجامدا وانه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال واعترض بوقوعه جملة وظرفا ولا يقع المفعول كذلك وأجيب بالمنع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال وأنكره زيد عمرو وفاضل والجر ونحو مررت بزيد والظرف اذا توسع فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان الفراء ورد بالسماع قال

اذامت كان الناس صنفان شامت ✱ وآخر مثن بالذى كنت أصنع

وقال ✱ وليس منها شفاء الداء مبذول ✱ ثم اختلفوا فى توجيه ذلك فالجمهور على ان فى كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائى ان كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة والمتعلق على عدة من هذه الافعال ثلاثة عشر ثمانية لا شرط لها وهى كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس وواحد شرطه أن يقع صلة لما الظرفية وهى المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت وهى دام نحو ﴿وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا﴾ أى مدة دوامى حيا وأربعة شرطها تقدم نفى أو شبهه وهو النهى والدعاء وهى زال ماضى يزال وانفك وبرح وفتىء والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين وسواء كان النفى بحرف أو فعل أو اسم

كقوله ✱ لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ✱ ـت لكم خالدا خلود الجبال

وقوله ✱ ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ✱ كل ذى عفة مقل قنوع

وقوله ✱ غير منفك أسير هوى ✱ كل وان ليس يعتبر

ومثال النهى ✱ صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ✱ ت فنسيانه ضلال مبين

ومثال الدعاء ✱ ولازال منهلا بجرعائك القطر ✱ وسواء كان النفى ملفوظا به كما مثل أم مقدرا كقوله ﴿تفتأ تذكر يوسف﴾ أى لا تفتأ وقول الشاعر

تنفك تسمع ماحييـ ✱ ـت بهالك حتى تكونه

اى لا تنفك وقوله ✱ لعمر أبى دهماء زالت عزيزة ✱ أى لازالت وقوله

وأبرح ماأدام الله قومى ✱ بحمد الله منتطقا مجيدا

أى لا أبرح وسواء كان متصلا بالفعل أم مفصولا بينه وبينه كقوله

ولا أراها تزال ظالمة ✱ تحدث لى قرحة وتنكؤها

وقوله واحترز بماضي زال من زال التي مضارعها يزول وهو فعل تام لازم بمعنى تحول والتي مضارعها يزيل وهو فعل متعد بمعنى ماز والمشهور في فتئ كسر العين وفيها لغة بالفتح وثالثة افتى قال في المحكم ما فتئت افعل وما فتأت افتأ فتأ وفتوا وما افتأت الاخيرة تميمية وذكر الثلاثة أيضا أبو زيد وذكر الصغاني فتؤ بفتوء على وزن ظرف لغة في فتئ ثم ان مازال واخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان قبلها متصلة الزمان دامت كذلك نحو مازال زيد عالما وان كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو ومازال يعطى الدراهم قال ابن مالك وكذا العمل في وني ورام معناها قال وهما غريبتان ولا يكاد النحويون يعرفونهما لا من عني باستقراء الغريب ومن شواهد استعمالهما قوله

لا يني الحب شيمة الحب ما دا ❊ م فلا يحسبنه ذا ارعواء

وقوله اذا رمت ممن لا يريم متيما ❊ سلوا فقد أبعدت في مرومك المرمى

قال واحترزت بقولي بمعنى زال من وني بمعنى فتر ورام بمعنى حاول أو تحول انتهى ❊ وقال أبو حيان ذكر أصحابنا ان وني زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب لان معناها معنى مازال نحو ماوني زيد قائما ورد بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها في العمل الاترى ان ظل زيد قائما معناه أقام زيد قائما النهار ولم يجعل العرب لأقام اسما ولا خبرا كما فعلت ذلك بظل قالوا والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على انه حال وأما البيتان فالمنصوب في الاول على اسقاط الخافض أي لا يني عن شيمة الحب والثاني يحتمل الحال لتنكيره والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان بمعناها وذلك عشرة افعال آض كقوله

ربيته حتى اذا تمعددا ❊ وآض نهدا كالحصان أجردا

وعاد كقوله ❊ فلله مغن عاد بالرشد آمرا ❊ وآل بالمد كقوله

ثم آلت لا تكلمنا ❊ كل حي معقب عقبا

ورجع كقوله ❊ ويرجعن بالأكباد منكسرات ❊ وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وحار بالمهملة كقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوئه ❊ يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

واستحال كقوله إن العداوة تستحيل مودة ❊ تتدارك الهفوات بالحسنات

وفي الحديث فاستحالت غربا وتحول كقوله ❊ فبالك من نعمى تحولن أبؤسا ❊ وارتد كقوله تعالى ❊ فارتد بصيرا والتاسع قولهم ما جاءت حاجتك قيل وأول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله علي اليهم ويروى رفع حاجتك على ان ما خبر جاء قدم لانه اسم استفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وبنصبه على أنه الخبر والاسم ضمير ما والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وما مبتدأ والجملة بعدها خبر والعاشر قعد من قولهم شحذ شفرته حتى قعدت كانها حربة أي صارت كانها حربة فكانها حربة خبر قعدت فالملحقون طردوا استعمال هذين العملين لقوة الشبه بينهما وبين صار وجعلوا من ذلك جاء البر قفيزين وصاعين وقعد لا يسأل حاجة الا قضاها أي صار وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموما وغيرهم قصر وهما على ذينك المثالين وقالوا في الثانية الاول إن المنصوب فيها حال وان آلت بمعنى حلفت ولا يكلمنا جواب القسم ووافق عليه ابن مالك في آل وقعد وألحق قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء والجزولي وابن عصفور بافعال هذا الباب غدا وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت الغدو والرواح وجعل من ذلك حديث اغد عالما وحديث تغدو خماصا وتروح بطانا ويقول غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا أي صار في حال ضحك وانطلاق ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال المنصوب بعدهما حال اذ لا يوجد الا نكرة وألحق الفراء بها أسحر وأفجر

وأظهرذ كرها في كتاب الحدود قال أبو حيان ولم يذكر شاهدا على ذلك وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون الى أن هذا وهذه اذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما الى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الاشارة لاثاني له في الوجود نحو هذا ابن صياد أشقى الناس فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الاشارة تقريبا للقدوم والطلوع ألا ترى انك لم تشر اليهما وهما حاضران وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج الى تبينهما بالاشارة اليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الاشارة يخبر عنه بالمنصوب لانك لو أسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا فان جعلته تامانصبت على الحال فاذا عرف ذلك فشرط المبتدإ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب أن لا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم الابتدائية كقولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيدا والكلاب على البقر بالرفع بأنه كذلك مثلا وكذا ما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية ولا مما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل الكافر وسلام عليك ولا خبره جملة طلبية وشذ قوله * وكوني بالمكارم ذكريني * وشرط ماتدخل عليه دام وليس والمنفي بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ماسبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال لا أ كلك كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد ولم يشرط ذلك الكوفيون فسووا بينها وبين غيرها ولم يشرطه الشلوبين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ولا يشترط ذلك في المنفي بغيرما كلم ولا ولن ولا في غير المنفي اجماعا وشرط ماتدخل عليه صار ومابمعناها ودام وزال وأخواتها زيادة على ماسبق أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي لانها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وهذا متفق عليه واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض فالصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس قال تعالى . ان كان قميصه قد . ان كنت قلته . ان كنتم آمنتم . أولم تكونوا أقسمتم . وقال الشاعر * ثم أضحوا لعب الدهر بهم * وقال * وقد كانوا فأمسى الحي ساروا * وحكى الكسائي أصبحت نظرت الى ذات التنانير يعني ناقته وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة وحجتهم أن كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام ومن كان زيد قام شئ واحد واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم * ليس خلق الله أشعر منه * قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فنفيها على حسب القيد

﴿ص﴾ وتدل على الحدث خلافا للقوم ولا تنصبه على الأصح وقيل لم يلفظ به وفي الظرف والحال خلاف مرتب

﴿ش﴾ اختلف في دلالة هذه الافعال على الحدث فمنعه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين والمشهور والمنصور أنها تدل عليه كالزمان كسائر الافعال وذهب ابن خروف

وابن عصفور رالى أنها مشتقة من احداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون من الأصول ورد هذا والاول بالسماع قال * وكونك اياه عليك يسير * وحكى أبو زيد مصدر فتىء وحكى غيره ظللت أفعل كذا ظلولا فبت أفعل كذا بيتوتة ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى ويبنى الامر واسم الفاعل منها ولا يبنيان من الزمان ويبنى على هذا الخلاف عملها فى الظرف والجار والمجرور فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور فى قوله • أكان للناس عجبا • بكان ومن قال لا يدل عليه منعه وقد صرح الفارسى بأنها لا يتعلق بها حرف جر ثم قال وفى عملها فى ظرف الزمان نظر انتهى وحكى أبو حيان الخلاف الذى فى عملها فى الظرف والمجرور فى عملها فى الحال فمن منعه قال لانه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل فى هذا وليس فعلا فكان أولى أما نصبها المصدر فالأصح منعه على القول باثباته لها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازه السيرافى وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا

﴿ص﴾ وتعدد خبرها كامر وأولى بالمنع

﴿ش﴾ فى تعدد خبر كان الخلاف فى تعدد خبر المبتدإ والمنع هنا أولى ولهذا قال به بعض من جوزه هناك كابن درستويه وابن أبى الربيع ووجهه أن هذه الافعال شبهت بما يتعدى الى واحد فلا يزاد على ذلك والمجوزون قالوا هو فى الاصل خبر مبتدإ فاذا جاز تعدده مع العامل الاضعف وهو الابتداء فمع الاقوى أولى

﴿ص﴾ وترد الخمسة الاول قبل وبات كصار خلافا للكثرة فى ظل

﴿ش﴾ ترد كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل بمعنى صار فلا يقع الماضى خبرا لها كما تقدم كقوله تعالى • وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة • فاصبحتم بنعمته اخوانا • ظل وجهه مسودا • وقول الشاعر

ثم أضحوا كأنهم ورق جـ * ـف فألوت به الصبا والدبور

وقوله أمسيت خلاء وزعم لكثرة الاصبهانى والهاباذى شارح اللمع أن ظل لا يأتى بمعنى صار بل لا يستعمل الا فى فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا فى الوقت الذى للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها وغروبها وزعم الزمخشرى ان بات بمعنى صار قال ابن مالك وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء وجعل منه بعض المتأخرين فان أحدكم لا يدرى أين باتت يده وضعف بامكان حمله على المعنى المجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا قال ومن أحسن ما يحتج به له قوله

اجن كلما ذكرت كليب * أبيت كأننى أطوى بجمر

لان كلما تدل على عموم الاوقات

﴿ص﴾ وكلها تتصرف الا ليس قيل ودام ولتصاريفها ما لها كغيرها

﴿ش﴾ جميع هذه الافعال تتصرف فيأتى منها المضارع والامر والمصدر والوصف الا أن الامر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيا الا ليس فجمع على عدم تصرفها واما دام فنص كثير من المتأخرين على انها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل فى موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عندهم وقال ابن الخباز لا تتصرف ما دام لانها للتوقيت والتأبيد فتفيد المستقبل قال أبو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون ولتصاريف هذه الافعال من العمل والشروط ما للماضى منها وكذا سائر الافعال ومن أمثلة ذلك قوله تعالى • قل كونوا حجارة أو حديدا أو حلقا ولم أك بغيا • وقول الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله قضى الله يا اسماء ان لست زائلا * أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

﴿ ص ﴾ و وزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل والاكثر فيها لست وحكي كسر اللام وضمها و يبطل عملها مع الا في تميم خلافا للملك النحاة وأبي علي وفي نفيها وما تأتيها والاصح الحال مالم يقيد مدخولها بزمان فبحسبه والاشهر في زال يزال فهي فعل وحكي يزيد فعل والصحيح تلقي القسم بها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى الاصح ان وزن كان فعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من فعل فعيل واما ليس فمذهب الجمهور أن وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كباع أو بالضم لقيل فيها لست بضم اللام ولا يقال الا لست بفتحها قال أبو حيان على انه قد سمع فيها لست بالضم فدل على انها تثبت مرة على فعل ومرة على فعل وحكي الفراء أن بعضهم قال ليست بكسر اللام وأما زال فالأشهر في مضارعها يزال فوزنها فعل بالكسر وحكي الكسائي فيه أيضا يزيل على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح قال أبو حيان وحكي ثعلب عن الفراء لا أزيل أقول كذلك فيكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وفعل يفعل كنعم ينعم ونعم ينعم الثانية ذهب قوم الى أن ليس وما مخصوصان بنفي الحال و بنوا على ذلك انهما يعينان المضارع له وذهب آخرون الى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوبين يجمع بين القولين وهو أن أصلها النفي الحال مالم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه ومن أمثلة استقبال المنفي بليس قوله تعالى . ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . ولستم بآخذيه الا أن تغمضوا فيه . وقول حسان * وليس يكون الدهر مادام يذبل * و بماء وماهم بخارجين من النار . وماهم عنها بغائبين . ومن أمثلة المنفي بليس قول العرب ليس خلق الله مثله الثالثة حكي أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم اهمال ليس مع إلا حملا على ما كقولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع على اهمالها ولا ضمير فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو نمت يا أبا عمر وادلج الناس ليس في الأرض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهدا ان يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه و رمى به الى أبي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس و زعم أبو نزار الملقب بملك النحاة أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره الا المسك أفخره والجملة ثم موضع نصب خبر ليس و زعم أبو علي أن اسم ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبره أو الطيب اسمها والخبر محذوف والا المسك بدل كأنه قيل ليس الطيب في الوجود الا المسك أو الطيب اسمها والا المسك نعت والخبر محذوف كانه قيل ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير وضعف بأن الاهمال اذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل

﴿ ص ﴾ الرابعة وتسمى ناقصة فان اكتفت بمرفوع فتامة ولزم النقص ليس و زال خلافا للفارسي وفتىء خلافا للصاغاني قيل وظل ومن الناقصة ذات الشأن وثالثها لا ولا

﴿ ش ﴾ هذه الافعال تسمى نواقص واختلف في سبب تسميتها ذلك فقيل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها لا تفيده وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر الى المنصوب ثم منها مالزم النقص وهو ليس باتفاق و زال خلافا للفارسي فانه أجاز في الحلبيات أن تأتي تامة قياسا لا سماعا وفتىء خلافا للصاغاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فتئت عن الامر فتأ اذا نسيته وزعم البهاباذي أن ظل أيضا لا تستعمل الا ناقصة قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو انها تكون تامة و بقية الافعال تستعمل بالوجهين فاذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع فتكون كان بمعنى ثبت كان الله ولا شيء معه وحدث نحو اذا

كان الشتاء فادفئوني وحضر نحو وان كان ذو عسرة و وقع نحو ماشاء الله كان وكمل وغزل يقال كنت الصبي كفلته وكنت الصوف غزلته وأصبح وأضحى وأمسى بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقول الشاعر

ومن فعلاتي انني حسن القرى * اذ الليلة الشهباء أضحى جليدها

وظل بمعنى دام أوطال أو أقام نهارا و بات بمعنى أقام ليلا أو نزل بالقوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو ، ألا الى الله تصير الامور ، وضم وقطع نحو ، فصرهن اليك ، ودام بمعنى بقي نحو ، مادامت السموات والارض ، وانفك بمعنى خلص أو انفصل نحو انفك الاسير أو الخاتم و برح بمعنى ذهب أو ظهر و بالمعنيين فسر قولهم برح الخفاء و ونى بمعنى فتر وضعف ورام بمعنى ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان فتأ المفتوحة تأتي تامة بمعنى كسر أو اطفأ حكى الفراء فتأته عن الامر كسرته والنار اطفأتها وقد اختلف في كان الشأنية فالجمهور على انها من أقسام الناقصة وذهب صاحب البديع الى أنها من أقسام التامة وذهب أبو القاسم ابن الابرش الى أنها قسم برأسها

﴿ ص ﴾ وحذف اخبارها القرينة ضرورة وثالثها الا ليس ولو دونها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان نص أصحابنا على انه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعي أصله وهو خبر المبتدأ فانه يجوز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناها اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعراض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة كقوله

رماني بأمر كنت منه ووالدي * بريا ومن أجل الطوي رماني

وقوله لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين ليس مجير

أي ليس في الدنيا وكنت بريا ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل بن مالك فنعه في الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا كقولهم فيما حكاه سيبويه ليس احد أي هنا وقوله * فأما الجود منك فليس جود * وقوله

تبسمت وخلتم انه ليس ناصر * فبوئتم من نصرنا خير معقل

وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفراء وقال يجوز في ليس خاصة أن يقول ليس أحد لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس أو نكرة كقوله ما من أحد

﴿ ص ﴾ وقد تلي الواو جملة وخبرا الا ليس وكان منفية بعد الا وفاقا للاخفش وابن مالك فيهما

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الاولى قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيها بالجملة الحالية كقوله

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا * وأكثر ما يعطونه النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يثني دمعة العين بالمهل

هذا مذهب الاخفش وتابعه ابن مالك والجمهور أنكر وا ذلك وتأولوا الجملة على الحال والعمل على التمام الثانية ذهب الاخفش وابن مالك أيضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة بعد الا كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبار

وقوله ما كان من بشر الا وميتته * محتومة لكن الآجال تختلف

وقوله اذا ما ستور البيت أرخين لم يكن * سراج لنا الا ووجهك أنور

والجمهور أنكر وا ذلك وأولوا الاول والثاني على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو وقالوا الخبر

في الثالث لنا

﴿ص﴾ ويجوز توسيطها ومنع الكوفية مطلقاً وابن معط في دام وبعضهم في ليس

﴿ش﴾ اجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب من الفعل والاسم أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدا قال تعالى . وكان حقاً علينا نصر المؤمنين . وقال ليس البر ان تولوا وقال الشاعر

لاطيب للعيش مادامت منغصة * لذاته بادكار الموت والهرم

وقال فليس سواء عالم وجهول ومنعه الكوفيون في الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على مايعود عليه ومنعه ابن معط في دام ورد بأنه مخالف النص السابق والقياس كسائر اخواتها والاجماع ومنعه بعضهم في ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الاجماع على الجواز تبعا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور

﴿ص﴾ وتقديمها الادام والمنفي بما وليس على الأصح وفي زال واخوته وثالثها الاصح يجوز ان نفي بغير ما قال در يود ولن ولم والاصح يجوز بينها وماوفي دام خلاف

﴿ش﴾ يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الافعال الادام وليس والمنفي بما أما دام فحكي الاتفاق عليها لانها مشروطة بدخول ما المصدرية الظرفية والحرف المصدري لايعمل مابعده فيما قبله وأما المنفي بما غير زال واخوته ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر الكلام أولا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني واما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف وقدماء البصريين ونسبه ابن جني الى الجمهور وأجازه ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى . الايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . وفرق بين ليس وبين الافعال المذكورة وامازال واخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال أحدها المنع مطلقا سواء نفيت بما أو بغيرها وعليه الفراء والثاني الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين لان ماعندهم ليس لها الصدر كغيرها والثالث وهو الاصح وعليه البصريون المنع ان نفيت بما لان لها الصدر والجواز ان نفيت بغيرها كلا ولم ولن ولما وان والحق در يود لم ولن بما فمنع التقديم ان نفي بهما اما تقديمه على الفعل دون ما بان يوسط بينهما نحو ماقائما زال زيد فالأصح جوازه وعليه الأكثرون ومنعه بعضهم لان الفعل مع ما كمبتدا فلا يفصل بينهما واما توسيطه بين ما ودام فنص صاحب الافصاح وبدر الدين ابن مالك على انه لايجوز لان الموصول الحرفي لايفصل بينه وبين صلته بمعمولها ولأن دام لايتصرف وقال أبو حيان القياس الجواز لان ما حرف مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا أن يثبت ان دام لاتتصرف فيتجه المنع

﴿ص﴾ ويجبان ويمتنعان لمامر

﴿ش﴾ قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه وقد يمتنع كل من ذلك للامور الموجبة والمانعة في خبر المبتدا مثال وجوب التوسيط ما كان قائما الا زيد ومثال وجوب التقديم أين كان زيد وكم كان مالك ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير كان في الدار ساكنها وكان في الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسيطه ولايجوز تأخيره ومثال مانعهما ووجوب التأخير كان بعل هند حبيبها لاجل الضمير وصار عدوى صديقي للالباس

﴿ص﴾ وفي تأخير الجملة ثالثها يجب ان رفع ضمير الاسم ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه وفي منصوب لاظرف ثالثها يفتح لاظاهر اعراب مشارك عرفا ونكرا ولايليها معمول خبرها كغيرها خلافا للكوفية وابن السراج الا

ظرف ويجوز مع خبر وتقدمه

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى اختلف فى وجوب تأخير الخبر هنا اذا كان جملة على أقوال أحدها يجب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسيطه سواء كانت اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم أم غير رافعة نحو كان زيد يمر به عمرو ومستند المنع فى ذلك عدم سماعه والثانى لا مطلقا فيجوز التقديم والتوسيط وذكر ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق

الى ملك ماأمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره

قال ويدل لجوازه مع كان تقديم معموله فى قوله تعالى ، أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ، وأنفسهم كانوا يظلمون ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل والثالث المنع فى الفعلية الواقعة لضمير الأسم والجواز فى غيرها وصححه ابن عصفور وقال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدإ والخبر ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرا مقدما فقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدإ والخبر الثانية لايجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان زيد أبوه أى كان زيد قائما أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذى هو كجزء منه فان كان معموله منصوبا نحو آكلا كان زيد طعامك ففيه أقوال ثالثها يصح التقديم ولا يمتنع لانه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا أو مجرورا جاز بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع فى الظرف والمجرور ما لا تتسع فى غيرهما نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدإ ان يتساويا فى التعريف والتنكير ولابيان ولا يجرى ذلك هنا فى ظاهر الاعراب لان نصب الخبر يبينه فيجوز كان أخاك زيد ولم يكن خيرا منك أحد فان خفى الاعراب وجب تأخير الخبر للالباس نحو صار عدوى صديقى وكان فتاك مولاك الرابعة مذهب أكثر البصريين انه لايجوز أن يلى كان واخواتها معمول خبرها من مفعول وحال وغيرها الا الظرف والمجرور فلا يقال كان طعامك زيد آكلا ولا كان طعامك آكلا زيد وهذا الحكم غير مختص بباب كان بل لايلى عاملا من العوامل ماانتصب بغيره أو رفعه فان كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا جاز أن يلى كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع فى الظروف والمجرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج أن يليها غير الظرف أيضا لوروده فى قوله * بما كان اياهم عطية عودا * وأجيب بان اسم كان ضمير الشأن مستترفيها وعطية مبتدأ خبره عودا والجملة خبر كان فلم يل العامل كان بل ضمير الشأن وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيد آكلا وعليه قوله تعالى وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم انه يتأتى فى كان زيد آكلا طعامك أربعة وعشرون تركيبا وقد سقتها فى الأشباه والنظائر وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد

﴿ ص ﴾ واذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدا وقيل الخبر غير الاعرف الا الاشارة مع غير ضمير والأن وأن وقيل ما يراد ثبوته مطلقا وقيل ان قام مقامه أو شبه به وقيل ماصح جوابا أو نكرتان بمسوغ تخير وفى الاخبار هنا وان بمعرفة عن نكرة ثالثها سائغ ان أفاد والنكرة غير صفة محضة

﴿ش﴾ اذا اجتمع فى باب كان معرفتان ففى ما تعين اسما وخلافه خبرا الاقوال السابقة فى المبتدإ والخبر مع زيادة أقوال أخر فقيل تخير فايهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر وعليه الفارسى وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال واذا كانا معرفتين فانت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعته

ونصبت الآخر وقيل تنظر الى المخاطب فان كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر نحو كان أخو بكر عمرا واذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر أخا ويجهل كونه عمرا وكان عمرو أخا بكر اذا كان يعلم عمرا ويجهل كونه أخا بكر وعلى هذا السيرافي وابن البادش وابن الضائع وحملوا كلام سيبويه على ما اذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف منهما الاسم والآخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه يجعل الاشارة الاسم وان كان مع أعرف منه كالعلم والمضاف الى الضمير نحو كان هذا أخاك لان العرب اعتنت بتقديم الاشارة لمكان التنبيه الذي فيه اما مع المضمر فلا ولهذا كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا والا ان كان أحدهما أن وأن المفتوحتين فان الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر ولهذا قرأ أكثر القراء . فما كان جواب قومه الا أن قالوا . بنصب جواب لشبههما بالمضمر من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فعوملا معاملته اذا اجتمع مع معرفة غيره فان الاختيار جعله الاسم لانه أعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته مطلقا نحو كان عفو بتك عزلك وكان زيد زهيرا وقول الشاعر * فكان مضلي من هديت برشده * أثبت الهداية لنفسه ولو قال فكان هادي من أضللت به لاثبت الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط أن يكون أحدهما قائما مقام الآخر ومشبها به كالمثالين الاولين بخلاف ما اذا كان هو نفسه كالبيت وقيل ما صح منهما جوابا فهو الخبر والآخر الاسم حكى هذه الاقوال أبو حيان ثم اختار تبعا لجماعة تقسيما يجمعها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان كان أحدهما قائما مقام الآخر أو مشبها به فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو نفسه فان عرف المخاطب أحدهما دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر وان عرفهما أو جهلهما فان كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم والآخر الخبر الا المشار مع الضمير وان استويا في التعريف فانت بالخيار ان كان أحدهما أن وأن والمصدر يتبين فانه يتعين جعله الاسم قال وضمير النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار يعامل معاملة النكرة اذا اجتمعت مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث علم على من يعود اما ان تعلم من هو في نفسه فلا واذا اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ للابتداء فلك الخيار فما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر نحو كان رجل قائما أو كان قائم رجلا وان كان لاحدهما مسوغ دون الآخر فالذي له المسوغ هو الاسم والآخر الخبر نحو كان كل أحد قائما ولا يجوز كان قائم كل أحد واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله

كأن سلافة من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء

وقوله * ولايك موقف منك الوداعا * قال وقد حمل هذا الشبه في باب ان على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة كقوله وان حراما أن أسب مجاشعا * بآبائي الشم الكرام الخضارم

وأجاز سيبويه ان قريبا منك زيد

(ص) وان قصد ايجاب خبر ما قرن بالا ان قبل وان قرن بتنفيس أو قد أولم خلافا للفراء لا زال وأخوته ولا يكون اسم هذه نكرة وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر في ليس ولان بعد نفي وشبهه

(ش) فيه مسئلتان الأولى اذا قصد ايجاب خبر منفي ايا كان وقرن بالا ان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قائما وليس زيد الا قائما وسواء هذا الباب وغيره نحو ما ظننت زيدا الا قائما فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل

الا منفيا لم يجز دخول الا عليه نحو ما كان مثلك الا أحدا وما كان زيد الا زائلا ضاحكا وكذلك لا تدخل على خبر زال واخوته لان نفيها ايجاب فان قولك ما زال زيد عالما فيه اثبات العلم لزيد فهو كقولك * كان زيد عالما * وهذا لا يدخل عليه الا فكذلك ذاك * وأما قول ذي الرمة

حراجيج لا تنفك الا مناخة * على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

فقيل خطأ منه ولهذا لم يحتج الاصمعي بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة الا أو تمام ينفك ومناخة حال ولا يجوز دخول الا على خبر مقرون الثانية بكثرة وقوع اسم ليس نكرة محضة لان فيها معنى النفي المسوغ للابتداء بالنكرة كقوله

كم قد رأيت وليس شئ باقيا * من زائر طيف الهوى ومزور

ويشاركه في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله

اذا لم يكن أحد باقيا * فان التأسي دواء الاسى

وقوله ولو كان حي في الحياة مخلدا * خلدت ولكن ليس حي بخالد

وقد يلحق بها في باب زال واخوته

﴿ص﴾ وترادف كان لم يزل وتزاد وسطا قيل وآخرا فقارته وقيل وفاعلها ضمير مصدرها وشذ بين جار ومجرور و وزاد الكوفية أصبح وأمسى والفرا يكون والباقي ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا أي انها تأتي دالة على الدوام وان كان الاصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال أبو حيان أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو . وكان الله سميعا بصيرا . أي لم يزل متصفا بذلك الثانية تختص أيضا بانها تزاد بشروط أن تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند اليه نحو ما كان أحسن زيدا ولم ير كان مثلهم ومنه حديث أو نبي كان آدم وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله * أنت تكون ماجد نبيل * وجوز أيضا زيادتها أخيرا نحو زيد قائم كان قياسا على الغاء ظن آخرا ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف الاصل فلا يستباح في غير مواضعها المعتادة وشذ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله

سراة بني بكر تسامو * على كان المسومة العراب

قال أبو حيان ولا يحفظ في غير هذا البيت وجوز الكوفيون زيادة أصبح وامسى وحكوا ما اصبح ابردها وما امسى ادفأها وحمل على ذلك أبو علي قوله

عدو عينيك وشانيهما * اصبح مشغول بمشغول

وقوله اعاذل قومي ما هويت فأو بي * كثيرا ارى امسى لديك ذنوبي

وأجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذا لم ينقص المعنى نحو ما اضحى احسن زيدا او زيد أضحى قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب

ولم يردان يأمره بالذهاب والصحيح ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وقد اختلف في كان المزيدة هل لها فاعل فذهب السيرافي والصيمري الى انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل كان هو أي كان الكون وذهب الفارسي الى انها لا فاعل لها لان الفاعل اذا

استعمل استعمال مالا يحتاج الى فاعل استغنى عنه بدليل ان قل ما فعل ولما استعملته العرب للنفي لم يحتج اليه اجراء له مجرى حرف النفي واختاره ابن مالك ووجهه بانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها من الاسناد

﴿ص﴾ ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد ان ولو بكثرة وهلا والا بقلة ويجوز رفع تاليها ان حسن تقدير فيه أو معه والافلا وجوز يونس وابن مالك جره مقرونا بان لا أو ان عادا اسم كان على مجرور بحرف وجعل تالى الفاء جواب أن خبر مبتدأ أولى من خبر كان مضمرة أو حال أو مفعول بلائق واضمار الناقصة قبلها أولى وقيل بعد لدن ونحوها ويجب بعد أن وقل بعد ان معوضا منها ما وقيل هي التامة والمنصوب حال وقيل العامل ما وقيل غير عوض فيظهران

﴿ش﴾ تختص كان ايضا من بين سائر اخواتها بانها قد تعمل محذوفة ولذلك أقسام الاول ما يجوز بكثرة وذلك بعد إن ولو الشرطيتين فتحذف هي واسمها اذا كان ضميرا ما علم من غائب أو حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله

قد قيل ذلك إن حقا وان كذبا ❊ فما اعتذارك من قول اذا قيلا

ومع المتكلم قوله
حدبت على بطون ضبة كلها ❊ ان ظالما فيهم وان مظلوما

ومع المخاطب قوله
لا تقربن الدهر آل مطرف ❊ إن ظالما ابدا وان مظلوما

ومثاله بعد لو مع الثلاثة قوله

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا ❊ جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وقوله
علمتك منانا فلست بآمل ❊ نداك ولو غرثان ظمآن عاريا

وقوله
انطق بحق ولو مستخرجا احنا ❊ فان ذا الحق غلاب وان غلبا

ولو اظهر الفعل في هذه المثل لجاز قال سيبويه وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الا نصب التالى على انه خبر كان وربما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن هنالك تقدير فيه او معه او نحو ذلك كقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تقدير ان كان العمل خيرا وان كان المقتول به سيفا وارتفاعها على انها الاسم على تقدير ان كان في اعمالهم خير وان كان معه سيف او على تقدير كان التامة والاول اولى وهو معنى قولنا واضمار الناقصة قبلها أي الناقصة أولى أي من التامة وعلله ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجرى الاستعمالان على سنن واحد ولا يختلف العامل ومثاله بعد لو الاطعام ولو تمرا فالنصب على تقدير ولو يكون الطعام تمرا والرفع على تقدير ولو يكون عندكم تمر أو على تقدير كان تامة فان لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالابيات السابقة ومثله سيبويه بقولك امرر بأيهم أفضل ان زيدا وان عمرا والثاني بعد إن فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت ان بلا أم لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح وامرر بأيهم افضل ان زيدا وان عمرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالحا وان يكن زيدا وحكى يونس فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح والا اكن مررت بصالح فقد مررت بطالح واجازه في زيد على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو فوافقه ابن مالك على اطراده وقصره غيرهما على السماع لان الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس قال ابو حيان والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع مثل ذلك بعد لو اصلا وقولي وجعل تالى الفاء الى آخره أشرت به الى ان قولهم فخير من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ ومع النصب شيآن ولان وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر والتقدير في الرفع فالذي يجزى به خير والنصب على حذف كان واسمها اى كان الذي يجزى به خيرا او على الحال أي فهو يلقاه خيرا او على المفعول

بفعل لائق اى فهو يجزى أو يعطى خيرا وعلم من ذلك ان فى مسئلة إن خيرا فخير أربعة أوجه احسنها نصب الاول ورفع الثانى واضعفها عكسه و بينهما نصبهما ورفعهما ثم قال الشلو بين انهما متكافئتان لان مافى نصبه الاول من الحسن يقابله قبح رفعه ومافى نصب الثانى من القبح يقابله حسن رفعه وقال ابن عصفور بل رفعهما أحسن لقلة الاضمار فيهما بالنسبة الى نصبهما القسم الثانى مايجوز بقلة وذلك فى ثلاث صور الأولى والثانية بعد هلا والا قال ابو حيان يجرى مجرى لو غيرها من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم مايدل عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثة بعد لدن كقوله

* من لد شولا فالى اتلائها * أى من لدان كانت شولا والشول بفتح المعجمة التى ارتفعت ألبانها من النوق واحدها شائلة أو شائل و تلاؤها أن يتلوها أولادها وقولى ونحوها وقول التسهيل وشبهها مثاله قوله

* ازمان قومى والجماعة كالذى * لزم الرحالة ان تميل مميلا

قال سيبويه اراد أزمان كان قومى مع الجماعة القسم الثالث مايجب وذلك فى صورتين الاولى بعد أن المصدرية اذا عوض منها ما كقوله * أباخراشة أما أنت ذانفر * أى لان كنت فحذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجئ بما عوضا عنها والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعد ما اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو الصحيح فى المسئلة و بقى فيها أقوال أخر فزعم بعضهم ان كان المحذوفة فيها تامة والمنصوب حال وزعم أبو على وابن جنى ان ماهى الرافعة الناصبة لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه فى العمل وزعم المبرد ان ما زائدة لاعوض فيجوز اظهار كان معها نحو اما كنت منطلقا انطلقت و رد بان هذا كلام جرى مجرى المثل فيقال كما سمع ولا يغير وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة للاول كقولهم افعل هذا إما لا أى ان كنت لا تفعل غيره وقول الراجز

امرعت الارض لوان مالا * لوان نوقا لك أو جمالا * أو ثلة من غنم اما لا

أى ان كنت لا تجد غيرها وما عوض من كان وانما كان هذا قليلا لكثرة الحذف ولا يحذف مع المكسورة معوضا منها ما الا فى هذا ولو قلت اما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة لاعوضا ولا يجوز اما أنت منطلقا انطلقت بحذف كان

﴿ص﴾ و يحذف لامها ساكنة جزما والتامة أقل مالم يوصل بضمير أو ساكن خلافا ليونس

﴿ش﴾ يجوز حذف نون كان تخفيفا بشروط أن يكون من مضارع بخلاف الماضى والامر مجزوم بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف وان لا توصل بضمير نحو ان يكنه فلن تسلط عليه ولا بساكن نحو لم يكن الذين كفروا مثال ما اجتمعت فيه الشروط ولم أك بغيا . لم نك من المصلين . فلم يك ينفعهم وسواء فى ذلك الناقصة كما مثلنا والتامة لكن الحذف فيها أقل نحو . وان تك حسنة بالرفع قال أبو حيان وحذف هذه النون شاذ فى القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وانما لم يجز عند ملاقاة الضمير لان الضمير يرد الشئ الى أصله كما رد نون لدن اذا أضيفت اليه فقيل لدنه ولا يجوز لده ولا عند الساكن لانها تحرك حينئذ فيضعف الشبه وأجاز يونس حذفها مع الساكن و وافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله

لم يك الحق سوى ان هاجه * رسم دار قد تعفى بالسرر

وقوله * فان لم تك المرآة أبدت وسامة * وقوله * اذا لم تك الحاجات من همة الفتى * والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثقل بثبوتها قبل الساكن أشد فيكون الحذف حينئذ أولى و رده أبو حيان بأن التخفيف ليس هو العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها

بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزئيها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها

﴿ ص ﴾ مسئلة ألحق بليس أحرف أحدها ما النافية عند أهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط الباء وشرطه بقاء النفي لا ان نقض بالا أو انما وثالثها ينصب ان نزل الثاني منزلة الاول ورابعها ان كان صفة ولا بدل منه خلافا للصفار لا بغير وجوز الفراء رفعه وفقدان وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لا نافية خلافا لهم وما خلافا لقوم وتأخير الخبر خلافا للفراء مطلقا والاخفش مع الا وقيل نصبه لغة ومعموله خلافا لابن كيسان ومنعه الرماني مرفوعا أيضا وفي تقدم الظرف ثالثها الاصح عندهم يجوز معمولا لا خبرا وعندي عكسه ولا يقدم معمول ما بحال وثالثها يجوز ان قصد الرد

﴿ ش ﴾ أصل العمل للأفعال بدليل ان كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائدا نحو كان أو في معنى الحرف نحو قلما أو تركب مع غيره نحو حبذا وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل وأما الحرف فتقدم انه ان اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه فان لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان جزء الشيء لا يعمل في الشيء وما من قبيل غير المختص ولها شبهان أحدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف وراعاه بنو تميم فلم يعملوها والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي وداخلة على المبتدإ والخبر وتخلص المحتمل للحال كما أن ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا الخبر خبرا لها قال تعالى . ما هذا بشرا . ما هن أمهاتهم . هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون أن ما لا تعمل شيأ في لغة الحجازيين وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على اسقاط الباء لان العرب لا تكاد تنطق بها الا بالباء فاذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره ورد بكثير من الحروف الجارة حذفت ولم ينصب ما بعدها وعلى الاول لاعمالها عمل ليس شروط أحدها بقاء النفي فان انتقض بالا بطل العمل نحو . وما محمد الا رسول . وكذا اذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بالا نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز يونس والشلوبين النصب مع الا مطلقا لوروده في قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله وما حق الذي يعثو نهارا * ويسرق ليله الا نكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر أي ينكل نكالا ويعذب معذبا أي تعذيبا وبدوران منجنون أي دولاب وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو ما زيد الا أخاك أو منزلا منزلته نحو ما زيد الا زهيرا وقال آخرون يجوز ان كان صفة نحو ما زيد الا قائما وقال الصفار في البدل يجوز نصبه لكن على الاستثناء لا البدلية وان انتقض بغير الا لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع الشرط الثاني فقدان فان زيدت بعدها بطل العمل كقوله * فما ان طبنا جبن ولكن * وقوله

بني غدانة ما ان أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخزف

قال ابن مالك لما كان عمل ما استحسانا لا قياسا شرط فيه الشروط المذكورة لان كلا منها حال أصلي فالبقاء عليها تقوية والتخلي عنها أو عن بعضها توهين وأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة ان لان مقارنة ان تزيل شبهها بليس لان ليس لا يليها ان فاذا وليت ما تباينا في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان ورووا قوله * ما ان أنتم ذهبا ولا صريفا * بالنصب والبصريون على أن ان المذكورة زائدة كافة وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه وعندي أن الخلاف في اعمالها ينبغي أن

يكون مرتبا على هذا الخلاف الشرط الثالث ان لا تؤكد بما فان أكدت بها بطل العمل نحو ما ما زيد قائم قال في الغرة وهي كافة وحكى هو والفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب كقوله

لا ينسك الأسى تأسيا فما * من حمام أحد معتصما (٧)

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول أي فما يجدي الحزن ثم ابتدأ أما فليست مؤكدة الشرط الرابع تأخير الخبر فان تقدم ارتفع كقوله * وما حسن أن يمدح المرء نفسه * وجوز الفراء نصبه مطلقا نحو ما قائما زيد وجوزه الاخفش مع الا نحو ما قائما الا زيد وحكى الجرمي ان ذلك لغية سمع ما مسيئا من أعتب وقال الفرزدق إذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر * وقال آخر * نجران إذ ما مثلها نجران * والجمهور أولوا ذلك على الحال نحو فيها قائما رجل والخبر محذوف وهو العامل فيها أي ما مثلهم في الوجود واذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ففي تقدم معموله أولى نحو ما طعامك زيد آكل وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياسا على لا ولن ولم فان تقدم الخبر أو معموله وهو ظرف أو جار ومجرور نحو ما في الدار أو ما عندك زيد وما بي أنت معنيا فأقوال أحدها منع النصب كغيرهما والثاني الجواز للتوسع فيهما والثالث جواز النصب ان كان الظرف المقدم معمول الخبر والمنع ان كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه وصرح به في الكافية الكبرى وشرحها وابن هشام في الجامع وعندي عكس هذا وهو النصب ان كان الظرف المقدم الخبر والمنع ان كان معموله

﴿ ص ﴾ وما عطف على خبرها بلكن و بل رفع ونصب غيرهما أجود ومنع قوم نصب معطوف ليس مطلقا ولا يغيرها الهمز ولا الحذف خلافا للكسائي ولا اسمها وخبرها ما لم تكف بان وشذ بناء النكرة معها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى اذا عطف على خبر ما بلكن أو بل تعين في المعطوف الرفع نحو ما زيد قائما لكن قاعد أو بل قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في المنفي أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ويجوز ولا قاعد على اضمار هو وأوجب قوم الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقا سواء كان بلكن و بل أم بغيرهما نحو ليس زيد قائما لكن قاعد أو ولا قاعد والمعروف خلافه الثانية اذا دخلت همزة الاستفهام على ما الحجازية لم تغيرها عن العمل نحو أما زيد قائما كما تقول ألست قائما الثالثة أجاز الكسائي اضمار ما فأنشد

فقلت لها والله يدري مسافر * اذا أضمرته الارض ما الله صانع

أي ما يدري ومنع البصريون ذلك الرابعة لا يجوز حذف اسم ما قياسا على ليس وأخواتها فلا تقول رب زيد ما منطلقا تريد ما هو ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيها بلا كقوله * ولنا موا فان من حديث ولا صالي * التقدير فما حديث ولا صال منتبه الى ذي حديث الخامسة شذ بناء النكرة معها تشبيها بلا سمع ما بأس عليك كما قالوا لا بأس عليك وأنشد الاخفش

ما بأس لو ردت علينا تحية * قليلا على من يعرف الحق عابها

﴿ ص ﴾ الثاني ان النافية عند أهل العالية بشرط ترتيب وعدم نقض وأنكرها أكثر البصرية وقيل لا تأتي الا مع الا

﴿ ش ﴾ ان النافية أيضا من الحروف التي لا تختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة وعزي الى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه أبو حيان لمشاركتها ما في النفي وكونها لنفي الحال والسماع وحكى عن أهل العالية ان ذلك نافعك ولا ضارك وان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وسمع الكسائي أعرابيا يقول إنا قائما فأنكرها

عليه وظن أنها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان أنا قائما فترك الهمزة وأدغم على حد لكنا هو الله ربي وقرأ سعيد بن جبير ان الذين يدعون من دون الله عبادا أمثالكم وقال الشاعر

* ان هو مستوليا على أحد *

وقال ان المرء ميتا بانقضاء حياته * ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وذهب بعضهم الى أنها اذا دخلت على الاسم فلابد أن يكون بعدها الا نحو ان الكافرون الا في غرور ويرده ما تقدم

﴿ص﴾ وتزاد أيضا بعد ما الموصولة والمصدرية والا وقبل همزة الانكار وضعف بعد ما التوقيتية قال قطرب وترد بمعنى قد والكوفية واذ

﴿ش﴾ هذا استطراد الى ذكر بقية معاني ان فانها تكون نافية كما ذكر وشرطية كما سيأتي وزائدة وذلك في مواضع أحدها بعد ما النافية كما تقدم وأشرت اليه بقولي أيضا ثانيها بعد ما الموصولة كقوله

* يرجي المرء ما ان لا يراه * أي الذي لا يراه ثالثها بعد ما المصدرية كقوله * ورج الفتى للخير ما ان رأيته *

رابعها بعد الا الاستفتاحية كقوله * الا ان سرى ليلى فبت كئيبا * خامسها قبل همزة الانكار قيل لأعرابي أتخرج ان أخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك وزعم قطرب ان ان تأتي بمعنى قد ونحو ج عليه فذكر ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون انها تأتي بمعنى اذ وخرجوا عليه لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين والجمهور أنكروا الأمرين وقالوا هي في الآيتين شرطية والقصد في الأولى التهييج وفي الثانية التبرك

﴿ص﴾ الثالث لا وعملها أكثر من إن وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم فقط بشرط ان وإيلاء مرفوعها وتنكير جزئيها وألغاها ابن جني

﴿ش﴾ لا أيضا من الحروف غير المختصة في إعمالها أقوال أحدها وهو المسهل كما رأيتها تعمل الحاقا بليس كقوله تعز فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

الثاني انها لا تعمل أصلا ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينسب أصلا وعليه أبو الحسن الثالث أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيأ وعليه الزجاج واستدل له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظا به كقوله من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح

وقوله * في الجم حين لا مستصرخ * ورد بالبيت السابق وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نثرا ونظما ولا إعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا الا البيت السابق والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد ولا عمالها أربعة شروط لشرطان المذكوران في إن والثالث ان لا يفصل بينها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لانها أضعف من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير اسمها وخبرها نحو لا رجل قائما ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا

وتأوله الجمهور على أن الأصل لا أرى باغيا فحذف الفعل وانفصل الضمير وباغيا حال ﴿تنبيه﴾ قال أبو حيان لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المطرزي فانه قال فيه بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طيء وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على اعمالها اه

﴿ص﴾ الرابعة لات وهي لا زيدت التاء تأنيثا وقيل لغيره وسيبويه ركبت كانما وقيل فعل ماض وقيل أصلها ليس وقد تكسر وتختص بالحين قيل ومرادفه ولا تعمل في هنا خلافا لابن عصفور ولا يذكر جزآها والاكثر حذف الاسم والعطف على خبرها كما وأنكر الاخفش عملها وفي قول له كان وجر الفراء بها الزمان وقد يضاف اليها حين ولو تقديرا وقد تحذف حينئذ دون التاء وجاءت مفردة

﴿ش﴾ اختلف في لات فذهب سيبويه الى أنها مركبة من لا والتاء كانما ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سميت بانما وذهب الاخفش والجمهور الى أنها لا زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل ثمت وربت وذهب ابن الطراوة وغيره الى أنها ليست للتأنيث وانما زيدت كما زيدت على الحين كقوله * العاطفون تحين مامن عاطف * أى حين مامن عاطف وذهب ابن أبي الربيع الى أن الاصل في لات ليس أبدلت سينها تاء كما في ست فعادت الياء الى الالف لان الاصل في ليس لاس لأنها فعل ولكنهم كرهوا أن يقولوا ليت فيصير لفظها لفظ التمني ولم يفعل هذا الا مع الحين كما أن لدن لم تشبه نونها بالتنوين الا مع غدوة وفي البسيط ويحتمل أن تكون التاء بدلا من سين ليس كما في ست وانقلبت الياء ألفا على القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها وهو الحال واختلفوا هل لها عمل أم لا على أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ورب شيء يختص في العمل بنوع مالا لسبب كما أعملوا لدن في غدوة خاصة والباء في القسم وقيل لا تقتصر على لفظ الحين بل تعمل أيضا في مرادفه كاوان وساعة وعليه ابن مالك كقوله * ندم البغاة ولات ساعة مندم * والتزموا فيها أن لا يذكر الجزآن معها بل لابد من حذف أحدهما والأكثر ون المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تعالى ولات حين مناص أى ولات الحين حين مناص أو ولات حين مناص لهم وهل تعمل في هنا كسائر مرادف الحين قولان أحدهما نعم وعليه الشلوبين وابن عصفور كقوله * لات هنا ذكرى جبيرة * فهنا اسمها وذكرى الخبر أى لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ليس هذا أوان حنين والثاني لا وعليه ابن مالك وهي فيها ذكر وشبهه مهملة وهنا نصب على الظرفية والفعل خبر ما بعده على تقدير ان لات هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى في الا بأن يدخل عليه من أو الى و وافقه أبو حيان القول الثاني انها لا تعمل شيأ بل الاسم الذي بعدها ان كان مرفوعا فبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أى ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان لانها لم يحفظ الاتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولان ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا في الفرع مالم يتصرفوا في الاصل الا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لانه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع القول الثالث انها تعمل عمل ان وهي للنفي العام وعزى الى الاخفش فجمل ولات حين مناص بالنصب اسما مثل لا غلام سفر والخبر محذوف أى لهم الرابع انها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء وأنشد

* طلبوا صلحنا ولات أوان * وقرئ ولات حين مناص بالجر ومن أحكام لات انها قد تكسر تاؤها وانها قد يضاف اليها حين لفظا كقوله * وذلك حين لات أوان حلم * أو تقديرا كقوله

* تذكر حب ليلى لات حينا * أى حين لات حين تذكر وقد تحذف لا حين تقدير اضافة الحين وتبقى التاء كقوله * العاطفون تحين مامن عاطف * أرادهم العاطفون حين لات حين مامن عاطف فحذف حين مع لا قاله ابن مالك وقد جاءت لات غير مضاف اليها حين ولا مذكور بعدها حين ولا مرادفه في قول الافوه

ترك الناس لنا أكنافهم * وتولوا لات لم يغن الفرار

وهي هنا حرف نفي مؤكد بحرف النفي وهو لم وليست عاملة والعطف على خبر لات العاملة كالعطف على ما فينصب ويرفع في نحو لات حين جزع ولا حين طيش ويتعين الرفع في مثل نحو لات حين قلق بل حين صبر أو لكن حين صبر

﴿ ص ﴾ مسئلة تزاد الباء في خبر منفي بليس وما ولو زيدت كان اسمها خلافا للفراء والخبر خلافا لهشام أو ظرف يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائي أو كاف التشبيه ولا يختص بالحجازية خلافا لأبي علي ولا منصوب خلافا للكوفية فيجوز بعدان وفي مقدم وثالثها فيه لهم ان فصل بمعموله وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ ولا ومنع قياسهما ابن عصفور ولا التبرئة واسم ليس مؤخرا وخبر المبتدأ بعد هل ولكن وليت وان بعد نفي ودونه قال ابن مالك وبحال منفية وخالفه أبو حيان والاخفش وكل موجب

﴿ش﴾ تزاد الباء في خبر ليس وما اذا كان منفيا نحو أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وفائدة زيادتها دفع توهم ان الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جيء بالباء ارتفع التوهم ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب فلا يجوز ليس زيد الا بقائم ولا ما زيد الا بخارج فلو زيدت كان بين اسم ما وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفراء واجازه البصريون والكسائي نحو ما زيد كان بقائم ولو كان الخبر مثلا لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازه البصريون والكسائي نحو ما زيد بمثلك ولو كان الخبر ظرفا فان جاز أن يستعمل اسما جاز دخول الباء عليها وان لم يستعمل اسما كحيث لم يجز عند البصريين واجازه هشام نحو ما زيد بحيث يحب واجاز الكسائي دخولها في الخبر اذا كان كاف التشبيه حكى ليس بكذلك ولا يختص دخول الباء بخبر ما الحجازية بل تدخل في خبر التميمية خلافا للفارسي والزمخشري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ولان الباء انما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا بدليل دخولها في لم أكن بقائم وامتناعها في كنت قائما ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافا للكوفيين فيجوز ولو بطل عمل ما بزيادة ان أو تقدم الخبر في الاصح قال

* لعمرك ما ان أبو مالك * بواه ولا بضعيف قواه * وقد تزاد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو لم أكن بقائم قال

وان مدت الأيدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وقال * فلما دعاني لم يجدني بقعدد * وقد تزاد في خبر لا أخت ما

كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب *

ومنع قياس ذلك في المسئلتين ابن عصفور وقد تزاد في لا التبرئة قالوا لا خير بخير بعده النار أي خير وفي اسم ليس اذا تأخر عن الخبر وفي خبر المبتدا بعد هل كقوله * الا هل أخو عيش لذيذ بدائم * وفي خبر لكن كقوله * ولكن أجرا لو فعلت بهين * وفي خبر ليت كقوله * ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم * وفي خبر أن بعد نفي ودونه كقوله تعالى . أولم يروا أن الله الى قوله بقادر وقول الشاعر * فانك مهما أحدثت بالمجرب * وذكر ابن مالك انها تزاد في الحال المنفية كقوله * فارجعت بخائبة ركاب * أي خائبة ونازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال لا زائدة أي بحاجة خائبة أي ملتبسة بحاجة وجوز الأخفش زيادة الباء في كل موجب نحو زيد بقائم واستدل بقوله تعالى . جزاء سيئة بمثلها . وأوله الجمهور على حذف الخبر أي واقع

﴿ ص ﴾ مسئلة ولي عاطف بعد ليس وما وصف تلاه سببي رفع والموصوف ماله أو محلا مبتدأ أو خبرا أو أجنبي جر عطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها ويجران جر على الأصح ويجب بعدها الرفع وجوز الكوفي نصبه وجوه لا ان حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف على الاجنبي جاز نصبه خلافا للقدماء

﴿ ش ﴾ اذا عطف على خبر ليس وما وصف يتلوه سببي أعطي الوصف ماله مفردا ورفع به السببي نحو ليس

زيد قائما ولا ذاهبا أخوه وما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ويجوز جعل السببي مبتدأ مؤخرا والوصف خبره فتجب مطابقته وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف على اسمها والوصف المتلو على خبرها فينصب نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فعمرو معطوف على زيد وذاهبا على قائما فان كان الخبر مجرورا بجار جر الوصف أيضا نحو ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ويجوز في الحالتين الرفع على الابتداء والخبر وقيل لا يجوز النصب في الأولى بل يتعين الرفع قياسا على ما ورد بالسماع حكى سيبويه ليس زيد ولا أخوه قاعدين وقيل لا يجوز الجر في الثانية حذرا من العطف على عاملين ورد بأنه بباء مقدرة مدلول عليها بالمقدمة وبالسماع قال

* فليس بآتيك منهيها * ولا قاصر عنك مأمورها

وأما في ما فيتعين الرفع سواء نصب خبرها أم جر لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله لعمرك ما معن بتارك حقه * ولا منسئ معن ولا متيسر

وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر والجر إن جر وحكوا ما زيد قائما فيقلعا أحد أى اذا قام لم يتخلف أحد ويقال عندهم ما زيد بمطلق ولا خارج عمرو بالجر اذا لم تحذف لا فان حذفت امتنع الجر عندهم الا هشاما فانه يجيزه كما اذا لم تحذف ولو تأخر الوصف في العطف نحو ما زيد قائما ولا عمرو وخارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائى وهشام ومنع النصب البصريون القدماء الذين رد عليهم سيبويه

﴿ ص ﴾ الثانى كاد وكرب وأوشك وهلهل وأولى وألم لمقاربة العمل وجعل وطفق كسرا وفتحا وبالباء وأخذ وعلق وانشأ وهب للشروع فيه وعسى واخلولق لترجيه وزاد ابن مالك وابن طريف والسرقسطى حرى وثعلب قام والبهارى كارب وقارب وقرب واحال وأقبل وأطال واشفى وشارف وقرب ودنى وأثر وقعد وذهب وازدلف وزلف وأزلف وأشرف وتهيأ وأسف وبعضهم طار وانبرى ونشب واللخمى ابتدأ وعبأ وقد ترد عسى اشفاقا وقيل هو معناها وقيل كرب للشروع

﴿ ش ﴾ الثانى من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التغليب اذ هي ثلاثة أقسام أحدها ماهو لمقاربة العمل وهو ستة ألفاظ اشهرها كاد واغربها أولى ومن شواهدها قوله

* فعادى بين هاديتين منها * وأولى أن يزيد على الثلاث

والبواقى كرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وزعم بعضهم انهما من أفعال الشروع وأوشك وهلهل ومن شواهدها قوله

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الامانة تزهق

وألم ومن شواهدها حديث وإن مما ينبت الربيع يقتل حبطا أو يلم أى يلم أن يقتل وحديث لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره والثانى ماهو للشروع في العمل وهو ستة ألفاظ جعل قال

وقد جعلت اذا ماقمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل

وطفق بكسر الفاء وفتحها والكسر أشهر ويقال طبق بكسر الباء قال تعالى وطفقا يخصفان وأخذ قال

* فأخذت أسأل والرسوم تجيبنى * وعلق قال * أراك علقت تظلم من أجرنا * وأنشأ قال

* أنشأت أعرب عما كان مكنونا * وهب قال * هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * قاله ابن مالك وأغرب من نقل هب * الثالث ماهو لترجي الفعل وهو لفظان عسى واخلولق نحو اخلولقت السماء ان تمطر فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك فيها حرى للترجي كقوله

* فحرى أن يكون ذاك وكانا * قال أبو حيان والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب أنت

حرى من ذلك أى حقيق وخليق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثقة * قلت ظاهر كلامهما انه منفرد بذلك وليس كذلك فقد سبقه الى عدها ابن طريف والسرقسطى و زاد ثعلب فى أفعال الشروع قام وأنشد * قامت تلوم و بعض اللوم آونة * و زاد أبو اسحق ابراهيم بن أحمد بن يحيى البهارى فى كتابه المسمى الاملاء المنتصل فى أفعال هذا الباب مع قام المذكورة كارب وماذكر بعده وذلك تسعة عشر فعلا زاد غيره طار وانبرى ونشب و زاد اللخمى ابتدأ وعبأ فبلغت أفعال الباب أربعين فعلا قال ابن قاسم وما زاده البهارى ومن ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب وقد ترد عسى للاشفاق من المكروه وهو أول من مجيئها للرجاء وقد اجتمعا فى قوله تعالى ، وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم

﴿ص﴾ ويلزمها لفظ المضى وسمع مضارع كاد وأوشك واسم فاعلها وحكى الجوهرى مضارع طفق والاخفش مصدره وقطرب مصدر كاد و بعضهم فاعله وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائى مضارع جعل و بعضهم الامر والتفضيل من أوشك وقوم فاعل كرب

﴿ش﴾ أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة لفظ المضى وعلل ذلك ابن جنى بأنها لما قصد بها المبالغة فى القرب أخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم وبئس وفعل التعجب وعلله ابن يسعون بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبلا وعلله ابن عصفور بأن معناها لا يكون الا ماضيا اذ لا تخبر من الرجاء الا وقد استقر فى نفسك والماضى يستعمل فى الحال الذى هو الشروع لارادة الاتصال والدوام فلا يكون معناها مستقبلا أصلا واستثنى منها كاد وأوشك فسمع فيها المضارع قال تعالى يكاد زيتها يضىء وقال الشاعر * يوشك من فرمن منيته * بل المضارع فى أوشك أشهر من الماضى حتى زعم الاصمعى أنه لا يستعمل ماضيها وسمع اسم الفاعل من أوشك قال * فموشكة أرضنا أن تعودا * وقال * فانك موشك أن لا تراها * وحكى الجوهرى مضارع طفق قال ابن مالك ولم أره لغيره والظاهر أنه قال ذلك رأيا وحكى الاخفش مصدر طفق وحكى قطرب مصدر كاد كيدا وكيدودة وقال بعضهم كوادا ومكادا نقله فى البسيط وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كاد وأنشد

أموت أسى يوم الرجام وإنما * يقينا برهن بالذى أنا كائد

أى بالموت الذى كدت آتيه وحكى عبد القاهر الجرجانى المضارع واسم الفاعل من عسى وحكى الكسائى مضارع جعل روى أن البعير يهرم حتى يجعل اذ شرب الماء مجه وحكى أبو حيان الامر وأفعل التفضيل من أوشك وأنشد قول زهير * وأوشك مالم يخشه يقع * وقوله * بأوشك منه أن يساور قرنه * وحكى قوم اسم الفاعل من كرب

﴿ص﴾ وألف كاد واو وقيل ياء ووزنها فعل ولا تزاد خلافا للاخفش وكسر عسى لغة ومع ضمير رفع قليل

﴿ش﴾ كاد من ذوات الواو حكى سيبويه كدت بضم الكاف ولا يكون هذا الا من الواو وقيل من ذوات الياء وزعم الاخفش أن كاد قد تزاد واستدل بقوله تعالى إن الساعة آتية أكاد أخفيها ، والجمهور تأولوا الآية على معنى أكاد أخفيها فلا أقول هى آتية وكسر السين من عسى لغة حكى ابن الاعرابى عسى فهو عس واذا اتصل بها ضمير الرفع نحو عسيت وعسين وعسينا وعسيتم جاز بها الفتح والكسر والفتح أكثر وأشهر وقرئ بالوجهين فى السبع أما مع ضمير النصب فليس إلا الفتح

﴿ص﴾ مسئلة تعمل ككان لكن خبرها مضارع مجرد من أن مع هلهل وما للشروع ومعها مع أولى والرجاء وفى الباقى الوجهان والحذف مع كاد وكرب أعرف وعسى وأوشك قيل وقارب بالعكس وندر دخول

أن مع جعل والباء مع أن في أوشك والسين عن أن في عسى وفي خبرها وكاد مفردا وجعل جملة إسمية و إسناد عسى الى الشأن ونفيها ونفي خبر كاد و زعم الكوفية ذا أن بدلا مما قبله وقوم مفعولا به وقوم باسقاط الجار وقيل بتضمين الفعل وقيل رفع سادعن الجزئين

﴿ ش ﴾ أفعال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها و يدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوبا كما سيأتي ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الاول بدل المصدر فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم وأخر المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة ورد بأن أن هنا لا تؤول بالمصدر و إنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخيا وزعم آخرون أن موضعه نصب باسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن وقيل يتضمن الفعل معنى قارب و زعم ابن مالك أن موضعه رفع فان الفعل بدل من المرفوع ساده سد الجزئين كما في أحسب الناس أن يتركوا قال في البسيط وهذه التأويلات تخرج الالفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع انها لا تسوغ في جميعها وانفردت هذه الافعال بالتزام كون خبرها مضارعا ثم هو ثلاثة أقسام ما يجب تجرده من أن وهو خبر هلهل وأفعال الشروع لانها للاخذ في الفعل فخبرها في المعنى حال وان تخلص للاستقبال وما يجب اقترانه بها وهو خبر أولى و يقال الرجاء لان الرجاء من مخلصات الاستقبال فناسبه أن وما يجوز فيه الوجهان وهو خبر البواقي والاعرف في خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا يفعلون . يكاد زيتها يضيء . قال الشاعر * كرب القلب من جواه يذوب * ومن الاثبات قوله * قد كاد من طول البلى أن يمصحا * وقوله * وقد كربت أعناقها أن تقطعا * والأعرف في عسى وأوشك الاثبات قال تعالى . وعسى أن تكرهوا . فعسى الله أن يأتي بالفتح . فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا . وقال الشاعر ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا و يمنعوا

ومن الحذف قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وقوله يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها

قال أبو حيان و زعم الزجاجي أن قارب مما الاجود فيه أن يستعمل بأن و رد عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل الا بأن وليست من هذا الباب لانها ليست داخلة على المبتدإ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسما في فصيح الكلام تقول قارب زيد القيام وندر دخول أن في خبر جعل قال(١) وندر دخول الباء في خبر أوشك قال * أعاذل توشكين بأن تريني * وندر دخول السين في خبر عسى عوضا من أن قال

عسى طيء من طيء بعد هذه * ستطفئ غلات الكلا والجوانح

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسما مفردا قال * لا تلحني اني عسيت صائما * وقال

* فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وهذا تنبيه على الاصل لئلا يجهل وندر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

وندر اسناد عسى الى ضمير الشأن حكى غلام ثعلب عسى زيد قائم

﴿ ص ﴾ ولا يتقدم خبرها و يتوسط بلا أن ومعها بخلف و يحذف ان علم ولا يرفع أجنبيا مطلقا ولا سببيا غالبا الا خبر عسى وقد يجيء اسمها نكرة محضة و يسند أوشك وعسى وكذا اخلولق في الاصح الى أن يفعل فيغني عن الخبر

(١) هنا بياض بالنسخ التي بأيدينا

وقيل هي تامة حينئذ فان وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو أجود وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسما حلا على لعل وقيل خبرا مقدما وقيل نائب المرفوع وقيل هي حرف حينئذ وقد يقتصر عليه وتنفي كاد نفي للمار به وقيل يدل على وقوع الخبر ببطء وقيل إثباتها بنفيه وعكسه

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى لايتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عسى زيد إتفاقا كما حكاه في البسيط ويتوسط بين الفعل والاسم اذا لم يقترن بأن اتفاقا نحو طفق يصليان الزيدان قال ابن مالك والسبب في ذلك أن أخبار هذه الافعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها الاصل وأيضا فانها أفعال ضعيفة لاتتصرف فلها حال ضعف بالنسبة الى الافعال الكاملة التصرف فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها وحال قوة بالنسبة الى الحروف فأجيز توسطها تفضيلا لها على إن وأخواتها فان اقترن بأن ففي التوسط قولان أحدهما الجواز كثيره وعليه المبرد والسيرافي وصححه ابن عصفور والثاني المنع وعليه الشلوبين الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالى . فطفق مسحا . أي يمسح لدلالة المصدر والاحسن كما قاله مصعب الخشني أنه مما ورد فيه الخبر اسما مفردا تنبيها على الاصل كما تقدم في صائما وآبيا ومن الحذف حديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وقوله * وقد ذاق طعم الموت أو كرباه الثالثة يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبيا ولا سببيا فلا يقال طفق زيد يتحدث أخوه ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه لانها انما جاءت لتدل على ان فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثنى عسى فان خبرها يرفع السببي كقوله

* وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * على رواية رفع جهده وقولي غالبا أشرت به الى ما ورد نادرا من رفع خبر غير عسى السببي كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي * قال أبو حيان وذلك عند أصحابنا لايجوز وتأولوا ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربا لها كما في باب كان وقد يرد نكرة محضة كقوله

* عسى فرج يأتي به الله انه * الخامسة يسند أوشك وعسى واخلولق الى أن يفعل فيغني عن الخبر ويكون ان والفعل سادة مسد الجزأين كما سدت مسد مفعولي حسب وقيل بل هي حينئذ تامة مكتفية بالمرفوع كما في التامة كقوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ عسى ربك أن يبعثك وقال الشاعر

سيوشك أن تنيخ الى كريم * ينالك بالندى قبل السؤال

وتقول اخلولق أن تمطر السماء وقال الخضراوي لايجوز ذلك في اخلولق بل يختص بأوشك وعسى فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسندا الى أن يفعل كما تقدم وجعله مسندا الى ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر فعلى الاول تجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندات عسى أن يقمن وكذا أوشك واخلولق وعلى الثاني يلحق بها فيقال في الامثلة عسيا وعسوا وعست وعسين والتجريد أجود كما قال دريود وقال أبو حيان وقفت من قديم على نقل وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب والالحاق لغة لآخرين ونسيت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الى لغتين انتهى أما غير الثلاثة فلا يسند لأن يفعل بحال السادسة حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل فيقول عساني وعساك وعساه قال

﴿ يا أبتا علك أو عسا كا ﴾ فذهب سيبويه اقرار المخبر عنه والخبر على حاليهما من الاسناد السابق الا أن الخلاف وقع في العمل فعكس العمل بأن نصبت الاسم ورفعت الخبر حملا لها على لعل وقد صرح به في قوله

﴿ فقلت عساها نار كاس وعلها ﴾ برفع نار ومذهب المبرد والفارسي عكس الاسناد اذ جعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه ويلزم منه جعل خبر عسى اسما صريحا ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامرين العمل والاسناد لكنه تجوز في الضمير فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر في قولهم أكرمتك أنت وأنا كانت ومذهب السيرافي أنها حينئذ حرف كلعل وقد يقتصر والحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدر به فيكون الخبر محذوفا كما يقع ذلك في لعل السابقة وزعم قوم أن نفي كاد اثبات للخبر واثباتها نفي له وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزا فيها

انحوى هذا العصر ماهي لفظة ﴿ جرت في لساني جرهم وثمود

اذا استعملت في معرض الجحد أثبتت ﴿ وان أثبتت قامت مقام جحود

واستدل لذلك بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وبقوله يكاد زيتها يضيء ولم يضيء والتحقيق انها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات الا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نفي لمقاربة الفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة ان من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل واثباتها اثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يقم ومنه يكاد زيتها يضيء أي يقارب الاضاءة الا أنه لم يضيء وقولك لم يكد زيد يقوم معناه لم يقارب القيام فضلا عن أن يصدر منه ومنه اذا أخرج يده لم يكد يراها أي لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يرى ولا يكاد يسيغه أي لا يقارب اساغته فضلا عن أن يسيغه وعلى هذا الزجاجي وغيره وذهب قوم منهم ابن جني الى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء لآية وما كادوا يفعلون فانهم فعلوا بعد بطء والجواب انها محمولة على وقتين أي فذبحوها بعد تكرار الامر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل أنكروا وذلك أشد الانكار بدليل قولهم أتتخذنا هزوا

﴿ ص ﴾ الثالث ان للتأكيد ولكن للاستدراك قيل والتوكيد وهي بسيطة والكوفية مركبة من لكن أن أولا كان أولا أن أقوال وكأن للتشبيه زاد الكوفية والتحقيق والتقريب والشك ان كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفا وتدخل في تنبيه وانكار وتعجب والاصح انها مركبة وانه لا تعلق لكافها وليت للتمني ويقال لت ولعل لترج واشفاق قال الاخفش وتعليل والكوفية واستفهام والمطوال وشك وهي بسيطة ولامها أصل وقيل زائدة وقيل ابتداء ويقال عل ولعن وعن ولان وأن ورعن ورغن ولغن وغن ولعلت ولعا ولوان

﴿ ش ﴾ الثالث من نواسخ الابتداء الاحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعدتها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن مالك في التسهيل لاستة كما صنع آخرون لان أن وان واحدة وانما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان كانتا غيرين فالثانية فرع الاولى قال ابن مالك فان قيل ينبغي أن لا تعد كان لان أصلها أن زيدت عليها الكاف فالجواب ان ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة فان للتأكيد ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك والله لزيد قائم وزعم ثعلب أن الفراء قال ان مقررة لقسم متروك استغنى عنه بها والتقدير والله ان زيدا القائم أن المفتوحة أيضا تفيد التوكيد كما ذكروه وفيه اشكال ذكرته في الفتح القريب على مغني اللبيب ولكن للاستدراك ومعناه أن يثبت حكما لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها ولذلك لابد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولابد أن يكون نقيضا لما بعده أو ضدا له

أو خلافا على رأى نحو ماهذا ساكن لكنه متحرك وماهذا أسود لكنه أبيض وماهذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم لكن عمرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها للتأكيد أيضا قال فى البسيط معناها الاستدراك لخبر يوهم انه موافق لما قبله فى الحكم فانه يؤتى به لرفع ذلك التوهم وتقريره أولا تأكيد الاول وتحقيقه نحو وماقائم زيد لكن عمرا قاعد لما قيل ماقائم زيد فكأنه يوهم ان عمرا مثله لشبه بينهما أو ملابسة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ونحو لو قام فلان لقمت لكنه لم يقم فأكدت لكن مادلت عليه لو وكأنها فى المعنى مخرجة لما دخل فى الاول توهما ولذا لا يقع بين وفاقين واختلف فيها أهى بسيطة أم مركبة فالبصريون على الاول وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهو أقصى ماجاء عليه الحرف والكوفيون على الثانى ثم اختلفوا فقال الفراء هى مركبة من لكن ساكنة النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن للالتقاء الساكن وقال قوم من الكوفيين هى مركبة من لا وان حذفت الهمزة وزيدت الكاف وقال آخرون منهم هى مركبة من لا وكان واختاره السهيلى فاذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يقم فكأنك قلت لا كان عمرا لم يقم والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبت وغيرت للانتشار بحذف الهمزة وكسر الكاف وقال السهيلى لما كان أصل كأن ان المكسورة وفتحت الكاف كسرت الكاف عند حذف الهمزة لتدل على المحذوف لكثرة التغيير وكأن للتشبيه لامعنى لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجى انها تأتى للتحقيق والوجوب كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

أى ان الارض لانه قدمات ورثاه بذلك وخرجه ابن مالك على ان الكاف للتعليل كاللام أى لان الارض «قلت» وعندى تخريج أحسن من هذا وهو انه من باب تجاهل العارف كقوله

أيا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

وزعم الكوفيون انها تكون للتقريب فى نحو كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل اذ المعنى تقريب اقبال الشتاء وإتيان الفرج وزوال الدنيا وبقاء الآخرة وزعم الكوفيون والزجاجى انها اذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه نحو كأن زيدا أسد واذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت نحو كأن زيدا قائم لان الشئ لا يشبه بنفسه وأجيب بأن الشئ يشبه فى حالة مابه فى حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما والتقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم ووافق الكوفيين على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بأنه اذا كان الخبر فعلا أو جملة أو ظرفا فكما اذا كان صفة وقد تدخل كأن فى التنبيه والانكار والتعجب تقول فعلت كذا وكذا كأنى لا أعلم وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ماتفعلون قال تعالى «وى كأنه لا يفلح الكافرون» فهى للتعجب على جعل وى مفصولة واختلف فى كأن أبسيطة أم مركبة فقال بالاول شرذمة واختاره أبو حيان لان التركيب خلاف الاصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف وقال بالثانى الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء وانها مركبة من ان وكاف التشبيه وأصل كأن زيدا أسد إن زيدا كأسد فالكاف للتشبيه وان مؤكدة له ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى أولها لافراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على إن وجب فتحها لان إن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر وادعى الخضراوى انه لا خلاف فى أنها مركبة من ذلك واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشئ على قولين أحدهما وهو الصحيح لا لأنها لما فارقت الموضع الذى يمكن أن يتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلق وعلى هذا ابن جنى وابن عصفور والثانى

نعم وعليه الزجاج قال الكاف فى موضع رفع ومدخولها فى تأويل المصدر والخبر محذوف فاذا قلت كما فى أخوك فالتقدير كأخوتى إياك موجودة ورد بأن العرب لم تظهر قط ما ادعى اضماره وعلى عدم التعلق هل هى باقية على جر مدخولها أم لا احتمالان لابن جنى أقواهما عنده الاول بدليل فتح الهمزة بعدها وليت للتمنى ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء ويكون فى الممكن وغيره نحو ليت الشباب يعود ولعل للترجى فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو لعل الساعة قريب . فلعلك باخع نفسك . ولا تستعمل الا فى الممكن وزاد الأخفش والكسائى فى معانيها التعليل وخرج عليه . لعله يتذكر أو يخشى . وزاد الكوفيون فى معانيها الاستفهام وخرج عليه . وما يدريك لعله يزكى . وحديث لعلنا أعجلناك وزاد المطول فى معانيها وأكثر الكوفيين الشك والبصريون رجعوا عن هذه المعانى كلها الى الترجى والاشفاق والجمهور على ان لعل بسيطة ولامها أصل حكاه فى البسيط عن البصريين وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتداء وفيها لغات أخر عدتها ثلاثة عشر لغة عل بحذف اللام قال

لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

ولعن بابدال اللام نونا قال * أخوك ولا يدرى لعنك سائله * وعن بحذف اللام من هذه ولأن بابدال العين همزة واللام نونا قال

عوجا على الطلل المحيل لأننا * نبكى الديار كما بكى ابن حزام

وان بحذف اللام من هذه وخرج عليها وما . يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون . وحكى أبت السوق عليك أن تشترى لنا شيأ ورعن بابدال اللام راء كما فى رجل ورجر ورغن ولغن بالغين المعجمة فيهما بدلا من المهملة ورعل بالمهملة حكاها فى الغرة وغن بالمعجمة حكاها أبو حيان ولعلت وهى أقلها استعمالا كما قال الفارسى فى تذكرته ولعا ولوان حكاها وحكى لوان القالى فى أماليه وقال قال رجل يمنى من يدعو الى المرأة الضالة فقال اعرابى لوان عليها خمارا أسود بدل لعل عليها وأنشد على لغن بالمعجمة قول أبى النجم * اغد لغنا فى الرهان نرسله * قال يحيى بن عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا

﴿ ص ﴾ مسئلة تعمل عكس كان وقال الكوفية الخبر باق وتعدده كان ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها تدخل على ما لا يدخله دام وفيما خبره نهى خلف ومنع الاخفش وقوع سوف خبر ليت ومبرمان الماضى للعل ويختص بجواز ان فيه وبالممكن وجوز الفراء نصب جزأى ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقى وتقع ان اسما لها بفصل وليت بدونه فيسد عن الجزأين وألحق الاخفش بليت لعل وكان ولكن والفراء إن وأن

﴿ ش ﴾ لما كان لهذه الاحرف شبه بكان فى لزوم المبتدإ والخبر والاستغناء بهما عملت عملها معكوسا ليكونا معه كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا اعرابيهما ولا خلاف بين الفريقين انها الناصبة للاسم واختلف فى الخبر فذهب البصريين انها الرافعة له أيضا ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيأ بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلى بأنها أضعف من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملهن وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها فقيل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل سائغ فى الجميع وانه لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السيد وقيل خاص بليت وعليه الفراء ومن الوارد فى ذلك قوله * ان حراسنا أسدا * وقوله * ان العجوز خبة جروزا * وقوله

كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا

وقوله * ألا ليتنى حجرا بواد * وقوله * ياليت أيام الصبا رواجعا * وسمع لعل زيدا أخانا والجمهور أولوا ذلك

وشبهه على الحال أو اضمار فعل وحذف الخبر وبقي في المتن مسائل الأولى في جواز تعدد خبر هذه الاحرف خلاف قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب الثانية لا يجوز الاتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إن فلا يقال إن زيدا وإن عمرا منطلقان من جهة أن الخبر حينئذ يكون معمولا لعاملين وهو لا يجوز الثالثة لا يكون الخبر في هذا الباب مفردا طلبيا كما لا يكون في دام كذلك واختلف في جملة النهي وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا هنا لقولهم

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

قال أبو حيان وينبغي تخصيص ذلك بأن وحدها لانه مورد السماع قال والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقا وتأولوا البيت على اضمار القول ومنع برمان وقوع الماضي خبر لعل فلا يقال لعل زيدا قام ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت فلا يقال ليت زيدا سوف يقوم لان ليت لما لم يثبت وسوف لما يثبت واختص خبر لعل بجواز دخول أن فيه حملا على عسى قال * لعلهما أن يبغيا لك حيلة * وفي الحديث لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته وقولي وبالممكن مر تقريره الرابعة تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسما لهذه الاحرف بشرط الفصل بالخبر الا ليت بلا شرط نحو ان عندي انك فاضل وكان في نفسي انك فاضل ولا يجوز انك فاضل ونحوه ويجوز في ليت نحو ليت انك عندي فيكون أن ومعمولاها سادة مسد جزأي ليت وألحق الاخفش بليت في ذلك لعل وكان ولكن نحو لعل انك منطلق ولكن انك منطلق وكان انك منطلق قال الجرمي وهذا رديء في القياس لان هذه الحروف انما تعمل في المبتدإ وأن لا يبتدأ بها وأجاز هشام أن أن زيدا منطلق حق بمعنى أن انطلاق زيد حق وأجاز الكسائي والفراء ادخال ان كقوله

وخبرت ان انما بين بيشه * ونجران أحوى والجناب رطيب

قال الفراء أدخل أن على انما وقال الفراء لو قال قائل انك قائم تعجبني جاز ان تقول ان أنك قائم يعجبني قال أبو حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها

﴿ص﴾ ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط ظرفا ومع معموله ولو مع اللام خلافا للفراء ويجب لمانع وتوسط المعمول ظرفا خلافا للاخفش وحالا وفاقا للجاولي ويحذف لقرينة خبر وقيل بشرط تنكير الاسم وقيل والتكرير ويجب مع واو ومع وسد حال وكذا ليت شعري قبل استعهام في الاصح واسم وقيل يختص بالشعر وثالثها ان أدى الى ولاء فعل تبع في غيره ورابعها فيهما وخامسها ما لم يؤد الى ولاء اسم يصلح لعملها وسادسها يختص بأن وأ كثر ما يكون الشأن ولا يجوز أن قائما الزيدان ولا ظننت خلافا للكوفية

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى لا يجوز تقدم خبر هذه الاحرف عليها بحال لان عملها بحق الفرعية فلم يتصرف فواتها وأما تقديمه على الاسم فان كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضا لما ذكر وان كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما نحو إن لدينا أنكالا. ان علينا للهدى وان لنا للآخرة والأولى. وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل بالاسم ضمير نحو ان في الدار ساكنها وان عند هند أخاها ولا يجوز ايلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا يقال ان طعامك زيدا آكل بالاجماع فان كان ظرفا أو مجرورا جاز التوسع فيهما كقوله

فلا تلحني فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وأجازه أبو علي الحسن بن علي بن حدون الآمدي المعرف بالجاولي في نكته على ايضاح الفارسي قال لانهم قد أجروا الحال مجرى الظرف نحو ان

ضاحكا زيد اقائم الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كررت ان أم لا هذا مذهب سيبويه قال يقول الرجل هل لكم احد أن الناس عليكم فتقول ان زيدا وان عمرا أى ان لنا وقال * ان محلا وان مرتحلا * أى ان لنا فى الدنيا محلا وان لنا عنها مرتحلا وذهب الكوفيون الى انه لا يجوز الا اذا كان الاسم نكرة وذهب الفراء الى انه لا يجوز فى معرفة ولا نكرة الا ان كان بالتكرير كالبيت والمثال ورد المذهبان بالسماع قال تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم . الآية أى يعذبون وقال الشاعر

أتوني فقالوا يا جميل تبدلت * بثينة ابدالا فقلت لعلها

أى تبدلت ويجب حذف الخبر اذا سدت مسده واو المصاحبة حكى سيبويه انك ماو خيرا أى انك مع خير ومازائدة وحكى الكسائى أن كل ثوب لوثمنه بادخال اللام على الواو أو سد مسده حال كقوله

ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة * بالله مستظهرا بالحزم والجلد

وكذا ليت شعرى اذا أردف باستفهام كقوله * ألا ليت شعرى كيف جادت بوصلها * فشعرى مصدر اسم ليت والخبر ملتزم الحذف والتقدير ليت شعرى بكذا ثابت أو موجود أو واقع وجملة الاستفهام فى موضع نصب بالمصدر وعلة الحذف كونه فى معنى ليتنى اشعر وسد الجملة بعده عن المحذوف ومقابل الاصح فيه قول المبرد والزجاج أن جملة الاستفهام فى محل رفع خبر ليت والتقدير ليت علمى واقع بكيف جادت بوصلها ثم حذف وأضاف اتساعا ورد بأنه يؤدى الى الاخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية والى خلو الجملة المخبر بها عن الرابط الثالثة فى جواز حذف الاسم فى هذا الباب للعلم به مذاهب أحدها الجواز مطلقا وعليه الاكثر حكى سيبويه عن الخليل ان بك زيد مأخوذ أى وانه وحكى الاخفش ان بك مأخوذ أخواك وقال الشاعر

فلو كنت ضبيا عرفت عرابتى * ولكن زنجى عظيم المشافر

أى ولكنك وقال * فليت رفعت الهم عنى ساعة * أى فليتك الثانى انه خاص بالشعر وصححه ابن عصفور والسخاوى فى شرح المفصل الثالث انه حسن فى الشعر وغيره مالم يؤد حذفه الى أن يلى ان وأخواتها فعل فانه اذ ذاك يقبح فى الكلام قيل وفى الشعر أيضا وهذا هو القول الرابع لانها حروف طالبة للاسماء فاستقبحوا مباشرتها الافعال الخامس انه حسن فيهما ان لم يؤد الى أن يلى ان وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو ان فى الدار قام زيد وقوله

كأن على عرنينه وجبينه * أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فان الشرط لا يحسن عمل ان فيه فان أدى الى ذلك لم يجز نحو ان زيد قائم فلا يجوز حذف الضمير السادس ان الحذف خاص بان دون سائر أخواتها ونقله أبو حيان عن الكوفيين وأكثر ما يكون الاسم اذا حذف ضمير الشأن وقد يكون غيره كما تقدم فى ولكنك وليتك الرابعة لا يجوز هنا ان قائما الزيدان كما لا يجوز ذلك فى المبتدإ دون استفهام أو نفى وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على اجازته فى المبتدإ فجعلوا قائما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار فى باب ظن فمن أجاز فى المبتدا وهما اجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع وابن مالك وافقهم على الجواز فى المبتدإ ومنع فى باب ان وظن وفرق بأن اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا فى موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان جواز ان قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدهما

﴿ص﴾ مسئلة تكسر ان صلة وحالا ومحكية بقول وقبل لام معلقة خلافا للمازنى مطلقا والفراء ان طال وكذا

خبر عين وابتدأ بها في الأصح وجواب قسم وجوز قوم الفتح واختاره قوم وأوجبه الفراء وتفتح بعد لولا ولو وما الظرفية وحتى غير الابتدائية وأما بمعنى حقا ولا جرم غالبا وموضع جر أو رفع فعل أو ابتداء أو نصب غير خبر وتؤول حينئذ بمصدر وأنكره السهيلي ويجوز ان بعد اذا الفجائية وفاء جزاء وأي المفسرة وأول قولي وفي الكسر بعد مذ ومنذ خلاف

﴿ ش ﴾ لان ثلاثة أحوال أحدها ما يجب فيه الكسر وذلك في مواضع الأول ان تقع صلة نحو وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء الثاني ان تقع حالا نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون الثالث أن تقع محكية بالقول نحو قال إني عبد الله الرابع ان تقع قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله الخامس ان تقع خبرا اسم عين نحو زيد انه منطلق بناء على اجازة ذلك وهو رأي البصريين والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلا فالخلاف عائد الى أصل المسألة لا الكسر وهما متلازمان السادس اذا وقعت مبتدأ بها نحو انا أنزلناه قال أبو حيان وليس وجوب كسرها حينئذ مجمع عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندي ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث فتكسر لانها لا تضاف الا الى جملة نحو جلس حيث ان زيدا جالس ومن أجاز اضافتها الى مفرد اجاز الفتح السابع اذا وقعت جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم هذا مذهب البصريين وبه ورد السماع وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوزان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في البسيط وأصل هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا وانما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الأمرين اجاز الوجهين الحال الثاني ما يجب فيه الفتح وذلك في مواضع الأول بعد لولا نحو فلولا أنه كان من المسبحين الثاني بعد لو نحو ولو أنهم صبروا الثالث بعد ما الظرفية نحو حقا كما أن في السماء نجما الرابع بعد حتى غير الابتدائية وهي العاطفة والجارة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل فان قدرتها عاطفة كان في موضع نصب أو جارة ففي موضع جر وأما الابتدائية فتكسر بعدها نحو حتى إنه لا يرجى الخامس بعد أما المخففة اذا كانت بمعنى حقا فان كانت بمعنى ألا الاستفتاحية كسرت بعدها وروي بالوجهين قولهم أما أنك ذاهب نخرجت على المعنيين السادس بعد لا جرم غالبا قال تعالى لا جرم أن لهم النار أي حقا وبعض العرب اجراها مجرى اليمين فكسر ان بعدها السابع اذا وقعت في موضع جر بحرف أو اضافة نحو ذلك بأن الله مثل ما أنكم الثامن اذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعله أو نائبا عنه نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا قل أوحي الى أنه استمع أو بابتداء بأن تقع مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة بخلاف ما اذا وقعت في موضع رفع على الخبر فانها تكسر كما تقدم التاسع اذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو ولا تخافون أنكم بخلاف نحو حسبت زيدا إنه قائم فانها في موضع نصب لكنها خبر في المعنى فتكسر وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقا نحو بلغني أنك منطلق أو تنطلق أي انطلاقك ومن الاستقرار ان كان ظرفا أو مجرورا نحو بلغني أن زيدا عندك أو في الدار أي استقراره ومن الكون ان كان اسما جامدا نحو بلغني أن هذا زيد أي كونه وأنكر ذلك السهيلي وقال انما يؤول بالمصدر أن الناصبة للفعل لانها أبدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحدث لان خبرها قد يكون جامدا وهو لا يشعر بالمصدر لانه لا فعل له وأجيب بأنه يقدر بالكون كما تقدم الحال الثالث ما يجوز فيه الأمران فباعتبار تقديرها جملة تكسر وباعتبار تقديرها

بمصدر تفتح وذلك في مواضع الاول بعد اذا الفجائية كقوله

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم

روي بالكسر على عدم التأويل و بالفتح على معنى اذا عبوديته حاصلة الثاني بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر و بالفتح على معنى فالغفران حاصل ومنه نحو اما في الدار فانّ زيدا قائم الثالث بعد أي المفسرة الرابع اذا وقعت ان خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو أول ما أقول أو أول قولي أني أحمد الله فالفتح على تقدير حمد الله الخامس بعد مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو منذ ان الله خلقني اجاز الاخفش الكسر وصححه ابن عصفور لان مذ ومنذ يليهما الجمل ومنعه بعضهم لان الجملة بعدها بتأويل المصدر وصرح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن اجازة الكسر وامتناعه ولم يقل أحد بتعين الكسر وامتناع الفتح

﴿ ص ﴾ والاصح أن المفتوحة فرع المكسورة وثالثها أصلان والمختار وفاقا للزمخشري وابن الحاجب انها بعد لو فاعل ثبت مقدرا وقال سيبويه مبتدأ لا خبر له أو مقدر قبل أو بعد أقوال ولا يجب كون الخبر بعدها فعلا خلافا للزمخشري والسيرافي مطلقا ولابن الحاجب في المشتق

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الأولى الأصح أن إن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها لان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ومع المفتوحة مؤولة بمفرد وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل ولان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرجوع اليه بحذف أصل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التأكيد والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها ولانها أشبه بالفعل اذ هي عاملة غير معمولة والمفتوحة عاملة ومعمولة ولانها مستقلة والمفتوحة كبعض اسم اذ هي مع ما عملت فيه بتقديره وقال قوم المفتوحة أصل المكسورة وقال آخرون كل واحدة أصل برأسها حكاها أبو حيان الثانية اذا وقعت أن بعد لو فذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف لا يجوز اظهاره كحذفه بعد لولا وذهب بعضهم الى انه مبتدأ لا خبر له لجريان المسند والمسند اليه في الذكر وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري وابن الحاجب الى أنه فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت وهذا المختار لاغنائه عن تقدير الخبر واستمرار لو على حالها من الاختصاص بالفعل ثم ذهب قوم منهم الزمخشري والسيرافي الى انه يجب وقوع خبرها والحالة هذه فعلا ليكون عوضا من الفعل الذي يلي لو لتبين ايلائها الفعل ظاهرا نحو ولو أنهم صبروا ولا يجوز لو أن زيدا أخوك لأكرمتك وقال ابن الحاجب هذا اذا كان مشتقا فانه حينئذ يتعين فعليته فان كان اسما جامدا اجاز وجوزا الخضراوي وغيره وقوع خبرها جامدا ومشتقا غير فعل وهو الصواب لوروده قال تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وقال الشاعر

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

﴿ ص ﴾ مسئلة تدخل اللام اسم المكسورة والمفصول والعماد والخبر المؤخر وأول جزأي الاسمية معمولة متوسطا ظرفا ثالثها الأصح ان جرد الخبر قيل وحالا ومفعولا به وتوقف أبو حيان لا متأخرا وجوز الزجاج مع دخولها على الخبر فان تأخر عنه دون الاسم فأجازه ابن خروف قياسا ولا شرطا وجوز ابن الأنباري في الجواب وماضيا متصرفا قال سيبويه وجامدا الا بقد وأطلق خطاب ولا معموله ونفيا وواو مع وحالا سادة واوه وخبران ولكن على الأصح في الكل ومنعها الكوفية في تعيس والفراء في شرط معترض وأظن والى وحتى ومذ ومنذ

وجوز دخول اللامين وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين وقال ثعلب ومعاذ مابعه للباء فيها وهشام والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشذت في خبر مبتدإ وأمسى و زال و رأى وماوفى لهلك مع تأكد الخبر ودونه وقيل هي لام قسم وقيل أصلي له انك فان صحب نون توكيد بعد ان أوماضيا متصرفا دون قد نوى قسم ونصت

﴿ ش ﴾ تدخل اللام بعد ان المكسورة على اسمها المفصول امابالخبر نحو ان لك لأجرا أو بمعمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب أو بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا زيد وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو وان ربك لذو فضل بخلاف المقدم عليه فلا يقال ان لعندك زيدا فان كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على أول جزئيها وعلى الثاني والأول أولى لتعينه في الفعلية نحو وانا لنحن الصافون ومن دخولها على الثاني قوله

فانك من حاربته لمحارب * شقي ومن سالمته لسعيد

وفي دخولها على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور أقوال أحدها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر أيضا وعليه المبرد وصححه ابن مالك وأبو حيان حكى إن زيدا لبك لواثق واني لبحمد الله لصالح وأنشدوا * اني لعند أذى المولى لذو حنق * والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الأصح عندي تبعا للسيرافي وابن عصفور الجواز ان لم تدخل على الخبر والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا أعيد للتأكيد لم يعد الامع مادخل عليه أومع ضميره ولا يعاد مع غيره الافي ضرورة كقوله

ان امرأ خصني عمدا مودته * على التنائي لعندي غير مكفور

فان كان حالا أو مفعولا به فقيل يجوز اجراؤه مجرى الظرف نحو ان زيدا لضاحكا قبل وان زيدا لطعامك آكل قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فيهما فينبغي أن يتوقف فيه ولا يصح القياس على الظرف والمجرور لانه يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما وممن نص على الجواز في المفعول به الزجاج وابن ولاد وابن مالك ونص الأولان على المنع في الحال بل نقله أبو حيان عن نص الأئمة وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بلا ترجيح وقال من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز ومن راعى أنه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجز ثم قال وينبغي أن لا يجوز في المفعول انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا لقياما قائم وإن زيدا لاحسانا زائرك فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع وان تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم فان جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه وان لم يجرد فقولان أحدهما الجواز وعليه الزجاج نحو ان زيدا لقائم لفي الدار والثاني وهو الصحيح وعليه المبرد المنع لانه لم يسمع وان تأخر عن الخبر دون الاسم قال ابن عصفور القياس أن يجوز دخولها عليه لانها تدخل على الاسم نحو ان عندي لفي الدار زيدا وان عندي [illegible] [illegible] لا تدخل اللام على أداة الشرط اذا كان خبرا فلا يقال ان زيدا لئن أكرمني أكرمته حذرا من التباسها باللام الموطئة فانها تصحب أداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانباري دخولها على جوابه لانه غير صالح للتوطئة نحو إن زيدا من يأته ليحسن اليه قال ابن مالك أنه لم يسمع الأجود أن لا يحكم بجوازه ووافقه أبو حيان وقال ان الكسائي والفراء نصا على منعه ونص الفراء أيضا على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان زيدا لئن أتاك محسن ولا تدخل على فعل ماض متصرف خال من قد فلا يقال ان زيدا لقد قام بخلاف المضارع فانها تدخل عليه نحو ان زيدا ليقوم لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها وبخلاف الماضي المتصرف مع قد نحو ان زيدا لقد قام فان قد تقربه من الحال فأشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل لانه لكونه للانشاء يستلزم الحضور فأشبه المضارع ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم والمتصرف الخالي

من قد خال من الشبه بكل طريق هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك ونقل أبو حيان كالصفار وابن السيد عن سيبويه أنه منع دخولها على الجامد أيضا وان الجواز مذهب الأخفش لما تقدم والفراء لان نعم وبئس عنده اسماء يعني لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع اذا كانت بلفظ واحد له ولغيره ووافقهما أكثر الكوفيين والاندلسيين وذهب خطاب بن يوسف الماردي صاحب التوشيح الى أنها لا تدخل على الماضي مطلقا الا مع قد ولا خاليا عنها الا ما ليس له مضارع في اسم الفاعل قال وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتداء ولا تدخل أيضا على معمول الماضي المتصرف الخالي من قد فلا يقال ان زيدا لطعامك أكل وأجازه الاخفش والفراء وردبأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وهي لا تدخل على الخبر المذكور فكذا معموله والا يلزم ترجيح الفرع على الأصل ولا تدخل على خبر منفي قال ابن مالك لان أكثر النفي بما أوله لام فكره دخول اللام على لام ثم حمل النفي على سنن واحد وأجازه بعضهم لقوله

وأعلم ان تسليما وتركا * للامتشابهان ولا سواء

وأجيب بأنه نادر ولا تدخل أيضا على واو مع المغنية عن الخبر وجوزه الكسائي وحكى ان كل ثوب لو ثمنه ولا على الحال السادة مسد الخبر وأجازه الكوفيون نحو ان أكلي التفاحة لنضيجة ولا على واو الحال السادة مسد الخبر وأجازه الكسائي نحو ان شتمي زيدا لو الناس ينظرون ولا تدخل على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد وقرئ الا أنهم ليأكلون بفتح الهمزة وأنشدوا

ألم تكن حلفت بالله العلي * أن مطاياك لمن خير المطي

وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ ولا على خبر لكن وجوزه الكوفيون لقوله

* ولكنني من حبها لعميد * وأجيب بما تقدم ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس وغلطهم البصريون لورودها في قوله تعالى ، ولسوف يعطيك ، وقال بعض المغاربة امتنعت العرب من ادخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في لستدحرج وطرد الباقي ومنع الفراء نحو ان زيدا لاظن قائم وان زيدا لغير شك قائم وان زيدا لئن شاء الله قائم قال ابن كيسان لانه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكا كان عندك أو يقينا والتوكيد انما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لان إن لا تتعلق بخبرك وهي متجاوزة الى الخبر وبقي في المتن مسائل الاولى أجاز الفراء الجمع بين لامين نحو ان زيدا للقد قام وأنشد

فلئن يوما أصابوا عزة * وأصبنا من زمان رنقا (٦)

للقد كانوا لدى أزماننا * بصنيعين لبأس رنقا (٧)

ومنع ذلك البصريون وقالوا الرواية فلقد الثانية اختلف في اللام الداخلة على خبر إن فالبصريون على أنها لام الابتداء التي في قولك لزيد أخوك أخرت لان الأولى للتأكيد وان للتأكيد فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد الا في ضرورة واذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما قال الأخفش وانما بدؤا بان لقوتها من حيث انها عاملة واللام غير عاملة بخلاف الاولى متقدما في اللفظ وقال ابن كيسان أخرت لئلا يبطل عمل ان لو وليتها لانها تقطع مدخولها عما قبله وذهب معاذ الفراء وثعلب الى انها جيء بها بازاء الباء في خبرها فقولك ان زيدا لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق وان زيدا المنطلق جواب ما زيد بمنطلق وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال الى أنها جواب قسم مقدر قبل ان وعلى القول بأنها للتأكيد هل هي لتأكيد الجملة بأسرها أو للخبر وحده وان توكيد للاسم البصريون على الأول والكسائي على الثاني الثالثة شذ دخول اللام في غير خبر ان وذلك في مواضع خبر المبتدا كقوله * أم الحليس لعجوز شهر به * وخبر أمسى كقوله

* فقال من سألوا أمسى لمجهودا * وخبر زال كقوله

ومازلت من ليلى لدن ان عرفتها * لكالهائم المقصى بكل مراد

وخبر رأى حكى قطرب أراك لشاتمي وخبر ما كقوله * وما أبان لمن أعلاج سودان * وقيل همزة ان مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجر يده كقوله * لهنك من عبسية لوسيمة * وقوله

* لهنك من برق على كريم * هذا ما اختاره ابن جني وابن مالك من انها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على ان لتغير لفظها بالبدل وجمع بينهما تنبيها بها على موضعها الاصلى وذهب سيبويه وابن السراج الى أنها لام قسم مقدر لا لام ان قال سيبويه وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين وذهب قطرب والفراء والمفضل ابن سلمة والفارسي وصححه ابن عصفور الى أن الاصل له انك فهما كلمتان ومعنى له والله وان جواب القسم وقد سمع له ربي لا أقول يريد والله ربي فحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت في نحو انها لاحدى الكبر وضعف أبو حيان القولين الاولين بلزوم الجمع بين أداتي تأكيد والثالث بأن فيه أربع شذوذات حذف حرف القسم وابقاء الجر من غير عوض وحذف ال والالف بعد اللام من الله والهمزة من ان وبأنه لم يجىء مع اقرار الهمزة في موضع قال أبو حيان ويجوز دخول اللام على كأن كقوله فقت تعدو لكأن لم تشعر * الرابعة اذا صحبت اللام بعد ان نون تأكيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم ويكون اللام جوابه لا لام الابتداء نحو ان زيدا ليقومن وان زيدا لقام وحينئذ يمتنع الكسر اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها نحو علمت أن زيدا ليقومن أو لقام وانما امتنع الكسر لان اللام حينئذ في موضعها غير منوى بها التقديم قبل ان بخلافها في علمت ان زيدا لمنطلق فانها تكسر معها لانها مقدمة في النية معلقة للفعل عن فتح ان وانما أخرت للعلة السابقة

﴿ ص ﴾ مسئلة ترد إن كنعم خلافا لابي عبيدة فتهمل

﴿ ش ﴾ اختلف هل تأتي ان حرف جواب بمعنى نعم فأثبت ذلك سيبويه والاخفش وصححه ابن عصفور وابن مالك وأنكره أبو عبيدة ومن شواهد من أثبت قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها ولا عمل لها حينئذ وخرج الاخفش عليها قراءة إنّ هذان لساحران

﴿ ص ﴾ وتخفف فتهمل غالبا وتلزم اللام ان خيف لبس بالنافية وهي الابتدائية وثالثها ان دخلت على اسمية فهي والا غيرها وعلى الاصح تكسر في ان كنت لمؤمنا ولا تعمل في ضمير ولا يليها غالبا فعل الا متصرف ناسخ ماض أو مضارع خلافا لابن مالك وقاس كالاخفش ان قلت لمسلما ولا تخفف وخبرهما ماض ولا تعملها الكوفية بل نافية واللام كالا وقال الكسائي ان دخلت على فعلية والا عملت والفراء هي كقد

﴿ ش ﴾ تخفف ان المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب اهمالها وقد تعمل على قلة وحالها اذا أعملت كحالها وهي مشددة الا انها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم بالتشديد ولا يجوز إنك قائم بالتخفيف وأما في دخول اللام وغير ذلك من الاحكام فهي كالمشددة سواء واذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقا بينها وبين ان النافية لالتباسها حينئذ بها نحو ان زيد لقائم ومن ثم لا تلزم مع الاعمال لعدم الالباس ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

لانه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا ولا حيث كان بعدها نفي نحو ان زيد لن يقوم أو لم يقم أو لما يقم أو ليس قائما أوما لعدم الالباس في الجميع واختلف في هذه اللام فذهب سيبويه والاخفش الاوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن الاخضر وابن عصفور الى انها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب الفارسي

وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع الى انها لام أخرى غير تلك اجتلبت للفرق لان تلك منوية بالتأخير من تقديم وهذه بخلافها اذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك لا يقال انك قتلت لمسلما ولانها تدخل على غير المبتدإ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك وأجاب الاولون بأن ذلك كله انما جاز تبعا وتسمحا على خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها تبيح أكثر من ذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة قال أبو حيان وثمرة الخلاف تظهر عند دخول علمت وأخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت وقد اختلف في الحديث المشهور قد علمنا ان كنت لمؤمنا الاخفش الصغير والفارسي ثم ابن الاخضر وابن أبي العافية فقال الاخفش وابن الاخضر لا يجوز في ان الا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل وقال الفارسي وابن أبي العافية لا يجوز الا الفتح بناء على انها غيرها فلم تعلقه ولا يلي المخففة في الغالب من الافعال الا ما كان متصرفا ناسخا ماضيا كان أو مضارعا نحو. وان كانت لكبيرة. وان وجدنا أكثرهم لفاسقين. وان يكاد الذين كفروا. وان نظنك لمن الكاذبين. وقرأ أبي وان اخالك يافرعون مثبورا وزعم ابن مالك أنه لا يليها الا الماضي وان ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بصحيح ولا أعلم له موافقا انتهى وندر ايلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود. إن لبثتم لقليلا. وقول الشاعر * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * وما حكى ان قنعت كابنك لسوطا وأن يزينك لنفسك وأن يشينك لهيه فالبصريون الا الاخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش الى جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ماض متصرف فلا يقال ان زيد لذهب لعدم سماع مثله ولانه يلزم منه أحد محذورين إما دخول اللام على الماضي أو عدم لزوم اللام وكلاهما ممتنع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المشددة لا تخفف أصلا وان المخففة انما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها واللام بعدها للايجاب بمعنى الا ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره وذهب الكسائي الى انها ان دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون وان دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى الا كما قال الكوفيون وذهب الفراء الى أن إن المخففة بمنزلة قد الا أن قد تختص بالافعال وان تدخل عليها وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الاعمال نحو. وان كلا لما ليوفينهم. إن كل نفس لما عليها حافظ. قرأ بالنصب وسمع ان عمرا لمنطلق

﴿ص﴾ وتخفف أن فتالها الأصح تعمل جوازا في مضمر ولا يلزم أن يكرن الثاني على الأصح والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا أو شرط أو رب أو فعلية فان تصرف ولم يكن دعاء قرن غالبا بنفي أو لو أو قد أو تنفيس

(ش) تخفف أن المفتوحة وفي اعمالها حينئذ مذاهب أحدها انها لا تعمل شيأ لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر نحو علمت أن زيدا قائم وقرئ أن غضب الله عليها وعليه المتقدمون من المغاربة الثالث أنها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور وقال ابن مالك فان قيل لم الذي دعى الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فمادام الاختصاص ينبغي أن يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة بل اذا أمكن عوده الى حاضر أو غائب معلوم كان أولى ولذا قدر سيبويه في أن ياابراهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها مفردا بل جملة إما اسمية مجردة صدرها المبتدأ نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله أو الخبر نحو * ان هالك كل من يحفى وينتعل * أو مقرونة بلا نحو

وأن لا إله إلا هو . أو بأداة شرط نحو . أن اذا سمعتم آيات الله . أو برب نحو

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

أو فعلية فان كان فعلها جامدا أو دعاء لم يحتج الى اقتران شئ نحو . وأن ليس للانسان الا ما سعى . وان عسى أن يكون * ان نعم معترك الجياع اذن * والخامسة أن غضب الله عليها . وان كان متصرفا غير دعاء فرن غالبا بنفي نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا . أن لن نجمع عظامه . أن لم يره أحد . قال أبو حيان ولم يحفظ فيها ولا فى لما فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع أو بلو نحو . أن لو نشاء أصبناهم . وأن لو استقاموا على الطريقة . أن لو كانوا يعلمون الغيب . أن لو يشاء الله لهدى الناس . أو بقد نحو . ونعلم أن قد صدقتنا . أو بحرف تنفيس نحو . علم أن سيكون . وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله * علموا أن يؤملون فجادوا * وخرج عليه قراءة . لمن أراد أن يتم الرضاعة . بالرفع وكذا ندر إعمالها فى بارز كقوله * فلو أنك فى يوم الرخاء سألتني *

(ص) وكان فأقوالها و يأتى خبرها مفردا واسمية وفعلية مع لم أو لما أو قد

(ش) تخفف كان وفى إعمالها حينئذ الاقوال الثلاثة فى ان أحدها المنع وعليه الكوفيون والثانى الجواز مطلقا فى المضمر والبارز كقوله * كان ثدييه حقان * وكقوله * كان ظبية تعطو * فى رواية النصب فيهما والثالث الجواز فى المضمر لا فى البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا كما فى ان وتزيد عليها بجواز كون خبرها مفردا كقوله كان ظبية فى رواية الرفع وجملة اسمية كقوله

* كان ثدياه حقان * فى رواية الرفع وفعلية مصدرة بلم نحو . كان لم تغن بالأمس . أو بلما الجازمة قال أبو حيان ولم يسمع وينبغي أن يتوقف فى جوازه أو بقد نحو * لما تزل برحالنا وكان قد * أى وكان قد زالت

(ص) ولكن فلا تعمل خلافا ليونس

(ش) تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل وبزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص اذ صارت يليها الاسم والفعل وأجاز يونس والاخفش إعمالها قياسا على أن وان وكان

(ص) لا لعل وجوزه أبو علي وينوى الشأن

(ش) لا تخفف لعل وقال الفارسي تخفف وتعمل فى ضمير الشأن محذوفا

(ص) مسئلة تلي ما ليت فتعمل وتهمل ولا يليها الفعل بحال فى الأصح والباقى فلا تعمل وجوزه الزجاجي فيها والزجاج والحريري فى لعل وكان وأوجبه الفراء فى ليت ولعل وهي زائدة كافة وقيل نكرة مفسرها ما بعدها خبرا وقيل نافية والاكثر أن انما تفيد الحصر وأنكره أبو حيان قال التنوخي والزمخشري والبيضاوي وان

(ش) توصل ليت بما فيجوز ابقاء إعمالها واهمالها كما روي بالوجهين قوله

* قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * ويوصل بها الباقي فتكفها عن العمل وتلزم الاهمال نحو . انما الله إله واحد انما الحكم الله واحد والفرق بينها وبين ليت ان ليت أشبه بالافعال منها ولذا لزمها نون الوقاية بخلاف البواقي وانها باقية الاختصاص بالاسماء فلا تدخل على الافعال بخلاف البواقي فانها تدخل عليهما معا نحو انما يوحى الى . أنما خلقناكم عبثا . كأنما يساقون * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * فلهذا تعين فيه الالغاء وجاز في ليت الاعمال رعيا للقوة اختصاصها والاهمال الحاقا بأخواتها قال أبو حيان ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني فى النحو ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعلية بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين لكن الأخفش على سعة قال انه لم يسمع قط ليتما يقوم زيد ونقل أبو حيان عن الفراء انه جوز ايلاء الفعل ليت لانها بمعنى لو وأنشد حفظه * فليت دفعت الهم عني ساعة * وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد أشرت الى الخلاف فى الحالين

بقولي ولا يليها الفعل بحال أي مع ما و ملا مجردة و يحصل من جميع المسئلتين ثلاثة أقوال وذهب الزجاجي الى أنه يجوز الاعمال في الجميع حكى انما زيدا قائم ويقاس في الباقي و وافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج وابن أبي الربيع الى أنه يجوز في ليت ولعل وكان خاصة و يتعين الالغاء في إن وأن ولكن وعزي الى الاخفش و وجهه باشتراك الثلاثة الاول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأخر فانهن لا يغيرن مع الابتداء وذهب الفراء الى وجوب الاعمال في ليت ولعل ولم يجوز فيهما الالغاء وعندي جواز الوجهين في ليت وان قصرا على السماع وتعين الالغاء في البواقي لعدم سماع الاعمال فيها ثم ما المذكورة زائدة كافة عن العمل مهيئة لدخول هذه الاحرف على الجمل هذا هو المعروف و زعم ابن درستويه و بعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشأن ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن وزعم أبو علي الفارسي انها نافية واستدل بأنها أفادت معها الحصر نحو انما الله إله واحد كافادة النفي والاثبات بالا وما ذكر من افادتها الحصر قول الاكثرين وأنكره طائفة يسيرة منهم من النحاة أبو حيان وألحق الزمخشري بانما المكسورة أنما المفتوحة فقال انها تفيد الحصر لانها فرعها وما ثبت للاصل ثبت للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الى أنما إلهكم إله واحد فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حيان وهذا شيء انفرد به قال ودعوى الحصر في الآية باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد وأجيب بأنه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين أي ما يوحى الى في شأن الربوبية الا التوحيد لا الاشراك فهو قصر قلب على حد وما محمد الا رسول اذ ليست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة وان كان قصر افراد وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي وسبقه التنوخي في الأقصى القريب ولم يتعرض له سواهم فيما علمت

﴿ص﴾ مسئلة كان لا ان لم تكرر وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها لكن ان كان غير مضاف ولا شبيه ركب معها و بني على ما ينصب به وتمنعه الباء غالبا وقيل معرب مطلقا وقيل مبني وقيل ان ركبت لم تعمل في الخبر قيل ولا الاسم وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه أو يفتح أقوال والاصح جواز الاخيرين و يجب تنكير الخبر وتأخيره ولو ظرفا وقد كره ان جهل خلافا للقوم والاحذفه غالبا والتزمه تميم و يكثر مع الا و يرفع تاليها بدلا من محل الاسم وقيل لا معه وقيل ضمير الخبر وقيل خبرا للا مع اسمها ويجوز نصبه خلافا للجرمي وربما حذف الاسم دونه ويجوز بمرمان حذف لا وربما ركب مع لا الزائدة والجمهور أن لا أبا لك ولا يدي لك مضاف واللام زائدة وابن مالك عومل كهو واللام متعلقة بمقدر غير خبر والمختار وفاقا لأبي علي وابن يسعون وابن الطراوة على لغة القصر ولك الخبر ولا تحذف اللام اختيارا ولا تعمل بظرف خلافا ليونس وقيل الخلف في الناقص و يجوز باعتراض والجمهور ينزع تنوين شبه مضاف وجوزه ابن مالك ولها ابن كيسان و يحسن و بنى أهل بغداد النكرة ان عملت في ظرف والكوفية المطول ولا تعمل في مفصول خلافا للرماني ومعرفة خلافا للكسائي في علم مفرد ومضاف لكنية ولله والرحمن والعزيز والفراء في ضمير غائب واشارة

﴿ش﴾ تعمل لا عمل ان الحاقا بها لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدإ والخبر ولانها لتوكيد النفي كما أن ان لتوكيد الاثبات فهو قياس نقيض والحاقها بليس قياس نظير لانها نافية مثلها فهو أقوى في القياس لكن عملها عمل ان أفصح وأكثر في الاستعمال وله شروط الاول أن لا تكرر فان كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز كما سيأتي في التوابع الثاني أن يقصد بها النفي العام لانها حينئذ تختص بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تلغى وتارة تعمل عمل ليس الثالث أن تكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة باجماع البصريين لان عموم النفي

لايتصورفيها وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو لازيد والمضاف لكنية نحو لا أبا محمد أو لله أو الرحمن . والعزيز نحو لاعبد الله ولاعبد الرحمن ولاعبد العزيز و وافقه الفراء على لاعبد الله قال لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما لزم عبد الله والكسائي قاسهما عليه وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الاشارة نحو لاهو ولاهي ولا هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وأما ماسمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله قضية ولا أبا حسن لها وقول الشاعر * يكون ولا أمية في البلاد * وقوله * لاهيثم الليلة للمطي * وقوله * يبكي على زيد ولازيد مثله * فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العلم بأن جعل الاسم واقعا على مسماه وعلى كل من أشبهه فصار نكرة لعمومه أو بتقدير مثل وأما قولهم لا أبالك ولا أخالك ولا يدي لك ولا غلامي لك قال

أهدموا بيتك لا أبالكا * وزعموا أنك لا أخالك

وقال لاتعنين بما أسبابه عسرت * فلا يدي لامرئ الا بما قدرا

ففيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنها أسماء مضافة الى المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق والخبر محذوف والاضافة غير محضة كهي في مثلك وغيرك لأنه لم يقصد في أب وأخ معين فلم تعمل لا في معرفة وزيدت اللام تحسينا للفظ لئلا تدخل لا على ماظاهره التعريف الثاني أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الاعراب والجرور باللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر أيضا محذوف وعليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك قال لأنها لو كانت مضافة لكانت الاضافة محضة اذ ليس صفة عاملة فيلزم التعريف ورد بعدم انحصار غير المحضة في الصفة الثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة وانما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الاصل وكان القياس في هذه الالفاظ لا أب لك ولا أخ لك ولا يدين لك قال * أبي الاسلام لا أب لي سواه * وقال * تأمل فلا عينين للمرء صارفا * الا أنه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ولم يرد في غير ضرورة الا مع اللام وورد بحذفها في الضرورة قال

أبالموت الذي لابد أني * ملاق لا أباك تخوفيني

ولايجوز أيضا في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور وآخر نحو لا أبا اليوم لك ولا يدي بها لك وجوزه يونس في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال أبو حيان الذي في كتاب سيبويه أن يونس يفرق في الفصل في الظرف بين الناقص والتام فيجيزه بالاول دون الثاني ورده سيبويه بأنه لايجوز بواحد منهما بين إن واسمها ولا في باب كان فلا يجوز ان عندك زيدا مقيم وأن اليوم زيدا مسافر وكذا في كان فاذن لا فرق بين الناقص والتام وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أبا فاعلم لك الشرط الرابع أن لا يفصل بين لا والنكرة بشئ فان فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن نحو . لافيها غول . وجوز الرماني بقاء النصب حكى لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشية زائرا وأجيب بأن اسم لا في الاولين محذوف أي لا أحد و رجلا تمييز والثاني على معنى لا أرى الشرط الخامس أن تكون النكرة غير معمولة لغير لا بخلاف نحو جئت بلا زاد فان النكرة فيه معمولة للباء ونحو لا مرحبا بهم فانها فيه معمولة لفعل مقدر فاذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن إنما يظهر نصب الاسم اذا كان مضافا نحو لا صاحب بر ممقوت أو شبهه بأن يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو لا طالعا جبلا حاضر ولا راغبا في الشر محمود فان كان مفردا أي غير مضاف ولا شبيه

ركب معها وبنى على هذا مذهب أكثر البصريين واختلف فى موجب البناء فقيل تضمنه معنى من كان قائلا قال هل من رجل فى الدار فقال مجيبه لا رجل فى الدار لأن نفى لا عام فينبغى أن يكون جوابا السؤال عام وكذلك صرح بمن فى بعض المواضع قال * ألا لا من سبيل الى هند * وصححه ابن عصفور ورد بأن المتضمن معنى من هو لا لا الاسم وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن الصائغ ونقل عن سيبويه وقيل تضمنه معنى اللام الاستغراقية ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته أمس الدابر وذهب الجرمى والزجاجى والسيرافى والرمانى الى أن المفرد معها معرب أيضا وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء ورد بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى وبأنه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحدا مما قبل البناء فتعين البناء وذهب المبرد الى أن المثنى والجمع على حده معربان معها لانه لم يعهد فيهما التركيب مع شىء آخر بل ولا وجد فى كلام العرب مثنى وجمع مبنيان ونقض بأنه قال ببنائهما فى النداء فكذا هنا وعلى الاول فيبنى مدخولها على ما ينصب به فالمفرد وجمع التكسير على الفتح نحو لا رجل ولا رجال فى الدار والمثنى والجمع على الياء كقوله * تعزفلا الفين بالعيش متعا * وقوله * أرى الربع لا أهلين فى عرصاته * وقوله

يحشر الناس لابنين ولا آبا * ء الاوقد عليهم شئون

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال أحدها وجوب بنائه على الكسر لانه علامة نصبه الثانى وجوب بنائه على الفتح وعليه المازنى والفارسى الثالث جواز الامرين وهو الصحيح للسماع فقد روى بالوجهين قوله * ولا لذات للشيب * وقوله * لاسابغات ولا جأواء باسلة * قال أبو حيان وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف فى حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب أوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر اذ الحركة ليست للذات خاصة انما هى للذات ولا ومن جوز الوجهين راعى الامرين ثم اذا بنى على الفتح جوازا أو وجوبا فلا ينون كما هو ظاهر وان بنى على الكسر فقيل لا ينون وعليه الاكثرون كما لا ينون فى النداء نحو يا مسلمات وبه ورد البيتان السابقان وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف لان التنوين فيه كالنون فى الجمع فيثبت كما ثبت فى لا مسلمين لك فان أضيف لفظا أو تقديرا أعرب بالكسر وفاقا نحو لا مسلمات زيد لك أو لا مسلمات لك ويمنع التركيب غالبا دخول الباء على لا نحو بلا زاد وسمع جئت بلا شىء بالفتح وهو نادر والاجماع على أن لا هى الرافعة للخبر عند عدم التركيب وأما فى التركيب فكذلك عند الاخفش والمازنى والمبرد والسيرافى وجماعة وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى ان وقيل انها لم تعمل فيه شيأ بل لا مع النكرة فى موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر المبتدأ وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه واستدل لجواز الاتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن وذهب بعضهم الى انها لم تعمل فى الاسم أيضا شيأ حالة التركيب لانها صارت منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقى فى المتن مسائل الاولى يجب تنكير خبر لا لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة وتأخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفا أو مجرورا والضمها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا يخبر ولا بأجنبى الثانية حذف خبر هذا الباب ان علم غالب فى لغة الحجاز ملتزم فى لغة تميم وطىء فلم يلفظوا به أصلا نحو لا ضير فلا فوت ولا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا بأس وانما كثر أو وجب لان لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام والاجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ولهذا يكتفون فيها بلا ونعم ويحذفون الجملة بعدهما رأسا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقرينة قالية أو حالية فلم يجز الحذف عند أحد فضلا عن أن يجب نحو لا أحد أغير من الله قال ابن مالك ومن

نسب الى تميم التزام الحذف مطلقا فقد غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير الى الزمخشري والجزولي ور بما حذف الاسم وبقي الخبر قالوا لا عليك أي لا بأس عليك ويجوز مبرمان حذف لا الثالثة اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام فكأنك قلت الله إله ورد بأنه تم بالاضمار والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لا مع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على خبر لا مع اسمها لا نهما في محل رفع بالابتداء الرابعة ندر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيها بلا النافية كقوله * لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * وهذا من التشبيه المحوظ فيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية في زيادة أن بعدها الخامسة الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا اذا كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه واعرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن اجراء له مجرى المفرد في البناء لعدم الاعتداد بالمعمول من حيث انه لو أسقط لصح الكلام وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقلة تشبيها بالمضاف لا بناء كقوله * أراني ولا كفران بالله آية * وذهب البغداديون الى جواز بنائه ان كان عاملا في ظرف أو مجرور نحو لا جدال في الحج بخلاف المعمول الصريح وذهب الكوفيون الى جواز بناء الاسم المطول نحو لا قائل قولا حسنا ولا ضارب ضربا كثيرا

﴿ص﴾ وتغيير مع الهمزة تو بيخا وكذا استفهاما خلافا للشلوبين فلا تغير وتمنيا فلا تلغى ولا خبر ولا مقدرا ولا إتباع الا على اللفظ خلافا للمبرد

﴿ش﴾ اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كانت على معان أحدها أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا انكار ولا توبيخ خلافا للشلوبين اذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال أبو حيان والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله * ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * الثاني أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والانكار والتوبيخ كقوله * ألا الطعان ألا الفرسان عادية * وقوله * ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وحكم لا في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز الغائها واعمالها عمل إن وعمل ليس بجميع أحكامها الثالث أن يدخلها معنى التمني فذهب سيبويه والخليل والجرمي أنها لا تعمل الا عمل ان في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها الا على اللفظ خاصة ولا يلغى بحال ولا تعمل عمل ليس نحو ألا غلام لي الا ماء باردا ألا أبا لي الا غلامي لي الا غلامين الا ماء ولبنا وعسلا باردا حلوا وذهب المبرد والمازني الى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغى وأن تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن النفي واقع على اسم لا على الاول وعلى الخبر على الثاني ومن شواهدها قوله

ألا عمر ولي مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

ويستطاع خبر رجوعه والجملة صفة

﴿ص﴾ مسئلة يجب اختيارا خلافا للمبرد تكرار لا ان لم تعمل ولم يكن دخولها بمعنى فعل وفي المفرد عن خبر منفي بها ونعت وحال وماض لفظا ومعنى وقد يغني حرف نفي وتعرض بين الحال والمجرور وزعمها الكوفية حينئذ اسما كغير مضافا

﴿ش﴾ اذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة فذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها ليكون عوضا عما فاتها من مصاحبة ذي العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال

بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة أن لا تكرر كقوله

بكت أسفا واسترجعت ثم آذنت * ركائبها أن لا الينا رجوعها

وقوله * لأنت شانئة من شاننا شاني * وذلك عند الجمهور ضرورة نعم ان كان مدخولها في معنى الفعل لم يكرر نحو لا نولك أن تفعل لانه ضمن معنى لا ينبغي وكذا الابك السوء لانه في معنى لا يسوءك الله لانها لا تكرر مع الفعل المضارع كما سيأتي ويلزم تكرارها أيضا اختيارا اداوليها مفرد منفي بها خبرا أو نعتا أو حالا نحو زيد لا قائم ولا قاعد ومررت برجل لا قائم ولا قاعد ونظرت اليه لا قائما ولا قاعدا ولم يكرر في ذلك ضرورة في قوله * حياتك لا نفع وموتك فاجع * وقوله

فهرت العدى لا مستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ويتكرر أيضا في الماضي لفظا ومعنى نحو زيد لا قام ولا قعد فلم يبق شيء الا تكرر فيه سوى المضارع نحو زيد لا يقوم وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل كقوله * فلا هو أبداها ولم يتجمجم * وتزاد لا بين الجار والمجرور فيتخطاها الجار كقولهم جئت بلا زاد

﴿ص﴾ الرابع الأفعال الدالة على ظن كحجا بحجو لا لغلبة وقصد ورد وسوق وكتم وحفظ واقامة وبخل وعد لا لحساب وأنكره أكثر البصرية وزعم لا لكفالة ورياسة وسمن وهزال وجعل لا لتصيير وايجاد وإيجاب وترتيب ومقاربة وهب جامدا ولا تختص بالضمير خلافا للحريري وأنكره البصرية أو يقين كعلم لا لعلمة وعرفان ووجد لا لاصابة وغنى وحزن وحقد وألفى كهي وأنكرها البصرية ودرى لا لختل وأنكرها المغاربة وتعلم كاعلم جامدا وقال أبو حيان تتصرف أوهما كظن لا لتهمة وأنكر العبدري كونها للعلم وزعمها الفراء للكذب وحسب لا للون وخال يخال لا لعجب وظلع ورأى لا لابصار وضرب رئة قال الفارسي وابن مالك ولا رأى ومامر قلبي أو تحويل كصير وأصار وجعل ووهب جامدا ورد وكذا ترك واتخذ في الأصح وألحق العرب بأرى العلمية الحلمية والاخفش بعلم سمع معلقة بعين وخبرها فعل صوت وقوم بصير ضرب مع مثل وابن أبي الربيع مطلقا وهشام عرف وأبصر وابن درستويه أصاب وصادف وغادر وابن أفلح أكان وخطاب كل متعدى واحد ضمن نحو بلاو بعض خلق والسكاكي توهم وتيقن وشعر وتبين واعتقد وغني وودوهب كاحسب

﴿ش﴾ الرابع من النواسخ الافعال الداخلة على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين وهي أربعة أنواع الاول مادل على ظن في الخبر وهو خمسة أفعال أحدها حجا والمضارع يحجو قال * قد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقة * أي أظن فان كانت بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو رد أو ساق أو كتم أو حفظ تعدت الى واحد فقط أو بمعنى أقام أو بخل فلازمة ثانيها عد أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله

* فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * وقوله * لا أعد الاقتار عدما ولكن * أي لا تظن ولا أظن وأنكرها أكثرهم فان كانت بمعنى حسب من الحساب أي العد الذي يراد به إحصاء المعدود تعدت الى واحد وخرج عليه * تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * على ان أفضل بدل ثالثها زعم بمعنى اعتقد كقوله * زعمتني شيخا ولست بشيخ * وقوله * فان تزعميني كنت أجهل فيكم * ومصدره الزعم والزعم وذكر صاحب العين أن الاحسن أن توقع على أن وأن ولم يرد في القرآن الا كذلك قال السيرافي الزعم قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح وقال ابن دريد أكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون أيضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد

والمصدر الزعامة كقوله * على الله أرزاق العباد كما زعم * أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر أو بمعنى سمن أو هزل فلازمة يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت و بمعنى هزلت رابعها جعل بمعنى اعتقد نحو . وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا . أى اعتقدوهم فان كانت بمعنى صير فستأتى فى أفعال التصيير و بمعنى أوجد نحو . وجعل الظلمات والنور . أو أوجب نحو جعلت للعامل كذا أو ألقى نحو جعلت بعض متاعى على بعض تعدت الى واحد أو بمعنى المقاربة فقد مرت فى باب كاد خامسها هب أثبته الكوفية وابن عصفور وابن مالك كقوله

فقلت أجرنى أبا خالد * والا فهبنى امرأ هالكا

أى ظننى وقوله

* فهبها أمة هلكت ضياعا * يزيد أبوها وأبو يزيد

وهى جامدة ولم يستعمل منها سوى الامر لا ماض ولا مضارع ولا وصف والامر باللام و يتصل به الضمير المؤنث والمثنى والجمع وزعم الحريرى (٧) النوع الثانى ما دل على يقين وهو خمسة أيضا أحدها علم نحو . فان علمتموهن مؤمنات . فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيأ أو بمعنى علم علمة فهو أعلم أى مشقوق الشفة العليا فلازمة ثانيها وجد نحو . وان وجدنا أكثرهم لفاسقين . ومصدرها وجدان عن الأخفش و وجود عن السيرافى فان كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا أو بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فلازمة ومصدر الأولى وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موجدة ثالثها ألفى بمعنى وجد أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله

* قد جربوه فألفوه المغيث اذا * وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال واللام فيه فى البيت زائدة رابعها درى بمعنى علم عدها ابن مالك كقوله * دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط * قال وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقوله دريت به فان دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى آخر بالباء كقوله تعالى . ولا أدراكم به . وقال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغى أن يجعل أصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين فان كانت بمعنى ختل تعدت لواحد نحو درى الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه خامسها تعلم بمعنى أعلم كقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * قال ابن مالك وهى جامدة لا يستعمل منها الا الأمر قال أبو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت اما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم يتعلم فتتصرف بلا نزاع و يتعدى لواحد النوع الثالث ما استعمل فى الامرين الظن واليقين وهو أربعة أفعال احدها ظن فمن استعمالها بمعنى الظن . ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين . وبمعنى اليقين . الذين يظنون انهم ملاقو ربهم وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدرى ان استعمالها بمعنى العلم غير مشهور فى كلام العرب وأبقى الآية ونحوها على باب الظن لان المؤمنين حتى الصديقين ما زالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم و زعم الفراء أن الظن يكون شكا و يقينا وكذبا أيضا وأكثر البصريين ينكرون الثالث . فان كانت ظن بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدا . وما هو على الغيب بظنين ثانيها حسب فمن الظن . ويحسبون أنهم على شئ ومن اليقين * حسبت التقى . والجود خير تجارة * والمصدر حسبان فان كانت للون من حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض أو كان ذا شقرة فلازمة ثالثها خال فمن الظن قوله

(٧) بياض بالاصل

* أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى * ومن اليقين قوله

دعاني العذارى عمهن وخلتني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول

والمصدر خيلا أو خالا وخيلة ومخالة وخيلان ومخيلة وخيلولة واشتقاقها من الخيال وهو الذى لا يتحقق فان كانت بمعنى تكبر أو ظلع من خال الفرس ظلع والمضارع منهما أيضا يخال فلازمة رابعها رأى قال تعالى . إنهم يرونه بعيدا . أي يظنونه ونراه قريبا أي نعلمه . فان كانت بمعنى أبصر أو ضرب الرئة تعدت لواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا التي بمعنى اعتقد قال أبو حيان وذهب غيرهما الى أن التي بمعنى اعتقد تتعدى الى اثنين ويدل له قوله

رأى الناس الا من رأى مثل رأيه * خوارج تراكين قصد المخارج

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية وهي المرادة حيث قيل أفعال القلوب النوع الرابع ما دل على تحويل وهي ثمانية أفعال صير وأصار المنقولان من صار احدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال . فصيروا مثل كعصف مأكول . وجعل بمعنى صير نحو . فجعلناه هباء . ووهب حكى ابن الاعرابي وهبني الله فداءك أي صيرني ولا يستعمل منها بمعنى صير الا الماضي فقط ورد نحو . لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا . وترك كقوله

وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

وتخذ واتخذ كقوله . لتخذت عليه أجرا . وفي قراءة لاتخذت . واتخذ الله ابراهيم خليلا . وأنكر بعضهم تعدى ترك وتخذ واتخذ الى اثنين وقال انما يتعدى الى واحد والمنصوب الثاني حال قال ابن مالك وألحق ابن أفلح بصار كان المنقولة من كان بمعنى صار قال وما حكم به جائز قياسا الا أعلمه مسموعا وقال أبو حيان لا أعلم أحدا من النحاة يقال له ابن أفلح لكن في شيوخ الاعلم رجل اسمه مسلم بن احمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب قال وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياسا ممنوع فان مذهب سيبويه أن النقل بالهمز قياس في اللازم سماع في المتعدى وكان بمعنى صار تجرى مجرى المتعدى فلا يكون النقل فيه بالهمز قياسا وألحق العرب برأى العلمية الحلمية فأدخلوها على المبتدإ والخبر ونصبوهما بها مفعولين اجراء لها مجراها من حيث ان كلا منهما ادراك بالباطن كقوله

أراهم رفقتي حتى اذا ما * تولى الليل وانخزل انخزالا

وفي التنزيل . إني أراني أعصر خمرا . فاعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك خاص بعلم ذات المفعولين وما جرى مجراها وألحق الاخفش بعلم سمع المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما وسمعت خطبة ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها ما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال انه يتكلم وهذه الحالة مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى الى واحد وانها لو تعدت لاثنين لكانت إما من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبطل الثاني انها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء وألحق قوم بصير ضرب على المثل نحو . وضرب الله مثلا عبدا مملوكا . أن يضرب مثلا ما بعوضة . واضرب لهم مثلا أصحاب القرية . فقالوا هي في الآيات ونحوها متعدية الى اثنين قال ابن مالك والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى . ضرب مثل

فاسقموا له . فبنيت للمفعول واكتفت بالمرفوع ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب قال أبو حيان وهو استدلال ظاهر الا انه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه أي ما يذكر وذهب ابن أبي الربيع الى أن ضرب بمعنى صير متعد لاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلخالا ومال اليه أبو حيان وألحق هشام بأفعال هذا الباب عرف وأبصر وألحق بها ابن درستويه أصاب وصادف وغادر وألحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقوله . وخلق الانسان ضعيفا . والجمهور أنكر واذلك وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالا وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطاب الماردي انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي الى واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب فأجاز حفرت وسط الدار بئرا ولا يكون بئرا تمييزا لانه لا يحسن فيه من وكذا بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا والجلد نعلا وصنعت الثوب خاسيالان المعنى فيها صيرت قال أبو حيان والصحيح ان هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدى الى اثنين توهمت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعتقدت وتمنيت ورديت وهب بمعنى حسب نقله عنه في الارتشاف ثم قال ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب الى صحة نقل عن العرب

﴿ص﴾ مسئلة مدخولها كان أو ذو استفهام وأنكر السهيلي دخولها على جزئي ابتداء وتنصبهما مفعولين وقيل الثاني شبه حال

﴿ش﴾ ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو أيهم أفضل وغلام من عندك فانه لا تدخل عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا يؤخر وتدخل عليه ظننت وتقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل وغلام من ظننت عندك واذا دخلت على المبتدإ والخبر نصبتهما مفعولين وكان الاصل أن لا تؤثر فيهما لان العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها الا أنهم شبهوها بأعطيت فنصبت الاسمين هذا مذهب الجمهور وزعم الفراء ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شبهت من الافعال بما يطلب اسمين أحدهما مفعول به والآخر حال نحو أتيت زيدا ضاحكا واستدل بوقوع الجملة والظروف والجر وران موضع المنصوب الثاني هنا كما تقع موقع الحال ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به فدل على انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يقوم بدونه وليس ذلك شأن الحال لانه ليس بحال حقيق بل مشبه بها والمشبه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضا بدونه وليس ذلك شأن المفعول من حيث انه ليس بمفعول حقيق بل مشبه به عندهم واستدل البصريون بوقوعه معرفة ومضمرا واسما جامدا كالمفعول به ولا يكون شيء من ذلك حالا ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لانها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو قال زيد عمرو منطلق ومررت بزيد وأنكر السهيلي دخولها على المبتدإ والخبر أصلا قال بل هي بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع معمولها ابتداء قال والذي حمل النحويين على ذلك انهم أرادوا أن هذه الافعال يجوز أن لا تذكر فيكون من معمولها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا يجوز أن تقول زيد عمرو الا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه عمرو قال أبو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدإ والخبر اذا ألغيت هذه الافعال

﴿ص﴾ وتسد عنهما أن ومعمولاها وتقديمهما كمجردين وثانيهما كخبر كان

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولاها نحو ظننت أن زيدا قائم اعلم أن الله على كل شيء قدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة

ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الاخفش والمبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير أظن زيدا قائما ثابت أو مستقر وكذا يرد عنهما أن وصلتها نحو «أحسب الناس أن يتركوا» لتضمن مسند ومسند اليه مصرح بهما في الصلة الثانية حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الافعال فالاصل تقديم المفعول الاول وتأخير الثاني ويجوز عكسه وقد يجب الاصل في نحو ظننت زيدا صديقك وقد يجب خلافه في نحو ما ظننت زيدا الا بخيلا وأسباب الوجوب في الشقين معروفة من باب الابتداء الثالثة المفعول الثاني هنا من الأقسام والأحوال والخبر كان وذلك معروف مما هناك

﴿ ص ﴾ ويجوز حذفهما بدليل دونه وفاقا ويجوزه في الاصح لاهما دونه وفاقا للاخفش والجرمي وجوزه الاكثر مطلقا والاعلم في الظن لا العلم وادريس سماعا في ظن وخال وحسب فان وقع محلهما ظرف أو ضمير أو إشارة لم يقتصر ان كان أحدهما ولا دليل لا ان لم يكنه

﴿ ش ﴾ الحذف لدليل يسمى اختصارا ولغير دليل يسمى اقتصارا فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وفاقا كقوله

بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب

أي وتحسب حبهم عارا علي وأما حذفهما لغير دليل كاقتصارك على أظن أو أعلم من أظن أو أعلم زيدا منطلقا دون قرينة ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما ولا علم ما فأشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى «أعنده علم الغيب فهو يرى» أي يعلم وقال «وظننتم ظن السوء» وحكى سيبويه من يسمع يخل أي يقع منه خيلة وماذكر من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها وعليه الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني والانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت أنه وقع منه ظن ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيأ ورد بأنه يفيد وقوع علم مالم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه أبو العلاء ادريس فلا يتعدى الحذف في ظننت وخلت وحسبت لوروده فيها وأما حذف أحد المفعولين اقتصارا فلا يجوز بلا خلاف لان أصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما واما اختصارا فيجوز نقله عن الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وأبو اسحق ابن ملكون كالاقتصار وقياسا على باب كان وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحدث لها فصار عوضا عنه فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال

ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم

أي واقعا أوحقا وعلل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كل منهما الى صاحبه اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر وفرق بينهما وبين المبتدإ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما الى لبس وهنا يؤدي الى التباس ما يتعدى منها الى اثنين بما يتعدى الى واحد فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك أو مجرور نحو ظننت لك أو ضمير نحو ظننته أو اشارة نحو ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ان كان أحدهما ولم يعلم المحذوف لما تقرر من أن حذف أحدهما اقتصارا ممنوع وان لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف مكان حصول الظن وتلك العلة وبالضمير ضمير المصدر والاشارة اليه أو كان أحدهما وعلم المحذوف جاز الاقتصار

عليه ويكون الآخر حذف للعلم به

﴿ص﴾ وخص متصرف القلبي بالالغاء آخرا ووسطا والأكثر بخبر وهو أولى آخرا وفي الوسط خلف لا مقدما خلافا للكوفية والأخفش وينوى الشأن في موهمه ويجوز بضعف بعد معمول فعلى الاصح يجوز ظننت يقوم زيدا ونعم الرجل زيدا وآكلا زيد طعامك وقد يقع ملغى بين معمول ان وعطفين وسوف ولا يجب الغاء ما بين العمل ومرفوعه خلافا للكوفية وتوكيد ملغى بمصدر نصب قبيح وبضاف لياء ضعيف وفوقه ضمير فاشارة وبؤكد جملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فلا يتقدم خلافا لقوم فعلى الأصح لا يعمل وكذا على الآخر عند أكثرهم وثالثها تعمل مع متى فان جعلت خبره رفع وعمل حتما

﴿ش﴾ يختص المتصرف من الافعال القلبية وهو ما عدا هب وتعلم من الانواع الثلاثة بالالغاء وهو ترك العمل لغير مانع لفظا ومحلا وانما يجوز اذا تأخر العمل عن المعمولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حينئذ بتقدم المعمول كما هو شأن العامل اذا تأخر والجمهور انه على سبيل التخيير لا اللزوم فلك الالغا والاعمال وذهب الاخفش الى أنه على سبيل اللزوم واختاره عليه ابن أبي الربيع فان بدأت تخبر بالشك أعملت على كل حال وان بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالغاء المتأخر أولى من إعماله وفي المتوسط خلاف قيل إعماله أولى لان الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظي وقيل هما سواء لانه عادل قوته تأخيره فضعف لذلك فساوى الابتداء بالتقديم ومن شواهد الغاء المتأخر قوله

* هما سيدانا يزعمان وانما * والمتوسط قوله * وفي الاراجيز خلت اللؤم والفشل * أما اذا تقدم العمل فلا يجوز الالغاء عند البصريين وجوزه الكوفيون والاخفش وأجازه ابن الطراوة الا أن الاعمال عنده أحسن واستدلوا بقوله * إني رأيت ملاك الشيمة الادب * وقوله * وما إخال لدينا منك تنويل * وقوله

* واخال اني لاحق مستتبع * بالكسر والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لانه أولى من إلغاء العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل أحدها نحو ظننت يقوم زيدا وظننت قام زيد فعند الكوفيين والاخفش لا يجوز نصب زيد وعند البصريين يجوز لان النية بالفعل التأخير الثانية أظن نعم الرجل زيدا يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين الثالثة أظن آكلا زيد طعامك يجوز على قول البصريين دون الكوفيين فان تقدم الفعل على المعمولين ولكنه تقدمه معمول جاز الالغاء بضعف نحو متى ظننت زيد قائم وقد يقع الملغى بين معمولي إن كقوله * ان المحب علمت مصطبر * وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله * ولكن دعاك الخبر أحسب والتمر * وبين سوف ومصحوبها كقوله

* وما أدري وسوف إخال أدري * فان وقع بين الفعل ومرفوعه نحو قام أظن زيد ويقول أظن زيد فالالغاء جائز عند البصريين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * روى برفع ربع ونصبه قال أبو حيان والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الالغاء لان الاعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك والا لأدى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدإ ويقبح توكيد الملغى بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق لان العرب تقيم المصدر اذا توسط مقام الفعل وتحذفه فكان كالجمع ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو ظننت ظني قائم وبضمير أقل ضعفا نحو زيد ظننته منطلق أما ضعفه فاجراؤه مجرى المصدر الصريح وأما كونه أقل ضعفا منه فلان المجعول عوضا انما هو المصدر لا ضميره ومثله توكيده باسم اشارة نحو زيد ظننت ذاك منطلق قال أبو حيان واتفقوا على انه أحسن من المصدر واختلفوا هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما سواء وجه الاول أن الضمير يتوهم

منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني أن اسم الاشارة ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا نحو زيد منطلق ظنك أي ظنك زيد منطلق ناب ظنك مناب ظننت ونصب نصب المصدر المؤكد للجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا يقدم حقا من قولك زيد قائم حقا لان شأن المؤكد التأخير وجوز قوم منهم الاخفش تقديمه فعلى الاول لا يجوز اعماله وفاقا لانه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملا والتأخير لكونه مؤكدا واستحقاق شيء واحد تقديما وتأخيرا في حال واحد محال واختلف مجيز والتقديم في إعماله فأكثرهم على المنع لانه لو عمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل ومنهم من أجاز فيقال ظنك زيدا قائما وفي التقديم قول ثالث انه يجوز مع متى نحو متى ظنك زيد ذاهب قياسا على متى تظن زيد ذاهب قال أبو حيان من أجاز الاعمال في ظنك زيدا قائما كان عنده هنا أجوز لان أدوات الاستفهام طالبة للفعل فجاز اضمار الفعل بعدها لذلك وممن ذهب الى إجازة الاعمال هنا ومنعه في ظنك زيدا قائما ابن عصفور فان جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوبا نحو متى ظنك زيدا قائما لانه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ بالفعل وانما هو مقدر بحرف مصدري والفعل

(ص) ونخص أيضا بالتعليق وهو عمله معنى لا لفظا في ذي استفهام أو مضاف له أو تال ما أو ان النافية أو لام ابتداء قال ابن مالك أو قسم أو لو وابن السراج أو لا وأبو علي أو لعل وأنكر ثعلب تعليق الظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل في أن ولا وقيل هو وجوابه المعمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالقلبية

(ش) يختص أيضا المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب لأن محلها نصب والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم قام لنعلم أي الحزبين أحصى. أو مضافا اليه نحو علمت أبو من زيد أو مدخولا له نحو علمت أزيد قائم أم عمرو أو مدخولا لما النافية نحو. وظنوا ما لهم من محيص. لقد علمت ما هؤلاء ينطقون. أولان النافية نحو. وتظنون إن لبثتم الا قليلا. أو للام الابتداء نحو. ولقد علموا لمن اشتراه. ووجه المنع في الجميع لان لها الصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وعد ابن مالك من المعلقات لام القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتي * قال أبو حيان ولم يذكرها أكثر أصحابنا بل صرح ابن الدهان في الغرة بأنها لا تعلق وعد ابن مالك أيضا لو كقوله

وقد علم الاقوام لو أن حاتما * اراد ثراء المال كان له وفر

وعد ابن السراج فيها لا النافية وذكرها النحاس نحو اظن لا يقوم زيد قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا وعد أبو علي الفارسي منها لعل نحو. وما يدريك لعله يزكى. وما يدريك لعل الساعة قريب. ووافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام في أنه غير خبر وان ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل فيه وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الى أنه لا يعلق من الافعال الا ما كان بمعنى العلم وأما الظن ونحوه فلا يعلق ورجحه الشلوبين ووجهه ادريس بأن آلة التعليق في الاصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد أما التحقيق فلا يكون بعد الظن لانه يقتضيه وأما الاستفهام فتردد والظن أيضا تردد فلا يدخل على مثله وذهب بعضهم الى أن القسم مقدر بعد هذه الافعال من جميع المعلمات المذكورة وانه هو المعلق لا هي وقوم الى أنه مقدر في ان ولا وقوم الى أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول الفعل وذهب بعضهم الى أنه يجوز الاعمال مع ما نحو علمت زيدا ما أبوه قائم ثم قيل هذا خاص بالقلبية لان الجازية كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت ليس زيد اقائما وقيل عام لانها ليست بفعل

(ص) وألحق مع استفهام أبصر وتفكر وسأل قال قوم ونظر وابن مالك ونسي وما قاربها لا غيرها خلافا ليونس ونصب علمت زيدا أبو من هو أرجح وأوجبه ابن كيسان ويجب على الاصح بعد رأيت بمعنى أخبرني

ولذى استفهام معهما ماله دونها ثم المعلق ان تعدى لاثنين فالجملة مسدهما والثانى ان ذكر الاول أو بحرف فنصب باسقاطه أو لواحد فهى هو فان ذكر فبدل كل وقيل اشتمال وقيل حال وقيل ثان على تضمينه

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الحق بالأفعال المذكورة فى التعليق لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو * فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون * وتفكر كقوله * تفكر آإياه يعنون أم قردا * وسأل نحو * يسألون أيان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو * أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت * قال ابن الزبير ولم يذهب أحد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسى كقوله * ومن أنتم إنا نسينا من أنتم * ونازعه أبو حيان بأن مافى البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد أى من هم أنتم وزاد ابن مالك أيضا ماقارب المذكورات من الأفعال التى لها تعلق بفعل القلب نحو * أماترى أى برق هنا * على ان رأى بصرية و يستنبؤنك أحق هو * لان استنبأ بمعنى استعلم فهى طلب العلم * ليبلوكم أيكم أحسن عملا * ونازعه أبو حيان بأن رأى من الاول علمية وأيكم من الأخير موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهى بدل من ضمير الخطاب بدل بعض واجاز يونس تعليق كل فعل غير ماذكر وخرج عليه * ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد * والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثانية اذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت زيدا أبو من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا مانع فى العمل واختلفوا فى رفعه فأجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب لانه من حيث المعنى مستفهم عنه اذ المعنى علمت أبو من زيد وهو نظير قولك ان أحدا لايقول ذلك الاترى ان أحدا انما يقع بعد نفى لكنه لما كان ضميره قد نفى عنه الفعل وهو وضميره واحد صار كأن النفى دخل عليه ومنع ابن كيسان مباشرة الفعل ورد بالسماع قال

فوالله ماأدرى غريم لويته * أيشتد ان قاضاك أم يتضرع

الثالثة يجب النصب بعد رأيت بمعنى أخبرنى نحو أرأيتك زيدا أبو من هو ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز فى علمت زيدا أبو من هو لانها فى معنى أخبرنى وأخبرنى لا تعلق هذا مذهب سيبويه ونازعه كثيرون وقالوا كثيرا ماتعلق أرأيت قال تعالى * قل أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون * أرأيت إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى * فى آيات أخر وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصارا أى أرأيتكم عذابكم وقال أبو حيان هى من باب التنازع فان أرأيت وفعل الشرط تنازعا لاسم بعده فأعمل الثانى وحذف من الاول لأنه منصوب أى أرأيتكموه أى العذاب ويضمر فى أرأيت معمول فعل الشرط الذى يمكن تسليط أرأيت عليه الرابعة الاسم المستفهم به والمضاف اليه مما بعدهما المماد من الافعال المذكورة فلا تؤثر فيه ظننت وأخواته بل يبقى على حاله من الاعراب فان كان مرفوعا على الابتداء بقى كذلك وان كان معمولا به بقى مفعولا به أو مصدرا أو ظرفا أو حالا بقى كذلك مثالها علمت أى الناس صديقك وأيهم ضربت وأى قام قمت ومتى قام زيد وكيف ضربت زيدا الخامسة الجملة بعد المعلق فى هذا الباب فى موضع المفعولين سادة مسدها فان كان التعليق بعد استيفاء المفعول الاول كما فى علمت زيدا أبو من هو فهى فى موضع المفعول الثانى وأما فى غير هذا الباب فان كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر فالجملة فى موضع نصب باسقاطه نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وجعل ابن مالك منه * فلينظر أيها أزكى طعاما * أى الى وإن كان مما يتعدى لواحد فهى فى موضعه نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فالجملة بدل منه هذا ما اختاره السيرافى وابن مالك ثم قال ابن عصفور هى بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو واحتيج الى هذا التقدير لتكون الجملة هى المبدل منه فى المعنى وقال ابن الصائغ هى بدل الاشتمال ولا حاجة الى

تقدير وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى أن الجملة فى موضع نصب على الحال وذهب الفارسى الى أنها فى موضع المفعول الثانى لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبو حيان

﴿ص﴾ وخص أيضا رأى بصرية وحلمية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى معنى والاكثر منع نفس مكانه وقد يشاركها عدم وأيضا المتصرف من فقد ووجد ويمنع مطلقا فان أضمر فاعل متصلا وفسر بمفعول ويجوز بمضاف اليه خلافا للاخفش وجوزه الكسائى إن أبرز

﴿ش﴾ تختص الافعال القلبية بجواز إعمالها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلا والآخر مفعولا نحو ظننتنى خارجا وأنت ظننتك خارجا وزيد ظننه خارجا قال تعالى . أن رآه استغنى . وقال الشاعر * وخالنى لى اسم * وقال * وكنت أخالنى الاجرع * وقال * قد كنت أحسبنى كأغنى واحد * وقال * وجنت وما حسبتك أن تحيا * وقال * وخاله مصابا * وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الاول نحو ظننت نفسى عالمة خلاف قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا ولا يجوز ما ذكر فى سائر الافعال لا يقال ضربتنى ولا اضربتك ولا زيد ضربه بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو . ظلمت نفسى . وقال المبرد لاشك يكون الفاعل مفعولا وقال غيره لئلا يجتمع ضميران يرجعان الى شئ واحد أحدهما رفع والآخر نصب هما الشئ الواحد وقال الفراء لما كان الاغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على اسمه الا بالفصل نعم ألحق بأفعال هذا الباب فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة كقول الشاعر

* ولقد أرانى للرماح دريئة * وقوله تعالى . إنى أرانى أعصر خمرا . وحكى الفراء عدمتنى وفقدتنى ووجدتنى وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة أما قوله تدبت أحرسنى وحدى فشاذ ولم يقل أحرس نفسى فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الا إياك ويمنع الاتحاد مطلقا فى باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول نحو ظن زيدا قائما وزيدا ضرب يريد ظن نفسه ضرب نفسه فان أضمر منفصلا جاز نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ظن زيد قائما الا إياه وما ضرب زيدا الا هو وما ضرب زيد الا إياه

﴿ص﴾ مسئلة يحكى القول وتصريفه الجمل وفى لفظ الملحونة خلف ولا يلحق به معناه خلافا للكوفية وابن عصفور وينصب مفرد كهى مفعولا وقيل نعت مصدر ومرادا لفظه خلافا لقوم ويحكى غيره مقدرا ثم جملة وقد يضاف قول وقائل الى محكى ويغنى عنه وحذفه كثير ويزاد ويعمل نظر ظننت مطلقا فى لغة وقيل شرطا تضمن معناه وبشرط الاستفهام فقط فى لغة وفى المشهور اتصاله أو فصله بظرف أو معمول قال الاكثر أو أجنبى وكونه مضارع المخاطب قال ابن مالك وحالا وشرط منع أبو حيان والسهيلى وأن لا يعدى باللام لمعمول وجوزه السيرافى فى ماض والكوفية فى أمر فان فقد شرط فالحكاية ويجوز رفعها بل يجب فى أتقول زيد منطلق لمن بلغت عنه

﴿ش﴾ فى القول وما تصرف منه استعمالان أحدهما أن يحكى به الجمل نحو قال . إنى عبد الله . يقولون ربنا آمنا قولوا آمنا . وان تعجب فعجب قولهم أئذا كنا ترابا . الآية والقائلين لاخوانهم هلم الينا . فقولا له . لا زكى . ال ذى بخل والاصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول لزيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى اجماع فتقول فى قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لأنهم اذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة واذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو إنه قمت فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انا قمت ولك أن تقول قال فلان انطلق أو انه انطلق وهو منطلق وهل يلحق

بالقول في ذلك مساواة كناديت ودعوت وقرأت ووصيت وأوحى وقولان أحدهما نعم وعليه الكوفيون نحو ونادوا يامالك ليقض علينا ربك . فدعا ربه أني مغلوب فانتصر . بالكسر . فأوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين فرأت الحمد لله رب العالمين . واختاره ابن عصفور وابن الصائغ وأبو حيان لسلامته من الاضمار والثاني لا وعليه البصريون وقالوا الجمل بعد ما ذكر محكية بقول متضمن للتصريح به في . نادى ربه نداء خفيا . قال رب . ونادى نوح ربه فقال رب . ونادى أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى . واختار ابن مالك الثاني أن ينصب المفرد وهو نوعان أحدهما المؤدى معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقلت حديثا وشعرا وخطبة ونصبه على المفعول به لانه اسم للجملة والجملة اذا حكيت في موضع المفعول به فكذا ما يعملها وقيل على المصدر محذوف أي قولا الثاني المراد به اللفظ وهو الذي لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة هذا ما ذهب اليه الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه . يقال له ابراهيم . أي يقول له الناس ابراهيم أي يطلقون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما المفرد غير ماذكر فليس فيه الا الحكاية على تقدير متمم الجملة كقوله * اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة * أي طعمه طعم مدامة وقد يضاف لفظ قول والفظ قائل الى الكلام المحكي كما يضاف سائر المصادر والصفات كقوله

قول يالكرجال ينهض منها * مسرعين الكهول والشبانا

وقوله * وأجيب قائل كيف أنت بصالح * وقد يغني القول عن المحكي به بأن يحذف لظهوره كقوله

لنحن الاولى قلتم فاني ملئتم * برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي قلتم فقاتلهم وقد يحذف القول دون المحكي به وهو كثير حتى قال ومنه فاما وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم . أي فيقال لهم الثالث أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك في لغة بني سليم مطلقا يقولون قلت زيدا قائما من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية واختلف هل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنونه معنى الظن على قولين اختار ثانيهما ابن جني وعلى الأول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا وربّ البيت اسرائينا

اذ ليس المعنى على ظننت وفي لغة جمهور العرب مشروط بعد استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات واتصاله به وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله

متى تقول القلص الرواسما * يحملن أم قاسم وقاسما

وقوله * علام تقول الرمح يثقل عاتقي * وحكى الكسائي أتقول للعميان عقلا أي تظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدم استفهام أو يفصل بينه وبينه نعم يستثنى الفصل بالظرف والمعمول معمولا أوحالا كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملي بهم أم تقول البعد محترما

وقوله اجهالا تقول بني لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ونحو أفي الدار تقول زيدا وأمحمدا تقول هندا واصلة قال أبو حيان وكذا معمول المعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو بأجنبي نحو أأنت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ماعدا سيبويه والأخفش وكذا تتعين الحكاية في غير المضارع والمضارع لغير المخاطب وذهب السيرافي الى جواز إعمال الماضي بشرط المضارع وذهب الكوفيون الى جواز اعمال الأمر بشروطه أيضا وذكر ابن

مالك لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو أن يكون للحال لا للاستقبال وأنكره أبو حيان وقال لم يذكره غيره وشرط السهيلي أن لا يعدى العمل باللام نحو أتقول لزيد عمر ومنطلق لانه حينئذ يبعد عن معنى الظن لان الظن من فعل القلب وهذا قول مسموع واذا اجتمعت الشروط فالاعمال جائز لا واجب فتجوز الحكاية أيضا مراعاة للاصل نحو أتقول زيد منطلق وكذا إعماله مطلقا في لغة بني سليم جائز لا واجب

﴿ ص ﴾ مسئلة تدخل الهمزة على علم ورأى فتنصب ثلاثة ولها الفاعل وحكم الثاني والثالث باق ومنع الأكثر التعليق وقوم الالغاء وثالثها ان لم يبن للمفعول

﴿ ش ﴾ تدخل الهمزة المسماة بهمزة النقل وهمزة التعدية على علم ورأى المتعديين لمفعولين فتعديهما الى ثلاثة مفاعيل أولها الذي كان فاعلا وكذا أقصى ما يتعدى اليه الفعل من المفعول به نحو أعلمت زيدا عمرا قادما وأريت زيدا عمرا كريما والثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب علم ورأى من جواز الالغاء والتعليق وغيرهما ومنع قوم الالغاء والتعليق هاسواء ثبت الفاعل أم للمفعول وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع لان مبنى الكلام عليهما ولا يجئ بعد ما مضى الكلام على الابتداء ومنعهما آخرون ان ثبت الفاعل وعليه الجزولي لما فيه من اعمالها في المفعول الاول والغائها بالنسبة الى الآخرين وذلك تناقض لانه حكم بقوة وضعفها بخلاف ما اذا لم يثبت للمفعول ومنع آخرون التعليق دون الالغاء وعليه الأكثرون ومنع قوم الغاء أعلم دون أرى وعليه الشلوبين لان أعلم مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الاعمال المؤثرة وأرى بمعنى أظن موافقة في الالغاء كما وافقه في المعنى ورد بأن اعلم وعلم أيضا متوافقان في المعنى فيلزم تساويهما في الالغاء وقد ورد السماع بالغائهما حكى البركة أعلمنا الله مع الأكابر وقال الشاعر * وأنت أراني الله أمنع عاصم * واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وقول الشاعر

حذار فقد نبئت انك للذي * ستجزى بما تسعى وتسعد أو تشقى

﴿ ص ﴾ وحذفها وأحدها لدليل جائز وامادونه فمنع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الاول والاقتصار عليه وجوز الأكثر حذف الاول دونهما أو هما دونه والشلوبين حذفه دونهما والجرمي عكسه

﴿ ش ﴾ يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك لمن قال أعلمت زيدا بكرا قائما أعلمت وأما الاقتصار وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب أحدها وعليه الأكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجحه ابن مالك وخطاب يجوز حذف الاول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الاول كقولك أعلمت كبشك سمينا بحذف العلم أو أعلمت زيدا بحذف الثاني والثالث ان لم يخل الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني وعليه سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور لا يجوز حذف الاول ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين بل لا بد من الثلاثة لان الاول كالفاعل ولا يحذف والآخران كهما في باب ظن وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصارا الثالث وعليه الشلوبين يجوز حذف الاول فقط مع ذكر الآخرين نحو اعلمت كبشك سمينا ولا يجوز حذف الآخرين دون الاول ولا حذف الثلاثة ولا حذف الاول وأحد الآخرين ولا حذف أحد الآخرين فقط الرابع وعليه الجرمي واختاره ابن القواس يجوز حذف الآخرين فقط لانهما في حكم مفعولي ظن دون الاول لانه في حكم الفاعل

﴿ ص ﴾ والحق سيبويه باعلم نبأ واللخمي نبأ وعرف وأشعر وأدرى والفراء خبر وأخبر والكوفية والمتأخرون حدث والاخفش وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد وابن مالك وقوم أرى الحلمية والحريري علم والجرجاني استعطى وبعضهم أكسى

﴿ ش ﴾ المجمع على تعديته الى ثلاثة أعلم وأرى و زاد سيبويه نبأ كقوله

ونبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمي انبأ وعرف وأشعر وأدرى و زاد الفراء في معانيه خبر بالتشديد كقوله * وخبرت سوداء القلوب مريضة * وقوله * وما عليك اذا أخبرتني دنفا * و زاد الكوفيون حدث وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك وقال أبو حيان وأكثر أصحابنا كقوله * فمن حدثتموه له علينا العلاء * و زاد الحريري في شرح اللمحة علم المنقولة بالتضعيف قال أبو حيان ولم توجد في لسان العرب متعدية الى ثلاثة و زاد ابن مالك أرى الحلمية كقوله تعالى . اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا . و زاد الأخفش وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياسا على أعلم وأرى ولم يسمع و زاد الجرجاني استعطى و زاد بعضهم أكسى فبلغت أفعال الباب ثلاثة عشر والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف حرف الجر أو الحال

﴿ ص ﴾ وما بني للمفعول فكظن

﴿ ش ﴾ ما بني للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظن فما جاز في ظن جاز فيه قال ابن مالك الا الاقتصار على المرفوع فانه غير جائز في ظن لعدم الفائدة جائز هنا لحصول الفائدة وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين فأغنى عن التصريح باستثنائه

﴿ ص ﴾ الفاعل ونائبه الفاعل المفرغ له عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به

﴿ ش ﴾ لما كان الكلام ينعقد من مبتدإ وخبر و ينشأ عنه نواسخ ومن فعل وفاعل و ينشأ عنه النائب عن الفاعل انحصرت العمد في ذلك وتم الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني فالفاعل ما أسند اليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به فالعامل يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والأمثلة واسم الفعل والظرف والمجرور والمفرغ يخرج نحو . وأسروا النجوى الذين ظلموا . وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد وقيامه به كمات زيد

﴿ ص ﴾ و زعم هشام رافعه الاسناد وقوم شبهه للمبتدإ وخلف معنى الفاعلية وقوم إحداثه الفعل والكسائي كونه داخلا في الوصف ونصب المفعول بغير وجه والجمهور يجب تأخيره وذكره ويحذف مع عامله أو فاعل المصدر أو فعل الاثنين أو الجماعة المؤكد ويقدر في نحو ثم بدا لهم مناو وقد يجر بمن أو الباء ار أنداز يعلب في كفى قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى في رافع الفاعل أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه العامل المسند اليه من فعل أو ما ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له الثاني أن رافعه الاسناد أي النسبة فيكون العامل معنويا وعليه هشام ورد بأنه لا يعدل الى جعل العامل معنويا الا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود الثالث شبهه بالمبتدإ من حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدإ بالخبر ورد بأن الشبه معنوي والمعاني لم يستقر لها عمل في الاسماء الرابع كونه فاعلا في المعنى وعليه خلف كما نقله أبو حيان ورد بقولهم مات زيد وما قام عمرو الخامس ذهب قوم من الكوفيين الى أنه يرتفع باحداثه الفعل كذا نقله ابن عمرون ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية الثانية الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله وجوز الكوفية تقديمه نحو زيد قام مستدلين بنحو قوله * ما للجمال مشيها وئيدا * أي وئيدا مشيها وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب وئيدا أي ظهر أو ثبت وثمرة الخلاف تظهر في نحو الزيدان أو الزيدون قام الثالثة الصحيح وعليه

البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا بينه وبين خبر المبتدا بأنه كالصلة في عدم تأثيره بعامل متلوه وكالمضاف اليه فأنه يعتمد البيان وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخيره والخبر مباين للثلاثة وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان وبأن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر وذهب الكسائي الى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدا والخبر وجوزه السهيلي وابن مضا ويستثنى على الاول صور يجوز فيها الحذف أحدها مع رافعه تبعا له كقولك زيدا لمن قال من أكرم والتقدير أكرم زيد فحذف الفاعل مع الفعل ثانيها فاعل المصدر يجوز حذفه نحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ثالثها فاعل فعل المؤنث أو الجماعة المؤكد بالنون نحو لتبلون فاما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين فان قلت قد ورد ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة نحو قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فالجواب أن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع الى ما دل عليه الفعل وهو البدء في الآية لدلالة بدا والشارب في الحديث لدلالة يشرب ويقاس بذلك ما أشبهه الرابعة قد يجر الفاعل من الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر أي ذكر أو الباء الزائدة نحو وكفى بالله والمحل في الصورتين رفع فيجوز الاتباع بالرفع والجر مراعاة للمحل واللفظ وغلبت زيادة الباء فاعل كفى نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا

﴿ ص ﴾ ويجرد عامله ان كان ظاهرا من علامة تثنية وجمع الا في لغة أكلوني البراغيث وقيل هو خبر مقدم وقيل الثاني بدل

﴿ ش ﴾ اذا أسند الفعل الى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقام الهندات ومن العرب من يلحقه الالف والواو والنون على أنها حروف وأل كتاء التأنيث لا ضمائر وهذه اللغة تسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث ومنها قوله * وقد أسلماه مبعد وحميم * وقوله

* يلومونني في شراء النخيل أهلي فكلهم ألوم

وقوله نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب

وقوله * بحوران يعصرن السليط أقاربه * ومن النحويين من حملها على أنه ثم اختلفوا فقيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة السابقة خبر والصحيح الاول لنقل الأئمة انها لغة وعزيت لطيء وازدشنوءة وكان ابن مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة وهو مردود كما بينته في أصول النحو وغيره

﴿ ص ﴾ ويحذف بقرينة كجواب نفي أو استفهام ولا يقاس ليبك يزيد ضارع وقيل يجوز ان امن وجوز قوم زيد عمرا أي ليضرب لدليل

﴿ ش ﴾ الجواب حذف عامل الفاعل لقرينة كان يجاب به نفي أو استفهام كزيد في جواب ما قام أحد ومن قام ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى . يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال على قراءة بناء يسبح للمفعول اذ التقدير يسبحه رجال لدلالة يسبح عليه ومثله قول الشاعر * ليبك يزيد ضارع لخصومة * أي يبكيك ضارع واختلف في القياس على ذلك فمنعه الجمهور وجوزه الجرمي وابن جني وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه فلو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى لفظ رجال لم يجز لصلاحيته لاسناد يوعظ اليهم بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيد فانه يجوز لعدم اللبس وأجاز بعض النحويين زيد عمرا بمعنى ليضرب زيد عمرا اذا كان ثم دليل على اضمار الفعل ولم يلبس ومنع ذلك سيبويه وان لم يلبس لان إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ واضمار يستدعي اضمار فعل آخر لان المعنى قل له ليضرب فكثر الاضمار

﴿ص﴾ مسئلة الاصل أن يلي فعله وقد يفصل بمعمول لا ان لبس خلافا لابن الحاج في مقدر الاعراب أو كان ضميرا غير محصور ويجب ان كان المعمول ضميرا او يؤخر ما حصر منهما بانما وكذا الا خلافا للكسائي مطلقا وللفراء وابن الانباري في حصر الفاعل وحكم المتصل بضمير مر

﴿ش﴾ الاصل أن يلي الفاعل الفعل لانه منزل منه منزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرا زيد ويجب البقاء على الاصل اذا حصل لبس كأن يخفى الاعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى اذ لا دليل حينئذ على تعيين الفاعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولي والمتأخرون ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على المقرب بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيأ من هذه الاغراض الواهية وبأن في العربية أحكاما كثيرة اذا حدثت ظهر منها لبس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمر وعمرو فان اللفظ بهما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء اجمال ما يتخاطبون به لما لهم في ذلك من غرض فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لافادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه انتهى فان كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاقا نحو أكل الكمثرى موسى وأضنت سعدى الحمى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى ويجب البقاء على الاصل أيضا اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا وأكرمتك لان الفصل يؤدي الى انفصال الضمير مع امكان اتصاله ويجب الخروج عن الاصل اذا كان المفعول ضميرا والفاعل ظاهرا كما مر نحو ضربني زيد ويجب تأخير المحصور فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا محصورا بانما جاعا خوف الالباس وكذا بالا على الاصح اجراء لها مجرى انما نحو انما ضرب عمرا زيد أي لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد مضروب آخر وانما ضرب زيد عمرا أي لا مضروب له غيره وقد يكون لعمرو ضارب آخر وكذا انما ضرب زيدا انا وانما ضربت زيدا أو اياك وما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب زيدا الا انا وما ضربت الا زيدا أو الا اياك وأجاز الكسائي تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا لأمن اللبس فيه بخلاف انما ومنه قوله * فما زاد الا ضعف ما بي كلامها * وقوله * ولما أبى الا جماحا فؤاده * وقوله * فلم يدر الا الله ما هيجت لنا * وقوله * ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم * وأجاز الفراء وابن الانباري تأخير الفاعل ان حصر المفعول ومنعا تقديمه ان حصر هو لأن الفاعل اذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه فقد مر في مبحث الضمير وأغنى عن اعادته هنا

﴿ص﴾ مسئلة يحذف لغرض كعلم وجهل وضعة ورفعة وخوف وابهام ووزن وسجع وايجاز فينوب عنه المعمول به فباله ويقام الثاني من باب أعطى اذ لا لبس ومنعه قوم وثالثها ان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبيح وظن واعلم خلافا لقوم ان أمن أو لم يكن جملة ولا ظرفا فقيل ولا نكرة والاول أولى لا ثاني اختار وثالث اعلم على الصحيح فيهما

﴿ش﴾ قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به نحو «كتب عليكم القتال» للعلم بأن فاعل ذلك الله أو للجهل به كسرق المتاع أو تعظيم فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله من بلى منكم بهذه القاذورات أو تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك أوذي فلان اذا عظم وحقر من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيستر ذكره أو قصد ابهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعينه نحو «فان أحصرتم» «واذا حييتم» «اذا قيل لكم تفسحوا» أو اقامة وزن الشعر كقوله

وإذا شربت فانني مستهلك * مالي وعرضي وافر لم يكلم

وإصلاح السجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته أو قصد الايجاز نحو. ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه فينوب عنه المفعول به فيا له من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف و ينزل منزلة الجزء فان كان الفعل مما يتعدى لأكثر من واحد فان كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الاول أقوال أصحها وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيدا والاحسن اقامة الاول والمنع اذا لم يؤمن فينوب الاول نحو أعطى زيد عمرا اذ لا يدري لو أقيم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ والثاني المنع مطلقا والثالث المنع ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع أولى قياسا على باب كان وعزاه أبو ذر الخشني للفارسي والرابع انه قبيح حينئذ أي اذا كان نكرة والاول معرفة فان كان معرفة كالاول كما في الحسن سواء وعزى للكوفيين وان كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضا أقوال أحدها الجواز اذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفا مع ان الاحسن اقامة الاول نحو ظننت طالعة الشمس وأعلم زيدا كبشك سمينا والمنع ان اللبس نحو ظن صديقك زيدا أو أعلم بشر زيدا قائما أو كان جملة أو ظرفا نحو ظن في الدار زيدا وظن زيدا أبوه قائم وأعلم زيدا غلامك في الدار وأعلم زيدا غلامك أخوه سائر وهذا ما صححه طلحة وابن عصفور وابن مالك والثاني المنع مطلقا وتعين الاول لانه مبتدأ في الاصل وهو أشبه بالفاعل فكان بالنيابة عنه أولى وهذا ما اختاره الجزولي والخضراوي والثالث الجواز بالشروط السابقة وبشرط أن لا يكون نكرة فلا يجوز ظن قائم زيدا قال أبو حيان فان عدم المفعول الاول ونصب الجملة فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو علم أيهم أخوك وصرح به السيرافي والنحاس ومنعه الفارسي وان كان من باب اختار ففيه قولان أصحهما كما قال أبو حيان تعين الاول وهو ما تعدى اليه بنفسه وعليه الجمهور وامتناع اقامة الثاني نحو اختير زيد الرجال و به ورد السماع قال * ومنا الذى اختير الرجال سماحة * وجوز الفراء وابن مالك اقامة الثاني نحو اختير الرجال زيدا وأشار أبو حيان الى أن الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير حرف الجر وأما الثالث من باب اعلم فلا يجوز اقامته وقال الخضراوي وابن أبي الربيع بالاتفاق لكن قال أبو حيان ذكر صاحب المخترع جوازه وعن بعضهم بشرط أن لا يلبس نحو أعلم زيدا كبشك سمين وهو مقتضى كلام السهيلي وجزم به ابن هشام في الجامع

﴿ ص ﴾ فان فقد قال الكوفية والاخفش أولا قيل وتأخر فمصدر متصرف لا للتوكيد ولو مضمرا دل عليه غير العامل قيل أو هو لا صفته خلافا للكوفية أو ظرف مختص متصرف وفي غيره ومقدر وصفته خلف أو مجرور بزائد وكذا غيره وقال هشام النائب ضمير مبهم والفراء الحرف وابن درستويه والسهيلي والرندى ضمير المصدر فعلى الاصح لا يقدم والجمهور لا يقام مفعول له وتمييز ويخير في مصدر وغيره وقدمه ابن عصفور وابن معطى المجرور وأبو حيان المكان وهو المختار و ينصب غير النائب بتعدية وقيل بالأصل

﴿ ش ﴾ اختلف هل تجوز اقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين أحدهما لا وعليه البصريون لانه شريك الفاعل والثاني نعم وعليه الكوفيون والاخفش وابن مالك لوروده قرأ أبو جعفر. ليجزى قوما بما كانوا يكسبون. وقرأ عاصم. ننجي المؤمنين. أي النجاة وقال الشاعر * لست بذلك الجرو والكلابا * وقال * لم يعن بالعلياء الا سيدا * قال أبو حيان ونقل الدهان أن الاخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ فان تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز الا إقامة المفعول به قال ابن قاسم فالمذاهب على هذا ثلاثة فان جوزناه أولا ولكن فقد المفعول به جاز اقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور وشرط المصدر أن يكون متصرفا بخلاف سبحان الله ومعاذ الله لالتزام العرب فيه النصب وأن لا يكون التأكيد بخلافه في قام زيد قياما

لعدم الفائدة اذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل وسواء في الجواز الملفوظ به نحو سير سير شديد والمضمر الذي دل عليه غير الفعل العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير سير شديد فالنائب ضمير في سير مدلول عليه بغير سير وهو القول المذكور فان كان مدلولا عليه بالفعل كقولك جلس وضرب وأنت تريد هو أى جلوس وضرب لم يجز قال ابو حيان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجوازه ولا يجوز اقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال في سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون وشرط الظرف أن يكون مختصا بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتا وجلست مكانا سير وقت وجلس مكان لعدم الفائدة ويجوز سير وقت صعب وجلس مكان بعيد وأن يكون متصرفا بخلاف مالزم الظرفية كسحر وثم وعند لان نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز الكوفيون والاخفش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز أيضا نيابة الظرف المنوى وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز وأما المجرور فان جر بحرف زائد فلا خلاف في اقامته وانه في محل رفع نحو أحد في قولك ماضرب من أحد فان جر بغيره فاختلف على أقوال أحدها وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير بزيد كما لو كان الجار زائدا والثانى وعليه هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل ضميرا مبهما ليحتمل مايدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان اذ لا دليل على تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبنى على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فاذا بنى للمفعول كان في موضع رفع ومذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فاذا ادعى أنه اذا بنى للمفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلى والرندى أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أى السير لانه لو كان المجرور هو النائب لقيل سيرت بهند وجلست في الدار ولكان اذا قدم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو سير بزيد سيرا فدل على أنه النائب وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير كفى بهند فاضلة فانها فاعل قطعا ولا يؤنث كفى وعن امتناع المبتدإ بوجود المانع وهو العامل اللفظى ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديمه نحو بزيد سير فعلى الاصح لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلى وابن أصبغ وكذا على الثانى قال أبو حيان ولم يذهب أحد الى أن الجار والمجرور معا النائب فيكونان في موضع رفع واذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر والظرف والمجرور فأنت مخير في إقامة ماشئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار اقامة المصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة وعليه ابن عصفور وقيل يختار اقامة المجرور وعليه ابن معطى وقيل يختار اقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كثير فائدة وكذا ظرف الزمان لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا بجوهره بخلاف المكان فانما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به فهو أشبه به من المذكوران فكان أولى بالاقامة واذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقى بتعدى الفعل المبنى للمفعول اليه عند سيبويه والجمهور وقيل لا ينتصب به وانما هو منصوب بفعل الفاعل لما بنى الفعل للمفعول في أعطيت زيدا درهما بقى درهما منصوبا على أصله بفعل الفاعل واختاره الزمخشرى وذهب الفراء وابن كيسان الى أنه منصوب بفعل مقدر أى وقيل أو أخذ وذهب الزجاجى الى أنه انتصب على أنه خبر مالم يسم فاعله كما في كان زيد قائما ولا تجوز نيابة المفعول له اذا كان منصوبا اتفاقا وفي المجرور بحرف قولان أحدهما لا بناء على أن المجرور لا يقام ولأنه بيان لعلة الشئ وذلك لا يكون الا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه وهذا

ما صححه الفارسي وابن جني وقيل يجوز بناء على جواز اقامة المجرور ولا يجوز أيضا اقامة التمييز وجوزه الكسائي وهشام فيقال في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال وحكى خذه مطيوبة به نفسي قال أبو حيان لا يقام في هذا الباب مفعول له لا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا تتسع فيها بخلاف المصدر والظرف

﴿ص﴾ ويقام في كان قيل ضمير المصدر وقيل ظرف أو مجرور معمول وعليهما يحذف جزآها وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد وكين يقام وجعل يفعل فارغا والكسائي بنية المجهول وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول أو فارغ أقوال

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الأولى اذا جوزنا بناء كان للمفعول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر وعليه السيرافي وابن خروف قيل ظرف أو مجرور معمول لها بناء على أنها تعمل فيهما ويحذف الاسم والخبر أيضا وعليه ابن عصفور وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد نحو كين قائم في كان زيد قائما وجوز أيضا اقامة الفعل في كان زيد يقوم أو قام فيقال كين يقام أو قيم ولا يقدر في الفعل شئ وجوزه أيضا في جعل من باب المقاربة فيقال جعل يفعل كذلك من غير تقدير في الفعل ووافقه الكسائي في البابين الا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول والبصريون على المنع مطلقا الثانية اذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال أحدها ضمير المصدر كجلس أي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السيد قال أبو حيان ويجعل فيه اختصاص أي الجلوس المعهود الثاني ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل أسند الفعل الى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير مجهول الثالث أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء

﴿ص﴾ مسئلة لا يكون الفاعل ونائبه جملة وثالثها يجوز ان كان قلبيا وعلق

﴿ش﴾ اختلف في الاسناد الى الجملة على مذاهب أصحها المنع فلا يكون فاعلا ولا نائبا عنه والثاني الجواز لوروده في قوله تعالى • ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه • فأجاز وايعجبني يقوم زيد وظهر لي قام زيد أم عمرو وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من بدا أو ضمير السجن المفهوم من الفعل والثالث يجوز أن يقع فاعلا أو نائبا عنه لفعل من أفعال القلوب اذا علق نحو ظهر لي أقام زيد أم عمرو وعلم أقام بكر أم خالد بخلاف نحو يسرني خرج عبدالله فلا يجوز ونسب هذا لسيبويه

﴿ص﴾ المضارع يرفع اذا تجرد من ناصب وجازم وهو رافعه عند الفراء وابن مالك وابن الخباز وقيل تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وقيل الاهمال وقيل نفس المضارعة وقيل السبب الذي أوجب اعرابه وقال البصرية وقوعه موقع الاسم والكسائي الزوائد

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام في مرفوعات الاسماء ختمت بالمرفوع من الافعال وهو الفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه أقوال أحدها نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي وهو رأي الفراء واختاره ابن مالك وقال انه سالم من النقض ونسبه لحذاق الكوفيين واختاره أيضا ابن الخباز والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وقال ابن مالك انه منتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا والرابع انه ارتفع بنفس المضارعة وعليه ثعلب قال أبو حيان في رافع الفعل المضارع سبعة أقوال أحدها انه التعري من العوامل اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزي في الافصاح للفراء والاخفش والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء والثالث وهو قول الاعلم ارتفع بالاهمال وهو قريب من الذي قبله وهو

على المذاهب الثلاثة عدمي والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فان يقوم في نحو زيد يقوم وقع موقع قائم وذلك هو الذي أوجب له الرفع والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة السادس انه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب وهو على هذه الثلاثة المذاهب ثبوتي معنوي والسابع وهو مذهب الكسائي انه ارتفع بحروف المضارعة فأقوم مرفوع بالهمزة وتقوم مرفوع بالنون وتقوم مرفوع بالتاء ويقوم مرفوع بالياء وهو على هذا لفظي قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي

﴿ص﴾ خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالجاورة والاعلم بالاهمال في نحو يقال له ابراهيم وابن عصفور برفع العدد لمجرد التعاطف فان حذف العاطف وقف وجوز سيبويه اشمام واحد الضمة ونقل همز أربعة الى ثلاثة ومنعهما غيره

﴿ش﴾ فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف أحدها (١) الثاني الرفع بالاهمال ثبته الاعلم وجعل منه قوله تعالى . يقال له ابراهيم . فارتفاع ابراهيم عنده بالاهمال من العوامل لانه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه فبقي مو...ملا والمهمل اذا ضم الى غيره ارتفع نحو واحد ثنان وسائر الناس أنكر واذلك وخرجوا الآية على غيره فمنهم من خرجها على أنه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية لفظ المفرد وكأنه قال يطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادى حذف منه حرف النداء أي يا ابراهيم ومنهم من قال هو خبر مبتدإ محذوف أي يقال له أنت ابراهيم فعلى هذين يكون من حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور برفع الاسم اذا كان لمجرد عدد وكان معطوفا على غيره أو معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا في التقدير نحو واحد واثنان وثلاثة وأربعة فان عرى من العاطف كان موقوفا نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة كان التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة والصحيح ان هذه ليست حركة اعراب لكونها لا عن عامل

﴿ص﴾ (الكتاب الثاني) في الفضلات المفعول به اختلف في ناصبه فالبصرية عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هما وقيل كونه مفعولا وقيل ينصب الكل تشبيها به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما وهو الواقع عليه الفعل

﴿ش﴾ بدأ من الفضلات المفعول به وقد حده صاحب المفصل وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو أوجدت ضربا وأحدثت قتلا وما ضربت زيدا وقد خلف في ناصب المفعول به فالبصريون على انه عامل الفاعل الفعل أو شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الفراء هو الفعل والفاعل معا وقال خلف معنى المفعولية أي كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله كونه فاعلا وقولي وقيل ينصب الكل تشبيها به اشرت به الى ما ذكره أبو حيان في شرح التسهيل ان انقسام المعمول الى مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فزعموا ان الفعل أعماله مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شئ منها مفعولا وانما شبه بالمفعول وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل حكوا خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر

والسوآت هي البالغة وسمع أيضا رفعهما قال * كيف من صاد عقعقان وبوم * ونصبهما قال

* قد سالم الحيات منه القدما * والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك

(١) بياض بالاصل

﴿ص﴾ ويجب تقديمه ان تضمن شرطا أو استفهاما خلافا للكوفية فيما قصد به استثبات أو أضيف اليهما أو نصبه فاصلا جواب أما أو أمر فيه الفاء أو كان معمول مفسر الجواب أو كم الخبرية الا في لغية وتأخيره ان كان إن أو أن أو مع فعل تعجب وموصول بحرف أو جازم لا عليه ولام الابتداء أو قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما ونحوما زيدعمرا الا يضرب قال الرندي وضرب القوم بعضهم بعضا وقوم ومفعول الأمر والنهي ويجوز فيما عدا ذلك واذا قدم أفاد الاختصاص خلافا لابن الحاجب مالم يكن مستحقا والمختار انه غير الحصر وفاقا للسبكي

﴿ش﴾ الاصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يتقدم على الفاعل جوازا ووجوبا كما تقدم في بابه وقد يقدم على الفعل جوازا نحو • فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة • فريقا كذبتم وفريقا تقتلون • وقد يجب تقديمه عليه وذلك في صور • أحدها اذا تضمن شرطا نحو من تكرم أكرمه وايهم تضرب اضرب ه ثانيها اذا أضيف الى شرط نحو غلام من تضرب اضرب ثالثها اذا تضمن استفهاما نحو من رأيت وأيهم لقيت ومتى قدمت وأين أقمت سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون في الاول وجوزوا في الثاني ان لا يلزم الصدر لما حكوا من قولهم ضرب من مناو تفعل ماذا وتصنع ماذا وان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا ماء وعشبا والبصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعها اذا أضيف الى استفهام نحو غلام من رأيت خامسها اذا نصبه جواب اما نحو فأما اليتيم فلا تقهر سادسها اذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو زيدا فاضرب سابعها اذا كان معمول كم الخبرية نحو كم غلام ملكت أي كثيرا من الغلمان ملكت وحكى الأخفش انه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة نحو ملكت كم غلام وقد يمنع تقديمه عليه وذلك في صور أحدها ان يكون أن المشددة أو المخففة نحو عرفت أنك أو انك منطلق قال أبو حيان وقياس ما أجازه الفراء من الابتداء بأن المشددة وما أجازه هشام من أن أن زيدا قائم حق جواز التقديم ثانيها ان تكون مع فعل تعجب نحو ما أحسن زيدا ثالثها ان يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البران تكف لسانك رابعها ان تكون مع فعل موصول بجازم نحو لم أضرب زيدا فلا يقدم على الفعل فاصلا بينه وبين الجازم فان قدم على الجازم جاز خامسها الى ثامنها ان يكون مع فعل موصول بلام الابتداء أو لام قسم أو قد أو سوف نحو ليضرب زيد عمرا والله لاضربن زيدا والله قد ضربت زيدا سوف اضرب زيدا تاسعها أن يكون مع فعل مؤكد بالنون فلا يقال زيدا اضربن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على لعل دليلا على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر واذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو • اياك نعبد واياك نستعين • أي لا غيرك • بل الله فاعبد • أي لا غيره وخالف في ذلك ابن الحاجب ووافقه أبو حيان فقالا الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم وعلى الأول شرطه أن لا يكون التقديم مستحقا كالصور المبدوء بها والمشهور ان الاختصاص والحصر مترادفان واختار السبكي التفرقة بينهما وان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي وغيره وهاتان المسئلتان من علم البيان لا النحو فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا شرح الفية المعاني وكتاب الاتقان

﴿ص﴾ ويحذف المفعول لا نائب ومتعجب منه وجواب ومحصور ومحذوف عامله حتما وكذا نحو زيد ضربته خلافا للكوفية وينوى الا لتضمين الفعل اللزوم أو الايذان بالتعميم أو غرض حذف الفاعل ومتى حذف بعد لو فهو جوابها غالبا ويجر بالباء الزائدة كثيرا مفعول عرفت ونحوه نحو • ولا تلقوا بأيديكم • وقليلا في ذي اثنين ونحو كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ماسمع

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الأصل جواز حذف المفعول به لانه فضلة ويمتنع في صور أحدها أن يكون نائبا عن الفاعل لانه صار عمدة كالفاعل ثانيها ان يكون متعجبا منه نحو ما أحسن زيدا ثالثها ان يكون مجابا به كزيدا لمن قال من رأيت اذ لو حذف لم يحصل جواب رابعها ان يكون محصورا نحو ما ضربت الا زيدا اذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا خامسها ان يكون عامله محذوفا نحو خيرا لنا وشرا لعدونا لئلا يلزم الاجحاف سادسها اذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول نحو زيد ضربته فلا يقال اختيارا زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد قال الصفار أجاز سيبويه في الشعر زيد ضربت ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه وحكي عن أبي العباس انه قال لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن المرفوع والمنصوب واحد ونقل عن هشام انه أجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار وعن الكوفيين المنع الا في الشعر والله أعلم الثانية اذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو. فعال لما يريد. أي لما يريده وقد لا ينوى اما لتضمين الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضي التعدية كتضمن اصلح معنى الطف في قوله تعالى. واصلح لي في ذريتي. أي الطف بي فيهم وإما للايذان بالتعميم نحو. يحيي ويميت. يعطي ويمنع ويصل ويقطع واما لبعض الاغراض السابقة في حذف الفاعل كالايجاز في. واسمعوا وأطيعوا. والمشاكلة في. وان الى ربك المنتهى وأنه هو أضحك وأبكى. والعلم في. فان لم تفعلوا ولن تفعلوا . والجهل في قولك ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التعيين في. ومن يظلم منكم نذقه عذابا . والتعظيم في. كتب الله لأغلبن أنا ورسلي. والخوف في ابغضت في الله ولا تذكر المبغوض خوفا منه الثالثة اذا حذف المفعول بعد لو فهو المذكور في جوابها غالبا نحو. ولو شاء ربك لآمن من في الارض. أي ولو شاء ايمان من في الارض. لو شاء الله لهدى الناس. أي لو شاء هدى الناس وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى. قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة. فان المعنى لو شاء ربنا ارسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق الرابعة تزاد الباء كثيرا في مفعول عرفت ونحوه ومما زيدت فيه الباء في المعمول نحو. ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة. وهزي إليك بجذع النخلة. فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد أي أيديكم . وجذع النخلة وسببا والحادا وقلت زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تسقي الضجيع ببارد بسام * وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع وقوله * فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا *

﴿ ص ﴾ مسئلة اذا تعدد مفعول في غير ظن فالاصل تقديم فاعل معنى وما لا يتعدى بحرف ومن ثم جاز خلافا لهشام أعطيت درهمه زيدا ودرهمه أعطيت زيدا وثالثها يمتنع الاول دون الثاني وامتنع خلافا للكوفية أعطيت مالكه الغلام ويجب ويمتنع لمانع

﴿ ش ﴾ اذا تعدد المعمول فان كان في باب ظن واعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدم على الخبر والفاعل في باب اعلم مقدم على الاثنين وان كان في غيره كباب أعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل معنى في الاول وما يتعدى اليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك لانه أقوى فالاصل في أعطيت زيدا درهما واخترت زيدا الرجال تقديم زيد لانه آخذ الدرهم ومختار من الرجال ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول اما عليه فقط نحو أعطيت درهمه زيدا أو على العامل أيضا نحو درهمه أعطيت زيدا لعود الضمير على متقدم في الرتبة وان تأخر في اللفظ فهو نظير ضرب غلامه زيد والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافا لهشام في منعه لهما ولبعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبو حيان وبني

منعـه على أن المعمولين فى رتبة واحدة بعـد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما اذا قدم على العمل فان لنيته به التأخير وحينئذ ينوى تقديره بعد المعمول الذى يعود عليه الضمير ومما يعرع على الاصـل أيضا امتناع أعطيت ماله الغـلام لعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة لان الثالث هو الآخـذ فهو نظير ضرب غلامه زيدا والكوفيون جوزوا ذلك على تقدير تناول العرن للغلام أولا فالاول عندهم هو الذى يقدر الفعل آخـذا له قبل صاحبه وقد يخرج عن هـذا الاصل فيقال أعطيت درهما زيدا واخـترت الرجال زيدا بتأخير ما حقه التقديم وقـد يجب التزام الاصل فى نحو أعطيت زيدا عمرا الا انه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخود وقد يجب الخروج عنه فى نحو أعطيت الغلام مالكه ليعود الضمير على متقدم ويؤخر المحصور منهما نحو ما أعطيت زيدا الا درهما وما أعطيت درهما الا زيدا

﴿ص﴾ مسئلة يحذف عامله قياسا لقرينة ويجب سماعا فى مثل وشبهه الا ان لم يكثر استعماله خلافا للزمخشرى كالكلاب على البقر انتهوا خيرا أحشفا وسوء كيلة من أنت زيدا كل شئ ولا هذا اهذا ولا زعماتك إن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ديار الاحباب عذيرك وكذا مرحبا وأهلا وسهلا خبر الادعاء فمن باب المصدر وقيل مصدر مطلقا وقيل يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف تسميته والاصح ان منه سبوحا قدوسا على النصب

﴿ش﴾ يجوز حـذف ناصب المعمول به قياسا لقرينة لفظية أو معنوية نحو زيدا لمن قال من ضربت أى ضربت أو لمن شرع فى اعطاء أى أعط وخيرا لمن ذكر رؤيا أى رأيت وحديثك لمن قطع حديثه فيه أى تمم ومكة لمن تأهب للحج أى تريد أو أرادوا القرطاس لمن سدد سهما أى تصيب ومعنى كونه قياسا أنه لا يقتصر فيه على مورد السماع ومنه فى القرآن ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا﴾ أى أنزل ﴿بل ملة ابراهيم﴾ أى نتبع ويجب الحذف سماعا فى الامثال التى جرت كذلك فلا تغير كقولهم كل شئ ولا شتيمة حر أى ائت ولا ترتكب وهذا ولا زعماتك أى هـذا هو الحق ولا أتوهم وقيل التقدير ولا أزعم زعماتك أو ما أشبه المثل فى كثرة الاستعمال نحو انتهوا خيرا لكم أى وأتوا بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو انته أمرا قاصدا أى وأت فانه لا يجب اضمار فعل قال أبو حيان وقد غفل الزمخشرى عن هذا الجعـل انتهوا خيرا لكم وانته أمرا قاصدا سواء فى وجوب اضمار الفعل وقد نص سيبويه على انه لا يجب الاضمار فى الثانى وعلله بأنه ليس فى كثرة الاستعمال كالاول وقولهم الكلاب على البقر باضمار ارسل ومعناه خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها وقولهم احشفا وسوء كيلة مثل لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه أتعطينى حشفا وتسيء الكيل واما من انت زيدا فأصله ان رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على جهة الانكار عليه كأنه قال من انت تذكر زيدا أو ذا كرا زيدا وفى قولهم من انت تحقير للمخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا من انت زيدا على المثل الجارى واما كل شئ ولا هذا فمعناه ائت كل شئ ولا تأت هذا او اقرب كل شئ ولا تقرب هذا واما هذا ولا زعماتك فمعناه ان المخاطب كان يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله قيل له هـذا الكلام وهذا مبتدأ خبره محذوف اى هذا الحق ولا يختص بهذا اللفظ بل تقول أقول كذا ولا زعماتك واعـلم كذا ولا زعماتك وأما ان تأتنى فأهل الليل واهل النهار فالمعنى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وهو مما جرى مجرى المثل فى كثرة الاستعمال وأما ديار الاحباب فمعناه اذكر قال أبو حيان ان أراد ابن مالك هـذا اللفظ بخصوصه فيحتاج الى سماع ولم نقف عليه وان أراد لفظ ديار مضافا الى اسم المحبوبة فكثير قال ذو الرمة * ديار مية اذ مى تساعفنا * وقال طرفة * ديار سلمى اذ تصيدك بالمنى * وفى البسيط ما نصه ومما ذكر الدار فانه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله ديار مية أى اذكر ومثله ذكر الايام والمعاهد

والذين لا يستعمل عندهم كثيراواما عذيرك فمعناه أحضر عاذرك قال

أريد حياته ويريد قتلي * عذيرك من خليل من مراد

وأما مرحبا وأهلا وسهلا فالمعنى صادفت رحبا وسعة ومن يقوم لك مقام الاهل وسهلا أي لينا وخفضا لا حزنا وهذا يستعمل خبرا لمن قصدك ودعاء للمسافر والاول هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره لقاك الله ذلك وقدره سيبويه برحبت بلادك وأهلت قال أبو حيان وانما قدره بفعل لان الدعاء انما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشيء المدعو به على تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك أهلا قال وهذا الذي قدره سيبويه انما هو اذا استعمل دعاء أما اذا استعمل خبرا على تقدير صادفت وأصبت فيكون مفعولا به لا مصدرا قال وهم الفواس فنسب لسيبويه أن مرحبا مفعول به أي صادفت رحبا لا ضيقا وأن مذهب غيره انه مصدر بدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الامثلة نحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كما لزم اضمار الناصب نحو كل شيء أي أمم عني قصد وديار الاحباب أي تلك وكلاهما وتمرا أي لي وزدني ومن أنت وزيدا أي ذكرك زيدا كلامك وكذا البواقي قال * ألا مرحب واديك غير مضيق * أي الاهداء مرحب أو لك مرحب وانشد لسيبويه * وبالسهب ميمون النقيبة قوله * لملتمس المعروف أهل ومرحب * وأما سبوح قدوس فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على اضمار مذكورك عليا بمصدرين وبالنصب على اضمار ذكرت سبوحا ونحوه أي أهل ذلك فاختلف على هذا الفعل الناصب واجب الاضمار أو جائزه فقال الشلوبين وجماعة بالاول وآخرون بالثاني

﴿ص﴾ ومنه ما نصب تحذيرا ان كان ايا أو مكررا أو متعاطفا والا فيجوز اظهاره وأجازه قوم مع المكرر ولا يحذف عاطف بعد ايا الا بنصب المحذور باضمار آخر أو جره بمن ويكفي تقديرها في أن تفعل وتعطف المحذور على إياي وإيانا وعلى إياك واخوته ونفسك وشبهه من المخاطب ويضمر ما يليق كج واتق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من ظاهر وضمير غائب الا معطوفا والضمير هنا توكيدا ومعطوفا عليه كثيره

﴿ش﴾ من المنصوب على المفعول به باضمار فعل لا يظهر باب التحذير وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروه بايا أو ما يجري مجراه وانما يلزم اضمار مع ايا مطلقا نحو اياك والشر فالناصب لا يا متصل مضمر لا يجوز اظهاره ومع المكرر نحو الأسد الأسد لان أحد الاسمين قام مقام الفاعل ومع التعاطف نحو ناقة الله وسقياها استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر وما عدا هذه الصور الثلاث يجوز فيه الاظهار وجوز بعضهم اظهار العامل مع المكرر حكاه في البسيط وقال الجزولي يقبح فيه الاظهار ولا يمتنع عند قوم والشائع في التحذير ان يراد به المخاطب فاذا حذر بايا اتصل بضميره وعطف عليه المحذور نحو اياك أو اياك أو ايا كما أو اياكم أو اياكن والشر ويضمر فعل أمر يليق بالحال نحو اتق وباعد ونح وخل ودع وما أشبه ذلك وتحذر نفسك وشبهه من المضاف الى المخاطب معطوفا عليه المحذور أيضا باضمار ما ذكر نحو رأسك والحائط ورجلك والحجر وعينك والنظر الى ما لا يحل وفمك والحرام وكونه معطوفا مذهب السيرافي وجماعة واجازه ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير اياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جملتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير اياك باعد من الشر والشر منك فكل منهما مباعد من الآخر ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر أو مجرور بمن نحو اياك الشر فلا يجوز أن يكون الشر منه وبايا انتصب به اياك بل بفعل آخر تقديره دع الشر واياك من الشر ويجوز تقدير من مع أن تفعل لاطراد حذف حرف الجر مع أن اذا أمن اللبس نحو اياك ان تفعل أي من ان تفعل وقد يكون التحذير

للمتكلم معه اياى وان يحذف أحدكم الأرنب أى اياى نح عن حذف الأرنب أونح حذف الارنب عن حضرنى ولا يكون المحذور ظاهرا ولاضمير غائب الا وهو معطوف نحو اياك والشر وماز رأسك والسيف وقوله * فلا تصحب أخا الجهل * واياك واياه * أى باعدمنه وباعده منك واماقولهم أعور عينك الحجر فعلى حذف العاطف أى والحجر وقولهم فاياه وايا الشواب شاذاى ليتباعد من النساء الشواب و يباعدهن منه وحكم الضمير فى هذا الباب مؤكدا ومعطوفا عليه حكمه فى غيره وهنا ضميران أحدهما لفظ اياك والآخر ماتضمنه اياك من الضمير المنتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت قلت اياك نفسك ان تفعل أو اياك نفسك والشر وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس وتركه واذا أكدت الضمير المستكن فى اياك قلت اياك أنت نفسك ان تفعل أو اياك أنت نفسك والشر واذا عطفت على اياك قلت اياك و زيدا والأسد وكذا رأسك ورجليك والضرب وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت وان عطفت على الضمير المستكن فقلت اياك و زيدا ان تفعلا كان قبيحا حتى تؤكده بأنت ثم الفعل المضمر فى هذا الباب يجب تقديره بعد ايا ولا يجوز تقديره قبلها وان الاصل باعدك مثلا فلما حذف انفصل الضمير لانه يلزم منه تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك لا يجوز الا فى أفعال القلوب وما حمل عليها الا فى اياى اذا قدر ناصبه فعل أمر فانه يجوز لانتفاء هذا المحذور

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب اغراء باضمار الزم ان عطف أو كرر و يجوز اظهاره دونهما ولا يكون ضميرا وقد يرفع مكررا وانما يعطف فيهما بالواو و يجوز كون تاليها مفعولا معه

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به باضمار فعل واجب الاضمار باب الاغراء وهو الزام المخاطب العكوف على مايحمد عليه وانما يجب الاضمار فى صورتين اذا عطف أو كرر كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد وتضمر إلزم أو شبهه قال * أخاك أخاك إن من لا أخا له * ويجوز الاظهار فيما عداهما نحو العهد فيجوز أن تقول الزم العهد واحفظ العهد ولا يكون المغرى به الا ظاهرا فلا يجوز أن يكون ضميرا وقد يرفع المكرر قال *

لجديرون بالوفاء اذا قا * ل أخو النجدة السلاح السلاحا

ولا يعطف فى هذا الباب و باب التحذير الا بالواو لدلالتها على الجمع وهى للمقارنة هنا فى الزمان بخلاف الفاء وثم لدلالتهما على التراخى ولان المعطوف هنا شبيه بالتأكيد اللفظى لان إياك والشر معناه اياك إبعد من الشر والشر منك والتوكيد اللفظى اذا اختلف اللفظ لا يكون الا بالواو و يجوز كون مابعد الواو فى البابين مفعولا معه لانها لما كانت للمقارنة فى الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المعية

﴿ص﴾ ومنه مانصب على الاختصاص قال سيبويه بتقدير أعنى وهو أى بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب وغائب فى تأويله خلافا للصفار وحكمها كالنداء الاحرفه ووصفها باشارة وقال السيرافى معربة مبتدأ أو خبرا والاخفش منادى ومتبوعها مرفوع ولا يزاد عليه و يقوم مقامها منصوبا معرف بأل أو اضافة قال سيبويه فالاكثر بنو ومعشر وأهل وآل وأبو عمرو ولا ينصب غيرها وقل علما ولا يقدم منصوبا على الضمير

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار باب الاختصاص وقدره سيبويه بأعنى و يختص بأى الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو انا افعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة وقوله

خذ بعفوفانى أيها العبد * الى العفو ياإلهى فقير

وانما اختص بها لانه لما جرى مجرى النداء لم يكن فى المناديات مالزم النداء على صيغة خاصة إلا أيها الرجل فلازمه معنى الخطابية الذى فى النداء فناسب أن يكون وحده مفسرا فلا يقال مثلا انى افعل زيد تر يد نفسك رحم أى فى

هـذا الباب حكمها في باب النـداء من بنائها على الضم محكوما على موضعها بالنصب و وصفها باسم الجنس ملتزما فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول حرف النداء فانه لا يدخل عليها هنا لان المراد بها المتكلم والمتكلم لا ينادي نفسه و زاد أبو حيان وصفها باسم الاشارة فانه ممتنع هنا فلا يقال على أيها ذا الفقير تصدق سواء قصـد به التعيـين أم صرف الى اسم الجنس و زعم السـيرافي ان ايها نامعر بة وضمها حركة اعراب لا بناء على انه خـبر تقديره أنا افعل كذا هو أيها الرجـل أي المخصوص به أو مبتدأ تقديره الرجـل المخصوص أنا المذ كور و زعم الاخفش انها منادى لانها في غير الشرط و الاستفهام لا تكون الا على النـداء قال ولا ينـكران ينادي الانسان نفسه الا ترى ان عمر قال كل الناس افقه منك يا عمر قال وهذا أولى من أن تخرج أي عن بابها و رد بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو نحن العرب و بك الله و يقوم مقام أي في الاختصاص مصرحا بنصبه اسم دال على على مفهوم الضـمير معرف باللام نحـو نحن العرب اقرى الناس للضيف أو الاضافة قال سيبو يه وأ كثر الاسماء المضافة دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهـل البيت وآ ل فلان وقال أبو عمرو العرب تنصب في الاختصاص هذه الار بعة ولا ينصبون غيرها قال * نحن بني ضبة أصحاب الجمل * وقال

إنا بني منقر قوم ذو حسب * وقال نحن بنات طارق * نمشي على النمارق

وقال لنا معشر الانصار مجـد مؤثل * بارضائنا خـير البر ية أحمـد

وفي الحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث وقل كونه علما كقول ر ؤبة * بنا تميما يكشف الضباب * ولا يكون اسم اشارة ولا غيره ولا نـكرة البتـة ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير انما يكون بعـده حشوا بينـه و بين ما نسب اليه أو اخبر وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم و بعـد لفظ غائب في تأو يل المتـكلم أو المخاطب نحو على المضارب الوضـيعة أيها البائع فالمضارب لفظ غيبة لانه ظاهر لـكنه في معنى على أو عليك ومنـع الصفار ذلك البتة لان الاختصاص مشـبه للنداء فـكما لا ينادي الغائب فـكذلك لا يكون فيه الاختصاص

﴿ ص ﴾ ومنه المنادى و يقدر أدعو وأنادي انشاء وقيل ناصبه القصد وقيل الحرف نيابة وقيل اسم فعل وقيل فعلا وهو همزة لقر يب وأي له أو لبعيد أو متوسط أقوال و يا و أيا و هيا و آي وآ للبعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بيا القريب وقيـل مشتر كة بينهما قيـل والمتوسط و زعم الجوهري أيا مشترك و بعضهم الهمزة للمتوسـط و يا للقريب وابن السكيت ها هيا بدلا والجمهو ر تختص وا بالندبة

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به بفـعل لازم الاضمار باب المنادي ولز وم اضماره أسـباب الاستغناء بظهو ر معناه وقصد الانشاء و إظهار الفعل يوهم الاخبار وكثرة الاستعمال والتعو يض منه بحرف النداء و يقدر بأنادي أو ادعو انشاء هـذا مذهـب الجمهو ر وذهب بعضهم الى أن الناصب له معنوي وهو القصـد و رد بأنه لم يعهد في عوامل النصب وذهب بعضهم الى أن الناصب له حرف النـداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة والعوض عن الفـعل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليـه الفارسي و رد بجواز حذف الحرف والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذ كر ولا في الحذف وقيل على أن حر وف النـداء اسماء أفعال بمعنى ادعو كأف بمعنى أتضجر وليس ثم فعـل مقدر و رد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعـه كما سمع في سائر أسماء الافعال ولا كتفي بها دون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستقل كلاما وقيل على أنها أفعال و رد بأنه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يتصل بسائر العوامل وقـد قالوا يا إياك منفصلا ولم يقولوا إياك فـدل على أن العامل محذوف وذهب بعضهم الى أن النداء منـه ما هو خبر لا انشاء وهو النـداء بصفة نحو يا فاسق و يا فاضـل

النكرة غير المقصودة هذا مذهب البصريين وذهبت طائفة الى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك لحديث ثوبي حجر * اشتدى أزمة تنفرجي * وقول ذي الرمة * بمثلك هذا لوعة وغرام * وقوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء تقتلون . وقوله * لتحسب سيدا ضبعا تبول * أى ياضبع ا والاولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة الا الآية فعلى الابتداء والخبر ولانداء وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقرر غير مرة ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ يا حجر أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء ففيه خلاف فجزم ابن مالك بجوازه قبل الامر والدعاء وخرج عليه قوله تعالى . الا يا اسجدوا . وقول الشاعر

يالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

أى ياقوم أو ياهؤلاء قال أبو حيان والذى يقتضيه النظر انه لايجوز لان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل و يا في الآية والبيت ونحوهما للتنبيه وقال ابن مالك حق المنادى أن يمنع حذفه لان عامله حذف لزوما الا أن العرب اجازت حذفه والتزمت ابقاء يا دليلا عليه وكون ما بعده أمرا أو دعاء لانهما داعيان الى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منبها على المنادى اذا حذف وبقيت يا فحسن حذفه لذلك وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النمية تخاطب أمها الطيفة * الا يا فابك سوالا لطيفا * أرادت يا لطيفة فرخمت وفصلت

﴿ص﴾ والاصح لاينادى ضمير واشارة بحرف الخطاب ولامضاف لكاف ولامعرف بأل في السعة خلافا للكوفية الا الله والمحكى قال المبرد والموصول وابن سعدان والجنس المشبه به لاذو عهدية وغلبة ولمح بحال

﴿ش﴾ لاينادى الضمير عند الجمهور أما ضمير الغيبة والتكلم فلانهما ينافيان النداء اذ هو يقتضي الخطاب وأما ضمير المخاطب فلان الجمع بينه و بين النداء لايحسن لان أحدهما يغني عن الآخر وجوز قوم نداءه تمسكا بقوله * يا أبجر بن أبجر يا أنتا * وقول الاحوص ياإياك قد كفيتك وأجاب الاولون بندوره ولاينادى اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب نحو ياذاك قاله السيرافي وغيره وأجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه ولاينادى مضاف لكاف الخطاب نحو ياغلامك لان المنادى حينئذ غير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب ولاينادى المعرف بأل فلا يقال ياالرجل الا في الضرورة لان في ذلك جمعا بين اداتى التعريف وجوزه الكوفيون في الاختيار ومن وروده في الشعر قوله * فيا الغلامان اللذان فرا * وقوله

عباس يا الملك المتوج والذى * عرفت له بيت العلى عدنان

وقوله * من اجلك يا التى تيمت قلبي * واستثنى البصريون شيئين أحدهما اسم الله تعالى فيقال يا الله لان أل للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة ويجوز حينئذ قطع همزه ووصله والثانى الجملة المسمى بها كأن تسمى بالرجل قائم فاذا ناديته قلت يا الرجل قائم أقبل لانه سمى به على طريق الحكاية واستثنى المبرد ثالثا وهو الموصول اذا سمى به نحو يا الذى قام لمسمى به ووافقه ابن مالك قال أبو حيان والذى نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة انها سمى فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز نداءه مع أل نحو يا الأسد شدة و يا الخليفة هيبة ووافقه ابن مالك لان تقديره يا مثل الاسد و يا مثل الخليفة فحسن لتقدير دخول يا على غير الألف واللام ولاينادى ما فيه ال العهدية ولا التى للغلبة ولا التى للمح الصفة بل اذا نودى هذا النوع حذفت منه أل قال * انك يا حارث نعم الحارث * وقال * عمرو بن مرة يا فرزدق كيها *

﴿ص﴾ مسئلة اذا نودى اشارة وصف بذى ال مرفوع فان استغنى عنه جاز نصبه أو أى ضم وتلى بهاء التنبيه

عوضا من الاضافة مفتوحة وقد تضم وذى الجنسية مرفوعا وجوّز المازنى نصبه وصفا وابن السيد بيانا وزعمه ملك النحاة مبنيا وأل بدلا من يا أو بموصول بغير خطاب أو باشارة بلا كاف قيل أو بها قال ابن الصائغ ان نعت بذى ال ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها ويؤنث لتأنيث صفته وقيل ها مبقاة من الاشارة وقيل أى موصولة بالمرفوع خبر المحذوف

(ش) اذا نودى اسم الاشارة وجب وصفه بما فيه ال من اسم جنس أو موصول نحو ياهذا الرجل ياهذا الذى قام أبوه ويجب رفع هذا الوصف اذا قدر اسم الاشارة وصلة الى نداء ما فيه ال فان استغنى عنه بان اكتفى بالاشارة فى النداء ثم جىء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع واذا نودى أى وجب بناؤها على الضم وايلاؤها هاء التنبيه إما عوضا من مضافها المحذوف أو تأكيد المعنى النداء ووصفها إما بذى ال الجنسية مرفوعا نحو ﴿ياأيها الانسان﴾ ﴿ياأيها النبى﴾ وقيل انه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لانه ليس مشتقا وقيل انه يجوز نصبه قاله المازنى حملا على موضع أى ورد بأن الحمل على الموضع انما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يتم بياأيها فلم يجز الحمل على موضعها وبأن المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وانما أتى بأى ليتوصل بها الى ندائه ومن ثم زعم ملك النحاة أبو نزار أنه مبنى وان اللام فيه بدل من يا ولا يجوز الوصف بما فيه أل التى للعهد أو التى للغلبة أو التى للمح ولا ما فيه أل من مثنى أو مجموع كان علما قبل دخولها فلا يقال ياأيها الزيدان ولا ياأيها الزيدون واما بموصول مصدر بأل خال من خطاب نحو ﴿ياأيها الذى نزل عليه الذكر﴾ ﴿ياأيها الذين آمنوا﴾ ولا يجوز ياأيها الذى رأيت كما لا يجوز أن ينادى وأما باسم اشارة عار من الكاف نحو *ياأيهاذان كلا زادا* كما *الا أيهاذا الزاجرى أحضر الوغى* ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه وجوزه ابن كيسان نحو ياأيهاذلك الرجل وشرط أبو الحسن بن الصائغ لجواز وصفه أى باسم الاشارة أن يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام كالبيت السابق وقوله * ألا أيهاذا السائلى أين يممت * ولا يجوز اتباع أى بغير هذه الثلاثة فلا يقال ياأيها صاحب الفرس مثلا ولا يقطع عن الصفة فلا يقال ياأيها بدون ما ذكر ويؤنث لتأنيث الصفة قال تعالى ﴿ياأيها النفس المطمئنة﴾ وفى البديع ان ذلك أولى لا واجب فيجوز ياأيها المرأة ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع قال تعالى ﴿أيها الثقلان﴾ ﴿أيها المؤمنون﴾ وحكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب ويجوز ضمها فى لغة بنى أسد وقرئ فى السبع ياأيه الساحر ويقولون ياأيته المرأة وقيل ان هاء التنبيه فى ياأيها الرجل ليست متصلة بأى بل مبقاة من اسم الاشارة والاصل يا أى هذا الرجل فأى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وقيل أى موصولة والمرفوع خبر لمبتدإ محذوف والجملة صلة أى وعليه الأخفش ورده المازنى وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية وأجيب بأن ذلك لا يلزم اذ له أن يقول انهم التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الصفة على رأيكم ورده ابن مالك أيضا بأنه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدإ وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول انهم التزموا حذفه فى هذا الباب لان النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره ورده الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب أن لا تضم لانه لا يبنى فى النداء ما وصل لان الصلة من تمامه وأجيب بأن ذلك انما يلزم اذا قدرت معربة قبل النداء لا اذا قدرت مبنية قبله ثم التزموا فيها فى النداء ما كان قبله ورده بعضهم بأن أيا الموصولة لا تكون الا مضافة لفظا أو نية والاضافة منتفية فى هذه بوجهيها وأجيب بأن ها عوضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه فكأنها مضافة

(ص) مسئلة اذا نودى علم وصف بابن متصل مضاف لعلم قال الكوفية أو بغيره جاز فتحه وفى الأجود وتقدير

فتح المقدر خلاف وقد يضم الابن اتباعا وزعم الجرجاني فتحه بناء ومثله فلان بن فلان وضل بن ضل والحق الكوفية كل ما تفق فيه لفظ المنادى والمضاف اليه ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه لا للضرورة وزعم أبو علي مركبا وتلوه تابعا كزء والأصح ان الوصف بابنة كابن في بنت لا في النداء وجهان

﴿ ش ﴾ اذا كان المنادى علما موصوفا بابن متصل مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمرو وجاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعا لحركة ابن اذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين واختلف في الأجود فقال المبرد الضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفتح لانه لا كثر في كلام العرب فان كان مما يقدر فيه الحركة نحو ياعيسى بن مريم فقال ابن مالك يتعين تقدير الضمة ولا ينوى بدلها فتحة اذ لا فائدة في ذلك وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ولو كان المنادى غير علم نحو يا غلام بن زيد أو علما بعده ابن لكن غير صفة بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدر أو صفة لكنه غير متصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو أو متصل لكنه غير مضاف الى علم نحو يا زيد ابن أخينا أو وصف بغير ابن نحو يا زيد الكريم تعين الضم في الصور كلها ولم يجز الفتح وأجاز الكوفيون الفتح في الاخير وهو ما اذا وصف بغير ابن مستدلين بقوله * بأجود منك يا عمر الجوادا * على ان الرواية بفتح الراء وعللوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد فلما طال لنعت بالمعنون حركوه بالفتح وحكى الاخفش ان من العرب من يضم نون ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير من قرأ الحمد لله بضم اللام وزعم الجرجاني ان فتحة ابن بناء قال ابن مالك والحق العلم المذكور في جواز الفتح نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد لكثرة الاستعمال كالعلم قال أبو حيان والذي ذكره اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم او ابن الكريم ويا شريف ابن شريف أو ابن الشريف وكلب بن كلب او ابن الكلب وذكروا في ذلك خلافا فالبصريون يضمون المنادى وينصبون ابنا والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفتح كما اجرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف قال الكميت * تناولها كلب بن كلب فأصبحت * وقال آخر * فان أباكم ضل بن ضل * وما ذكره البصريون هو القياس اذ الاعلام أقبل للتغيير من غيرها تنبيه * ثم العلم الموصوف بابن المذكور يجوز فيه فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن فلان بخلاف قام غلام ابن زيد أو زيد ابن أخينا نعم ألحق بعضهم ما اذا أضيف ابن الى مضاف الى علم نحو قام زيد ابن أخي عمرو وشرط بعضهم في المضاف اليه ان التذكير لانهم لا ينسبون الرجل الى أمه فلا يحذف التنوين من مثل زيد بن علية وشرط بعضهم في العلمين التكبير قال أبو حيان وهو باطل اعاد لك في ابن اثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة قال * جارية بن قيس بن ثعلبه * الا أن يحمل على ان ابن بدل لا صفة كما في قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله فمن نون عزيرا لان ابن خبر وزعم أبو علي الفارسي ان حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع الموصوف وان نون ابن حرف اعراب والدال تابعة للنون بمنزلة الميم في قولهم هذا امرؤ ورأيت امرأ * مررت بامرئ ولما كانت الدال غير حرف اعراب لم ينون لان التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك وهذا مردود بالاجماع على فتح الجر والذي لا ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ولو كان كما قال لكسر واذا كان الموصوف علما مؤنثا ونعت بابنة مضافا الى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف بابن نحو ياهند بنت زيد وقامت هند بنت عمرو وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره وجهتهم القياس على ابن وذهب قوم الى المنع لان السماع انما ورد في الابن وهو خارج عن الأصل فلا قياس

عليه وفى الوصف بنت فى غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتنوين وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الساكنين الذى فى ابن وابنة ولو كان المنادى المؤنث مبنيا فى الأصل نحو يارقاش بنة عمرو لم تغير حركة البناء الاصلية ويكون فتح الاتباع تقديرا ذكره أبو حيان

﴿ص﴾ واذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو ياتيم تيم عدى نصب الثانى بدلا أو باضمار أعنى أو بيانا قال ابن مالك أو تأكيدا والسيرافى أو نعتا وضم الأول أو نصب اضافة لتاليه والثانى معه أو هو مقحم أو لمثله مقدرا أو مركبا أو اتباعا أقوال وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافا للكوفية

﴿ش﴾ اذا ذكرت منادى مضافا وكررت المضاف اليه فلا اشكال نحو ياتيم عدى تيم عدى وهو توكيد محض وان كررت المضاف وحده نحو ياتيم تيم عدى فلك أن تضم الأول على انه منادى مفرد وتنصب الثانى على انه منادى مضاف مستأنف أو منصوب باضمار أعنى أو على انه عطف بيان أو بدل زاد ابن مالك أو على انه تأكيد قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا وهو ممنوع لانه لامعنوى فاهو واضح ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لأن الاول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية وأجاز السيرافى نصبه على النعت وتأول فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف ولك فى الأول أيضا النصب لكن الضم أوجه وأكثر فى كلامهم واختلف فى وجه النصب فقال سيبويه هو على الاضافة الى متلوالثانى والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه والأصل ياتيم عدى تيمه حذف الضمير من الثانى وأقحم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الافى هذه المسئلة خاصة وقال الفراء هو والثانى معا مضافان الى المذكور وأخذا من قوله قطع الله يدورجل من قالها أن الاسمين مضافان الى من ولم يصرح به هنا وقال المبرد هو على نية الاضافة الى مقدر مثل المضاف اليه الثانى والثانى توكيد أو بيان أو بدل وقال الاعلم هو على التركيب وفتح الاول والثانى بناء لا اعراب جعلا اسما واحدا وأضيفا كما قالوا مافعلت خمسة عشرك وقال السيرافى هو على الاتباع والتخفيف مثل يازيد بن عمرو لان الثانى صفة مثل ابن وليس دونه فى الكثرة فهذه خمسة أقوال ولا تختص المسئلة بالعلمين عند البصريين فيجوز النصب فى اسمى الجنس نحو يارجل رجل القوم وفى الوصفين نحو ياصاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون فأوجبوا فى اسمى الجنس ضم الاول وفى الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا نحو ياصاحبا صاحب زيد

﴿ص﴾ مسئلة لزم النداء من الاسماء فل وفلة وهما كناية عن نكرة وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلانة وجر ضرورة ومكرمان وملأمان ومخبثان ومكذبان وملكعان ومطيبان وملأم ولومان ونومان وهناه والمعدول الى فعل فى سب مذكر وفعال مبنيا على الكسر لسب مؤنث الاضرورة وسمع رجل مكرمان وملأمان وقدر أبو حيان القول وينقاس فعال سبا وأمرا على الاصح فى ثلاثى مجرد تام متصرف وقاس ابن طلحة الامر من أفعل

﴿ش﴾ من الاسماء أسماء لازمة النداء فلم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بل لا تستعمل الا فى النداء وهى قسمان مسموع ومقيس فمن المسموع فل للرجل وفلة للمرأة يقال يافل ويافلة وقد جر فل فى الضرورة قال * فى لجة امسك فلانا عن فل * واختلف فيهما فقيل هما منقوصان من فلان وفلانة تحذف الالف والنون ترخيما وبه جزم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقيل هما كنايتان عن علم من يعقل وعليه ابن عصفور وصاحب البسيط قال أبو حيان ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يعقل بمعنى يارجل ويا امرأة وفل مما حذف منه حرف وبنى على حرفين بمنزلة دم وتركيبه ف ل ى بدليل أنه اذا سمى به ثم

صغر قيل فلي وليس أصله فلانا فذلك تركيبه ف ل ن وفل كناية للمنادى وفلان كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب فهما مختلفا المعنى والمادة وفل الذي في الشعر السابق هو فلان صيره الشاعر كذلك ضرورة وليس هو المختص بالنداء انتهى ومنها هناه قال ابن مالك يقال للمنادى المصرح باسمه في التذكير ياهن ويا هنان ويا هنون وفي التأنيث ياهنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الالف وهاء السكت فيقال ياهناه بسكون الهاء وكسرها لالتقاء الساكنين وضمها تشبيها بهاء الضمير وياهنتاه وياهنانيه وياهنتانيه وياهنوناه وياهناتوه ومنها سلام ولومان ونومان في نداء الكثير اللوم والنوم ولا يقاس عليها قطعا قال

اذا قلت يانومان لم يجهل الذي * أريد ولم يأخذ بشيء سوى حجلي

ومنها مفعلان في المدح والذم ذكر الأكثر أنه مسموع لا يقاس على ما جاء منه والذي سمع منه ستة ألفاظ مكرمان للعزيز المكرم وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان وذكر بعض المغاربة انه منقاس وانه يقال في المؤنث بالتاء وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة وحكى أبو حاتم هذا زيد ملأمان فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وقال أبو حيان الذي أذهب اليه في تخريجه أنه على اضمار القول وحرف النداء والتقدير رجل مقول فيه أو مدعو يا مكرمان وحذف القول كثير وحذف حرف النداء مناسب لحذف القول ومنها فعل المعدول في سب المذكر جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس والمسموع منه يالكع ويافسق وياخبث وياغدر وهي معدولة عن الكع وفاسق وخبيث وغادر قال أبو حيان وأصحابنا نصوا على القياس فيه وقال المبرد اذا أردت بفعل مذهب المعرفة جاز أن تبني في النداء من كل فعل فعل وأما حديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لكع ابن لكع فليس هذا المختص بالنداء ولا معدولا لأنه مصروف فهو وصف كحطم وأما قوله * شهادة بيدي ملحادة غدر * فضرورة والمقيس فعال المعدول في سب المؤنث نحو يالكاع ويا خباث ويا فساق وأما قوله * الى بيت قعيدته لكاع * فضرورة على انه أول باضمار القول أو الدعاء أي حرف النداء أي يقال لها أو تدعى يالكاع وهذا النوع مبني على الكسر لمضارعته حذام من جهة العدل والتأنيث والوزن وينقاس فعال في السب بلا خلاف وفي الامر وفاقا لسيبويه وخلافا للمبرد من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف نحو يالآم ويا قذار بمعنى يا لئمة ويا قذرة وجلاس ونطاق وقوام بمعنى اجلس وانطلق وقم فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد بل يقتصر فيه على ما سمع نحو دراك من أدرك خلافا لابن طلحة ولا من ناقص فلا يجوز كوان منطلقا ولا بيات ساهرا بمعنى كن وبت ولا من جامد فلا يجوز وذار ولا وداع زيدا بمعنى ذر ودع

﴿ص﴾ ومنها اللهم والميم عوض حرف النداء ومن ثم لا تباشره في سعة خلافا للكوفية ومنع سيبويه وصفه وجوزه المبرد بمرفوع ومنصوب وشذ في غير نداء وحذف لامه وقد يستعمل تمكينا للجواب ودليلا على الندرة

﴿ش﴾ من الاسماء الخاصة بالنداء سماعا اللهم وشذ استعماله في غيره قال الاعشى

كحلفة من أبي رباح * يسمعها اللهم الكبار

وشذ أيضا حذف أل منه قال * لاهم ان كنت قبلت حجتج * وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضا من حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله

اني اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما

هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم ان الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة محذوفة وهي أمنا بخير ومذهب سيبويه والخليل أن هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة

الصوت يعني غير متمكن في الاستعمال وقال في قوله • اللهم فاطر السموات • إنه على نداء آخر أي فيا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال المطرزي في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكينا للجواب ومنه الحديث آلله أرسلك قال اللهم نعم ودليلا على الندرة كقول العلماء لايجوز أكل الميتة اللهم الاأن يضطر فيجوز

﴿ص﴾ مسئلة الندبة اعلان المتفجع لاسم من فقده لموت أو غيبة ولها واو ويا مع الأمن وللمندوب حكم النداء ولا يندب مضمر واشارة وكذا موصول الابصلة تعينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافي ومضاف لضمير خطاب والكوفية وجمع السلامة

﴿ش﴾ المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت اذا تفجع عليه والحق به الغائب ويختص من حروف النداء بحرفين واو وهي الاصل ويا ولا تستعمل الاعند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كان يندب ميتا اسمه زيد وبحضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه اذا كان مضافا أو شبهه نحو واعبدالله واضار باعمرو أوضمه اذا كان مفردا نحو وازيد وتنوينه عند الاضطرار نحو * وافقعسا وأين مني فقعس * ولا يندب المبهم من ضمير واسم اشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال واأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وارجلاه لأن ذلك لايقع به العذر للتفجع لابهامه وذلك هو المقصود بالندبة فان كان اسم الجنس غير مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا اذا كان للموصول صلة تعينه نحو وامن حفر بئر زمزماه لأنه في الشهرة كالعلم وأجاز الرياشي ندبة النكرة وفي الحديث واجبلاه وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السيرافي ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لايجوز نداؤه لأن البابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لايجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هناك وفرق البصريون بأن هذه الالف لاتغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيأ بخلاف حرفي التثنية والجمع

﴿ص﴾ ويلحق آخر ما تم به جوازا ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفية قلبها وتحريك التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التأنيث ويفتح مالم يلبس فتقلب بحسبه وجوزه الكوفية مطلقا وفي ياو واو يقدر حركتهما الفتح والحذف والاصح لايغني عنها فتحة وأنها لاتقلب مابعد نون مثنى وأنه لايعوض فيها تنوين وصلا وأنه لايلحق نعته أو نعت أيها أو مضاف نعته غير أي قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاء وجوزه بعضهم في بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويليها غالبا سالمة أو منقلبة هاء ساكنة لا وصلا اختيارا خلافا للفراء

﴿ش﴾ يلحق جوازا آخر ما تم به المندوب ألف وليس لحاقها بلازم وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ثم ان كان متلوها تنوينا أو ألفا حذف لالتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه وجوز الكوفيون قلب الالف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلام زيدناه أو زيدنيه وان كان همز تأنيث أقر نحو واحمراآه وجوز الكوفيون حذفها وان كان حرفا محركا فتح ان كان مضموما أو مكسورا وافران كان مفتوحا نحو وازيداه واعبد الملكاه وارقاشاه واعبد يغوثاه مالم يحصل لبس فتقر الحركة وتقلب الالف واوا إن كانت ضمة وياء إن كانت كسرة كقولك في غلامه وقوموا مسمى به واغلامهوه واقوموه بقلب الالف واوا وحذف الواو الأولى لالتقائها ساكنة معها وفي غلامك وقومي مسمى به واغلامكيه واقوميه بقلب الالف ياء وحذف الياء الأولى لذلك اذلو بقيت الالف وقيل واغلامهاه لالتبس بالغائبة أو واقوماه لالتبس بالمثنى أو واغلامكاه لالتبس بالمذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقا وان لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واوا يقدر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في غلامي واعلاماه أو واغلامياه وبقي مسائل الأولى لا يستغنى عن الالف بالفتحة فلا يقال واعمر وأنت تريد واعمراه خلافا للكوفيين الثانية لا تقلب الالف ياء بعد نون التثنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيداناه وأجازه الكوفيون وابن مالك فيقال وازيدانيه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الالف نعت المندوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجازه يونس والكوفيون وابن مالك نحو وازيد الظريفاه وأجاز حلف لحوقها نعت أي نحو ياأيها الرجلاه وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور باضافة نعته نحو ألا ياعمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق الخامسة إطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الالف لما في آخره ألف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن معطي في الغنية وابن الحاجب فيقال في عبدالله واعبد اللاهاه وفي جهجاه واجهجاهاه ومنعه ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد الف وهاء السادسة قيل قد يلحق الالف المنادي غير المندوب كقول امرأة من العرب فصحت ياعمراه فقال بالبيكاه جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه السابعة تلي الالف في الغالب سالمة ومنقلبة ياء أو واوا اوهاء ساكنة كما تقدم من الامثلة ويجوز تركها كقوله * وقمت فيه بأمر الله ياعمرا * ولا يثبت في حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة

(ص) مسئلة تجر اللام مفتوحة منادى متعجبا منه أو مستغاثا به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة ومكسورة المعطوف عليه دون ياء والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعوا أقوال وقد تجر بمن أو يحذف أو تليه ياء لحذف المستغاث به واذا ولي ياء ما لا ينادى الا مجازا جاز فتح اللام مستغاثا به وكسرها وليست بعض آل خلافا لزاعمه وتعاقبها ألف كالندبة ويختص الباب بياء وقل ورود وا في التعجب

(ش) اذا استغيث المنادى أو تعجب منه جر باللام مفتوحة نحو يا لله يا للماء يا للعجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثا ومتعجبا منه وما لا فلا إلا المعرف بأل فانه يجوز هنا والاستغاثة دعاء المستغيث المستغاث والتعجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمرا عظيما فتنادي جنسه نحو ياللماء والآخر أن ترى أمرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه أو مكنة فيه نحو ياللعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى واختلف في هذه اللام فقيل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للالف والاصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جني الى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه الى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تعد معه يا نحو * ياللكهول والشبان للعجب * فان أعيدت معه يا فتحت نحو ياللعطاء ويالرباح وتكسر أيضا مع المستغاث من أجله نحو * ياللغوي لفرقة الاحباب * وتتعلق بفعل مضمر تقديره أدعوك لفلان قال ابن عصفور قولا واحدا وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوفة تقديره يالزيد مدعوا لعمرو وقد تجر المستغاث من أجله لأنها تأتي للتعليل كاللام قال

يالرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالد اما هلكنا * وهل بالموت يالناس عار

وقد يحذف المستغاث به فتلي يا المستغاث من أجله كقوله

(١) بياض بالاصل

يالاناس أبوا الامثابرة * على التوغل في بغي وعدوان

أي يالقوي لأناس واذاولي ياالاسم لاينادى الاعجاز انحو ياللعجب و ياللدواهي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث به أي ياعجب احضر فهذا وقتك والكسر على انه مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف وكأنك دعوت غيره تنبيه على هذا الشيء وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثة بعض آل وان أصل ياللفلان يا آل فلان فحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في ابن م ولذلك صح الوقف عليها في قوله * اذا الداعي المثوب قال يالا * والبصريون قالوا بل هي لام الجر بدليل رجوع كسرها في العطف ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها وجه ونقل الأول عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال ومن الناس من زعم كذا فذكره فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ثم انه لم يقل به وهو من رؤسهم فلذا لم أعزه في المتن اليهم بل قلت خلافا لزاعمه وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو يازيدا العمر و وتلحقها هاء السكت وقفا ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الاصل ويختص باب الاستغاثة والتعجب يا من بين سائر حروف النداء وربما وردت وا في التعجب ﴿ تنبيه ﴾ انما أعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادى وعلة البناء موجودة فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الاسماء فرجع الى أصله وعلى هذا لا موضع رفع له فينعت بالجر والنصب وقيل لأن ياصار حكمها في النداء حكم العامل اذا البناء فيهما مشبه بالاعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل يا لفظا وصار بمنزلة مازيد بجيبان فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه

﴿ ص ﴾ مسئلة الترخيم حذف آخر المنادى ولا يرخم غيره الاضرورة ان صلح له ولو غير علم وذى تاء ومعوض ومنتظر في الاصح ولا ملازم النداء ومندوب ومستغاث باللام قطعا ولا دونها ومضاف ومبنى غير النداء خلافا لزاعمها

﴿ ش ﴾ الترخيم لغة التسهيل واصطلاحا حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل يدود مرخما ويدخل في المنادى والتصغير والمقصود هنا الاول وهو المراد عند الاطلاق فلا يرخم غير المنادى الالضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلاف مالا يصلح له كالمعرف بأل وسواء في جوازه في الضرورة العلم وغيره وذو التاء والخالي منها والمعوض وغيره والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها في غير النداء الا العلم لانه المسموع ولا شاهد في غيره ورد بقوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخالد وقال بعضهم لا يرخم فيها ثلاثي خال من التاء كما لا يرخم في النداء وقال بعضهم اذا رخم في غير النداء عوض منه ياء ساكنة كقوله * من الثعالى ووخز من أرانيها * وقال المبرد لا يجوز الترخيم في غير النداء الا على نية التمام كقوله * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * ولا يجوز على نية الانتظار للمحذوف ورد بالقياس على حال النداء وبالسماع قال * ان ابن حارث إن أشتق لرؤيته * أي ابن حارثة وما ورد من ذلك فيما فيه أل كقوله * هواطن مكة من ورق الحما * أي الحمام فمن الحذف الذي هو غير حذف الترخيم ولا يرخم الاسم الملازم للنداء ذكره أبو حيان في شرح التسهيل قال وأما ملأم فليس ترخيم ملأمان بل بناء على يفعل من اللوم قال ونصوا أيضا على انه لا يرخم المندوب الذي لحقته علامة الندبة ولا المستغاث الذي فيه اللام قطعا وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله

* اعام لك بن صعصعة بن سعد * وقال ابن الصائغ انه ضرورة ولا يرخم المنادى المضاف عند البصريين لان المضاف اليه ليس هو المنادى ولا يرخم الا المنادى وأجازه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف اليه كقوله

* خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا * في أبيات أخر وأجاب سيبويه بأنها ضرورة قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى جواز ذلك اذا كان آخر المضاف اليه تاء التأنيث وقوفا مع الوارد ومنعه اذا كان غيرها

لكان مذهبا ولا يرخم المبنى لسبب غير النداء كباب حذام

﴿ص﴾ و يرخم ذوالتاء مطلقا خلافا لابن عصفور فى نحو صلمعة بن قلمعة وللمبرد فى النكرة مطلقا الافله وغيره ان كان علما قيل أو نكرة مقصودة زائدين على ثلاثة قيل أو ثلاثيا محرك الوسط قيل أو ساكنه

﴿ش﴾ ما فيه تاء التأنيث لا يشترط فى ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وان كان ثنائيا غير علم كقول بعض العرب ياشا ارجني يريد ياشاة أقيمي ولا تسرحي وقال أبو حيان و يستثنى فلة الخاص بالنداء فانه لا يجوز ترخيمه وان كان مؤنثا بالهاء ثم ان كان المؤنث بالهاء علما فلا خلاف فى ترخيمه كقولك فى هبة مسمى به ياهب أقبل وان كان نكرة مقصودة فيه خلاف ذهب المبرد الى أنه لا يجوز ترخيمها و رده الجمهور بنحو قوله *ياناق سيرى عنقا فسيحا* وفى البديع لا يجيز المبرد ترخيم النكرة العامة نحو شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان مقصودا وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقا و زعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخيم صلمعة بن قلمعة لانه كناية عن المجهول الذى لا يعرف قال الشاعر

أصلمعة بن قلمعة بن فقع * لهنك لا أبالك تزدرينى

قال أبو حيان واطلاق النحويين يخالفه وأيضا وان كان كناية عن مجهول فانه علم ألا ترى انهم منعوه الصرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم أسامة للأسد والعارى من تاء التأنيث انما يرخم بشرطين أن يكون علما بخلاف اسم الجنس والاشارة والموصول وأن يكون زائدا على ثلاثة فلا يرخم الثلاثى وذهب بعضهم الى جواز ترخيم النكرة المقصودة لانها فى معنى المعرفة ولذلك نعت بها فأجاز فى غضنفر ياغضنف واستدل بما ورد من قولهم اطرق كرا أى يا كروان وياصاح أى ياصاحب والجمهور جعلوا ذلك شاذا وذهب الكوفيون الا الكسائى الى جواز ترخيم الثلاثى بشرط أن يكون محرك الوسط فيقال فى حكم ياحك وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ونقل ابن بابشاذ أن الاخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عصفور فان كان الثلاثى ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحدا أما عند أهل البصرة فلان أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف وأما عند أهل الكوفة فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الادوات نحو من وعن قال أبو حيان وليس كما ذكر بل الخلاف فيه موجود حكى أبو البقاء العكبرى فى كتاب التبيين أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه ونقله ابن هشام الخضراوى عن الاخفش فقال مانصه أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثى المتحرك الوسط وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط من الثلاثى

﴿ص﴾ و يرخم المزج بحذف ثانيه وقيل انما يحذف حرف أو حرفان وقيل الهاء فقط من ذى و يه ومن اثنى عشر وفرعه الالف أيضا ومنع سيبويه ترخيم الجملة وأبو حيان المزج وأكثر الكوفية ذاويه والفراء مركب العدد علما والجرمى علم الكناية والكوفية المسمى به من تثنية وجمع

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى اختلف فى ترخيم العلم المركب تركيب مزج فالجمهور على جوازه مطلقا ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره و يه وقال أبو حيان الذى أذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج لان فيه ثلاث لغات البناء و ينبغى أن لا يرخم على هذه لانه مبنى لا بسبب النداء كحذام والاضافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف ومنع الصرف و ينبغى أن لا يجوز ترخيمه لانه لم يحفظ عن العرب فى شئ من كلامهم وأما قوله *أقاتلى الحجاج حينئذ ان لم أزر له دراب وأترك عند هند فؤاديا* يريد دراب جرد فهذا من الترخيم فى غير النداء للضرورة وهو شاذ نادر لا تبنى عليه القواعد قال ولم تعتد النحاة فى ترخيمه على سماع انما قالوه بالقياس من جهة أن الاسم الثانى منه يشبه تاء التأنيث فعومل معاملتها بالحذف فى الترخيم قال ولكونه غير مسموع اختلفوا فى كيفية

ترخيمه فقال البصريون كلهم بحذف الثاني منه فيقال في حضرموت وخمسة عشر وسيبويه ياحضر و ياخمسة و ياسيب ومنع ذلك ابن كيسان لانه يلتبس بالمفردات وقال يحذف منه حرف أو حرفان فيقال ياحضرم في حضرموت و يابعل في بعلبك لان ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره وأجاب الأولون عن اللبس بأنه يزول بالانتظار فيتعين اذا خيف وقال الفراء فيما آخره ويه لا يحذف منه الا الهاء خاصة ثم تقلب الياء ألفا فيقال في سيبويه ياسيبوا الثانية اذا سمى باثناعشر واثنتاعشرة رخم بحذف العجز وتحذف معه الألف أيضا فيقال يااثن و يااثنة كما يقال في ترخيمهما ولم يركبا وهذا بناء على أن المركب من العدد اذا سمى به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ما سمى به من الجملة كتأبط شرا في ترخيمه خلاف فذهب أكثر النحويين الى المنع وابن مالك الى الجواز ونقله عن سيبويه فيقال ياتأبط بحذف الثاني وقال أبوحيان هذا النقل عن سيبويه خطأ فان سيبويه نص على المنع وقد سقت عبارته في النكت التي لي على الالفية وما ضم اليها الرابعة لا يستثنى من العلم المفرد شيء عند الجمهور واستثنى الجرمي مسئلة طامر بن طامر كناية عمن لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمه لانه كناية عن اسمه ورد بأنهم رخموا فلانا فاسمع يافلا تعال وهو أيضا كناية وأجيب بأن فلانا كناية عن الأعلام فرخم كما يرخم العلم وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم واستثنى الكوفيون ما سمى به من مثنى و جمع تصحيح فمنعوا ترخيمه والبصريون جوزوه بحذف العلامة والنون

﴿ص﴾ ويحذف مع الآخر تالوه لينا ساكنا زائدا قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجرمي حذف ثاني الفتح والاخفش المقلوب عن أصل والفراء الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل ان كان واوا وقوم المدغم والكوفية يافعلايا والألف قبلها ويحذف زائدان زيدا معا مالم يبق على حرفين وكذا ان حرك أولهما على المشهور وأما تا والهاء فمنعه الأكثر وجوزه سيبويه ان بقي ثلاثة ولم ينتظر وقال أبوحيان يجوزان والترك أكثر

﴿ش﴾ تقدم أن الترخيم حذف الآخر ويحذف مع الآخر أيضا ما قبله من حرف لين ساكن زيد قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحا أصليا أم زائدا أم حرف علة بشرط أن لا يكون هاء تأنيث فيقال في منصور ومسكين ومروان وأسماء وزيدان وزيدون وهندات اعلاما يامنص و ياسك و يامر و ياسم و يازيد و ياهند فان اختل شرط مما ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف ان كان صحيحا كجعفر ولا لينا متحركا كقنور وهبيخ ولا أصليا كمختار ومنقاد فان ألفهما منقلبة عن ياء و واو خلافا للاخفش حيث جوز الحذف في هذه الصورة فيقال يامخت و يامنق ولا ما قبله حرفان فقط كعماد وثمود وسعيد لئلا يشبه الاسم ببقائه على حرفين الادوات اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره ساكن خلافا للفراء حيث جوز الحذف فيه فيقال ياعم و ياثم و ياسع وقيل انما قال الفراء بالحذف في ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة و وافق البصريين في عماد وسعيد لانتفاء ذلك وجوز أيضا حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل فيقال ياهر قال لانه لو بقي الساكن أشبه الادوات اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره ساكن ورد بانه على لغة التمام لا يشبهها وعلى الانتظار المحذوف مراد وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما كقرشب لانه في قوة حرف واحد ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغرنيق وفردوس خلافا للفراء والجرمي حيث جوزا الحذف فيه فيقال ياغرن و يافرد ولا ما قبل هاء التأنيث كسعلاة وميمونة عند الأكثرين وأجاز سيبويه حذفه ان بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعدا ولم ينتظر المحذوف قال أبوحيان والصحيح مذهب سيبويه و به ورد السماع قال * أحار بن زيد قد وليت ولاية *

يريد حارثة بن زيد وقال * يا أرط إنك فاعل ماقلته * يريد يا أرطاة وقال * انك يامعاو يا ابن الافضل * يريد يامعاوية و يا ابن الافضل منادى ثان لان بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله يامعا وثم يبتدئ يا ابن الأفضل ثم قال أبو حيان والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين أحدهما وهو الشائع الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط والثاني وهو قليل ترخيمه بحذف التاء وما يليها ومافيه زائدتان زيدا معا يحذفان وذلك ألفا التأنيث كحمراء والألف والنون في نحو سكران وعلامة التثنية والجمعين كما تقدم وياء النسب كطائفي والواو والتاء في ملكوت ورهبوت وله ثلاثة شروط الاول كون زيادتهما معا كما ذكر فلو لم يزادا معا كعلباء لم يحذفا لان الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو فعلل بيناء سرداح وزلزال وكذلك حولايا وبردرايا لا يحذفان لانهما لم يزادا معا بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت الأولى للالحاق الثاني أن يبقى الاسم على ثلاثة فان بقي على أقل لم يحذفا كيدان أو بنون علما الثالث أن يكون أول الزيادتين ساكنا فان كان متحركا لم يحذفا كفرتين ومن النحويين من يحذفهما معا وما آخره ثلاث زوائد مما قبل آخره حرف علة كحولايا وبردرايا لا يحذف منه الا الاخير فقط عند البصريين وجوز الكوفية حذف الثلاثة قال أبو حيان وقياس قولهم يقتضي حذف الثلاث في رغبوتا ورهبوتا

﴿ ص ﴾ مسئلة الأجود انتظار المحذوف فلا يغير الباقي الا بتحريك ما كان مدغما ان تلا الفاقيل أولا بما كان له لا أصلي السكون فيفتحه على الاصح وثالثها يحذف كل ساكن يبقى قال الأكثر والا يرد ما زال سبب حذفه و يتعين الانتظار في ذي التاء ان ألبس وقيل مطلقا وقيل لا يشترط اللبس في الاعلام وفيما يؤدي الى عدم نظير على الاصح و يعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تم به وضعا و يرد ثالث ثنائي ذي لين و يضعف ثانيه ان جهل و عينه الكوفية فيما قبل آخره ساكن

﴿ ش ﴾ في المرخم لغتان الانتظار وهو نية المحذوف وترك الانتظار وهو عدم نيته والاول أكثر استعمالا وأقوى ما في النحو وجاء عليه ما قرئ ونادوا يامال وقول زهير * ياحار لا أرمين منكم بداهية * وجاء على الثاني * يدعون عنتر والرماح كأنها * ثم اذا انتظر فلا يغير ما بقي بل يبقى على حركته وسكونه فيقال ياجعف و ياهرق ولا يعل فيقال في ثمود وعلاوة وسقاية يا ثمو ويا علاو ياسقاي الا بأمرين أحدهما تحريك ما كان ساكنا للادغام ان كان قبله الف كاحمار ومحمار علمين فرارا من التقاء الساكنين بخلاف ما قبله غير ألف كخدب ومحمر فانه يبقى على سكونه خلافا للفراء في قوله بتحريكه أيضا وحيث حرك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الاولى له في الأصل فيحرك في احمار بالفتح وفي محمار ومحمر بالكسر فان لم تكن له حركة في الاصل كاسحارنت فبالفتح لانه أقرب الحركات وقيل بالكسر على أصل التقاء الساكنين نقله ابن عصفور عن الفراء وقيل يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي الى متحرك فيقال ياأسح نقله صاحب رؤس المسائل عن الفراء الثاني أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون ومصطفون علمين فان الياء والالف حذفتا لملاقاة الواو فاذا رخم بحذف الواو مع النون ردت الياء والالف لزوال الموجب للحذف فيقال يا قاضي و يا مصطفى هذا مذهب أكثر النحويين وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف وعلى رد ما حذف للاضافة عند حذف المضاف اليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يرد هنا فيقال يا قاض و يا مصطف والا لزم رد كل مغير بسبب ازاله الترخيم ما كان يستحقه و يتعين الانتظار في موضعين أحدهما ما فيه تاء التأنيث اذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة وضخمة وعادلة وقائمة اذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر هكذا جزم به ابن مالك وأطلق صاحب رؤس المسائل المنع من غير اعتبار لبس البتة قال أبو حيان وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس في الأعلام واعتبروه

فى الصفات قال وهو الذى دل عليه كلام سيبويه الثانى ما يلزم بتقدير تمامه الأداء الى عدم النظير كالو رخم طيلسان بكسر اللام فانه لو قدرنا ما لزم وجود فيعل بكسر العين فى الصحيح العين وهو بناء مهمل كذا جزم به ابن مالك قال أبو حيان هذا مذهب الاخفش وأما سائر النحويين كالسيرافى وغيره فانهم أجازوا فيه التمام ولم يعتبروا ما يؤول اليه الاسم بعد الترخيم من ذلك لأن الاوزان إنما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد الحذف واذا ترك الانتظار أعطى آخر الاسم ما يستحقه لو تمم به وضعا فيضم ظاهرا ان كان صحيحا فيقال ياحار وياجعف وياهرق وتقدر فيه الضمة ان كان معتلا كقولك فى ناجية ياناجى بسكون الياء ويعل بالقلب أو الابدال كقولك فى ثمود يا ثمى بقلب الواو ياء اذ ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة وفى علاوة وسقاية ياعلاء وياسقاء بابدال الواو والياء همزة لوقوعهما آخرا اثر ألف زائدة وفى قطوان ياقطا بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان كان ثنائيا ذا لين ضعف ان لم يعلم له ثالث كلات مسمى به اذا رخمته حذفت التاء وضعفت الالف فحركت الثانية فانقلبت همزة فقيل يالاء وان علم ثالثه جئ به كذات علما رخم بحذف التاء ورد المحذوف وهو الواو لأن أصله ذوات ولذا قيل فى التثنية ذواتا فيقال ياذوا ولا يتعين لغة التمام عند البصريين فى شئ من الاسماء وقال الكوفيون يتعين فيما اذا كان قبل الآخر ساكن كهرقل فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر

﴿ص﴾ وجوز الاكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه وقوم الالف الممدودة ويوقف على المرخم بحذف الهاء غالبا بهاء ساكنة وهى المحذوفة أو للسكت خلف ويعوض منها ألف الاطلاق ضرورة

﴿ش﴾ فيه مسألتان الأولى سمع من كلام العرب مثل ياعائشة بفتح التاء قال النابغة * كلينى لهم ياأميمة ناصب * الرواية بفتح أميمة فاختلف النحاة فى تخريج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هى المبدلة من هاء التأنيث التى تلحق فى الوقف أثبتها فى الوصل إجراء له مجرى الوقف وألزمها الفتح إتباعا لحركة آخر المرخم المنتظر وذهب قوم منهم الفارسى الى أنها أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركت بحركته ودعاهم الى القول بزيادتها حشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم وذهب آخرون منهم سيبويه الى أن التاء زيدت آخرا لبيان أنها التى حذفت فى الترخيم وحركت بالفتح إتباعا وعلى هذه الاقوال الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتاء غير زائدة بل هى تاء الكلمة حركت بالفتح إتباعا لحركة ما قبلها والاسم مبنى على الضم تقديرا كما أن الاول من يازيد بن عمرو كذلك وهذا ما اختاره ابن مالك فى شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه فى التسهيل واختاره أيضا ابن طلحة وألحق قوم فى جواز الفتح بذى الهاء ذا الالف الممدودة فأجازوا أن يقال ياعفراء هلمى بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح لأنه غير مسموع وقياسه على ذى التاء قياس على ما خرج عن القواعد الثانية لا يستغنى غالبا عن التاء فى الوقف على المرخم بحذف التاء عن هاء ساكنة فيقال فى الوقف على مثل ياطلح ياطلحه وندر تركها حكى سيبويه ياحرمل فى الوقف يريد ياحرملة قال ابن عصفور وهذا يسمع ولا يقاس عليه وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس فى ضرورة شعر لكنه قليل واذا وقف بها فهل هى التى كانت فى الاسم قبل ترخيمه أعيدت فى الوقف ساكنة مقلوبة هاء أو هى غيرها وهى هاء السكت المزيدة فى الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال أبو حيان وحاصله أن الترخيم لا يكون الا فى الوصل فاذا وقفوا فلا ترخيم قال وظاهر كلام سيبويه الثانى قال ومحل زيادتها ما اذا رخم على لغة الانتظار أما اذا رخم على لغة التمام فلا لأنه نقض لما اعتمدوا عليه من جعله اسما تاما حين بنوه وقد يجعل بدل الهاء ألف الاطلاق عوضا منها فى الضرورة قال * فى قبل التفرق ياضباعا * ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال واعلم أن الشعراء اذا اضطروا حذفوا هذه الهاء فى الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التى تلحق القوافى بدلا منها

﴿ ص ﴾ المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل أعم منه

﴿ ش ﴾ إنما سمي مفعولا مطلقا لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به وله وفيه ومعه والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يحدثه الفاعل وأما المفعول به فمحل الفعل والزمان وقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل والمفعول له علة وجود الفعل والمفعول معه مصاحب الفاعل أو المفعول قال أبو حيان تسمية ما انتصب مصدرا مفعولا مطلقا هو قول النحويين إلا ماذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب الى مفعول مطلق والى مؤكد والى متسع فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو فعلت وصنعت وعلمت وأوقعت فاذا قلت فعلت فعلا فلو اقع ذات الفعل لأن الذوات الواقعة منا هي هذا ولا يقع منا الجواهر والأعراض الخارجة عنا فلا تكون مطلقة في حقنا بل في حق الله كقولك خلق الله زيدا فانه مفعول مطلق فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق

﴿ ص ﴾ وهو أصل الفعل والوصف وقال الكوفية الفعل وابن طلحة كل أصل وقوم الفعل أصل الوصف

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الاصل وزيادة وهي فائدة الاشتقاق ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه لأن المصدر مؤكد للفعل والمؤكد قبل المؤكد ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفروع أن تحمل على الاصول وذهب ابن طلحة الى أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر وذهب بعض البصريين الى أن المصدر أصل الفعل والفعل أصل للوصف ورد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير نفعة

﴿ ص ﴾ ثم إن لم يفد زيادة على عامله فمبهم لتوكيد والا فمختص لنوع وعدد ويثنى ويجمع دون الاول وفي النوع خلف

﴿ ش ﴾ المصدر نوعان مبهم وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو لمجرد التأكيد ومن ثم لا يثنى ولا يجمع لانه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ولذا قال ابن جني إنه من قبيل التأكيد اللفظي وقيل إنه من التأكيد المعنوي لازالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز وعليه الآمدي وغيره وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي الى قسمين ما لازالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لازالته عن المحدث عنه وهو بالنفس والعين ومختص وهو ما زاد على معنى عامله فيفيد نوعا أو عددا نحو ضربت ضرب الامير أو ضربتين أو ضربات ويثنى ذو العدد ويجمع بلا خلاف وأما النوع ففيه قولان أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم والثاني لا وعليه الشلوبين قياسا للأنواع على الآحاد فانها لا تثنى ولا تجمع لاحتمالها ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه قال والتثنية أصلح من الجمع قليلا تقول قمت قيامين وقعدت قعودين والاحسن أن يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود

﴿ ص ﴾ وناصبه مثله وصفة وفعل فان كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطراوة بفعل مضمر والسهيلي بمضمر منه وان لم يجر فثالثها ان غاير معناه فبفعله المضمر والا فبه أو من غير لفظه فالجمهور بمضمر وثالثها إن كان لتوكيد أو مختصا وله فعل

﴿ ش ﴾ ينصب المصدر بمصدر مثله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا . وعجبت من ضرب زيد عمرا ضربا وبالوصف اسم فاعل نحو . والذاريات ذروا . والصافات صفا . والعاصفات عصفا . أو اسم مفعول نحو وأنت

مطاوب طلبا وبالفعل نحو، ومابدلوا تبديلا. هذا ان كان من لفظه وهو جار عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور ونقل صاحب الافصاح فيه الخلاف وقال ابن الطراوة هو مفعول به بفعل مضمرا لايجوز اظهاره والتقدير في قعد قعودا فعل قعودا وقال السهيلي كذلك الا أنه قال أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق فاذا قيل قعد قعودا فهو عنده بقعد آخر لايجوز اظهارها قال أبو حيان وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل فان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو، أنبتكم من الارض نباتا، فثلاثة مذاهب أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني والثاني انه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغايرا لمعنى الفعل الظاهر كالآية فنصبه بفعل مضمر والتقدير فنبتم نباتا لان النبات ليس بمعنى الانبات فلا يصح توكيده به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله * وقد تطويت انطواء الحضب * لان التطوى والانطواء بمعنى واحد واختاره ابن عصفور وان كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب أحدها وعليه الجمهور انه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله

السالك الثغرة اليقظان كالئها * مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فمشي منصوب بمضمر دل عليه السالك والثاني أنه منصوب بالفعل الظاهر لانه بمعناه فتعدى اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني والثالث وعليه ابن جني التفصيل فان أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه كقعدت جلوسا وقمت وقوفا بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظي فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه وقال ابن عصفور الامر في التأكيد ماذكر وأما الذي لغير التأكيد فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضا كقوله

* وآلت حلفة لم تحلل * فحلفة منصوب بحلفت مضمرة وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن أن يكون لفعل من لفظه لانه لم يوضع

﴿ص﴾ والاختصاص بأل للعهد والجنس وقيل لاتدخله الا ان وصف ونعت واضافة ولا تعاقبه أن والفعل خلافا للأخفش وينوب مضافه ككل وبعض وضمير ونوع وهيئة وعدد واشارة وأوجب ابن مالك وصفها به ووقت ونعت وما استفهامية وشرطية وآلة لا مالم يعهد ومنه علم كسبحان وبرة وفجار واستعمل نحو عطاء وثواب مصدرا ولا يقاس والاكثر لاينصب مصدرين مؤكدا ومبينا وقيل يجوز وثلاثة

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى الاختصاص في المصدر يكون بأل اما عهدية نحو ضربت الضرب تريد ضربا معهودا بينك وبين المخاطب أي الضرب الذي تعلم أو جنسية نحو زيد يجلس الجلوس مريدا الجنس والتنكير ويكون بالنعت نحو قمت قياما طويلا أو بالاضافة نحو قمت قيام زيد والاصل قياما مثل قيام زيد فحذف المصدر ثم صفته وقام مقامهما المصدر فأعرب باعرابه الثانية لايجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه لان ان تخلص الفعل للاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بأن أن يفعل يعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر وحكى عن الأخفش اجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف اليه من كل وبعض نحو، فلا تميلوا كل الميل، لتنه بعض اللوم وما أدى معناهما نحو ضربت أي ضرب، ولا تضرونه شيأ، وضمير نحو، لا أعذبه أحدا من العالمين، ونوع نحو، والنازعات غرقا، ورجعت القهقرى وقعدت القرفصاء وهيئة نحو مات ميتة سوء وعاش عيشة مرضية وعدد نحو ضربت ثلاثين ضربة واسم اشارة نحو ضربت ذلك الضرب

قال ابن مالك ولابد من جعل المصدر تابعا الاسم الاشارة المقصود به ذلك المصدر ورده أبو حيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به الى المصدر ولذلك اقتصروا عليه اذ ليس مفعولا أول ولم يذكروا بعده المصدر تابعا له وعلى هذا خرجه سيبويه ووقت نحو * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أي اغتماض ليلة أرمد ونعت نحو واذكر ربك كثيرا. وما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا أي أي ضرب تضرب وما الشرطية نحو ما شئت فقم أي أي قيام شئت والآلة نحو ضربته سوطا ورشقته سهما والاصل ضربه سوط ورشقة سهم ويطرد في جميع أسماء آلات الفعل فلو قلت ضربته خشبة ورميته آجرة لم يجز لأن الآجرة لم تعهد آلة للرمي والخشبة لم تعهد آلة للضرب الرابعة من المصدر ما هو علم للمعنى كسبحان علم للتسبيح وبرة علم للبرة وفجار علم للفجرة ويسار علم لليسرة يقال برة برة وفجر به فجار وهو معلق على الجنس الخامسة استعملوا العطاء مصدرا بمعنى الاعطاء والثواب مصدرا بمعنى الاثابة قال الشاعر

* وبعد عطائك المائة الرتاعا * وقال تعالى. ثوابا من عند الله. وذلك مسموع لا يقاس عليه السادسة منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين وذهب السيرافي وابن طاهر الى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة اذا اختلف معناها نحو ضرب ضربت باشديدا اضربتين وعلى الأول الثاني بدل ومن المسموع في ذلك قوله

ووطئتنا وطأ على حنق * وطء المقيد ثابت القدم

ولا يصح فيه البدلية لان الثاني غير الاول فيخرج على اضمار فعل

* ص * مسئلة يحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع منها ما كان بدلا من فعله ويقدر بمعنى ما لا فعل له كدفرا والأصح أن بهرا فعل وانه لا يقاس في الدعاء وثالثها يقاس ان كان له فعل وجاء رفع بعضها وقيل إضافتها وما أضيف نصب ومما أفرد وأضيف ويح وويس وويب ويختار الرفع في ويح مفردا عكس تب وقيل يجب وفي عطف ويح على تب وعكسه خلف وعلى الجواز ينصب ويح وتب على حاله ويقال ويله وويل له وويل طويل وبالنصب فيهما غول وغولة ولا يفرد عنه ومضافها للتبيين كالك بعد سقيا والأحسن في المعرف الرفع وهو سماع في الأصح

* ش * يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حثيثا لمن قال أي سير سرت أو معنوية نحو تأهبا ميمونا لمن رأيته يتأهب لسفر وحجا مبرورا لمن قدم من حج وسعيا مشكورا لمن سعى في مثوبة ويجب الحذف في مواضع في منها حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملا كسقيا ورعيا أو مهملا أي غير موضوع في لسان العرب كدفرا بمعنى نتنا وأفة وهي ريح الأذن وتفة وهي وسخ الاظفار فيقدر للثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك بهرا بمعنى غلبة ومنه * ثم قالوا تحبها قلت بهرا * أي غلبني حبها غلبة وقال أبو حيان حكى ابن الاعرابي وغيره انه يقال للقوم اذا دعى عليهم بهرهم الله فيكون منصوبا بفعل مستعمل لا مهمل واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الالفاظ في الدعاء للانسان أو عليه كسقيا ورعيا وجدعا وعقرا وبعدا وسحقا وتعسا ونكسا وبؤسا وخيبة وتبا أو يقاس عليها فسيبويه على الاول والأخفش على الثاني قال أبو حيان وينبغي أن يفصل فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس والا فلا وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعا قال

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة * لأول من يلقى وشر ميسر

فالمجرور خبر له ولا تستعمل هذه المصادر مضافة الا في قبيح من الكلام واذا أضيفت فالنصب حتم ومما جاء مضافا بعدك وسحقك، أنشد الكسائي،

اذا ما المهارى بلغتنا بلادنا * فبعد المهارى من حسير ومتعب

ومما استعمل مفرداً أو مضافاً قولهم للمصاب المرحوم ويح فلان وويحه وويح له للتعجب منه وويباله وويبك وويب غيرك وويسك وويسه قال الجزولى وهو استصغار واستحقار وقال ابن طاهر ويح كلمة تقال رحمة وويس كلمة تقال فى معنى رأفة وهى مضافة الى المفعول ومتى أضعتها لزمت النصب ولا يجوز فيها الرفع لانه مبتدأ لاخبر له فاذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له وويحاله وويل له وويلا له ولا يقوى النصب فى هذا قوته فى غيره لان هذا مصدر لا فعل له وانما يقوى النصب فى المصدر الذى له فعل نحو حمد وشكرا فالرفع فى نحو ويح وويل قوى والغالب على ويح الرفع وعلى تب النصب اذا أفرد نحو تباله ويجوز تب له وقال ابن أبى الربيع تبا لك التزم نصبه وويح لك التزم رفعه وفى ويل لك وجهان ولو قسنا الساو بنا لكن لا نتعدى السماع فان عطف ويح على تب نصبته ولا يجوز رفعه لانه لا خبر له وان عطفت تب على ويح فكحاله قبل العطف ويكون جملتان فعلية على اسمية لتساويهما فى المعنى ويقال تباله وويح له فلا يكون فى ويح الا الرفع كحاله قبل العطف انتهى ومنع المازنى عطف ويح على تب وعكسه قال لان ويح رحمة له وتب بمعنى خسران له فكيف يتصور أن يدعو له وعليه فى حين واحد وأجيب بأن ويح حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أو تبا أيضاً دعاء له على حد قاتله الله ما أشعره ويقال للمصاب المغضوب عليه ويله وويل له وويلاله وويل طويل له وويلا طويلا فيجب النصب فى الاضافة ويجوز هو والرفع فى الافراد ويقال عول وعولك ولا يفرد انما يستعمل تابعا لويل ومضافها للتبيين كلك فى سقيالك وأما المعرف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب لانه صار معرفة فقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن ادخال أل ليس مطردا فى جميعها انما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه المثناة كلبيك وسعديك تابعة وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحجاز يك وحواليك ولا تتصرف وتلزم الاضافة واضافتها الظاهر قال ابن مالك شاذة كغائب وخالفه أبو حيان فان أفردت تصرفت وزعم يونس لبا مفرد اقلبت ألفه وتثنيتها للتكثير وقيل للشفع وزعم السهيلى فى حنانيك خاصة والكاف فى ما هو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الاعلم حرف خطاب وسمع لب كامس

﴿ش﴾ من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله فى اجابة الداعى لبيك وسعديك أى اجابة بعد اجابة واسعادا بعد اسعاد أى كلما دعوتنى وأمرتنى أجبتك [illegible] ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك كعوله بعد ويله ويجوز أن يستعمل لبيك وحده [illegible] قوله [illegible] انيك أى تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال

تحنن على هداك المليك * [illegible] لكل مقام مقالا

ودواليك من المداولة قال

اذا شق برد شق بالبرد مثله * دواليك حتى كلنا غير لابس

أى تداولنا دواليك كان الرجل فى الجاهلية اذا أراد أن يقعد مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة وهذاذيك قال * ضربا هذاذيك وطعنا وخضا * أى تهذ هذاذيك وحجازيك أى تحجز حجازيك أى تمنع وحذاريك أى تحذر أى ليكن منك حذر بعد حذر زاد صاحب البسيط وحواليك أى اطاقة بعد اطاقة وهذه المصادر كلها لا تتصرف وهى ملتزم فيها الاضافة والتثنية فان أفرد منها شئ كان متصرفا كقوله

* فقالت حنان ما أتى بك ههنا * واختلف فى تثنيتها أهى تثنية يشفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بآخر أم تثنية يراد بها التكثير على قولين أصحهما الثانى وقال

السهيلي بالأول في حنانيك خاصة قال المراد رحمة في الدنيا و رحمة في الآخرة و رد بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة * حنانيك بعض الشر أهون من بعض * وذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد وأصله قبل الاضافة لبا مقصور وانقلبت ألفه ياء لاضافته الى الضمير كما قلبوا في لديك وعليك والذى ذهب اليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لب كما أن حنانيك تثنية حنان لانه سمع لب ولم يسمع لبا وذكر ابن مالك أن اضافة لبيك الى الظاهر شاذة كاضافتها الى الضمير الغائب قال * فلبى يدى مسور * وقال لبيه لمن يدعونى ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لبى زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في نحو لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذى هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوما وانقيادا لاجابتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه أسبحه واسترحمه والكاف في نحو هذا ذيك ودواليك وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كانه قال هذك ومداولتك وتحننك وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لاموضع لها من الاعراب كهي في أبصرك والنجاك وذلك وحذفت النون لشبه الاضافة ولان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الاشارة والنون تمنعها من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفا وسمع مفرد لبيك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى اجابة منصوب مبنى كامس وغاق لقلة تمكنه كذا نص عليه سيبويه ورد به أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجبت

﴿ص﴾ ومنه سبحان الله ومعاذ الله وريحانه ويلزم سبحان الله في الاصح ولا يتصرف ويلزم الاضافة وعرف سبحان الله بأل في الشعر وافرد منونا وغيره وقيل إنه مبنى

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سبحان الله أى براءة له من السوء وليس مصدر السبح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشى ولوليت من لولا وصهصهت وأففت وسوفت وبأبأت ولبيت من صه صه وأف وسوف وبأبى ولبيك ولا يقال سبح مخففا فيكون سبحان مصدرا له ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا ان لم تنو الاضافة كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وغير منون إن نويت كقوله * سبحان من علقمة الفاخر * أراد سبحان الله فحذف المضاف اليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بأل في الشعر قال * سبحانك اللهم ذا السبحان * ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذا بالله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ومنه ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه أى استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولا نبه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان علم التسبيح ممنوع الصرف وقيل هو مبنى لانه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

﴿ص﴾ ومنه سلاما وحجرا ومنه عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا وهل هو خبر أو انشاء أو يلزم اجتماعهما خلاف ومنه أفعله وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا أفعله ولا كيدا ولا هما ولأفعلنه ورغما وهوانا وجاء رفع بعضها وطرده ابن عصفور ومنه صلفا وكرما في التعجب وهل منه غفرانك خلاف

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أتفعل هذا فيقول حجرا أى منعا أى امنع نفسى وأبعده وأبرأ منه وقال سيبويه بمنزلة سترا و براءة من هذا ومنه قوله تعالى و يقولون حجرا محجورا ولا يتصرف اذا كان مشابها بمعنى المبارأة والتعوذ بخلاف ما اذا كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى فانه

متصرف كقوله تعالى. لذى حجر . ومن ذلك عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك وهى انشاء قال أبو حيان وكذا قال الشلوبين أيضا فقال ان قلت كيف يكون هذا مما لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز أن تقول حمدت الله حمدا وأحمده حمدا فالجواب انما تكلم سيبويه فى حمد الذى هو نفس الحمد أعنى الذى هو صيغة الانشاء للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان والذى أورده المعترض انما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد قال أبو حيان والذى ذكره ابن عصفور أن هذه الألفاظ خبر فانه قال عجبا وحمدا وشكرا انتها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها أى أعجب عجبا وأحمد حمدا وأشكر شكرا وتعارق ويله واخواتها فى أن معنى هذه الخبر ومعنى تلك الدعاء وتعارق سبحان الله واخواته وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله

عجب لتلك قضية واقامتى فيكم * على تلك القضية أعجب

وتلك لا تتصرف وقد سردها سيبويه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك إظهاره من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة وحبا ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولأفعلن ذلك ورغما وهوانا فانما ينتصب هذا على اضمار الفعل كأنك قلت أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا أكاد كيدا ولا أهم هما وأرغمك رغما ثم قال سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدئ ثم يبنى عليه كقوله * عجب لتلك قضية البيت قال وسمعنا بعض العرب يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كانه يقول أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه انتهى * قال أبو عمرو بن تقى قول سيبويه حمدا وشكرا لا كفرا له كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وعجبا مفردا عنها وقال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال أبدا حمدا وحده وشكرا الا أن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغى أن يلتزم فيها ما التزمته العرب وقال أبو حيان لا يستعمل افعل كيدا وكرامة الا جوابا أبدا وكأن قائلا قال أفعل ذلك أو اتفعله فقلت أفعله وأكرمك بفعله كرامة وأسرك مسرة بعد مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكذا نعمى عين بعد حبا لا يقال مسرة وكرامة ولا نعمى عين وحبا وكرامة هنا اسم موضوع موضع المصدر الذى هو الاكرام وكذا نعمة عين ونعام عين اسماء فى معنى انعام ونعام عين بضم النون وكسرها وفتحها وأنكر الشلوبين الفتح وأكاد الذى قدره سيبويه فى كيدا اختلف فيه فقال الاعلم هى الناقصة والمعنى ولا أكاد أقارب الفعل وحذف الخبر للعلم به وقال ابن طاهر هى التامة والمعنى ولا مقاربة وهما من هممت بالشئ ولأفعلن ذلك ورغما جواب لمن قال افعله وان رغم أنه رغما وان هان هوانا قال أبو حيان وقول سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا فيه دليل على انه لا يطرد وبه صرح صاحب البسيط وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة انتهى * ومن ذلك قولك فى التعجب كرما وصلفا قال سيبويه لانه صار بدلا من أكرم به واصلف قال بعضهم ويقدر ناصبه كرم كرما وصلف صلفا لأن أبنية التعجب ليس منها ماله مصدر الا افعل ومن ذلك غفرانك عده ابن مالك تبعا للزجاجى فيما هو بدل من اللفظ بالفعل وقيل هو من قبيل ما يجوز اظهار ناصبه واضطرب كلام ابن عصفور فى ذلك فمرة قال الاول ومرة قال الثانى واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وأن التقدير اغفر غفرانك وعزاه البيضاوى الى سيبويه وذهب الزمخشرى الى الثانى وأن التقدير نستغفرك غفرانك وذهب بعضهم الى انه منصوب على المفعول به أى نطلب أو نسأل غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو اضمار الخبر أى غفرانك مطلوبنا

﴿ ص ﴾ ومنها الواقع فى توبيخ مع استفهام أولا للنفس أو غيرها أو تفصيل عاقبة طلب أو خبر أو نائبا عن خبر

اسم عين بتكر ير أو حصر أو مؤكد جملة لا تحتمل غيره و يسمى مؤكد نفسه أو تحتمل فمؤكد غيره و يلزم فيه معرفة البتة ولا يتقدم عليها في الأصح الا نحو أجدك لا تفعل اللام للاضافة لمناسب الفاعل و ايلائه غالبا لا أولم أولن وجوز الزجاج توسيطه وسيبويه رفعه والمبرد الباقي ومنها المشبه به مشعرا بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه قال ابن خروف بضعف وابن عصفور سواء وهو أولى ان خلت الجملة

﴿ ش ﴾ من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله

أذلا إذا شب العدى نار حربهم * و زهوا إذا ما يجنحون الى السلم

أم دونه كقوله

خمولا واهمالا وغيرك مولع * بتثبيت أسباب السيادة والمجد

سواء كان التوبيخ للمخاطب كما مثل وكقوله * أطربا وأنت قنسري * أم للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد و إما فداء والخبر نحو

لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى و إما بلوغ السؤل والأمل

ومنها ما وقع نائبا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فالتكرير نحو زيد سيرا سيرا أي يسير وكقوله

أنا جدا جدا ولهوك يزدا * د إذن ما الى اتفاق سبيل

أي أجد جدا والحصر نحو ما زيد الا سيرا وما زيد الا سيرا أي يسير وكقوله

ألا انما المستوجبون تفضلا * بدارا الى نيل التقدم في الفضل

أي يبادرون بدارا اجعل أحد اللفظين في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر انما أو ما والا فلو كان الخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبرا عنه نحو جدك جد عظيم وانما بدارك بدار حريص ومنها ما وقع مؤكد المضمون جملة فان كان لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر سمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانه نفس الجملة نحو له على دينار اعترافا وان كان مفهوم الجملة يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكدا لغيره لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى نحو أنت ابني حقا قال أبو حيان وهذا المصدر المؤكد به في ضربيه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام و بالاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا وقطعا و يقينا وهو عالم جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله و وعد الله وصبغة الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو البتة كقولك لا أفعله البتة ومعناه القطع ولا أعود له البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكد بضربيه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى اذ التقدير في له على دينار اعترافا أعترف بذلك اعترافا وفي هو ابني حقا أحقه حقا [illegible] العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه قياسا عليه وأجاز الزجاج توسيطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه اذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على العمل واستشهد بقوله

وكذا كم مصبر كل أناس * سوف حقا تبليهم الايام

وقوله

اني رب الغائم المهدي * مازلت حقا يابني عدي * اخا غلال وعلى أدي

أي سفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم حقا زيد منطلق وأوله المانعون على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي أفي حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك وأما قولهم أجدك لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقديرين أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجدك

أن لاتفعل ثم حذفت أن و بطل عملها و زعم الشلوبين أن فيه معنى القسم ولذلك قدم انتهى قال أبو حيان قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة أحقا لا تفعل كذا ولا تستعمل الا مضافا وغالبا بعد لا أولم أولن قال في النهاية والاسم المضاف اليه جده حقه أن يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب والغيبة نحو أجدى أكرمتك وأجدك لاتفعل وأجدك لم تفعل وأجده لم يزرنا وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد قال أبو حيان فان قلت كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله وليس كذلك لانك اذا فرضته مؤكدا فانما يكون مؤكدا لما بعده قلت إنما هو جواب لمن قال أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا فبلا شك أن المتكلم يحمل كلامه على الجد فهو مجد فبما يقوله فاذا قلت أتجد ذلك جدا فهو مؤكد لما قبله وجوز سيبويه رفع هذا النوع كله أى المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء ويكون لازما الاضمار فصنع الله مثلا على اضمار هو وذلك وله على ألف اعتراف كذلك وجوز المبرد رفع باقى الخبر المكرر والمحصور فيقال زيد سير سير وانما أنت سير ومن المواضع التى يجب فيها حذف عامل المصدر ماوقع مشبها به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك مررت به فاذا له صوت صوت حمار وله صراخ صراخ الثكلى وقوله * له صريف صريف القعو بالمسد *

واحترز بقولنا مشعرا بحدوث عما لا يشعر به نحو له ذكاء ذكاء الحكماء فلا يجوز نصبه لان نصب صوت وشبهه انما يكون لكون ماقبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل اذا التقدير فى وله صوت وهو يصوت فاستقام نصب مابعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب و بقولنا بعد جملة عما بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه و بقولنا حاوية الى آخره عن نحو فيها صوت صوت حمار وعليه نوح نوح الحمام فالنصب فى ذلك ضعيف لانه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يمكن تقديره بيصوت فوجه النصب على ضعفه أن الصوت يدل على المصوت و بقولنا ولا صلاحية للعمل عما لا يصلح للعمل فى المصدر نحو وهو مصوت صوت حمار فان صوت حمار هنا ينتصب بمصوت لا بمضمر ثم اذا اجتمعت الشروط فان كان معرفة تعين فيه ماذكر من النصب على المصدرية نحو له صوت صوت الحمار وان كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل أى يبديه و يخرجه صوت حمار و يجوز الرفع فى المعرفة والنكرة على الاتباع بدلا فيهما ونعتا فى النكرة وعلى الخبرية بتقدير المبتدإ فيهما وجعل ابن خروف النصب فى هذا النوع أقوى من الرفع قال لان الثانى ليس الاول فيدخل المجاز والاتساع وجعلهما ابن عصفور متكافئين لان فى الرفع المجاز وفى النصب الاضمار والاتباع أولى من النصب ان خلت الجملة عن صاحبه كما تقدم

﴿ص﴾ مسئلة أنابوا عنه صفات كعائذا بك وهنيئا وأقائما وقد قعد وا وأعيانا كتربا وجندلا وفاها لفيك وأعور وذاناب ولا يقاس وفى الصفات خلف والاصح أنها أحوال والأعيان مفعولات وسمع رفع ترب وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء

﴿ش﴾ أنابوا عن المصدر اللازم اضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك وأقائما وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار الركب وهى أسماء فاعلين وهنيء من هنؤ كشريف من شرف قال بعض المغاربة وهى موقوفة على السماع وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه فيقال لكل من لازم صفة دائبا عليها نحو أضاحكا وأخارجا وأنابوا عنه أيضا أسماء أعيان قالوا تربا وجندلا فى معنى تربت يداه اى لا أصاب خيرا والترب التراب والجندل الحجارة وقالوا فاها لفيك أى فالداهية ويستعمل هذا فى معنى الدعاء أى دهاه الله وقيل ضمير فاها للخيبة وقالوا أأعور وذاناب والمقصود به الانكار وأصله أن بنى عامر لما قاتلوا بنى أسد جعلوا فى مقدمتهم عند اللقاء جملا أعور مشوه الخلق ذاناب وهو

السن فقال بعض الأسديين ذلك منكراعليهم ولا يقاس هذا النوع اجماعا لا يقال أرضا ولا جبلا ورأى الا كثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقعد ونصب الاعيان على المفعولية بفعل مقدر والتقدير أطعمك الله أو ألزمك تربا وجندلا وألزمك الله فاها الفيك وأتستقبلون أعور وذاناب وذهب المبرد الى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالمالح والعافية وذهب الشلوبين وغيره الى أن تربا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال تربا لك كما يقال سقيالك وذهب ابن عصفور وابن خروف الى أن أعور وذاناب حال والتقدير أتستقبلونه أعور ومع رفع ترب على الابتداء ومابعده الخبر قال * فترب لأفواه الوشاة وجندل * قال أبو حيان ولا ينقاس الرفع فى أسماء الاعيان التى يدعى بها ولو قلت فوها الفيك على قصد الدعاء لم يجز وأما غير المدعو بها فقال سيبويه لو قال أعور وذوناب كان مصيبا قال أبو حيان وهو مبتدأ خبره مقدر أى مستقبلكم أو مصادفكم

﴿ ص ﴾ المفعول له شرطه أن يكون مصدرا خلافا ليونس معللا قيل ومن أفعال الباطن وشرط المتأخرون والاعلم مشاركته لفعله وقتا وفاعلا والجرمى والمبرد والرياشى تنكيره والاصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب فى الاصل جار الانواع المصدر ولا بفعل من لفظه واجب الاضمار فان فقد شرط جر باللام أو من أو الباء قيل أو فى الامعان وأن ويكثر معها مقرونا بأل ويقل مجردا ومنعه الجزولى ويستويان مضافا ويجوز تقديمه خلافا لقوم لا تعدده ولو مجرورا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له وذلك أن الباعث انما هو الحدث لا الذوات وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيد بالنصب وتأوله على المفعول له وان كان العبيد غير مصدر وأوله الزجاج بتقدير التملك ليصير الى معنى المصدر كأنه قيل أما تملك العبيد أى مهما تذكره من أجل تملك العبيد وشرطه أن يكون معللا بخلاف المصادر التى لا تعليل فيها كقعد جلوسا ورجع القهقرى وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو جاء زيد خوفا ورغبة بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو جاء زيد قتالا للكفار وقراءة للعلم فلا يكون مفعولا له وشرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت إبنى تأديبا بخلاف مالم يشاركه فى الوقت نحو * وقد نضت لنوم ثيابها * لان النض ليس وقت النوم أو الفاعل نحو * وانى لتعرونى لذكراك هزة * ففاعل تعرونى هزة وفاعل ذكرى الشاعر أى لذكرى اياك فيجران باللام ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم أكرمتك أمس طمعا غدا فى معروفك وجئت حذر زيد ودونته * يريكم البرق خوفا وطمعا * ففاعل الاراءة هو الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجرمى والمبرد والرياشى كونه نكرة وانه ان وجدت فيه ال فزائدة لان المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفى فيه النكرة والتعريف زيادة لا يحتاج اليها ورده سيبويه والجمهور فان السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب فحمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومة له ولا تنافى بينهما فمجموع الشروط باتفاق واختلاف ستة وبقى سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان فمفعول مطلق لان الشئ لا يكون علة لنفسه وهذا الشرط راجع الى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان فلذا لم أصرح به واختلف فى ناصبه فالصحيح وعليه سيبويه والفارسى أن ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فى الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب ابدا على حسب السؤال فقولك فى جواب لم ضربت زيدا ضربته تأديبا أصله للتأديب الا أنه أسقط اللام ونصب ولهذا تعاد اليه فى مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضمير يرد الأشياء الى أصولها وذهب الكوفيون الى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف

الجر ولذلك لم يتر جوا له استغناء بباب المصدر عنه وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فاذا قلت ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت أدبته تأديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقدير في جئت اكراما لك أكرمتك اكراما لك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام وامتنع النصب فثال فقد المصدرية جئتك للماء وللعشب وللسمر ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان وقد يجر بمن أو الباء لانهما في معنى اللام نحو. خاشعا متصدعا من خشية الله. فبظلم من الذين هادوا. قيل وقد يجر بفي السببية نحو دخلت امرأة النار في هرة ولا يتعين الجر مع أن وأن وان كانا غير مصدرين لانهما يقدران بالمصدر وان لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو أزورك أن تحسن الى أو لانك تحسن الى ولا يتعين النصب أيضا عند استيفاء الشروط بل يجوز معه الجر ثم ان كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب أكثر ويقل الجر كالأمثلة السابقة ويجوز ضربته لتأديب وذهب الجزولي الى تعين نصبه ومنع جره قال الشلوبين ولا سلف له في ذلك وان كان معرفا باللام فالجر أكثر ويقل النصب كقوله * لاأقعد الجبن عن الهيجاء * وقوله * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * ويجوز للجبن وللاغارة وان كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى. ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله. وقال. لئلاف قريش. ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسماع قال * فما جزعا ورب الناس أبكي * وقال * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى. ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا. تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا

﴿ ص ﴾ المفعول فيه هو ما ضمن من اسم وقت معنى في باطراد لواقع فيه ولو مقدرا ناصب له ويصلح له مبهم الوقت ومختصه فان جاز أن يخبر عنه أو يجر بغير من فتصرف إما متصرف كحين أولا كغدوة وبكرة علمين والا فغير متصرف كبعيدات بين وما عين من بكرة وسحير وضحى وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية وقد منع وجوز السكوفية تصرف ضحى وعتمة وليل أو ممنوع كسحر معينا مجردا

﴿ ش ﴾ المفعول فيه الذي يسمى ظرفا ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له فما ضمن جنس يشمل الظرف والحال والسهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا من اسم وقت أو مكان يخرج الحال وقولنا باطراد يخرج السهل والجبل من المثال المذكور فانه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن فلا يقال أخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما ينتصب على الظرفية فانه يجوز ان يختلف الاسم والفعل غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز قعدت خلفك وجلست أمامك والناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحو قمت يوم الجمعة وقمت امامك فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي الامام وهو العامل فيه أو مقدرا نحو زيد أمامك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كائن أو مستقر وهو مقدر لا ملفوظ به وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان فلذا اقتصرت في الحد على ذكره وهو أوسع من المكان لان جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مبهمة كانت أو مختصة والسبب في تعدي الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليه من جهة ان الزمان أحد مدلولي الفعل كما ان السبب في تعديته الى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ فالمبهم ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهة التأكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه. أسرى بعبده ليلا. لان الاسراء لا يكون الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التأكيد في الظرفين

كالاينكر في المصدر والحال والمختص قسمان معدود وهو ماله مقدار من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين والمحرم وسائر أسماء الشهور والصيف والشتاء ولا يعمل فيه من الأفعال الا ما يتكرر ويتطاول فلا يقال مات زيد يومين ومن ثم قدر في أماته الله مائة عام فألبثه وغير معدود وهو اسماء الأيام كالسبت والاحد وما يختص بالاضافة كيوم الجمل أو بأل كاليوم والليلة أو بالصفة كقعدت عندك يوما قعدت عندك فيه زيد وما أضافت اليه العرب لفظ شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع لآخر خاصة ثم ظرف الزمان قسمان أحدهما متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو ينتصب مفعولا به أو يجر بغير من كسرني يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة وأجئت يوم الجمعة . وليجمعنكم الى يوم القيامة . ثم هو نوعان منصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام ودهر وغير منصرف كغدوة وبكرة علمين قصد بهما التعيين أم لا لان علميتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة فكما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة ويجعلوان من العلمية بأن ينكرا بعدها فينصرفان ويتصرفان ومنه . ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا . قال أبو حيان جعلت العرب غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعتمة وضحوة ونحوهما وذكر بعضهم أن بكرة في الآية انما نونت لمناسبة عشيا الثاني غير متصرف بأن لا يعبر عنه ولا يجر بغير من بل يلزم النصب على الظرفية أو يجر بمن وانما سموا بتصرف ما جر بمن وحدها كعند وقبل وبعد لان من كثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي لا ينصرف وهو أيضا نوعان ممنوع الصرف كسحر اذا كان من يوم بعينه وجرد من أل والاضافة نحو أزورك يوم الجمعة سحر وجئتك سحر وأنت تريد بذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه ينصرف ويتصرف نحو . نجيناهم بسحر . وكذا ان عرف بأل أو الاضافة نحو سير بزيد يوم الجمعة السحر منه أو من سحره ومنصرف كبعيدات بين بمعنى أوقات غير متصلة وهي جمع بعد مصغر وهو بمنزلة مرارا متفرقة قريبا بعضها من بعض لجمع به يدل على ما أريد من المرار وتصغيره يدل على ما أريد من تقاربها لان تصغير الظرف المراد به التقريب ومنه ما عين من بكرة وسحر وضحى وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية فهذه الاسماء نكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وان كانت نكرة ولذلك لا تتصرف وتوصف بالنكرة تقول أتيتك يوم الخميس ضحى مرتفعة ولقيتك يوم الجمعة عتمة متأخرة وقد يمنع عشية الصرف فتصير اذ ذاك علما جنسيا كغدوة وأجاز الكوفيون تصرف ما عين من عتمة وضحوة وليل ونهار فتقول سير عليه عتمة وضحوة وليل ونهار

﴿ص﴾ ومنه ما لم يضف من مركب الأحيان كصباح مساء أي كل صباح ومساء وبسار به الملحقات خلافا للحريري في تخصيصه الفعل بالاول وقد وقال مضافه بين لوقف الا في لغة وأنكرها السهيلي في دار ويقع تصرف وصف حين عرض قبله ولم يوصف

﴿ش﴾ الحق بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يضف من مركب الاحيان كعلان يزورنا صباح مساء ويوم يوم أي كل صباح ومساء وكل يوم قال

ومن لا يصرف الواشين عنه * صباح مساء يضنوه خبالا

وقال

آب الرزق يوم يوم فاجمل * طلبا وابغ للقيمة زادا

وهو مبني حينئذ لتضمنه معنى حرف العطف كخمسة عشر بخلاف ما اذا أضيف الصدر الى العجز فانه يتصرف

فيقع ظرفا وغير ظرف كقوله * ولولا يوم يوم ما أردنا * وقوله * وقد علاك مشيب حين لا حين *
وكذا إذا لم يركب بل عطف نحو فلان يتعاهدنا صباحا ومساء وزعم الحريرى فى درة الغواص
انه فرق بين قولك يأتينا صباح مساء على الاضافة وصباح مساء على التركيب وأن الخواص يهمون فى ذلك
فلا يعرفون بينهما وأن الفرق هو ان المراد به مع الاضافة أنه يأتى فى الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا فى صباح
مساء والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح انه يأتى فى الصباح والمساء لان الأصل صباحا ومساء
فحذف العاطف وردعليه ابن برى بأن هذا الفرق لم يقله أحد بل صرح السيرافى بأن سير عليه صباح مساء
وصباح مساء وصباحا ومساء معناهن واحد ثم قال وليس سير عليه صباح مساء مثل قولك ضربت غلام زيد فى
أن السير لا يكون الا فى الصباح كما شهر أن الضرب لا يقع إلا بالأول وهو الغلام دون الثانى لانك اذا لم ترد ان
السير وقع فيهما لم تكن فى مجيئك بالمساء فائدة وهذا نص واضح وألحق العرب أيضا بالممنوع التصرف فى التزام
النصب على الظرفية ذا وذات مضافين الى زمان نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات مرة وذات يوم وذات ليلة قال
* اذا شد العصابة ذات يوم * الا فى لغة خثعم فانها أجازت فيها التصرف فيقال سير عليه ذات ليلة برفع ذات وقال
بعض الخثعميين * عزمت على اقامة ذى صباح * وزعم السهيلى ان ذات مرة وذات يوم لا تتصرف لا فى لغة خثعم
ولا غيرها وان الذى يتصرف عندهم انما هو ذو فقط ورده أبو حيان بتصريح سيبويه والجمهور بخلاف ذلك
والسبب فى عدم تصرف ذا وذات فى لغة الجمهور أنهما فى الاصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان لظرف
محذوف والتقدير لقيته ذا صباح ومساء وقت صاحب هذا الاسم وذات يوم قطعة ذات يوم فحذف الموصوف
وأقيمت صفته مقامه فلم يتصرفوا فى الصفة لئلا يكثر التوسع وعبارة ابن أبى العافية فضعف لذلك لم يستعمل الا
ظرفا ولان اضافتهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهى قليلة فى كلام العرب فلم يتصرفوا فيها لذلك واستقبح
جميع العرب التصرف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم يوصف كقولك سير عليه قديما وحديثا أو طويلا
فهذه أوصاف عرض حذفها موصوفها وانتصب على الظرفية فلو تصرف فيها فقيل سير عليه قديم أو حديث أو
طويل قبح ذلك فان لم يعرض قيامها مقامه بل استعمل ظرفا وهى فى الاصل صفة نحو قريب ومليا حسن فيها
التصرف نحو سير عليه قريب وسير عليه ملى من النهار أى قطعة من النهار ولو وصفت فيها أيضا حسن التصرف
نحو سير عليه طويل من الدهر لانها لما وصفت ضارعت الاسماء

﴿ ص ﴾ وما صلح جواب كم أو متى وهو اسم شهر لم يضف اليه شهر قيل أو أضيف قال ابن خروف وكذا
شهر مفردا وأعلام الايام أو كان الأبد والدهر والليل والنهار مقرونا بأل لا المبالغة فالفعل واقع فى كله تعميما
أو توزيعا ويجوز فى غيرهما التعميم والتبعيض ان صلح لتعريف جواب كم خلافا لابن السراج واضافة
شهر الى كل الشهر وفاقا لسيبويه وخلافا للمتأخرين وقيل نصب المعدود والموقت نصب المفعول نيابة عن
المصدر وقيل على حذف المصدر

﴿ ش ﴾ ما صلح أن يقع جوابا لكم ولا يصلح أن يكون جوابا لمتى هو ما كان موقتا غير معرف ولا مخصص
بصفة نحو ثلاثة أيام ويومين فانه يصلح أن يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل فى جميعه إما تعميما
وإما تقسيطا فاذا قلت سرت يومين أو ثلاثة أيام فالسير واقع فى اليومين أو فى الثلاثة من الاول الى الآخر وقد
يكون فى كل واحد من اليومين أو الثلاثة وان لم يعم من أول اليوم الى آخره ومن التعميم صمت ثلاثة أيام ومن
التقسيط أذنت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال ولا يجوز أن يكون الفعل فى أحد الايام أو الليالى
ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ومعرفة كاليومين المعهودين وأنكر ابن السراج أن يرد جواب كم معرفة

لانه من جواب متى اذ يراد بها الوقت وبكم العدد وماصلح أن يقع جوابا لمتى فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظة شهر فكذلك يكون الفعل واقعا فى جميعه تعميما أو تقسيطا نحو سرت المحرم وسرت صفر بحتمل الأمرين واعتكفت المحرم للتعميم وأذنت صفر للتقسيط وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى أذنت وان كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القدوم فى بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضافا اليه لفظ شهر فانه يجوز أن يكون فى بعضه وفى جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج انه لافرق بين المضاف اليه شهر وغيره وانه يجوز أن يكون العمل فى بعضه وان يكون فى جميعه قال أبو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسماع وليس للقياس فيه مجال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة أن رمضان علم وشهر ليس كذلك انما هو معرفة باضافته الى رمضان وكذلك سائر أسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته فكذلك اسماء الشهور كالاعلام فلا تقع على بعض الشهر قال وليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر منفردا أو مجتمعا من جهة أنه ليس علما فاجاز أن يقال سرت الشهر وأنت تريد أن السير فى بعضه وأجاز أن يعمل فى الشهر مالا يتطاول نحو لقيتك الشهر وكذا زعم فى أعلام الايام أنها كاعلام الشهور فاذا قلت سرت السبت أو سرت الخميس لم يكن العمل الا فى جميعهما لأنهما علمان فاذا أضفت اليه يوم أو ليلة فقلت سرت يوم السبت أو ليلة السبت جاز أن يكون السير فى بعضه وفى جميعه لان تعريفه بالاضافة وأجاز لذلك أن يعمل فى المضاف اليهما مالا يتطاول نحو لقيتك يوم الخميس ولم يجزه فى الخميس وسائر أيام الاسبوع فلا يقال لقيتك الخميس ولا لقيتك السبت قال أبو حيان ومازعمه باطل لان الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة علما أو غيره وانما التفرقة بين الشهور اذا أضيف اليها الشهر وبينها اذا لم يضف اليها الشهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل فى جميعه لانه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز أن يكون فى بعضه وكذلك أسماء الايام يجوز أن يكون فى كلها وفى بعضها لانها من قبيل المختص غير المعدود ويعمل فيه المتطاول وغيره فسواء أضيف اليه يوم أم لا انتهى * وكذا اذا كان جواب متى الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام فانها مثل رمضان اذا لم يضف اليه شهر يكون للتعميم نحو سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد ولا يقال لقيته الليل والنهار وأنت تريد لقاءه فى ساعة من الساعات ولا لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوما فيه فان قصدت المبالغة جاز اطلاقه على غير العام نحو سير عليه الأبد تريد المبالغة مجازا لا تعميم السير فى جميع الأبد وماسوى ماذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير المضاف اليها شهر والأبد ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة ويوم كذا وليلة كذا وأسماء الايام وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثانى نحو لقيت زيدا اليوم ويحتملهما نحو سار زيد اليوم وكون ما يكون العمل فى جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظروف هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول لان الظرف عندهم ما انتصب على تقدير فى واذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه فى لان فى يقتضى عندهم التبعيض وانما جعلوه مشبها بالمفعول لا مفعولا به لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال أبو حيان وماذهبوا إليه باطل لانهم بنوه على أن فى تقتضى التبعيض وانما هى للوعاء * قال تعالى * فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا فى أيام نحسات * فأدخل فى على الايام والفعل واقع فى جميعها بدليل * سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما * وقال * فترى القوم فيها صرعى * فأدخل فى على ضمير الايام والليالى مع ان الرؤية متصلة فى جميعها وذهب بعض النحويين الى أن ما كان من الظروف معطيا غير ما أعطى الفعل كالظروف المعدودة والموقتة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر ففى سرت

يومين كأنه قال سرت سيرا مقدرا بيومين لانه لادلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا أى سير يومين فحذف والصحيح أنه تعدى اليه بعد حذف الجار فنصبه والقولان المحكيان فى آخر القولة راجعان الى أصل الظرف لا الى مسئلة التعميم وهما مقابلان لقولى فى أول الباب لواقع فيه ناصب له و بقى مسئلة اضافة شهر الى أسماء الشهور قال أبو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى كل أسماء الشهور وليس كذلك فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافا اليه شهر الا رمضان و ربيع الأول و ربيع الآخر وأما غير هذه الثلاثة فلا يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال الا أن فى كلام سيبويه ما يخالف هذا فانه أضاف شهرا الى ذى القعدة قال وبهذا أخذ أكثر النحويين فأجازوا اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التى ذكرناها انتهى

﴿ ص ﴾ مسئلة يصلح للظرفية من الأمكنة ما دل على مقدار وفى كونه مبهما خلاف ومالا يعرف الا باضافة أو جرى مجراه باطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا تختص الا بنى ونحوها وألحق به منه ما قرن بدخلت وقيل هو مفعول به وقيل اتساع وقيل يجب النصب ان اتسع المدخول لا إن ضاق قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت وابن الطراوة والطريق مطلقا وألحق به قياسا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل على قرب أو بعد كهو منى مزجر الكلب

﴿ ش ﴾ الذى يصلح للظرفية و يتعدى اليه الفعل من الامكنة أربعة أنواع أحدها ما دل على مقدار و يعبر عنه بمقدر قال أبو حيان وهما متقاربان نحو ميل وفرسخ و بريد وغلوة وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل تحت حد المبهم أم لا فالشلوبين على الثانى لان المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى والفارسى وغيره على الاول لانه انما يرجع تقديرها الى السماع ألا ترى أن الغلوة مائة باع والميل عشرة غلاء والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ والباع لا ينضبط الا بتقريب لانه يزيد و ينقص فيلزم أن تكون هذه المقادير غير محققة النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب قال أبو حيان والصحيح انه شبيه بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين الا السهيلى فانه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف لانه لا يقدر بفى ولا يعمل فيه الا ما كان فى معنى المشى والحركة لا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم للخطى معدودة فكأن سرت خطوة مصدر فكذلك سرت ميلا ونحوه الثانى ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية و وراء وأمام و وجه وجهة وبجنابتى فى قولهم هما خطان بجنابتى أنفها يعنون خطين اكتنفا أنف الظبية وجنبى فى قوله

* جنبى فطيمة لا ميل ولا عزل * وكأقطار فى قولهم قومك أقطار البلاد وسواء فى جواز نصب ما ذكر على الظرف المبهم والمبين وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة بل لا بد من وصف يخصصه وما فى حكمه نحو قعدت مكانا صالحا وكذلك فى الجهة ولا يقال قعدت قداما ولا خلفا الا على الحال كأنك قلت متقدما ومتأخرا فان خصصت بالاضافة جاز نحو قعدت قدامك وخلفك الثالث ما جرى مجراه باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك وشرقى المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرا نحو قولهم هو قرب الدار و وزن الجبل وزنته قال والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل أبو حيان من ذلك قبالك ونحوك وقرابتك بمعنى قريبا الا أنه أشد مبالغة قال وشرقى منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذى يلى الشرق قال وذكر سيبويه من هذا النوع هو قصدك

وهو صددك وهو صقبك وسواء في هذا النوع وماقبله النكرة والمعرفة هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم الا معرفة بالاضافة فان كان نكرة فليس بظرف نحو قام عبد الله خلفا ووراء بمعنى متأخرا وقداما بمعنى متقدما أما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت وقيل هو ما كان لفظه مختصا ببعض الأماكن دون بعض وقيل ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة في اذا أريد معنى الظرفية كجلست في الدار الا ماسمع من ذلك بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد فذهب سيبويه والمحققين انه منصوب على الظرف تشبيها للمختص بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه الى أنه مما حذف منه اتساعا فانتصب على المفعول به وذهب الاخفش وجماعة الى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الاصل لا على الاتساع وذهب السهيلي الى أنه ان اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لابد منه كدخلت العراق ويقبح أن يقال دخلت في العراق وان ضاق بعد النصب جدا لأن الدخول قد صار ولو جا وتفحما كدخلت في البئر وأدخلت أصبعي في الحلقة قال أبو حيان وسكت عن المتوسط وقياس تفصيله انه يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه وبواسطة في وألحق الفراء بدخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب عدت الى أسماء الاماكن دخلت وذهبت وانطلقت وحكى أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام قال أبو حيان وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء ثقة فيما ينقله وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجر وهو الى لا في ومما سمع نصبه الطريق قال * كما عسل الطريق الثعلب * أي في الطريق وهو ضرورة كقوله * فالاخميتي أم معبد * أي في حميتي وذهب بعضهم الى أن انتصاب الطريق ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقيس واختاره ابن الطراوة النوع الرابع مادل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد وقعودي مقعد زيد أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكت مجلس زيد أي فيه وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو وهو مني مقعد القابلة ومقعد الازار ومنزلة الولد أي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب أي في الارتفاع والبعد واشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور فلا يقال هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس ومعقد الشراك ولا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه ويزجر لان العرب لم تستعملها الا على معنى التمثيل للقرب والبعد وذهب الكسائي الى أن ذلك مقيس

﴿ ص ﴾ مسئلة كثر تصرف يمين وشمال وذات مضافا اليهما ومكان وندر في وسط ساكنا والمتحرك اسم وقال الكوفية ظرفان والفراء ما حسن فيه بين ظرف والاحسن تسكينه وما لا اسم والاحسن تحريكه وثعلب والمرزوقي ما كان آخر العضل سكن وما لا حرك وبما عدم فيه بدل لا بمعنى بديل وأنكر الكوفية ظرفيته ومكان بمعناه وحول وحولي وأحوال وأحوالي وحوال ووزن الجبل وزنة الجبل وصددك وصقبك وسوى ويقال سوى وسوى وسواء وقال الزجاجي وابن مالك هي اسم متصرف والرماني وأبو البقاء وابن هشام ظرف كثيرا وغيره قليلا ويستثنى ويوصف بها كغير فيضاف لمعرفة وكذا نكرة في الاصح وزعم عبد الدائم بناء سواء على الفتح وترد بمعنى وسط وسوى بمعنى مستو وشطر بمعنى نحو ذكره أبو حيان وعند مثلث العين لمكان الحضور والقرب حسا أو معنى وتأتي لزمانه وبمعناه لدى معربة لا بمعنى لدن في الأصح ولكن لا تجر أصلا ولا تكون ظرفا للمعاني بخلاف عند ولا تطلق على غائب وفاقا للحريري والعسكري وابن الشجري خلافا

للعرى وتقلب ألف هامع الضمير لا غيره غالبا

﴿ش﴾ الظروف المكانية أنواع أحدها ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ أو فاعلا ونائبا ومضافا اليه وهو يمين وشمال نحو جلست يمين زيد وشمال بكر ويمين الطريق اسهل وشمال الطريق أقرب وقال تعالى «عن اليمين وعن الشمال قعيد» وذات مضافة اليهما قال تعالى «تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال» وقال الشاعر * وكان الكأس مجراها اليمينا * وتقول دارك ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال ومكان نحو اجلس مكانك ومكانك حسن الثانى ما ندر فيه التصرف كوسط ساكن السين قال ابن مالك تجرده عن الظرفية قليل لا يكاد يعرف ومنه قوله يصف سحابا

وسطه كاليراع أو سرج المجـ * ـدل طورا يخبو وطورا ينير

فوسطه مبتدأ خبره كاليراع أما وسط المتحرك السين فاسم قال فى البسيط جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف فالأول نحو زيد وسط الدار والثانى نحو ضربت وسطه وقال الفراء إذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعد وسط القوم وان لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن فى الظرف والتحريك أحسن فى الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا أن ثعلب قال يقال وسط بالسكون فى المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فيما لا تتفرق اجزاؤه نحو وسط الرأس وتابعه المرزوقى قاله أبو حيان وقول الفرزدق

أتته بمجلوم كأن جبينه * صلاية ورس وسطها قد تفلقا

شاذ من حيث استعمال وسط مرفوعا بالابتداء وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرق أجزاؤه وهو الصلاية الثالث ما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الظرفية أصلا وهو ألفاظ منها بدل لا بمعنى بديل نحو هذا بدل هذا أى مكان هذا قال أبو حيان ولم يذكر الكوفيون بدل ظرف مكان وانما ذكره البصريون واذا استعمل مكان بمعناه لم يتصرف أيضا ومنها حول وحوال وحولى وحوالى وأحوالى وحوال وأحوال قال تعالى «فلما أضاءت ما حوله» وقال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر * ماء رواء ونصى حوليه * وقال * أليس ترى السمار والناس احوالى * ومنها فيما ذكر سيبويه زنة الجبل أى حذاءه متصلا به وزن الجبل أى ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة وصددك وصقبك لكن قال أبو حيان يجوز أن يستعمل إسما إذ قياس كل ظرف أن يتصرف فيه الا إن نقل إنه مما لزم أن يكون ظرفا قال أبو حيان ومما أهمل النحويون ذكره من الظروف التى لا تتصرف شطر بمعنى نحو قال تعالى «شطر المسجد الحرام فولوا وجوهكم شطره» وقال الشاعر

أقول لأم زنباع أقيمى * صدور العيس شطر بنى تميم

وقال * تعدو بنا شطر نجد وهى عاقدة * ومن شعر ابن قوله

وقد أظلكم من شطر ثغركم * هول له ظلم يغشاكم قطعا

ومنها سوى بكسر السين وضمها مقصورا وسواء بفتحها وكسرها ممدودا وعدم تصرفها بأن تلزم الظرفية مذهب سيبويه والجمهور لانها بمعنى مكانك الذى تدخله معنى عوضك وبدلك فكما أنك إذا قلت مررت برجل مكانك أى عوضك وبدلك لا يتصرف فكذا ما هو بمعناه وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقى لأن مكان الشئ حقيقة انما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون فى الظروف الحقيقية وذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء والعكبرى الى أنها ظرف متمكن

أي يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في التوضيح واليه أذهب ونقله في البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجي وابن مالك الى أنها ليست ظرفا البتة فانها اسم مرادف لغير فكما أن غير لا تكون ظرفا ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى وحكم المقصورة والممدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الآمدي وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن تصرفهما حكى أتاني سواؤك وقوله

* فسوا ك بائعها وأنت المشتري * وقوله * ولم يبق سوى العدوان * وقوله

أ أترك ليلى ليس بيني وبينها * سوى ليلة اني اذا لصبور

وقوله ذكرك الله عند ذكر سواه * صارف عن فؤادك الغفلات

وقوله * معلل بسواء الحق مكذوب * وقوله * فان أخا سوائكم الوحيد * وقوله

* وماقصدت من أهلها لسوائكا * والأشهر في سوى لغة الكسر والقصر ولغة الضم والقصر حكاها الأخفش ولغة الفتح والمد حكاها سيبويه ولغة الكسر والمد حكاها ابن الخباز في شرح ألفية ابن معط وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني أن سواء الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى الا قال أبو حيان والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الاعراب تغير غير والصحيح ان فتحها اعراب وهي لازمة الظرفية فلذلك لم ترفع ولم تجر قال ويلزمه أن يقول ببناء سوى وسوى أو يبدي فرقا بينها وبين هذين اما سواء بمعنى وسط نحو . سواء الجحيم . أو بمعنى مستو نحو . سواء عليهم أأنذرتهم . فمعربة اجماعا وكذا سواء بمعنى حذاء نحو زيد سواء عمرو ويستعمل سوى كثير فيستثنى بها نحو قام القوم سوى زيد ومافي الدار سوى حمار قال

كل سعي سوى الذي يورث الفو * ز فعقباه حسرة وخسار * وقال

* لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل * ويوصف بها نحو جاءني رجل سوى زيد قال

أصابهم بلاء كان فيهم * سوى ماقد أصاب بني النضير

وتنفرد سوى عن غير بأنها تلزم الاضافة لفظا بخلاف غير فانها تقطع عنها لفظا وتنوى كما سيأتي ولا يعترض على هذا بقوله تعالى . مكانا سوى . فان سوى فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه ويضاف سوى الى المعرفة والنكرة كالبيتين السابقين وقيل انها تنفرد عن غير بأنها لا تضاف الا الى المعرفة بخلاف غير فانها تضاف اليهما ورده أبو حيان بقوله سوى طلل وسوى ليلة وهما نكرتان ومنها عند وهي لبيان كون مظروفها حاضرا حسا أو معنى أو قريبا حسا أو معنى فالأول نحو . فلما رآه مستقرا عنده . والثاني نحو . قال الذي عنده علم من الكتاب . والثالث نحو . عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى . والرابع نحو . عند مليك مقتدر . رب ابن لي عندك بيتا في الجنة . وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار . ماعندكم ينفد وما عند الله باق . وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى ولم تستعمل الا منصوبة على الظرفية كما مثل أو مجرورة بمن نحو . آتيناه رحمة من عندنا . وانما لم تتصرف لشدة توغلها في الابهام لانها تصدق على الجهات الست والاشهر كسر عينها ومن العرب من يفتحها ومنهم من يضمها ومنها لدى وهي بمعنى عند لا بمعنى لدن في الافصح ومن ثم كانت معربة لكن تفارق لدى عند من أوجه أحدها أنها لا تجر أصلا وعند تجر بمن كما تقدم الثاني أن عند تكون ظرفا للاعيان والمعاني كما تقدم ولدى لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان خاصة يقال عندي هذا القول صواب ولا يجوز لدى ذكره ابن الشجري في أماليه ومبرمان في حواشيه الثالث أنك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري أنه

لافرق بين لدى وعند قال ابن هشام فى المغنى وقول غيره أولى وتقلب ألف لدى مع الضمير ياء كعلى والى قال تعالى . ولدينا مزيد . وما كنت لديهم لامع الظاهر نحو . لدى الحناجر . لدى الباب . ومن العرب من يقر الالف مع المضمر أيضا كالظاهر وكذا الى وعلى قال

الى كم يا خناعة لا الانا * عن الناس الضراعة والهوانا
فلو برأت عقولكم بصرتم * بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم اذا واثقتمونا * على نصر اعتقادكم علانا

﴿ص﴾ مسئلة يتوسع فى المتصرف فيجعل مفعولا به ويضمر غير مقرون بفى ويضاف ويسند اليه لا إن كان العامل حرفا أو اسما جامدا ولا متعديا لثلاثة على الأصح قيل أو اثنين ولا كان ان عملت فيه على الأصح

﴿ش﴾ التوسع جعل الظرف مفعولا به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفى نحو اليوم سرته ولايجوز ذلك فى المنصوب على الظرف بل اذا أضمر وجب التصريح بفى لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فيقال اليوم سرت فيه وسواء فى التوسع ظرف الزمان والمكان فالأول نحو

* ويوم شهدناه سليما وعامرا * يارب يوم لى لا أظلله *

الثانى نحو * ومشرب أشربه وشيل * والاصل شهدنا فيه وأظلل فيه وأشرب فيه ويجوز حينئذ الاضافة اليه على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار * ياسارق الليلة أهل الدار * والمفعولية نحو . تربص أربعة أشهر ياسروق الليلة أهل الدار ولا تصح الاضافة عند ارادة الظرف لان تقدير فى يحول بين المضاف والمضاف اليه فيمتنع قاله الفارسى ولان الخافض اذا دخل على الظرف يخرجه عن الظرفية قاله ابن عصفور ويجوز حينئذ الاسناد اليه نحو . فى يوم عاصف . انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا * صيد عليه الليل والنهار * قال بعضهم ويؤكد ويبدل ويستثنى منه ولا يجوز ذلك فى الظرف غير المتوسع فيه قال صاحب البسيط وفى هذا نظر وللتوسع شروط الاول أن يكون الظرف متصرفا فلازم الظرفية لا يتوسع فيه لان التوسع مناف لعدم التصرف اذ يلزم منه أن يسند اليه ويضاف اليه الثانى والثالث أن لا يكون العامل حرفا ولا اسما جامدا لانهما يعملان فى الظرف لا فى المفعول به والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعملان فيه الرابع أن لا يكون فعلا متعديا الى ثلاثة لأن الاتساع فى اللازم له مايشبه به وهو المتعدى الى واحد والاتساع فى المتعدى الى واحد له مايشبه به وهو المتعدى الى اثنين والاتساع فى المتعدى الى اثنين له مايشبه به وهو المتعدى الى ثلاثة فيجوز فيها وأما مايتعدى الى ثلاثة فليس له مايشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى أربعة فيمنع هذا ماصححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزاه غيره للمبرد وقيل يجوز فى المتعدى الى ثلاثة أيضا ونسبه ابن خروف الى سيبويه وأبو حيان الى الجمهور ولا مبالاة بعدم النظير والالم يجز فى اللازم اذلم يعهد نصبه المفعول وانما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدى الى اثنين أيضا لانه ليس له أصل يشبه به اذلا يوجد مايتعدى الى ثلاثة بحق الاصل والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وهذا ماصححه ابن عصفور قياسا لما ذكر وسماعا لانه لم يرد الا فى المتعدى لواحد واللازم قال أبو حيان والامر كما قال من عدم السماع مع المتعدى لاثنين الخامس أن لا يكون العامل كان وأخواتها ان قلنا انها تعمل فى الظرف حذرا من كثرة المجاز لانها اذا رفعت ونصبت تشبيها بالفعل المتعدى والعمل بالشبه مجاز فاذا نصبت الظرف على الاتساع وهو مجاز أيضا كثر المجاز فيمتنع منه قال أبو حيان وهذا مايقتضيه النظر ونظيره قولهم دخلت فى الامر لايجوز حذف فى لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة فى مجاز

فلم يجمع عليها مجاز ان وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الافعال أما ان قلنا بأنها لا تعمل فى الظرف فواضح لانه لا توسع ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظروف المقطوع عن الاضافة المعوض منه التنوين نحو سير عليه حينئذ وما انتصب من المصادر نصب الظرف يجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع بينكم . وأما صفة الظرف نحو سرت قليلا فيضعف فيها التوسع الا ان وصف

﴿ ص ﴾ و ينوب مصدر عن مكان بقلة و زمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دون تقدير او يقام غير مضاف اليه لا مصدر مؤول خلافا للزمخشرى

﴿ ش ﴾ قد ينوب عن الظرف مصدر اذا كان الظرف مضافا ليه فحذف ولا بد من كونه معينا الوقت أو مقدار وهو كثير فى ظرف الزمان نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة قليل فى المكان نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم أحقا انك ذاهب أى أفى حق وقد يكون النائب اسم عين نحو لا أكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين ولا ينوب فى ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل . نحو وترغبون أن تنكحوهن . اذا قدر فى خلافا للزمخشرى

﴿ ص ﴾ الكلام فى الظروف المبنيات

﴿ ش ﴾ أوردت فى هذا الفصل مالم أسبق الى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان مرتبا على حروف المعجم

﴿ ص ﴾ إذ للوقت الماضى وللمستقبل فى الاصح وتلزم الظرفية مالم يضف لها زمان والاضافة الى جملة غير مصدرة بزال واخوته أودام أو ليس أو لكن أو ليت أو لعل و يقبح أن يليها اسم بعده ماض وقد يحذف جزؤها وكلها فتعوض تنوينا و تكسر للساكنين وقال الاخفش إعرابا وقد تفتح والحق بها شيخنا الكافيجى فى ذلك اذا وجوز الاخفش والزجاج والمتأخرون وقوعها مفعولا به و بدلا منه والزمخشرى مبتدأ وهى تجئ للتعليل خلافا للجمهور حرفا وقيل ظرفا وللمفاجأة بعد بينا و بينما صرفا أو ظرف مكان أو زمان أو زائدا أقوال وعلى الظرفية عاملها قال ابن جنى وابن الباذش تاليها وعامل بينا. قدر والشلو بين عاملهما المحذوف واذا بدل قال أبو عبيدة وللتحقيق و زائدة واختاره ابن الشجرى بعد بينا و بينما

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية اذ والدليل على اسميتها قبولها التنوين والاخبار بها نحو مجيئك إذ جاء زيد والاضافة اليها بلا تأو يل نحو . بعد إذ هديتنا . و بنيت لافتقارها الى ما بعدها من الجمل ولوضعها على حرفين وأصل وضعها أن تكون ظرفا للوقت الماضى وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم واستدلوا بقوله تعالى . يومئذ تحدث أخبارها . والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب . ونفخ فى الصور . أى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع قال ابن هشام و يحتج لغيرهم بقوله تعالى . فسوف يعلمون إذ الاغلال فى أعناقهم . فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل فى إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا وتلزم اذ الظرفية فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة الا أن يضاف اسم الزمان اليها نحو حينئذ و يومئذ و بعد إذ هديتنا و رأيتك أمس اذ جئت وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا به نحو. واذكروا إذ كنتم قليلا . و بدلا منه نحو . واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت . والجمهور لا يثبتون ذلك ووافقهم أبو حيان قال لانه لا يوجد فى كلامهم أحببت اذ قدم زيد ولا كرهت اذ قدم وانما ذكروا ذلك مع اذكر لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك فى القرآن وتخريجه سهل وهو أن تكون اذ معمولة

محذوف يدل عليه المعنى أي اذكر واحالتكم أو قضيتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال تعالى • واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء • فاذ ظرف معمول لقوله نعمة الله وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحتمل بل بمرجوح انتهى وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ قال في قراءة بعضهم • لمن من الله على المؤمنين • أنه يجوز أن يكون التقدير منه اذ بعث وأن تكون اذ في محل رفع كاذا في قولك أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما قال ابن هشام فمقتضى هذا أن اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا وتلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية نحو • واذكروا إذ أنتم قليل • إذ هما في الغار • أو فعلية كما سبق ويقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلا ماضيا نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ لما كانت لما مضى وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ويشترط في الجملة أن لا تكون شرطية فلا يقال أتذكر إذ إن تأتنا نكرمك ولا إذ من يأتك تكرمه الا في ضرورة وقد يحذف جزء الجملة المضاف اليها إذ فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت الى المفرد كقوله • والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا • والتقدير إذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض منها التنوين قال أبو حيان والذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر النون حينئذ لالتقاء الساكنين نحو • وأنتم حينئذ تنظرون • أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش انها حينئذ معربة والكسر جر اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بأنه قد سبق لا ذلك البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبأنهم قالوا يومئذا بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وهذا معنى قولي وقد تفتح وقولي وألحق بها شيخنا الكافيجي في ذلك اذا أشرت به الى مسئلة غريبة قل من تعرض لها وذلك اني سمعت شيخنا رحمه الله يقول في قوله تعالى • ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون ليست إذن هذه الكلمة المعهودة وانما هي اذا الشرطية حذفت جملتها التي تضاف اليها وعوض هنا التنوين كما في يومئذ وكنت أستحسن هذا جدا وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح الى ما جنح اليه الشيخ وقد أوسعت الكلام في ذلك في الاتقان وحاشية المغني وترد إذ للتعليل خلافا للجمهور كقوله تعالى • ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون • أي لأجل ظلمكم في الدنيا واذ لم يهتدوا به فسيقولون • و إذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا وهي حرف بمنزلة لام العلة وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ وترد للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله

• فبينما العسر إذ دارت مياسير • وقوله

بينا كذلك والاعداد وجهتها • اذراعها لحيف قبلها فزع

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أي زائد أقوال اختار الثاني أبو حيان اقرار لها على ما استقر لها وابن مالك والشلوبين الثالث وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وذكر لاذ معنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها قوله تعالى • و إذ قال ربك للملائكة • والثاني التحقيق

كقد وجلت عليه الآية قال فى المغنى وليس القولان بشئ واختار ابن الشجرى أنها تقع زائدة بعد بيناو بينما خاصة قال لانك اذا قلت بينما أنا جالس إذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر وهى مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف

﴿ ص ﴾ إذا المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا قال ابن مالك والماضى وأنكره أبو حيان وقوم الحال ويختص بالجزم وبه وكذا المظنون خلافا للبيانيين بخلاف ان ومن ثم لم تجزم فى السعة خلافا لمن جوزه بقلة أومع ما ولا تدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فيهما وتضاف أبدا الجملة صدرها فعل ولو مقدرا قبل اسم يليه وجوزه الأخفش الى اسمية الجزأين وأوجب الفراء ايلاءها الماضى شرطية وقال غيره هو الغالب ومن ثم قال الاكثرون ناصبها الجواب لا الشرط قال ابن مالك وتجيء مفعولا به ومجرورة بحتى ومبتدأ أوترد للمفاجأة فأقوال إذ وتلزمها الفاء قال المازنى زائدة ومبرمان عاطفة والزيادى جزائية ولا يليها فعل وثالثها يجوز زعم قد قال أبو عبيدة وتزاد

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية إذا والدليل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدالها من اسم صريح نحو أجيئك غدا اذا طلعت الشمس وهى ظرف المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا ومن ثم وجب ايلاؤها الجملة الفعلية ولزمت الفاء فى جوابها نحو. إذا جاء نصر الله. الى قوله فسبح وقد لا تضمن معنى الشرط بل تتجرد للظرفية المحضة نحو. والليل إذا يغشى. والليل اذا سجى. وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية فقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به فى حديث انى لأعلم اذا كنت على راضية واذا كنت على غضبى ومبتدأ فى قوله تعالى. اذا وقعت الواقعة. والخبر اذا الثانية وخافضة رافعة بالنصب حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض ومجرورة بحتى فى قوله تعالى. حتى اذا جاؤها. وسبقه الى ذلك ابن جنى فى الثانى والاخفش فى الثالث والجمهور أنكروا ذلك كله وجعلوا حتى فى الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له واذا وقعت ظرفا جوابه محذوف أى انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا. واذا الثانية بدل من الاولى واذا فى الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم أى شأنك ونحوه وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك انها وقعت للماضى فى قوله تعالى. واذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا اليها فان الآية نزلت بعد انفضاضهم وكذا. ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد. الآية وقال قوم انها وقعت للحال فى قوله تعالى والليل اذا يغشى. لان الليل مقارن للغشيان وتختص اذا بما يتيقن وجوده نحو آتيك اذا احمر البسر أو رجح نحو آتيك اذا دعوتنى بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله. قل ان كان للرحمن ولد. ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو. أفان مت فهم الخالدون. ولكون اذا خاصا بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجزم الا فى الضرورة كقوله * واذا تصبك خصاصة فتحمل * واذا دلت اذا على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح وقيل تدل عليه كـكلما واختاره ابن عصفور فلو قال اذا قمت فأنت طالق فقامت ثم قامت أيضا فى العدة ثانيا وثالثا لم يقع بهما شئ على الاول دون الثانى وكما لا تدل على التكرار لا تدل أيضا على العموم على الصحيح وقيل تدل عليه فلو قال اذا طلقت امرأة من نسائى فعبد من عبيدى حر فطلق أربعا لم يعتق الا عبد واحد وتنحل اليمين على الاول ويعتق أربع على الثانى وتلزم اذا الاضافة الى جملة صدرها فعل سواء كان مضارعا نحو. واذا تتلى عليهم آياتنا. واذا لم تأتهم بآية. أم ماضيا نحو. اذا جاءك المنافقون. وزعم الفراء أن إذا إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضى وقال ابن هشام ايلاؤها الماضى أكثر من المضارع وقد اجتمعا فى قوله

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

وقد يليها اسم بعده فعل مقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو. اذا السماء انشقت . وجوز الاخفش ايلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله * اذا باهلي تحته حنظلية * وفي ناصب اذا قولان أحدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره أبو حيان حملا لها على سائر أدوات الشرط والثاني انه ما في جوابها من فعل وشبهه وعليه الاكثرون لما تقدم من أنها ملازمة الاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف فالاشارة بقولي ومن ثم الى قولي وتضاف أبدا والاولون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا بعدم اضافتها وترد اذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك ورده أبو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل تدخل على الفعل المصحوب بقد نقل الاخفش ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المغني ووجهه ان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بقد اذ لا يقترن الشرط بها ولا يحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه . فاذا هي حية تسعى . وهي حينئذ حرف عند الكوفيين والاخفش واختاره ابن مالك ويرجحه قولهم خرجت فاذا إن زيدا بالباب بكسر ان لان إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن جني وأبو بكر الخياط واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الرياشي والزجاج واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها فاذا قلت خرجت فاذا زيد صح كونها خبرا على المكان أى فبالحضرة زيد لا على الزمان لانه لا يخبر به عن الجثة ولا على الحرف لانه لا يخبر به وتلزمها الفاء داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني هي زائدة للتأكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وهذا ما اختاره ابن جني وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين الصغير وأيده أبو حيان بوقوع ثم موقعها في قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنتشرون . وقال الزجاج دخلت على حد دخولها في جواب الشرط وزعم أبو عبيدة ان اذا قد تزاد واستدل بقوله

حتى اذا اسلكوهم في مناوءة * شلا كما تشلت الجمالة الشردا

قال فزادها لعدم الجواب فكأنه قال حتى سلكوهم وتأوله ابن جني على حذف جواب اذا

﴿ ص ﴾ ألآن لوقت حضرا و بعضه و زعمه الفراء منة و لا من أن والمختار اعرابه وألفه عن واو وقيل ياء وقيل أصله أوان وقيل ظرفيته غالبة

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية الآن والدليل على اسميته دخول ال وحرف الجر عليه وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به أو الحاضر بعضه نحو. فمن يستمع الآن . ألآن خفف الله عنكم . قال ابن مالك وظرفيته غالبة لازمة فقد يخرج عنها الى الاسمية كحديث فهو يهوى في النار الآن حين انتهى الى قعرها فالآن في موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره وهو مبني لاضافته الى جملة صدرها ماض كقوله

أألآن لا يبين ارعواء * لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الأوان وقيل عن ياء لانه من آن يئين اذا قرب وقيل أصله أوان قلبت الواو الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين ورد بأن الواو قبل الالف لا تقلب كالجواد والسواد وقيل حذفت الالف وغيرت الواو الى الالف كما قالوا راح ورواح استعملوه مرة على فعل ومرة على فعال كزمن وزمان واختلف في علة بنائه فقال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة لان معناه هذا الوقت ورد بأن تضمين معنى الاشارة بمنزلة اسم الاشارة وهو لا تدخله أل وقال أبو علي لتضمنه لام التعريف لانه استعمل معرفة وليس علما وأل فيه زائدة وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصار ابناني زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير

المضمن معناه فكيف اذا كان اياه وقال المبرد وابن السراج لانه خالف نظائره اذ هو نكرة في الاصل استعمل من أول وضعه باللام وباب اللام أن يدخل على النكرة وكذا قال الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالالف واللام لان حق الاسم في أول أحواله التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقه فلما وقع الآن في أول أحواله بالالف واللام خالف الاسماء وأشبه الحروف ورده ابن مالك بلزومه بناء الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالالف واللام وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الاسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الاسماء بوزن أو غيره وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة قال أبو حيان وهو مردود بما رد به هو على الزمخشري وقال الفراء انما بني لانه نقل من فعل ماض وهو آن معنى حان فبقي على بنائه استصحابا على حد أنهاكم عن قيل وقال ورد بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه أل كما لا تدخل على قيل وقال ولجاز فيه الاعراب كما يجوز في قيل وقال وذهب بعضهم الى انه معرب وفتحته اعراب على الظرفية واستدل له بقوله

* كأنهما ملآن لم تتغيرا * بكسر النون أي من الآن فحذف النون لالتقاء الساكنين وجر فدل على انه معرب وضعفه ابن مالك باحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء الآن لغتان الفتح والكسر كما في شتان الا ان الفتح أكثر وأشهر والمختار عندي القول باعرابه لانه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية وان دخلته من جر وخروجه عن الظرفية غير ثابت ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة وفي شرح الالفية لابن الصائغ ان الذي قال بأن أصله أوان يقول باعرابه كما ان أوانا معرب

(ص) أمس لما يلي يومك مبني على الكسر قال الزجاج والزجاجي والفتح لغة واعرابه غير منصرف رفعا ومطلقا ومنصرفا لغة وزعمه قوم محكيا من الامر فان قارن أل أعرب غالبا وكذا ان أضيف أو نكر أو ثني أو جمع أو صغر

(ش) أمس اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في ارادة القرب فان استعمل ظرفا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع والفرق بينه وبين سحر حيث لم يبن انه لما عدل عن السحر لم يتضمن معنى الحرف بل أنيب مناب السحر المعرف فصار معرفة مثله بالنيابة كما صار عمر معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بني لانه في معنى الفعل الماضي وأعرب غد لانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم علة بنائه شبه الحرف اذ افتقر في الدلالة على ما وضع له الى اليوم الذي أنت فيه وقال آخرون بني لشبهه بالاسماء المبهمة في انتقال معناه لانه لا يختص بمسمى دون آخر وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير لقيته بالأمس فحذف الحرفين الباء وأل فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي سمي بفعل الامر من المساء كما سمي بأصبح من الصباح فقولك جئت أمس أي الذي كنا نقول فيه أمس عندنا أو معنا وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للزور والخليل إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسما للوقت وقرر بعضهم اشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة كتعريف جمع وانما استعمل غير ظرف ذكر سيبويه عن الحجازيين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجرا كما كان حال استعماله ظرفا فتقول ذهب أمس بما فيه وأحببت أمس وما رأيتك مذ أمس

قال اليوم أعلم مايجيء به * ومضى بفصل قضائه أمس

ونقل عن بني تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في البناء على الكسر ويعربونه اعراب مالا ينصرف حالة الرفع قال شاعرهم

اعتصم بالرجاء ان عن يأس * وتناس الذي تضمن أمس

ومن بني تميم من يعربه اعراب مالا ينصرف في حالتي النصب والجر أيضا وعلته ماذكر في سحر من العدل والتعريف وعليه قوله * انى رأيت عجبا مذ أمسا * ومنهم من يعربه اعراب المنصرف فينونه في الاحوال الثلاثة حكاه الكسائي وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو مبنى على الكسر تشبيها بالاصوات وحكى الزجاجي والزجاج أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فتلخص فيه حال الظرفية لغتان البناء على الكسر وعلى الفتح وحال غير الظرفية خمس لغات البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا وبتنوين واعرابه منصرفا وغير منصرف مطلقا واعرابه غير منصرف رفعا وبناؤه نصبا وجرا فان قارنه أل اعرب غالبا نحو ان الأمس ليوم حسن وقال تعالى كان لم تغن بالأمس . ومن العرب من يستصحب البناء مع أل قال

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تعريف واستصحب تضمن معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي المعرفة ويجر على اضمار الباء فالكسرة اعراب لا بناء ويعرب أيضا حال الاضافة نحو ان أمسنا يوم طيب وحال التنكير نحو مضى لنا أمس حسن لا تريد اليوم الذي قبل يومك وحال التثنية نحو أمسان وحال الجمع نحوا آمس وآماس وأموس قال

مرت بنا أول من أموس * به تميس ميسة العروس

قال ابن مالك في شرح الكافية والشافية وحال التصغير قال أبو حيان وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قال نعم ذكر المبرد أنه يصغر فتبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في الغرة وهو ذهول عن نص سيبويه

﴿ ص ﴾ بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان أضيف أو حذف مضافه ونوى لفظه أعرب أو معناه ضم بناء وقد ينون حينئذ ويفتح اعرابا وان نكر نصب ظرفا وقد يجر ويرفع ولا يضاف لجملة حتى يكف بما

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال بعد وهي ظرف زمان لازم الاضافة وله أحوال أحدها أن يصرح بمضافه نحو جئت بعدك فهو معرب ونصب على الظرفية ثانيها أن يقطع عن الاضافة لفظا ومعنى قصدا للتنكير فكذلك كقوله * فساغ لي الشراب وكنت قبلا * وقد يجر قرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقد يرفع روى فما شرب وابعد بالرفع ثالثها أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف اليه لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينون لانتظار المضاف اليه المحذوف . رابعها أن يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم نحو لله الامر من قبل ومن بعد . أي قبل الغلبة وبعدها وعلله ابن مالك بأنه كان حقها البناء في الاحوال كلها لشبهها بالحرف لفظا من حيث انها لا تتصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لافتقارها الى غيرها في بيان معناها لكن عارض ذلك لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى الشبهين المذكورين فبنيت وفي الافصاح أكثر النحويين يقولون لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها فبنيت لذلك وقد تفتح في هذه الحالة بلا تنوين وقد تضم مع التنوين وكلاهما اعراب حكى هشام رأيته قبل ومن قبل وأنشد

ولا وجد العذرى قبل جميل * وأنشد الخليل قوله * فاشرب وابعد على لذة خمراً * بالضم منونا ولا يضاف بعد بجملة مالم يكف بما كقوله أعلاقة أم الوليد بعد ما * أفنان رأسك كالثغام المخلس

﴿ص﴾ ومثله فيما ذكر قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل وتصرف الكل متوسط وأنكره الجرمى و يمين وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعل وأنكر ابن أبى الربيع اضافتها لفظا وأثبته الجوهرى ودون وحسب لكن نصبهما على الحال وغير بعد ليس قال السيرافى وابن السراج وأبو حيان ولا يجوز فتحها والمختار وفاقا للأخفش اعرابها مطلقا وألحق بعضهم كلا ولا يتصرف مبنيها والصحيح ان أصل أول أوأل وانه لا يستلزم ثانيا واذا وقع اسما صرف وأنث بالتاء بقلة

﴿ش﴾ مثل بعد فيما تقدم من اعرابها فى الاحوال الثلاثة و بنائها فى الحالة الرابعة على الضم للعلة المذكورة قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل و يمين وشمال وفوق وتحت وعل ودون وحسب وغير ومن بناء قبل الآية السابقة ومن تنكيرها قوله * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * وتقدمت قراءة من قبل بالجر والتنوين ومن نية لفظ المضاف اليه فيه قوله * ومن قبل نادى كل مولى قرابة * كذا رواه الثقات بكسر اللام وحكى أبو على إبدأ بهذا من أول بالفتح على تنكيره ممنوع الصرف و بالضم على نية الاضافة دون قصد الى لفظ المضاف اليه و بالجر على قصد لفظه قال فى الصحاح فان أظهرت المحذوف نصبت فقلت ابدأ به أول فعلك وقال الشاعر

أمام وخلف المرء من لطف ربه * كوالئ تزوى عنه ما كان يحذر

وحكى الكسائى أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير أفوق هذا أم أسفله * قال الشاعر

* ولم يكن لقاءك الامن وراء وراء * وقال * لعنايشن عليه من قدام * وقال * وأتيت فوق بنى كليب من عل وقال * كجلمود صخر حطه السيل من عل * أى من مكان عال و يقال قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك وهذا حسبك من أجل وقبضت عشرة ليس غير أى ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن هشام أن شرطها أن تقع بعد ليس وان قول الفقهاء لاغير لحن وليس كما قال فقد صرح السيرافى وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس فى ذلك وأنشد ابن مالك * فمن عمل أسلفت لا غير تسأل * و يجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح فيقال ليس غير والاخفش يقول باعرابها فى الضم والفتح معا وان حذف التنوين لانتظار المضاف اليه وعلى الفتح هى خبر ليس والاسم محذوف أى ليس المقبوض غير ذلك ورأيه هو المختار عندى لما تقدم فى أى الموصولة ثم النصب فى الجميع على الظرفية الاحسب فعلى الحالية قال ابن هشام وما أظن نصب عل موجودا وأنكر ابن أبى الربيع اضافة عل لفظا لكن الجوهرى صرح بجوازه فقال يقال أتيته من عل الدار بكسر اللام قال أبو حيان ومن غريب المنقول ماذهب اليه محمد بن الوليد من جواز حذف التنوين من كل فتقول كل منطلق جعله غاية مثل قبل و بعد حكاه عنه أبو جعفر النحاس وأنكر عليه على بن سليمان لان الظروف قد خصت بعلة ليست فى غيرها ومابنى من الظروف المذكورة فانه لا يتصرف وأما المعرب منها فذكر ابن مالك أن فوق وتحت لا يتصرفان أصلا قال أبو حيان ونص على ذلك الأخفش فقال اعلم أن العرب تقول فوق رأسك وتحت رجليك لا يختلفون فى نصب الفوق والتحت لانهم لم يستعملوهما الاظرفا أو مجرورين قال تعالى . فخر عليهم السقف من فوقهم وقال . تجرى من تحتها الانهار . وقد جاء جر فوق بعلى فى قوله * فأقسم بالله الذى اهتز عرشه * على فوق سبع * و بالباء فى قوله * لست رهنا بفوق ما أسطيع * وكلاهما شاذ وأما يمين وشمال فكثير تصرفهما كما تقدم وأما قبل و بعد والستة بعدهما الى أسفل فتصرفها متوسط قرئ . والركب أسفل منكم بالرفع . وقال

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه * مولى المخافة خلفها وأمامها

ويقال أمام زيد آمن من ورائه وزعم الجرمي أنه لا يجوز استعمالها الا ظرفا ولا يقاس على استعمالها اسما ولا تضاف قبل أيضا الجملة مالم تكف بما نحو وقبل ما وبقي مسائل تتعلق بأول الاولى الصحيح أن أصله أوأل بوزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل وقيل أصله وول بوزن فوعل قلبت الواو الأولى همزة وإنما لم يجمع على أواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع الثانية الصحيح أن أول لا يستلزم ثانيا وإنما معناه ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون تقول هذا أول مال اكتسبته وقد تكتسب بعده شيأ وقد لا تكتسب وقيل انه يستلزم ثانيا كما أن الآخر يقتضي أولا فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني الثالثة لأول استعمالان أحدهما أن تكون صفة أي أفعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه نحو هذا أول من هذين ولقيته عام أول والثاني أن يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا ومنه ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي محفوظي أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال أولة وآخرة بالتنوين

﴿ ص ﴾ بين للمكان وقيل للزمان وقال الزنجاني بحسب ما تضاف اليه وتصرفه متوسط ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد فان لحقته ما أو الالف عرض عليه الزمان ولزومه والاضافة للجمل ولو فعلية على الأصح وقيل يضاف لزمن محذوف لا الجملة وقيل ما والألف كافة ولا موضع للجملة وقيل ما كافة والالف اشباع وقيل للتأنيث وتضاف بينا المصدر لا بينما على الأصح وقيل هي محذوفة منها وتليت ضرورة بكاف التشبيه وتركب بين كخمسة عشر فتبنى على الفتح فان أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية أو أضيف اليها تعين زوالها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان أصل بين أن تكون ظرفا للمكان وتتخلل بين شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها ما أو الألف لزمت الظرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا انها ظرف زمان بمعنى اذ ومنه الحديث ساعة يوم الجمعة بين خروج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزنجاني أنها بحسب ما تضاف اليه وتصرفها متوسط قال تعالى « هذا فراق بيني وبينك » لقد تقطع بينكم « بالرفع مودة بينكم بالجر ولا تضاف الا الى متعدد ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالآية الأولى واذا لحقتها الالف أو ما لزمت اضافتها الى الجمل سواء كانت اسمية كقوله * فبينا نحن نرقبه أتانا * وقوله * فبينا العسر اذا دارت مياسير * أو فعلية وهو قليل كقوله * فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا * وتقول بينا أنصفتني ظلمتني ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تضاف الا الى الاسمية وأول البيت ونحوه على اضمار نحن وزعم ابن الانباري أن بين حينئذ شرطية وما ذكر من أن الجملة بعد بينا او بينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر مذهب الجمهور وذهب الفارسي وابن جني الى أن إضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ولا بد من اثنين فافهما والتقدير بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو واختاره ابن الباذش وذهب قوم الى أن ما والألف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب وذهب آخرون الى أن ما كافة عن الخفض والألف اشباع لان كون الألف كافة لم يثبت وثبت كونها اشباعا فالجملة بعد الألف في موضع جر بالاضافة وبعد ما لا محل لها من الاعراب واختاره المغاربة وزعم قوم أن الألف للتأنيث ووزنها فعلى ورد بأن الظروف كلها مذكرة الا ما شذ وهو قدام وو راء ولا حاجة الى الدخول في الشاذ من غير داعية وقد تضاف بينا الى مصدر * قال بينا تعانقه الكماة وروغه * وألحق بعضهم بينما بها فأجاز اضافتها الى مفرد مصدر نحو بينما قيام زيد قام عمرو وقال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسوغ قياس بينما على بينا ولا تضاف بينا الى مفرد غير مصدر وفاقا قال أبو حيان وسببه أنها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها

الا مايعطى معنى الفعل وذلك الجملة والمصدر من المفردات وقد يحذف خبر المبتدإ بعد بينا و بينما لدلالة المعنى عليه كقوله فبينما العسر كما قد يحذف الجواب لذلك كقوله

فبينا الفتى فى ظل نعماء غضة * تباكره أفنانها وتراوح
الى أن رمته الحادثات بنكبة * يضيق بها منه الرحاب الفسائح

وثليث بينا بكاف التشبيه فى الشعر قال * بينا كذاك رأيتنى مستعصبا * قال أبو حيان و باضافة بينا الى المصدر احتج أبو على أن بينا ليست محذوفة من بينما كما قال بعضهم لان بينما لاتضاف وانما هى مكفوفة بما داخلة على الجملتين وتركب بين كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله

نحمى حقيقتنا و بعـ * ض القوم يسقط بين بينا

الأصل بين هؤلاء فأزيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر فان أضيف صدر بين بين الى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولك فى أحكام الهمزة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين أفيس من الابدال وان أضيف اليها تعين زوال الظرفية ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة

﴿ص﴾ حيث للمكان مثلثا وحوث واعرابها لغة وتلزم الاضافة لجملة وندر لمفرد وقاسه الكسائى وتركها أندر فتعوض ما وجوز الأخفش وقوعها للزمان وتصرفها نادر وأنكره أبو حيان رفعا وقرعها اسم ان ومفعولا خلف وزعمها الزجاج موصولة

﴿ش﴾ من الظروف المبنية حيث وعلة بنائها شبهها بالحرف فى الافتقار اذ لا تستعمل الا مضافة الى جملة و بنيت على الضم تشبيها بقبل و بعد لان الاضافة للجملة كلا اضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر ومن العرب من بناها على الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولغة طى ابدال يائها واوا فيقولون حوث وفى ثائها أيضا الحركات الثلاث ولغة فقعس اعرابها يقولون جلست حيث كنت وجئت من حيث جئت فيجر ونها بمن وهى عندهم كعند وقرئ . سنستدرجهم من حيث لا يعلمون . بالكسر فيحتمل الاعراب ولغة البناء على الكسر وسواء فى الجملة الاسمية أو الفعلية قال فى المغنى واضافتها الى الفعلية أكثر ولهذا رجح النصب فى جلست حيث زيد أراه وندرت اضافتها الى المفرد كقوله * ببيض المواضى حيث لى العمائم * وقوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * والكسائى يقيسه وأندر من ذلك عدم اضافتها لفظا بأن تضاف الى جملة محذوفة معوضا منها ما كقوله * اذا ريده من حيث ما نفخت له * أى من حيث هبت والاصل فيها أن تكون للمكان قال الاخفش وقد ترد للزمان كقوله

للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه

اى حين تهدى ولا تستعمل غالبا الا ظرفا وندر جرها بالباء فى قوله * كان هنا بحيث عكى الازار * و بالى فى قوله * الى حيث ألقت رحلها أم قشعم * و بفى فى قوله * فأصبح فى حيث التقينا شريدهم * وقال ابن مالك تصرفها نادر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله

ان حيث استقر من أنت راع * به حمى فيه عزة وأمان

فحيث اسم إن وقال أبو حيان هذا خطأ لان كونها اسما لان فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها البتة بل اسم ان فى البيت حمى وحيث الخبر لانه ظرف والصحيح أنها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ انتهى وقال ابن هشام فى المغنى الغالب كونها فى محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وقد تخفض بغيرها وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسى نحو . الله أعلم حيث يجعل رسالته . اذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة لاشيأ في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لان أفعل التفضيل لاينصب المفعول به الا ان أولته بعالم قال ولم يقع اسما الا ان خلافا لابن مالك انتهى وزعم الزجاج ان حيث موصولة

﴿ص﴾ دون المكان وتصرفه قال البصريون ممنوع والاخفش قليل والمختار وفاقا لبعض المغاربة يستثنى به فان كان بمعنى ردئ فغير ظرف

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في أحوال قبل وبعد وهو للمكان تقول قعد زيد دون عمرو أي في مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى أنه يتصرف لكن بقلة وخرج عليه ، ومنا دون ذلك ، فقال دون مبتدأ وبني لاضافته الى مبني والأولون قالوا التقدير ومادون ذلك فحذف ما وقال الشاعر ﴿ و باشرت حد الموت والموت دونها ﴾ وقال ﴿ وغبرا الحي دونها ما او راؤها بالرفع ﴾ ويستثنى به كسوى فيما نقله أبو حيان في شرح التسهيل عن بعض الفقهاء الحنفية ونقله (١) أما دون بمعنى ردئ كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجوه الاعراب

﴿ص﴾ ريث مصدر أستعمل بمعنى الزمان فأضيف للفعل وقد تليه ما زائدة أو مصدرية وأكثر وقوعه مستثنى في منفي ولم يصرح أبو حيان ببنائه والعلة قائمة

﴿ش﴾ ريث مصدر راث يريث اذا أبطأ فاذا استعمل في معنى الزمان جاز أيضا أن يضاف الى الفعل فتقول أتيتك ريث قام زيد أي قدر مدة قيام زيد فلما خرجت الى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان هذا كلام أبي الفضل الصفار في شرح كتاب سيبويه ونقله أبو حيان وذكر ابن مالك نحوه ويؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان أنه مبني كسائر أسماء الزمان المضافة الى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف المبنيات ومن شواهده قوله ﴿ لايصعب الامر الا ريث يركبه ﴾ وقوله ﴿ خليلي رفقا ريث أقضي لبانة ﴾ وقد يفصل بين ريث والفعل بما قال ابن مالك زائدة أو مصدرية كقوله

محياه حين يلقى ينال السؤ ﴿ ل راحيه ريث ما يثني

﴿ص﴾ عوض مثلث لعموم المستقبل وقد يرد للمضي وقد يضاف للعائضين أو يضاف اليه فيعرب وقد يجرى كالقسم

﴿ش﴾ من الظروف المبنية عوض وهو للوقت المستقبل عموما كابدا وقد ترد للمضي كقوله

﴿ فلم أر عاما عوض أكثر هالكا ﴾ وبنى لشبهه بالحرف في إبهامه لانه يقع على كل ما تأخر من الزمان وبناؤه إما على الضم كقبل وبعد أو على الفتح طلبا للخفة أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين فان أضيف الى العائضين كقولهم لا أفعل ذلك عوض العائضين أي دهر الداهرين او أضيف اليه كقوله

﴿ ولا بتـ... عوض في حطاي و... الى ﴾ أعرب في الحالين لمعارضة لشبهه بالاضافة التي هي من خصائص الأسماء قال أبو حيان وقد كثر استعمال عوض حتى أجروه مجرى القسم كقوله

رضيعي لبان ثدي أم تحالفا ﴿ بأسحم داج عوض لانتفرق

﴿ص﴾ قط مقابل عوض ويختصان بالنفي والافصح فتح القاف وتشديد الطاء ضما وقال الكسائي أصله قطط ... يقال قط وقط وقط وقط ... قال الاخفش ان أريد الزمان ضم أو التقليل سكن فان لقي همز وصل كسر ... قد قط وقد أسمى فعل بمعنى يكفي مبنيان فقد والدال بدل من الطاء وقيل قد منقولة من الحرفية وبمعنى حسب

---

(١) بياض بالاصل

فالغالب البناء و يضافان للياء والكاف والظاهر

﴿ش﴾ من الظروف المبنية قط وهي مقابل عوض فهي للوقت الماضي عموما و بنيت لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها تضمنت معنى في لانها لا يحسن فيها بخلاف الظروف وقيل لانها تضمنت معنى منذ فمعنى ما رأيته قط منذ خلقت وقيل لانها تضمنت معنى من الاستغراقية وقيل لافتقارها الى جملة وقيل لانها أشبهت الفعل الماضي لانها لزمانه و بنيت على الضم تشبيها بقبل و بعد وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها واسكانها فهذه خمس لغات وزعم الاخفش انك اذا أردت بها الزمان تضم أبدا نحو ما رأيت مثله قط فان قلت بقط شيئا سكنت نحو ما عندك الا هذا قط فان لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو ما علمت الا هذا قط اليوم وما عندك الا هذا قط الآن وزعم الكسائي ان أصل قط قطط بضم الطاء الاولى وسكون الثانية سكنت الاولى وأدغمت وجعلت الثانية على حركتها قالوا وأصلها مصدر وهو القط بمعنى القطع نقلت الى الظرف فقولك ما رأيته قط معناه ما رأيته فيما انقطع من عمري وتختص هي وعوض بالنفي نحو ما أفعله عوض ولا فعلته قط فلا يستعملان في الايجاب وترد قط وقد اسمي فعل بمعنى يكفي نحو قد زيد درهم أي يكفيه ويقدني وقطني بنون الوقاية أي يكفيني وليس فيهما الا البناء على السكون ثم قيل هما كلمتان مستقلتان وقيل الدال بدل من الطاء وقيل قد هي الحرفية نقلت الى الاسمية و يردان أيضا اسمين مرادفين لحسب فالغالب حينئذ بناؤهما على السكون لوضعهما على حرفين و يضافان الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف المخاطب نحو قد زيد درهم وقط زيد درهم وقدي وقطي بلا نون وقدك وقطك وقد يعربان وهو قليل يقال قد زيد أو قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم

﴿ص﴾ كيف و يقال كي اسم يستفهم به عن الخبر قبل ما لا يستغنى به والحال قبل ما يستغنى ومعناها على أي حال قال سيبويه ظرف وأنكره غيره وابن مالك أطلقه مجازا فعلى الاول محلها نصب دائما و يجاب بعلى كذا

﴿ش﴾ كيف اسم لدخول الجار عليها في قولهم على كيف تبيع الاحمرين وابدال الاسم الصريح منها نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم والاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت و يقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال ﴿ كي تجنحون الى سلم وما ثئرت ﴾ والغالب فيها أن تكون استفهاما حقيقيا نحو كيف زيد أو غيره نحو ﴿ كيف تكفرون بالله ﴾ وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى به نحو كيف أنت وكيف كنت وكيف ظننت زيدا وحالا قبل ما يستغنى نحو كيف جاء زيد أي على أي حالة جاء زيد وانما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام و بنيت على فتحة طلبا للخفة وعن سيبويه ان كيف ظرف وأنكره الاخفش والسيرافي وقالا هي اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف أمورا أحدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعند غيره رفع مع المبتدإ نصب مع غيره الثاني ان تقديرها عنده في أي حال أو على أي حال وعند غيره تقديرها في نحو كيف زيد أصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه وعند غيره أن يقال صحيح أو نحوه وقال ابن مالك لم يقل أحد أن كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا قال ابن هشام وهذا حسن

﴿ص﴾ لدن لاول غاية زمان أو مكان وتلزم من غالبا و يقال لدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولد ولد ولد ولت واعراب الاولى لغة وترد النون مضافة لمضمر وتضاف لمفرد وجملة خلافا لابن الدهان وسمع نصب غدوة بعدها تمييزا ورفعها باضمار كان و يعطف على غدوة المنصوبة بالنصب وجوبا وفاقا لابي حيان وخلافا للاخفش وابن مالك

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية لدن وهي لاول غاية زمان أو مكان و بنيت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهي كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار بها وعنها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى عليهما المبتدا قال تعالى . وعنده مفاتح الغيب . ولدينا مزيد . والغالب اقترانها بمن نحو . وهب لنا من لدنك . وآتيناه من لدنا . وقد تجرد منها كقوله لدن غدوة لان شبت واعراب لدن لغة قيسية تشبيها بعند و به قرأ عاصم . بأسا شديدا من لدنه . بالجر واشمام الدال الساكنة الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات سكون النون مع ضم الدال وفتحها أو كسرها وسكونها مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وفتح النون مع سكون الدال وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام وزاد أبو حيان عاشرة وهي لت بلام مفتوحة وتاء مكسورة قال سيبويه ولد بلا نون محذوفة من لدن كما ان يك محذوفة من يكن ألا ترى انك اذا أضفته لمضمر رددته الى أصله فتقول من لدنه ومن لدني ولا يجوز من لدك ولا من لده ويجر ثاني لدن بالاضافة لفظا ان كان مفردا كقوله

تنتفض الرعدة في ظهيري * من لدن الظهر الى العصير

وتقديرا ان كان جملة اسمية كقوله * وتذكر نعماه لدن أنت يافع * أو فعلية كقوله

* لدن شبت حتى شاب سود الذوائب * ومنع ابن الدهان من اضافة لدن الى الجملة وأول ماورد من ذلك على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها معها في قوله * أراني لدن ان غاب رهطي * وقوله

وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا * قرابة ذي قربى ولا حق مسلم

وسمع نصب غدوة بعدها في قوله * لدن غدوة حتى دنت لغروب * وخرج على التمييز وحكى الكوفيون رفع غدوة بعدها وخرج على اضمار كان أي لدن كانت غدوة قال سيبويه لا تنصب لدن غير غدوة ولا تقول لدن بكرة لانه لم يكثر في كلامهم واذا عطف على غدوة المنصوب بعدها قيل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأرجبه أبو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني مالا يجوز في الاوائل وهذه المسئلة مذكورة في الكافية والشافية ساقط من التسهيل

﴿ص﴾ لما حرف وجود لوجود وقال ابن السراج والفارسي وابن جني ظرف كاذ وتختص بالماضي وتقتضي جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارعا وابن مالك واسمية باذا او الفاء وتحذف لدليل

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية لما التي هي كلمة وجود لوجود والقول بظرفيتها رأي ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة حتى قالوا انها ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة ومذهب سيبويه وابن خروف أنها حرف وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو لما جاءني أكرمته والعامل فيها على الظرفية جوابها ويكون فعلا ماضيا اتفاقا كالمثال المذكور وكقوله تعالى . فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وجوز ابن عصفور كونه مضارعا نحو . فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا . والجمهور أولوه بالماضي أي جادلنا أو الجواب محذوف أي أقبل يجادلنا وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو باذا الفجائية نحو . فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد . فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون . وقيل في آية الفاء ان الجواب محذوف أي انقسموا اقسمين وقد يحذف الجواب لدليل

كالآية المذكورة

﴿ص﴾ مذ ومنذ وهي الاصل خلافا لابن ملكون وقيل المحذوف اللام وليست مركبة وقيل أصلها من ذو وقيل من إذ وقيل من ذا وكسر ميميهما لغة وسكون مذ قبل حركة وضمها قبل ساكن أشهر فان وليهما جملة فظرفان مضافان اليها أو الى زمان مقدر قولان وقيل مبتدآن خبرهما زمن بعدهما أو اسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن له ومعناهما الامد في حاضر ومعدود وأول المدة في ماض والاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان خبراه ومعناهما بين والكوفية والسهيلي وابن مضاء وابن مالك مضافان لفعل حذف والثاني فاعله ويوم خبر لمحذوف أو مجرور فحرفان وقيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن والى في معدود وأكثر العرب توجب جرهما الماضي وترجح جر منذ للماضي ورفع مذ له ويجوز رفع ما بعدهما وجره وأن وصلتها ولا يجران مضمرا ولا يلحقان بالمتصرف على الاصح فيهما

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال مذ ومنذ ومنذ بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا فقال الفراء أصلها من ذو من الجارة وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره أصلها من اذ حذفت الهمزة فالتقى ساكنان النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين من والى اذ قولك ما رأيته منذ يومان معناه من أول هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ثم ضمت الميم اتباعا لحركة الذال وعندي أن التعليل بالحمل على سائر الظروف قبل وبعد وعوض أولى ومذ أصل منذ وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر أولان بعضهم يقول منذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل التقاء الساكنين وقال ابن ملكون هما أصلان لان الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في الاسماء غير المتمكنة ورده الشلوبين بأنه قد جاء الحذف في الحروف ألا ترى تخفيفهم إن وأن وكأن وقالوا في لعل عل وقد جعل سيبويه سل من العلو وكسر ميم مذ ومنذ لغة بني سليم كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل ولهما ثلاثة أحوال الأول أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية كقوله

* وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع * وقوله * مازال مذ عقدت يداه ازاره * وقوله * منذ ابتدأت ومثل مالك ينفع *

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك وقيل الى زمان مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يدخلان عنده الا على أسماء الزمان ملفوظا بها أو مقدرة فالتقدير فيما رأيته مذ زيد قائم مذ زمن زيد قائم وقيل انهما حينئذ مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر وعليه الاخفش الحال الثاني أن يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان وفيهما حينئذ مذاهب أحدها وعليه المبرد وابن السراج والفارسي أنهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة المغني وعبارة أبي حيان وتقديرهما في المنكر الامد والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وفي المعرفة أول الوقت والتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الخميس الثاني وعليه الاخفش والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان خبر له كما اذا أضيفا الى جملة ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف لانه تقدير ما لم يبصر جوابه في موضع ما الثالث وعليه أكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك انهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان أو مضى يومان قال ابن مالك ويرجحه ان فيه اجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء

تنكيره بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف قال أبو حيان وقد يرد بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة من من وذو الطائية أو من من واذ فما بعدهما من الصلة أو المضاف اليه وهما باطلان و بان اضمار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين أنه خبر لمبتدإ محذوف بناء على انهما من من وذو الطائية والتقدير ما رأيته من الزمن الذى هو يومان والكلام على هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلى الاولين جملتان وعلى هذا اختلف هل لجملة مذ ومنذ ومرفوعهما محل من الاعراب فقال الجمهور لا وقال السيرافى إنها فى موضع الحال كانه قال ما رأيته متقدما ورد بانها خرجت مخرج الجواب كانه قيل له ما أمد ذلك قال يومان و بانه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال الثالث أن يقع بعدهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان لان الاسمية قد تثبت لهما فلا يخرجان عنها ما أمكن بقاؤهما عليها وقد أمكن ذلك بان يجعلا ظرفين فى موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انهما حينئذ حرفا جر لا يصالهما الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر تقول منذ كم سرت كما تقول بكم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما باعماله فى ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرته ان اتسع كما تقول يوم الجمعة سرت فيه أو قمته ولم تتكلم العرب بذلك وعلى هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا و بمعنى فى ان كان حاضرا و بمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا أو مذ ثلاثة أيام وأكثر العرب على وجوب جرهما الحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه وعلى ترجيح رفع مذ للماضى على جره ومن الكثير فى منذ قوله * وربع عفت آثاره منذ أزمان * ومن القليل فى مذ قوله * أقوين مذ حجج ومذ دهر * ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو على حذف زمان أى مذ زمن قدوم زيد ويجوز وقوع أن وصلتها بعدهما نحو ما رأيته مذ أن الله خلقنى فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا ومذ ومنذ لا يجران الا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين وأجاز المبرد أن يجر امضمر الزمان نحو يوم الخميس ما رأيته منه أو مذه ورد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذ ومنذ بالظروف المتصرفة عند الجمهور من البصريين ومن قال بأنهما مبتدآن فى الحال الثانى ألحقهما بالمتصرف

(ص) مع لمكان الاجتماع أو وقته وتجر بمن وتقع خبرا وصلة وصفة وحالا وسكونها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست حينئذ حرف جر خلافا للنحاس وتفرد فتكون حالا بمعنى جميع وغيره بقلة وهل هى حينئذ مقصورة خلاف ولا لسلب الاتحاد فى رقت وفاقا لثعلب وابن خالويه وأبى حيان

(ش) من الظروف العادمة التصرف مع وهى اسم لمكان الاجتماع أو وقته تقول زيد مع عمرو وجئت مع العصر ويدل على اسميتها تنوينها فى قولك معا ودخول من عليها فى قولهم ذهب من معه وقرئ ، هذا ذكر من معى ، قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالحروف فى الجمود المحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هى على حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها أعربت فى أكثر اللغات لمشابهتها عند فى وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب فالحضور نحو كنجنى ومن معى ، والقرب كان مع العسر يسرا ، وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو زيد مع القوم لغة ربيعة وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل فى من معه ومن سكن بنى وهو القياس واسميتها حين السكون باقية على الأصح كما يشعر به كلام سيبويه لان معناها مبنية ومعربة واحد وزعم النحاس أنها حينئذ حرف جر وليس بصحيح انتهى وبذلك عرف وجه ذكر مع فى الظروف المبنيات لانها مبنية فى بعض اللغات مع التصريح فى أول الكتاب باعرابها وتفرد عن الاضافة فتكون فى الاكثر منصوبة على الحال نحو جاء زيد وبكر معا وقل وقوعها

في موضع رفع خبرا كقوله * أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا * وقوله * أكف صحابي حين حاجاتنا معا *
واختلف في معا فذهب الخليل وسيبويه وصححه أبو حيان الى أن فتحها اعراب كما في حال الاضافة والكلمة ثنائية اللفظ حين الافراد وحال الاضافة وذهب يونس والاخفش وصححه ابن مالك الى أن فتحها كفتحة تاء فتى وانها حين أفردت ردّ اليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا وأيده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك وذهب ابن مالك الى أنها في الافراد مساوية لمعنى جميع قال أبو حيان وليس بصحيح فقد قال ثعلب اذا قلت جا آ جميعا احتمل أن فعلهما في وقت أو وقتين واذا قلت جا آ معا فالوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت

﴿ص﴾ ومنها كل زمن مبهم مضاف لجملة فان صدرت بمبني فبناؤه راجح أو معرب فمرجوح ومنعه البصرية أوما أولا لتنفي أو لا التبرئة فكذلك وقد يجر اسمها ويرفع ومنع سيبويه اضافة مستقبل لاسمية وجوزه الاخفش وابن مالك

﴿ش﴾ من الظروف التي تبنى جوازا لا وجوبا كل أسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى الجمل والمراد بالمبهمة ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية بخلاف ما يختص بتعريف أو غيره كأمس وغد فانه لا يضاف الى الجمل ومنه المحدود والمعدود والموقت كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شئ من ذلك الى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف الجميع اليها كالمفرد وسواء في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجح فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم ولدته أمه * على حين عاتبت المشيب * على حين يستصبين كل حليم * مرجوح فيما كان صدرها معربا قرأ نافع هذا يوم ينفع الصادقين . بالبناء وقرأ الستة بالاعراب وقال الشاعر * على حين لا بدو يرجى ولا حضر * وقال * كريم على حين الكرام قليل * وقال * على حين التواصل غير دان * رويت الثلاثة بالفتح * ومنع البصريون البناء في هذا القسم وأوجبوا الاعراب وأيد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع السابقة والأبيات وان صدرت الجملة بما أو لا أختي ليس لم يختلف الحكم من بقاء رفعهما الاسم ونصبهما الخبر والاضافة بحالها كقوله * على حين ما هذا بحين تصابي * وقوله

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وان صدرت بلا التبرئة بقي اسمها أيضا على ما كان من بناء أو نصب وقد يجر وقد يرفع حكى جئتك يوم لا حر ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع وقال * تركتني حين لا مال أعيش به * بالرفع ومذهب سيبويه ان الظرف اذا كان بمعنى المستقبل تعين اضافته للفعلية ولا يجوز اضافته الى الاسمية لانه حينئذ بمعنى اذا وهي لا تضاف اليها فلا يقال أتيك حين زيد ذاهب بخلاف الذي بمعنى الماضي فانه بمعنى اذ فيضاف للفعلية والاسمية معا كهي وذهب الاخفش الى جواز اضافة المستقبل الى الاسمية أيضا وصححه ابن مالك مستدلا بنحو قوله تعالى . يوم هم بارزون . قال أبو حيان انما أجاز الاخفش ذلك لانه يجيز في اذا أن تضاف الى الاسمية فكذا ما هو بمعناها

﴿ص﴾ أو لمبني والحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والمختار وفاقا لابن مالك لا يبنى مضاف لمبني مطلقا

﴿ش﴾ من الظروف التي تبنى جوازا لا وجوبا أسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى مبني مفرد نحو يومئذ وحينئذ وألحق بها الاكثرون كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين فبنوه اذا أضيف الى مبني نحو ما قام أحد غيرك وقال تعالى . إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون . وقرئ . أن يصيبكم مثل ما أصاب . بفتح

اللازم وقال ومنادون ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر * واذا ما مثلهم بشر * وقال
* لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * والقول ببناء المضاف الى ياء المتكلم من شعب هذا الاصل وذهب ابن مالك الى أنه لا يبني مضاف الى مبني بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرفا ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه في غير موضع فكيف تكون داعية اليه والفتحات في الشواهد السابقة حركات اعراب فمثل في الآية الاولى حال من ضمير لحق المستكن وفي الثانية مصدر أو حال وفاعل يصيبكم الله وفي البيت حال وغير في المثال والبيت حال أو مستثنى ودون و بين منصوبان على الظرف وهذا الذي ذهب اليه هو المختار

❊(ص)❊ ولا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا

❊(ش)❊ قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مقدر الاضافة الى مصدر من معناها ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله * مضت مائة لعام ولدت فيه * وقوله و يسحرن ليلة لا يستطيع * ح نباحا بها الكلب الا هر برا
والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلته صفة كقوله تعالى . واتقوا يوما ترجعون فيه الله .

❊(ص)❊ المفعول معه هو التالي واو المصاحبة والأصح انه مقيس فقيل لا يختص والجمهور بما صلح فيه العطف ولو مجازا والمبرد والسيرافي بما كان الثاني مؤثرا للاول وهو شبيه والخضراوي بما في معنى ما سمع

❊(ش)❊ المفعول معه هو التالي واو المصاحبة تخرج غير التالي واوا مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولا معه كالمجرور بمع و بباء المصاحبة كجلست مع زيد و بعتك الفرس بلجامه والتالي واو العطف فان المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو وهنا لا تفهم الا من الواو وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف فبعض النحويين يقتصر في مسائله على السماع ونسبه جماعة الى الاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يجيزونه الاحيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لأن السماع انما ورد به هنالك والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف فقوم يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمرا وحيث لا يتصور معنى العطف أصلا نحو قعدت أو ضحكت أو انتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك والجمهور كما قال أبو حيان خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن واو مع عطف في الأصل ولا حيث تمحض معنى العطف لان دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء البرد والطيالسة لان المجيء يصح منهما أو مجازا نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سائره وقال المبرد والسيرافي يقاس فيما كان الثاني مؤثرا للأول وكان الاول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة وجئت وزيدا أي كنت السبب في مجيئه وقال ابن هشام الخضراوي الاتفاق على أن هذا مطرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سمعت وينبغي عندي أن يقاس على ما سمع ما في معناه وان لم يكن من لفظه فيقاس وصل على جاء ووافق على استوى وفعلت على صنعت وكذا ما في معناها وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز انتهى

❊(ص)❊ وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه وقيل الواو وقال الزجاج مضمر بعدها والكوفية الخلاف والأخفش انتصب انتصاب الظرف والأصح ينصبه المتعدي وكان لا معنوي كاشارة

❊(ش)❊ في ناصب المفعول معه أقوال أحدها وهو الأصح انه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو جاء البرد والطيالسة

واستوى الماء والخشبة وأعجبني استواء الماء والخشبة والناقة متروكة وفصيلها ولست زائلا وزيدا حتى فعل وسواء في الفعل المتعدي أو اللازم عند الاكثرين نحو لو خليت والأسد لا كلك ونحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وقال قوم لا يكون الا مع غير المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو والجمهور نعم لان الصحيح أنها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * يكون وإياها بها مثلا بعدي * وقال * فكونوا أنتم وبني أبيكم * ومذهب سيبويه انه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الاشارة والظرف والجار والمجرور وأجازه أبو علي وغيره نحو هذا لك وإياه وعليه هذا رداؤك مطويا وسربالا القول الثاني ان ناصبه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصبا الا وهو مشبه بالفعل الثالث ان ناصبه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج قال فاذا قلت ماصنعت وإياك فالتقدير ولابست إياك وانما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل وبأن فيما ذكره احالة للباب إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك للكوفيين ورد بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ وبأنه لو كان الخلاف ناصبا لقيل ماقام زيد لكن عمرا ويقوم زيد لا عمرا ولم يقله أحد من العرب قال أبو حيان وهذا القول لبعض الكوفيين وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف لان أصل جاء البرد والطيالسة مع الطيالسة فلما حذفت مع وكانت منتصبة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها انتصب مابعدها على انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها إذ لا يصح انتصاب الحروف كما يرتفع مابعد الا الواقعة موقع غير بارتفاع غير نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والأصل غير الله

﴿ ص ﴾ ولا يتقدم على عامله ولا مصاحبه خلافا لابن جني ولا يفصل بين الواو بظرف ولا يكون جملة خلافا لصدر الأفاضل

﴿ ش ﴾ المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق لان أصل واوه العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه اجماعا ولا يتقدم على مصاحبه أيضا لما ذكر وأجازه ابن جني فيقال استوى والخشبة الماء لوروده في العطف قال * عليك ورحمة الله السلام * وسماعه هنا قال * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالا من باب التابعية وانما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك فاذا جاء في الاصل بقلة أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور ومنعوا الفصل بينهما وزعم صدر الافاضل أن المفعول معه يكون جملة وخرج عليه قولهم جاء زيد والشمس طالعة وفر من جعلها حالا لانها لا تنحل الى مفرد ولا يعيز بين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة وأجيب بأنها مؤولة بالحال السببية أي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقيل تؤول بمنكرا ونحوه

﴿ ص ﴾ ويجب العطف بعد مفرد خلافا للصيمري وثالثها يجوز إن أول بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم تؤكد وهو في نحو مالك وزيدا بكان مضمرة قبل الجار أو بمصدر لابس بعد الواو وقال السيرافي بلابس فان كان منفصلا أو ظاهرا رجح العطف وأوجبه بعضهم وقد ينصب بعد ما وكيف بمقدر وهو كان ناقصة وقيل تامة وقدر سيبويه مع ما كنت وكيف تكون فقال ابن ولاد متعين وفرق والسيرافي لا ورجح النصب ان خيف

فوات المعية فان لم يصلح الفعل جاز اضمار صالح فان لم تحسن مع وجب وقيل تضمن معنى يتسلط به و يستويان في مضمراً كذنحو رأسه والحائط من كل متعاطفين باضمار الفعل

﴿ ش ﴾ مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معه خمسة أقسام الاول مايجب فيه العطف ولايجوز النصب على المفعول معه وذلك شيآن أحدهما أن لايتقدم الواو الامفرد نحو أنت و رأيك وكل رجل وضيعته والرجال وأعضادها والنساء واعجازها هذا قول الجهور وجوز الصيمرى فيه النصب بلاتأويل وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ماقبل الواو أنه جملة حذف ثاني جزأيها والتقدير كل رجل كائن وضيعته والثاني أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك أنت اعلم ومالك والمعنى بمالك وهو عطف على أنت ونسبة العلم اليه مجاز الثاني مايجب فيه النصب ولايجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو مالك و زيدا وماشأنك و زيدا وما صنعت وإياك فيتعين النصب هنا على المفعول معه ولايجوز العطف لامتناعه الافي الضرورة والنصب في الاسمية بكان مضمرة قبل الجار وهو اللام وشأن أى ما كان شأنك و زيدا أو بمصدر لابس منويا بعد الواو أى ماشأنك وملابسة زيدا أو ملابستك زيدا كذا نص عليه سيبويه قال أبوحيان نقلا عن شيخه ابن الضائع وهكذا التقدير معنى الاعراب لانه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة يجعله مفعولا به لامفعولا معه وقال السيرافي وابن خروف المقدر فعل وهو لابس لان المصدر لايعمل مقدرا الثالث مايختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهرا أو ضمير المرفوع منفصلا نحو ماشأن عبدالله و زيد وماأنت و زيد نالا حسن جر زيد في الاول و رفعه في الثاني لامكان العطف وهو الاصل ويجوز فيه النصب مفعولا معه ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب ورد بالسماع قال * وما أنت والسير في متلف * ومع ماأنت و زيدا وكيف أنت و زيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد قال سيبويه أى ما كنت و زيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا انتهى قال الفارسي وغيره وكان هذه المضمرة تامة لان الناقصة لاتعمل هنا فكيف حال دون هنا واختاره الشلوبين وقال أبوحيان الصحيح أنها الناقصة وأنها تعمل هنا فكيف خبرها وكذاما واختلف في تقدير سيبويه مع ما كنت ومع كيف تكون أذلك مقصود لسيبويه أم لا فقال السيرافي هو غير مقصود ولو عكس لامكن ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح في كل منهما الماضي والمستقبل وتابعه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال إنه لايجوز الاماقدره سيبويه لان مادخلها معنى التحقير والانكار اذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته ما أنت و زيد الالمن لم يقع منه ذلك ولاينكر الاماثبت ولايتردون مالم يقع وليست لمجرد الاستفهام وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون اذا وقع كذا أى على أى حال تكون الاستفهام انما يكون عن المستقبل الرابع مايختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو لاتغتذ السمك واللبن ولايعجبك الأكل والشبع أى مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين مراد المتكلم والعطف لايبينه وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو

فكونوا أنتم وبني أبيكم * مكان الكليتين من الطحال

فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي الى تكلف في المعنى اذ يصير التقدير كونوا أنتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل لأن تسلط على المعطوف امتنع العطف عند الجمهور وجاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل الصالح نحو ﴿ فأجمعوا امركم وشركاءكم ﴾ لايجوز أن يجعل وشركاؤكم معطوفا

لأن أجمع لا ينصب الا الأمر والتكيد ونحوهما فاما أن يجعل مفعولا معه أومفعولا بأجمعوا مقدرا ومثله « تبوؤا الدار والايمان » فالايمان مفعول معه أومفعول باعتقدوا مقدرا فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين الاضمار وامتنع المفعول معه أيضا كقوله * وزججن الحواجب والعيونا * لان زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر وكحلن وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد واليزيدي والمازني والمبرد الى جواز العطف على الاول بتضمين العامل معنى ينسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمي وقال يجوز في العطف مالا يجوز في الافراد نحو أكلت خبزا ولبنا فيضمن زججن معنى حسن الخامس مايجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء وذلك اذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو ماصنعت أنت وأباك ونحو رأسه والحائط أى خل أودع وشأنك والحج أى عليك بمعنى ألزم وأمر أونفسه أى دع وذلك مقيس في كل متعاطفين على اضمار فعل لا يظهر فالمعية في ذلك والعطف جائزان والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها السكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر قال أبو حيان وفي تمثيل سيبويه بهذه الامثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل

﴿ص﴾ ويطابق الاول خبر وحال بعده وأوجبه ابن كيسان

﴿ش﴾ اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال طابق ماقبله نحو كان زيد وعمرا متفقا وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تثنى نحو كان زيد وعمرا متفقين وجاء البرد والطيالسة شديدين ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للاول قال أبو حيان واياه نختار لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن نقدم على اجازة شيء من مسائله الا بسماع من العرب

﴿ص﴾ المستثنى هو المخرج بالا أو احدى أخواتها بشرط الافادة فان كان بعضا فمتصل والا فمنقطع يقدر بلكن وقال الكوفية بسوى وابن بسعون الا فيه مع مابعدها كلام مستأنف ولا يستثنى بفعل فان حذف المستثنى منه فله مع الا ماله مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤكد قطعا ولا في غير نفي وشبهه في الاصح ولا في لازمه كلولا ولو خلف وجوز الزجاج الابدال في التحضيض وقوم نصب ماقام الا زيدا وان ذكر نصب بالا أو بما قبلها أو به بواسطتها أو بأن مقدرة بعدها أو بأن مخففة من ان ركبت الا منها ومن لا أو بخلافه للاول أو باستثنى أقوال فان كان متصلا مؤخرا منفيا كنفي والنفي اختير اتباعه بدلا وقال الكوفية عطفا ولا يشترط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في نصبه تعريف المستثنى منه ولا يختار النصب في متراخ ولا مردود به متضمن الاستثناء خلافا لزاعميها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل مساو وقيل واجب واتباع منقطع صح اغناؤه ومتصل متقدم وموجب لغة وهل المتقدم بدل أو مبدل أو يقاس خلف ولا يتبع مجرور بزائد والاسم لا التبرئة على اللفظ وجوزه الكوفية في نكرة لمجرور برب والاخفش ومعرفة وان عاد قبل صالح للاتباع على مبتدإ أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبرا أو وصف قال أبو حيان أو حال اتبع العائد جوازا وصاحبه اختيارا وكذا مضاف ومضاف اليه

﴿ش﴾ عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة سيبويه فمن بعده بالاستثناء لان الباب للمنصوبات والمستثنى أحدها لا الاستثناء كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية قال أبو حيان اجرى ابن مالك الباب على ماقبله من المفعول معه فكما بوب بما بعد واومع بالمفعول معه كذلك بوب لما بعد الا وشبهها بالمستثنى وحده المخرج بالا أو احدى أخواتها تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بشرط الفائدة فالمخرج شامل لجميع المخصصات وبالا يخرج ماعدا المستثنى منها وتحقيقا هو المتصل فان بعض المخرج منه نحو قام

اخوتك الا زيدا وتقديرا هو المنقطع نحو . مالهم به من علم الا اتباع الظن . فان الظن وان لم يدخل فى العلم تحقيقا لانه ليس بعضه فهو فى تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرا ومن هذا القبيل . إن عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين . اذا لحنا فى الاضافة معنى الاخلاص . لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم . ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف لأن السابق زمانه لا يصح دخوله ومثال المذكور ما تقدم والمتروك ماضربت الا زيدا أى أحدا وقولنا بشرط الفائدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها فى الموجب مالم تفد فلا يقال جاء قوم الا رجلا ولا قام رجال الا زيدا لعدم الفائدة فان أفاد جاز نحو . فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما . وقام رجال وكانوا فى دارك الا رجلا والفائدة حاصلة فى النفى للعموم نحو ما جاءنى أحد الا رجلا أو الا زيدا وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التى لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الا رجلا منهم ثم المنقطع يقدر عند البصريين بلكن المشددة لانه فى حكم جملة منفصلة عن الاولى فقولك ما فى الدار أحد الا حمارا فى تقدير لكن فيها حمارا على انه استدراك مخالف ما بعد لكن فيه ما قبلها غير انهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت لا يقع بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيها بما اذا كانت استثناء حقيقة وتفريقا بينها وبين لكن والكوفيون يقدرونه بسوى وقال قوم منهم أبو الحجاج ابن يسعون الا مع الاسم الواقع بعدها فى المنقطع يكون كلاما مستأنفا وقال فى نحو قوله * وما بالربع من أحد الا الأوارى * الا فيه بمعنى لكن والاوارى اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الاوارى بالربع وحذف خبر الا كما حذف خبر لكن فى قوله * ولكن زنجيا عظيم المشافر * قال أبو حيان ولا يستوى المتصل والمنقطع فى الادوات فان الافعال التى يستثنى بها لا يقع في المنقطع لا تقول ما فى الدار أحد خلا حمارا * ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفا وتارة يكون مذكورا فالاول يجرى على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه لتفريغه له ووجود الا كسقوطها نحو ما قام الا زيد وماضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد . وما محمد الا رسول . وما فى الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند أكثر النحاة الا فى غير الموجب وهو النفى كما مثل والنهى والاستفهام نحو . لا تقولوا على الله الا الحق . لا تعبدون الا الله . هل يهلك الا القوم الظالمون . وجوز بعضهم وقوعه فى الموجب أيضا نحو قام الا زيد وضربت الا زيدا ومررت الا بزيد والجمهور على منعه لانه يلزم منه الكذب اذ تقديره ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس الا زيدا وهو غير جائز بخلاف النفى فانه جائز ولو كان الموجب لازماله نفى كلو ولولا فذهب المبرد الى جواز التفريغ نحو لولا القوم الا زيد الا كرمتك ولو كان معنا الا زيد لاكرمتك واباه غيره لان التفريغ يدخل فى الجملة الثابتة وأما الجواب الذى هو منفى فخارج عما دخلت فيه الا وأجاز الزجاج الابدال فى التحضيض اجراء له مجرى النفى نحو . فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس . والتفريغ يكون فى كل المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره الا المصدر المؤكد فانه لا يكون فيه ولذلك أولوا قوله تعالى . ان نظن الا ظنا . على حذف الوصف أى ظنا ضعيفا وقال الكسائى فى نحو ما قام الا زيد مع الرفع على الفاعلية النصب على الاستثناء قال أبو حيان وهو مبنى على ما أجازه من حذف الفاعل وجوز أيضا بناء عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف ووافق الكسائى على اجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله

لم يبق الا المجد والقصائدا * غيرك يا ابن الاكرمين والدا

روى بنصب المجد وغير أى لم يبق أحد غيرك وأجيب بان غير فاعل مرفوع والفتحة بناء لاضافته الى مبنى

والثانى وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتى وفى ناصبه أقوال أحدها أنه الا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرئة الثانى أنه ما قبل الا من فعل ونحوه من غير أن يعدى اليه بواسطة الا وعزى لابن خروف لانتصاب غيره بلا واسطة اذا وقعت موقع الا الثالث انه ما قبل الا معدى اليه بواسطتها وعليه السيرافى وابن البادش والفارسى وابن بابشاذ والرندى وعزاه الشلوبين للمحققين قياسا على المعمول معه فان ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره ابن الضائع وفرقوا بينه وبين غيره بان ما بعد الا مشبه بالظرف المختص الذى لا يصل فيه الفعل الا بواسطة حرف الجر وغيرها لابهامها كالظرف المبهم يصل اليه الفعل بنفسه ورد حيث يكون فيه فعلا بكون قبل الافعل نحو القوم اخوتك الا زيدا الرابع انه بان مقدرة بعد الا وعليه الكسائى فيما نقله السيرافى قال التقدير الا ان زيدا لم يقم الخامس انه بان مخففة ركبت الا منها ومن لا وعليه الفراء قال ولهذا رفع من رفع تغليبا لحكم لا ومن نصب غلب حكم إن السادس انه انتصب لمخالفة الاول لان المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الاول أو عكسه وعليه الكسائى فيما نقله ابن عصفور السابع انه بأستثنى مضمرا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافى ولم يترجح عندى قول منها فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الاول والاخير وسواء فى نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع الموجب وغيره نحو قام القوم الا زيدا جاء القوم الا حمارا وما قام أحد الا زيدا وما فى الدار أحد الا حمارا لكن يختار الاتباع فى المتصل المؤخر المنفى وشبهه نحو ما قام أحد الا زيد وما ضربت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد قال تعالى « ومن يغفر الذنوب الا الله » « ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون » « ما فعلوه الا قليل منهم » وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل لانه على نية تكرار العامل وعطف عند الكوفيين والا عندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لا تكون فى البدل وتكون فى العطف ببل ولا ولكن وأجيب بان المخالفة واقعة فى بدل البعض لان الثانى مخالف للاول فى المعنى وقد قالوا ما مررت برجل الا زيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط لا العاطفة أن لا تكرر وقال ابن الضائع لو قيل ان البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها وهو الحق و حقيقة البدل هنا انه يقع موقع الاول ويبدل مكانه انتهى وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختص بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مفردا وقد رد بقول سيبويه بقوله تعالى « ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم » فشهداء جمع وقد أبدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للايجاب كاحد وتعوه ورد بالسماع قال تعالى « ما فعلوه الا قليل منهم » وشرط الفراء لجواز النصب بما اعتبر فيه الاتباع أن يكون [illegible] معرفة ورد بالسماع قال تعالى « ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك » [illegible] بالنصب [illegible] الا زيدا واستثنى ابن مالك [illegible] با الا نفي [illegible] لما [illegible] الا زيدا ولا تنزعن [illegible] أحد من بنى تميم الا زيد [illegible] البدل الاول [illegible] بين البدل والمبدل منه قال أبو حيان وهذا الذى ذكر لم يذكره أصحابنا واختار ابن مالك أيضا النصب [illegible] به كلام تضمن الاستثناء كقول القائل قاموا الا زيدا أو أتت دلم أن لا [illegible] القوم [illegible] فتنصب ولا ترفع لانه غير مستقل والبدل فى حكم الاستقلال [illegible] بيان [illegible] ذكره أصحابنا [illegible] ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج ورده [illegible] أو الباء الزائدتين أو اسم لا الجنسية [illegible] باعتبار المحل نحو ما فى الدار من احد الا زيد . وما من إله الا إله واحد . وليس زيد بشىء الا شيأ لا يعبأ به ولا إله الا الله وانما لم يجز الاتباع على اللفظ لانها لا تعمل فى المعرفة [illegible] الكوفيون

فى مجرور من اذا كان المستثنى نكرة وأجازه الاخفش ولو كان معرفة بناء على رأيه من جواز زيادة من فى المعرفة والموجب وأنشد عليه قوله

* ومابالربع من أحد * الاالأوارى بالخفض وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لايختار فيه الاتباع بل يجب النصب فى الثلاثة فى اللغة الشهيرة نحو . مالهم به من علم الااتباع الظن * ومالى الا آل احمد شيعة * فشربوا منه الاقليلا منهم . وفى لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة اغنائه عن المستثنى منه نحو مافى الدار أحد الا زيد قال

وبلدة ليس بها أنيس * الااليعافير والاالعيس

وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة اذا تقدم عليها فانه ينتصب على الحال بعد اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو مازاد الامانقص ومانفع الاماضر تعين نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو مافى الدار الاحمارا أحد وفى لغة يتبع المقدم حكى سيبويه مالى الاأبوك أحد قال سيبويه فيجعلون أحدا بدلا وأبوك مبدلا منه ووجهه الأبدى بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل هو بدل وهو فى نية التأخير وقال ابن الصائغ أحد بدل من الاسم مجموعين وهو شبيه ببدل الشئ من الشئ لأن ماقام الا أبوك فى قوة ماقام غيرأبيك وغيرأبيك أحد فيصح انطباقه عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله * اذا لم يكن الاالنبيون شافع * وقوله * فلم يبق الاواحد منهم شفر * أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ماجاءنى أحد الا زيد اخيرمنك وماقام القوم الا زيدا العقلاء وما مررت باحد الا زيد اخيرمنك فيجوز فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمتأخر والاتباع فيه هو المختار أيضا مثله للشاكلة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازنى فالمشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجبه لان المبدل منه منوى الطرح فلا ينبغى أن يوصف بعد ذلك ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الابدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنصب حينئذ أجود من النصب متأخرا ونقل ابن مالك فى شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب ثم قال وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحا فتكافئا وفى لغة يتبع المؤخر الموجب وخرج عليها قراءة . فشربوا منه الاقليل . واذا عاد على المستثنى العامل فيه الابتداء وأحد نواسخه ضمير قبل المستثنى الصالح للاتباع اتبع الضمير العائد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ماأحد يقول ذلك الا زيد وما كان أحد يجترئ عليك الا زيد وماحسبت أحدا يقول ذلك الا زيد فيجوز فى هذه الامثلة أن يجعل زيد تابعا للمبتدإ أولاسم كان أوللمفعول الاول فيكون بدلا منه وهو المختار لان المسوغ للاتباع هو النفى وهو أقرب الى الظاهر منه الى المضمر ويجوز أن يجعل تابعا للمضمر فيكون بدلا منه لان النفى متوجه عليه من جهة المعنى وسواء كان العائد من الخبر كما تقدم أو من الوصف نحو مافيهم أحد اتخذت عنده يدا الا زيد وما كان فيهم أحد يقول ذلك الا زيد قال أبو حيان والقياس يقتضى اجراء الحال مجرى الصفة فى ذلك نحو ما اخوتك فى البيت عاتبين عليك الا زيد فيجوز اتباع زيد بدلا من اخوتك وللضمير المستكن فى عاتبين لان الحال يتوجه عليها النفى فى المعنى وسواء فى المسئلة المتصل أو المنقطع نحو ما أحد يقيم بدارهم الا الوحش قال

فى ليلة لاترى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها

فكواكبها بالرفع بدل من ضمير يحكى وهو منقطع الا أن أحدا وضميره خاص بالعاقل فلو كان العائد بعد المستثنى نحو ما أحد الا زيدا يقول ذلك أو المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما أحد ينفع الا الضر ولا مال يزيد الا النقص تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولو كان العامل غير ماذكر نحو ماشكر رجل أكرمته الا زيد وما مررت

باحد أعرفه الاعمرو تعين اتباع الظاهر وامتنع اتباع الضمير إذلا تأثير للنفي في أكرمت وأعرف وكذا مازال وأخوته من النواسخ نحو مازال وافد من بني تميم يسترفدنا الازيد لايجوز فيه الااتباع الظاهر لأنه نفي معناه الايجاب قال أبو حيان وهل تختص المسئلة بالاستثناء بالالم يمثل النحويون الابها والظاهر ان غيرا كذلك نحو ماظننت أحدا يقول ذاك غير زيد بالنصب تبعا لاحد وبالرفع تبعا للضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف والمضاف اليه نحو ماجاء أخو احد الازيد ان شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف اليه فتجر

﴿ص﴾ ولا يقدم أول الكلام وجوزه الكوفية والزجاج ولا بعد حرف نفي خلافا للابدي وقدمه الكسائي عليه والفراء الامع المرفوع وهشام مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلام ثالثها يجوز ان كان العامل متصرفا

﴿ش﴾ الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا فلا يقال الازيدا قام القوم ولا الا زيدا ما أكل أحد طعاما ولا ما الازيدا قام القوم لانه لم يسمع من كلامهم ولأن الا مشبهة بلا العاطفة وواومع وهما لايتقدمان وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالي شعبة من عيالكا

وقوله

وبلدة ليس بها طوري * ولا خلا الجن بها أنسي

ورد في خلا وهي فرع الا فالاصل أولى بذلك وجوزه الأبدي في النفي بعد سبق حرف النفي كقوله ولا خلا الجن قال لانه لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق لا النافية وجوز الكسائي تقديمه على حرف النفي أيضا وأجازه الفراء الامع المرفوع ومنعه هشام الامع الدائم أما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي كلام ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا أم غير متصرف فلا يقال القوم الازيدا قاموا ولا القوم الازيدا قائمون ولا القوم الازيدا في الدار تشبيها بالمفعول معه قال أبو حيان وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ماتقدم من فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده قال

* ألا كل شيء ماخلا الله باطل * فالا ستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقال

كل دين يوم القيامة عند الله * الادين الحنيفة بور

والثالث الجواز مع المتصرف والمنع في غيره وعليه الاخفش وصححه أبو حيان لان السماع انما ورد بالتقديم في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره الابثبت من العرب

﴿ص﴾ مسئلة لا يستثنى باداة شيآن دون عطف على الاصح وقيل قطعا والخلاف في موهمه فقيل لحن وقيل صحيح على انهما بدل ومعمول مضمر وقيل بدلان

﴿ش﴾ لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن فلا يقال أعطيت الناس الاعمرا الدنانير ولا ما أعطيت أحدا درهما الاعمرا دانقا تشبيها بواومع وحرف الجر فانهما لا يصلان الا الى معمول واحد وأجازه قوم تشبيها بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمرا وبشر خالدا وقيل لم يقل أحد بجوازه وانما الخلاف في صحة التركيب فقوم قالوا بفساده وانه لحن وقوم قالوا انه صحيح لا على الاستثناء بل على أن الاول بدل والثاني منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الاعمرا أعطيته الدنانير وأعطيته دانقا وأخذ درهما وضرب بعضا وقيل كلاهما بدلان من الاسمين السابقين قبل الا فيبدل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد ابدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله * فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض . أما تعدد

المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا زيدا او عمرا الجائز اتفاقا

﴿ ص ﴾ والوارد بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل فى الاصح وقيل ان سيق لغرض وقيل ان عطف بالواو و بعد مفردين يصح لكل للثانى فان تقدم فللأول فان كان أحدهما مرفوعا ولو معنى فله مطلقا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان هذه المسئلة قل من تعرض لها من النحاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك فى التسهيل والبهانادى فى شرح اللمع قلت والأمر كما قال فان المسئلة بعلم الاصول أليق وقد ذكرها أبو حيان نفسه فى الارتشاف فأحببت أن لا أخلى كتابى منها فنقول اذا ورد الأستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه مذاهب أحدها وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا أن يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى . والذين يرمون أزواجهم . الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا الا فى الجلد لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل فى الجمل أم لا بناء على أن العامل فى المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثانى أنه يعود للكل إن سيق الكل لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى و وقفت بستانى على أخوالى وسبلت سقايتى لجيرانى الا أن يسافروا والا فللأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك واعتق عبيدك الا الفسقة منهم الثالث ان عطف بالواو عاد للكل أو بالفاء أو ثم عاد للأخيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان الخامس ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة خاصة إذ لا يمكن حمل العوامل المختلفة فى مستثنى واحد وعليه البهابادى بناء على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون إلا وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصح لكل منهما فانه للثانى فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للاول نحو. قم الليل الا قليلا نصفه . فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه تقدم على نصفه فاختص بالليل لان الاصل فى الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا فانه يكون للاول نحو استبدلت الا زيدا من أصحابنا أصحابكم فالا زيدا مستثنى من قوله من أصحابنا لا من قوله بأصحابكم هذا ان لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى فان كان اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت الا الاصاغر عبيدنا ابناءنا وضرب الا زيدا أصحابكم اصحابنا وملكت الا الأصاغر ابناءنا عبيدنا فالابناء فى المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسينات وأصبى الزيدون نساءهم الا ذوى النهى واستبدلت الا زيدا من إمائنا بعبيدنا

﴿ ص ﴾ وتكون الا توكيدا فيبدل غير الاول منه ان كان مغنيا عنه والا عطف بالواو وجوز الصيمرى طرحها ولغيره فان أمكن استثناء بعض من بعض فكل لما يليه وقيل للأول وقيل الثانى منقطع أولا فان فرغ العامل شغل بأحدها ونصب غيره والا نصب الكل ان تقدمت استثناء وقال ابن السيد يجوز حالا واستثناء الأول وحالية الباقى وعكسه وغير واحد ان تأخرت وله ماله مفردا وجوز الابدى نصب الكل استثناء و رفعها واحدها نعتا أو بدلا أيضا فى النفى وحكمها معنى كالاول

﴿ ش ﴾ اذا كررت الا فلها حالان الأول أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الأولى نحو قام القوم الا محمدا الا أبا بكر وهى كنيته وشرط هذا التكرار أن يكون الثانى يغنى عن الاول كما أن أبا بكر يغنى عن ذكر محمد فان لم يكن يغنى عنه عطف بالواو ولمباينته للاول نحو قام القوم الا زيدا والا جعفرا وقد اجتمعا فى قوله

مالك من شيخك الا عمله ✻ الا رسيمه والا رمله

والرسيم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يغنى عن قوله الا رسيمه فعطف بالواو وهما يغنيان عن قوله الا ام له لم يعطف الا رسيمه الحال الثاني أن تكرر لغير تأكيد فان أمكن استثناء بعضها من بعض ففيه مذاهب أحدها وعليه البصريون والكسائي أن الأخير يستثني من الذي قبله والذي قبله يستثني من الذي قبله الى أن ينتهي الى الاول نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة فالا سبعة مستثنى من ثمانية يبقى واحد يستثنى من تسعة وهي من عشرة فيضم الاشفاع داخلة والاوتار خارجة فالمقر به اثنان الثاني أنها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول فاذا قال له على مائة الا عشرة الا اثنين فالمقر به ثمانية وثمانون وعلى الاول المقر به اثنان وتسعون الثالث أن الاستثناء الثاني منقطع والمقر به على هذا اثنان وتسعون أيضا وعليه الفراء والمعنى عليه له عندى مائة الا عشرة سوى الاثنين التي له عندى وان لم يمكن استثناء بعضها من بعض فان كان العامل مفرغا شغل بواحد منها أيا كان متقدما أو متأخرا أو متوسطا ونصب ما سواه نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا ولك أن ترفع بدل زيد عمرا أو بكرا لكن الاول أولى وان لم يكن مفرغا فان تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا أحد وزعم ابن السيد أنه يجوز فى ذلك أربعة أوجه النصب على الاستثناء كما نص عليه النحويون والنصب على الحال قال لانها لو تأخرت لجاز كونها صفات لأن الا يوصف بها فاذا تقدمت انتصبت على الحال وجعل الاول حالا والثاني استثناء وعكسه ورد بأن الا غير متمكنة فى الوصف بها فلا تكون صفة الا وهى تابعة فى اللفظ ولا يجوز تقديمها أصلا وان تأخرت فلاحدها ما له مفردا وللباقى النصب نحو قام القوم إلا زيدا الا عمرا الا بكرا وما جاء أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا وجوز الأبدى فى الايجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ورفع الجميع على الصفة ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقى على الاستثناء كما قال ابن السيد فيما تقدم إن إلا صفة فى المكرر وجوز فى النفى نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على البدل أو النعت ورفع أحدهما على الوجهين ونصب الباقى على الأستثناء وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله فى غير الموجب وخروجه من الموجب

﴿ص﴾ ويجوز استثناء المساوى خلافا للقوم والا كثر وفاقا لابى عبيد والسيرافى والكوفية وعليه كلكم جائع الا من أطعمته الا المستغرق خلافا للفراء وفى العدد ثالثها لا يجوز عقد صحيح وهو من الاثبات نفى وعكسه خلافا للكسائى ومباحث الاستثناء من صناعة الاصوليين

﴿ش﴾ قال أبو حيان اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه الا أن ابن مالك نقل عن الفراء جوازه له على ألف الا ألفين واختلفوا فى غير المستغرق فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والأبدى وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب أبي عبيد والسيرافى واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين الى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه ولا يجوز أن يكون أكثر ويدل لجواز الا كثر قوله تعالى . إن عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين . والغاوون أكثر من الراشدين . ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه . وحديث مسلم يا عبادى كلكم جائع الا من أطعمته والمطعمون أكثر قطعا ولجواز النصف قوله تعالى . قم الليل الا قليلا نصفه . قال أبو حيان وجميع ما استدل به محتمل التأويل والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل واختلف النحويون فى الاستثناء من العدد على مذاهب أحدها الجواز مطلقا واختاره ابن الصائغ والثانى المنع مطلقا واختاره ابن عصفور لان أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد الا على ما وضعت له والثالث المنع ان كان عقدا نحو عندى عشرون الا عشرة والجواز ان كان غير عقد نحو له عشرة الا اثنين ورد هذا وما قبله بقوله تعالى فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما .

وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة قال ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد والآية توجهت مخرج التكثير ومذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي فنحو قام القوم إلا زيدا وما قام أحد إلا زيد يدل الاول على نفي القيام عن زيد والثاني على ثبوته له وخالف في ذلك الكسائي وقال إنه مسكوت عنه لا دلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته واستفادة الاثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في الارتشاف من علم الاصول لا تعلق لها بالنحو فلذا أضربنا عن ذكرها ههنا

﴿ص﴾ مسئلة يوصف بإلا وبتاليها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور أو شبهه أو ذو أل الجنسية قال الاخفش أو غيرها وسيبويه كل نكرة وقوم كل ظاهر ومضمر وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه أن يصح الاستثناء وقيل البدل وقيل أن يتعذر وأن لا يحذف موصوفها ولا يليها

﴿ش﴾ الاصل في إلا أن تكون للاستثناء وفي غير أن تكون وصفا ثم قد تحمل احداهما على الأخرى فيوصف بإلا ويستثنى بغير والمفهوم من كلام الاكثرين أن المراد الوصف الصناعي وقال بعضهم قول النحويين إنه يوصف بإلا يعنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحكمه كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف أن يكون جمعا منكرا نحو جاءني رجال قرشيون إلا زيد ومنه ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله﴾ أو شبه الجمع نحو ما جاءني أحد إلا زيد وزاد ابن الحاجب في الكافية بعد قوله جمع منكر غير محصور وقال الينبي وهو احتراز من العدد نحو له على عشرة إلا درهما فانه يتعين فيه الاستثناء أو ذا أل الجنسية لأنه في نحو النكرة نحو

قليل بها الاصوات إلا بغامها

بخلاف ذي أل العهدية هذا ما جزم به ابن مالك تبعا لابن السراج والمبرد وجوز الاخفش أن يوصف بها المعرفة بأل العهدية وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفردا ومثل بلو كان معنا رجل إلا زيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة وقال ان الوصف بها يخالف سائر الاوصاف ومن شروط الوصف بها أن لا يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم إلا جيد ويجوز غير جيد كذا قاله ابن مالك وغيره وقال أبو حيان إنه كالمجمع عليه إلا أن تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل إلا زيد يخالفه لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله﴾ لا يجوز فيه الاستثناء لأنه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد إلا وقد انفصل بعض أصحابنا من ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصل بل أعم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجرمي بجواز الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهده قوله

ضائع تغيب عنه أقربوه ＊ إلا الصبا والجنوب فاقربوه

فاقربوه موصوف بالصبا والجنوب وليسا من جنسه والقصيدة مرفوعة وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا وزعم المبرد أن الوصف بإلا لم يجئ إلا فيما يجوز فيه البدل ولذلك منع قام إلا زيد بحذف الموصوف وجعل إلا صفة لأنه لا يجوز فيه البدل ورد بالسماع قال

وكل أخ مفارقه أخوه ＊ لعمر أبيك إلا الفرقدان

فإلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلا صفة أن يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شاذا ومن شروط الوصف بإلا أن لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني إلا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وأن لا يليها بأن تقدم عليه منصوبة على الحال لانها غير متمكنة في الوصف كما تقدم

﴿ص﴾ قال الكوفية والاخفش وترد عاطفة كالواو والاعراب كالاستثناء والاصمعي وابن جني وزائدة
﴿ش﴾ أثبت الكوفيون والأخفش لالا معنى ثالثا وهو العطف كالواو وخرجوا عليه . لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا . لايخاف لدى المرسلون الامن ظلم . أى ولا الذين ظلموا والامن ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع وأثبت الأصمعي وابن جني لها معنى رابعا وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله * حراجيج ماتنفك الامناخة * وخرج عليه ابن مالك * أرى الدهر الامنجنونا بأهله * وأجيب بتقدير لا فى الثانى وبأن تنفك تامة فقيها نفي ومناخة حال
﴿ص﴾ ولا يليها نعت ماقبلها خلافا للزمخشري ويليها فى النفي مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قيل أو صحبت قد ولا يعمل تاليها فيما قبلها ولا عكسه الا مستثنى منه أو صفته قال الاخفش أو ظرف وحال وابن الانبارى أو مرفوع والكسائى مطلقا
﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى لايفصل بين الموصوف وصفته بالا فلا يقال جاءنى رجل الا راكب لانهما كشئ واحد فلا يفصل بينهما بها كما لايفصل بها بين الصلة والموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الا ومابعدها فى حكم جملة مستأنفة والصفة لاتستأنف ولا تكون فى حكم المستأنف كذا ذكره ابن مالك تبعا للاخفش والفارسي وذكره أيضا صاحب البسيط ورد على الزمخشري حيث جوز ذلك فى المفرد نحو مامررت برجل الاصالح وفى الجملة نحو مامررت بأحد الازيد خير منه . وما أهلكنا من قرية الاولها كتاب معلوم . بأنه مذهب لايعرف لبصري ولا كوفي وقال الصواب أن الجملة فى الآية والمثال حالية وانما لم تقس الصفة على الحال لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ومخالفه فى الاعراب والتنكير الثانية يلى الا فى النفي فعل مضارع مطلقا سواء تقدمها فعل أو اسم نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا وماخرج زيد الا يجر ثوبه ومازيد الا يفعل كذا وماض بشرط أن يتقدمها فعل نحو . ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . قال ابن مالك ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد كقوله

ما المجد الا قد تبين انه * بندى وحلم لايزال مؤثلا

لانه تقربه من الحال فاشبه المضارع والمضارع لايشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالا أولى لان المستثنى لايكون الا اسما ومؤولا به وانما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل لانه مع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا فكان فيه فعلان كما كان مع كلما وقال ابن طاهر أجاز المبرد وقوع الماضي مع قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم من النحاة وفى البديع لو قلت مازيد الاقام لم يجز فان دخلت قد أجازها قوم الثالثة الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة لأنك اذا قلت جاء القوم الازيدا فكانك قلت جاء القوم ومامنهم زيد فمقتضى هذا أن لايعمل مابعد الا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها فلا تقدم معمول تاليها عليها فلا يقال مازيدا الا أنا ضارب وقال الرماني لا يقال ماقومك زيدا الا ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذلك معموله لما تقرر من أن المعمول لايقع الا حيث يقع العامل ولا يؤخر معمول ماقبلها عنها فلا يقال ماضرب الا زيد عمرا وماضرب الا زيدا عمرو ومامر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ماقبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما كما تقدم نحو ماقام الا زيدا أحد ومامررت باحد الا زيدا خير من عمرو وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله

* فما زادني الا غراما كلامها * وقوله * وما كف الا ماجد ضر بأس * وقوله تعالى . وما أرسلنا من قبلك الا رجالا . الى قوله . بالبينات والزبر . ووافقه ابن الانبارى فى المرفوع فقط كما تقدم فى باب الفاعل بتوجيه

ووافقه الاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ماجلس الا زيدعندك ومامر الا عمرو بك وماجاء الا زيدرا كبا قال أبو حيان وهو المختار لانه يتسامح فى المذكورات مالا يتسامح فى غيرها

﴿ص﴾ مسئلة يوصف بغير ويستثنى جرا ولها اعراب تالوالا وفتحها مطلقا لغة وناصبها قال الجمهور كونها فضلة والسيرافى السابق والفارسى حال فيها معنى الاستثناء والمختار انها قائمة مقام مضافها وان أصله النصب باستثنى ويجوز مراعاة المعنى فى تابع المستثنى بها قيل وبالا والصفة وفى العطف بلا بعد غير خلاف ويحذف تالى الا وغير بعد ليس قيل ولم يكن

﴿ش﴾ تقدم ان غير أصلها الوصف وأنها محمولة فى الاستثناء على الا والمستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتعرب بما للاسم الواقع بعد الا من وجوب نصب فى الموجب نحو قام القوم غير زيد وفى المنقطع وفى المقدم نحو ماجاء القوم غير الحير وماجاء غير زيد أحد ومن جوازه ورجحان الاتباع فى المنفى نحو ماجاء أحد غير زيد ومن كونه على حسب العامل فى المفرغ نحو ماجاء غير زيد ومارأيت غير زيد ومامررت بغير زيد وبعض بنى أسد وقضاعة يفتحها فى الاستثناء مطلقا واذا انتصبت فى الاستثناء ففى الناصب لها أقوال أحدها وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود فى غير الثانى وعليه السيرافى وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسى أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما ان ماعدا زيدا مقدر بمصدر فى موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والذى اختاره انها انتصبت لقيامها مقام مضافها وان أصله النصب بأستثنى مضمرا وهو الذى أميل اليه فى أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الاضمار وجعلت إلا عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى بها جاز فى المعطوف مراعاة اللفظ فيجر وهو الاجود نحو جاؤا غير زيد وعمرو ويجوز مراعاة المعنى فينصب فى نحو جاؤا غير زيد وعمرا او يرفع فى نحو ماجاء أحد غير زيد وعمرو وليس ذلك عطفا على غير بل على المجرور بها لان أصله النصب أو الاتباع كذا قالوه وهو يؤيد مااخترته من ان غيرا قائمة مقام مضافها فى الاعراب ووجهوا منع عطفه على غير نفسها بانه يلزم منه التشريك فى العامل فيستحيل المعنى قال أبو حيان وماذكروه فى العطف يقتضى جريانه فى سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيد وبدل نحو ماجاءنى غير زيد نفسه أو العاقل أو أبى حفص أو أخيك فالقياس أن يجوز فى الجميع الجر والرفع ولم ينصبوا الا على العطف الا أن فى لفظ ابن عصفور مايقتضى العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز فى تابعه الحمل على المعنى قال وقد صرح صاحب البسيط بجريان ذلك أيضا فى غير اذا كانت صفة الا أنه فيها من الحمل على المعنى وفى الاستثناء من الحمل على الموضع فهو فى الاستثناء أقوى وذكره سيبويه أيضا وقال قوم إنه خاص بالاستثناء ولا يكون فى الصفة والظاهر الاول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المعطوف على المستثنى بالا فلا يجوز فيه الامشاركته فى الاعراب وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الا زيد وعمرو على أن الا فى معنى غير لان مكانهما واحد وأنشدوا عليه

وماهاج هذا الشوق الا حمامة * تغنت على خضراء سمر قيودها

يروى برفع لفظ سمر على لفظ حمامة وبالجر على معنى غير حمامة قال أبو حيان وفى هذا دليل على اجراء النعت مجرى العطف وأنها لاتتقيد به والمانعون حملوا الجر على الجوار واذا كانت غير استثناء ففى العطف بعدها بلا خلاف فذهب أبو عبيد والأخفش وابن السراج والزجاج والفارسى والرمانى الى جواز ذلك فيقال جاؤا غير زيد ولا عمرو واما على تقدير زيادة لا واما على الحمل على المعنى لان الاستثناء فى معنى النفى فان قولك جاء القوم الا زيدا فى معنى جاء القوم لا زيد وهو هنا أولى لان غيرا فى أصلها تعطى النفى وذهب الفراء وثعلب الى المنع كما فى الا اذا لا

يقال جاؤا الا زيدا ولا عمرا ويجوز حذف مابعد الا و بعد غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاءني زيد ليس الا أو ليس غير أي ليس الجائي الا هو أو غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير أي ليس المقبوض غير ذلك أو ليس غير ذلك مقبوضا قال أبو حيان وليس هذا باستثناء من الاول لانه يكون تابعا لما ليس مبعضا ولان مابعد ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فأجازه الاخفش وابن مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيرافي لان الاصل في باب كان أن لا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر ومجيء ليس الا وليس غير على خلاف الاصل

﴿ص﴾ و يستثنى ببيد منقطعا لازم النصب والاضافة الى أن وصلتها غالبا وهي بمعنى غير وقيل على وقيل من أجل ويقال ميد وجعلها ابن مالك حرفا

﴿ ش ﴾ من أدوات الأستثناء بيد و يقال ميد بابدال بائها ميما وهو اسم ملازم للاضافة الى أن وصلتها نحو نحن الآخرون السابقون بيد انهم أوتوا الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير في المشهور الا انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها في الانقطاع خاصة قال في الصحاح بيد بمعنى غير يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هي بمعنى من أجل وخرج عليه حديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش وقال ابن مالك وغيره إنها فيه بمعنى غير على حد * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * البيت وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله

عمدا فعلت ذاك بيد أني * أخاف ان هلكت أن ترني

﴿ ص ﴾ و بحاشا وخلا وعدا بالنصب أفعالا جامدة قيل بلا فاعل والأصح أنه ضمير البعض وقيل المصدر والجر حروفا متعلقة كغيرها أولا كالزائد أو محلها كغير أقوال ونفى الفراء حرفية حاشا والجر بلام مقدرة والاكثرون فعليتها وحرفية تاليها و يليان ماهو مصدر به ومن ثم تعين النصب معها وقيل زائدة فتجر وقيل بمعنى المدة ولا تدخل على حاشى خلافا لبعضهم ولا الا مطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على خلا وعدا مع ماوترد حاشا فعلا متصرفا وقيل لام الجر فعلا أو اسما بمعنى التنزيه مبنيا الا في لغة أو اسم فعل أقوال وقد تحذف عدا بعد ما نحو كل شيء مهمة ما النساء وقال الفراء والأحمر ما استثناء

﴿ ش ﴾ من أدوات الاستثناء حاشا وخلا وعدا و ينصب المستثنى بها و يجر فاذا نصب كن أفعالا لان من ليس من قبيل الاسماء العاملة ومدخولها الا يلي العوامل كدخول الا اذ لا يقال ماقام القوم خلا زيد بالرفع فانتفت الاسمية والحرفية معا وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا أمر واذا جر كن حروف جر لأنها لا تباشر العوامل كغير فليست اسماء ولو كانت أفعالا لم تباشر الجر بغير واسطة حرفه وهي على هذا متعلقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجر فحلها مع المجرور نصب واختار ابن هشام في المغني انها لا تتعلق كالحروف الزائدة لانها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة وقيل موضعها نصب من تمام الكلام كغير اذا استثنى بها ومن النصب بها نحو قوله * حاشا قريشا فان الله فضلهم * وحكى اللهم اغفرلي ولمن يسمعني حاشا الشيطان وأبا الاصبع وقوله * ولا خلا الجن بها أنسي * وقوله

* عدا سليمي وعدا أباها * ومن الجر بها قوله * من رامها حاشا النبي و رهطه * وقوله * حاشا أبي ثوبان ان به * وقوله * حاشاي اني مسلم معذور * وقوله * خلا الله لا أرجو سواك وانما * وقوله

* عدا الشمطاء والطفل الصغير * وأنكر الكوفيون منهم الفراء حرفية حاشا وقال انها فعل أبدا لقولهم حاشى يحاشي وأن الجر بعدها بلام مقدرة والاصل حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فأسقطوا اللام وخفضوا بها وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها وقالوا انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وأنكروا أيضا حرفية خلا وعدا

وقالوا إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضمنا معنى الاستثناء والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بما قلته وأعانقله الاخفش والفراء ثم على فعلية هذه الافعال ذهب الفراء الى أن حاشا فعل لا فاعل له قال أبو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كعلما أشربت به من معنى الأمر واتفق بقية الكوفيين والبصريين على أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو أي بعضهم زيدا وقال الكوفيون عائد على المصدر المفهوم من الفعل أي عدا قيامهم زيدا وهو غير مطرد فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه ولكون الضمير عائدا على البعض أو المصدر لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر وتدخل ما على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها لانها مصدرية فدخولها يبين الفعلية كقوله * الا كل شئ ما خلا الله باطل * وقوله * تمل الندامى ما عداني فانني * وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعنى المدة فمحله نصب والتقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا أو وقت خلوهم وما المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا وأجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا قلة تمسكا بقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

والذي نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي الى أنه يجوز دخول الا على حاشا اذا جرت وحكى قام القوم الا حاشا زيد ومنع البصريون ذلك كما اذا نصبت لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة * ولا أحاشي من الاقوام من أحد * وتقع حاشا قبل لام الجر نحو حاشا لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف قالوا حاش وحشا ولادخالهم إياها على الحرف قبل لام الجر والصحيح أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا الله بالتنوين كما يقال تنزيها لله وبراءة وقراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة كمعاذ الله وانما ترك التنوين في قراءة الجمهور لانها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل بمعنى اتبرأ أو تبرأت وحامله على ذلك بناؤها ورده اعرابها في بعض اللغات وروي من كلام العرب كل شئ مهه ما النساء وذكرهن فخرجه ابن مالك على أن صلة ما محذوفة وهي عدا حذفوها وأبقوا معمولها وانما أضمر عدا لانه متفق على فعليته باختلاف حاشا وخلا فانهما مختلف في فعليتهما فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف وزعم الفراء والاحمر أن ما يستثنى بها كالا وخرجا عليه الحكاية المذكورة وردبأن الاستثناء بها غير محفوظ فلا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شئ يسير ما عدا النساء وذكرهن وخرجها السهيلي على أن ما نافية كليس استثنى بها

﴿ ص ﴾ وبليس وبلا يكون نصبا خبرا ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفة حيث صح الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق

﴿ ش ﴾ من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي الناقصة لا أخرى ارتجلت للاستثناء وينصبان المستثنى على أنه خبرهما ولاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما تقدم في مبحث الضمير نحو قام القوم ليس زيدا وخرج الناس لا يكون عمرا ولا قيد في يكون فلو نفيت بما أو لما أو لن لم تقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله * إذ ذهب القوم الكرام ليسي * وحديث يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب وقد يوصف بليس ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة منفية قال ابن مالك أو معرفا بلام الجنس نحو ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني

رجل لا يكون بشرا وأتاني القوم ليسوا اخوتك قال أبو حيان ولا أعلم في ذلك خلافا الا أن المنقول اختصاصه بالنكرة دون المعرف بلام الجنس ولا يجوز في النكرة المؤنثة نحو أتتني امرأة لا تكون فلانة إذ لا يصح الاستثناء منها ولا في المعرفة نحو جاء القوم ليسوا إخوتك بل يكونان في موضع نصب على الحال واذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له فيبرز نحو ماجاءتني امرأة ليست او لا تكون فلانة وماجاءني رجال ليسوا زيدا أو نساء لسن الهندات قال السيرافي أجاز والوصف بليس ولا يكون لانها نص في النفي عن الثاني وهو معنى الاستثناء وليس ذلك في عدا وخلا الا بالتضمن فلم يوصف بهما لأنهما ليسا موضعي جحد فلا يقال ماأتتني امرأة عدت هندا أو خلت دعدا

﴿ ص ﴾ وبلاسيما عند الأخفش وأبي حاتم والنحاس والأصح ليس ما بعدها مستثنى بل منبه على أولويته بما نسب لما قبله وقال خطاب مسكوت عنه وسي اسم لا وقيل حال وقيل لا زائدة وأصله سوى وتخفف ياؤها خلافا لابن عصفور وتسكن فالمحذوف اللام أو العين قولان فان تلاها معرفة جر بالاضافة وما زائدة ويجوز حذفها خلافا للخضراوي أو رفع خبر محذوف وما موصولة أو موصوفة أو نكرة جاز النصب تمييزا لما نكرة تامة وقيل ظرفا أو صلة لها وقيل هي كافة وقال درستويه يختص الجر بالتخفيف والرفع بالتثقيل وقد يليها ظرف وفعل وشرطها كافة وفي وجوب الواو قبل لا خلف ويقال لا سيما ولا تماسيا

﴿ ش ﴾ عد الكوفيون وجماعة من البصريين كالاخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء لا سيما ووجهه أنك اذا قلت قام القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية قال الخضراوي لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له وأقرب ما يشبه به قوله

فتى كملت خيراته غير أنه * جواد فلا يبقي من المال باقيا

لأن كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لانه مشارك لهم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائما ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحية الا مكانها بخلاف سائر الأدوات فالمذكور بعدها ليس مستثنى بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها فان تلاها معرفة بجرور نحو لا سيما زيد فبالاضافة وما زائدة وزيادة ما بين المتضايفين مسموعة ويجوز حذفها نحو لا سي زيد نص عليه سيبويه وزعم ابن هشام الخضراوي أنها زائدة لازمة لا تحذف وليس كما قال أو مرفوع نحو لا سيما زيد فخبر مبتدأ محذوف وما موصولة بمعنى الذي مجرور وبما اضافة سي والجملة صلة والتقدير لا سي الذي هو زيد وأجاز ابن خروف أن تكون ما نكرة موصوفة والجملة صفة وان تلاها نكرة جاز فيها الأمران وثالث وهو النصب وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله * ولا سيما يوم بدارة جلجل * واختلف في وجه النصب فقيل إنه على التمييز وما نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والمنصوب تفسير لها أي ولا مثل شيء يوما وقيل انه على الظرف وما بمعنى الذي وهو صلة لها أي ولا مثل الذي اتفق يوما فحذف للعلم كما قالوا رأيت الذي أمس أي الذي وقع واتفق وقيل ان ما حرف كاف لسي عن الاضافة والمنصوب تمييز مثل قولهم على التمرة مثلها زبدا واستحسنه ابن مالك والشلوبين وقيل إنها كافة وهو ظرف قاله ابن الصائغ أي ولا مثل مابك في يوم وقد يليها ظرف كقوله

يسر الكريم الحمد لا سيما لدى * شهادة من في خيره يتقلب

وتقول يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الصبح وفعل كقوله

فق الناس فى الخير لاسيما * ينيك من ذى الجلال الرضى

وشرط كقوله

أرى النيك يجلو الهم والغم والعمى * ولاسيما ان نكت بالمرس الضخم

ومن أحكام لاسيما أنه لايجئ بعدها الجملة بالواو وقال أبو حيان ولحن من المصنفين من قال لاسيما والامر كذا ولا يحذف لا من لاسيما لأنه لم يسمع الا فى كلام المولدين كقوله

سيما من حالت الا * أحراس من دون مناه

وذكر ثعلب أنه يجب اقتران لا بالواو كالبيت السابق وجوز غيره حذفها كقوله

فبالعقود وبالايمان لاسيما * عهد وفاء به من أعظم القرب

والجمهور على أن سى اسم لا التبرئة وفتحته بناء كهى فى لا رجل وقال الفارسى إنه منصوب على الحال من الجملة السابقة ورد بوجوب تكرار لا حينئذ وبمنع الواو اذ لا يقال جاءنى زيد ولا ضاحكا وحكى فى البديع عن بعضهم أن لا فى لاسيما زائدة قال أبو حيان وهو غريب وأصل سى سوى فعينه واو ساكنة قلبت ياء لسكونها وأدغمت فى الياء وقد سمع تخفيف الياء من لاسيما حكاه الاخفش وابن الاعرابى وآخرون ومنه البيت السابق ومنعه ابن عصفور حذرا من بقاء الاسم المعرب على حرفين واذا خففت فقال ابن جنى المحذوف لام الكلمة وانفتحت الياء بالقاء حركة اللام عليها وقال أبو حيان الأولى عندى أن يكون المحذوف العين وان كان أقل من حذف اللام وقوفا مع الظاهر لانه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوا لزوال الموجب لقلبها فكان يقال لاسوما وقد أبدلت العرب سين سيما تاء فقالوا لاتيما كما قالوا فى الناس النات وقرئ . قل أعوذ برب النات . وأبدلت أيضا لا تاء فقالوا تاسيما كما قالوا قام زيد تابل عمرو أى لا بل عمرو

﴿ ص ﴾ وألحق به لا مثل ما ولاسواما ولا ترما ولو ترما ولكن لا تعبر تاو هذين

﴿ ش ﴾ حكى ابن الاعرابى فى نوادره وأبو الحسن النساى الامثل ما بمعنى لاسيما وانه يرفع ما بعده ويجر كما بعد لاسيما وفى التسهيل أن لاسوا ما كذلك فيقال قام القوم لاسوا ما زيد قال أبو حيان واطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعده أيضا وقال النساى لا ترما ولاسيما ولا مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابى لو ترما بمعنى لاسيما قال الا أنه لا يكون بعدها الا الرفع وكذا قال الآخر ووجهه أن تر فعل فلا يمكن أن تكون ما بعدها زائدة ويجر تاليها بالاضافة لأن الفعل لا يضاف فتعين أن تكون موصولة وهى مفعول تر وزيد خبر محذوف وتر بعد لا مجزوم بها وهى ناهية والتقدير فى قام القوم لا ترما زيد لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذى هو زيد فانه فى القيام أولى به منهم أو غير مجزوم ولا نافية وحذفت ألفه شذوذا أو للتركيب وكذا بعد لو والتقدير لو تبصر الذى هو زيد لرأيته أولى بالقيام منهم قاله أبو حيان

﴿ ص ﴾ وبله أثبته أهل بغداد والكوفية وسمع جر تاليها فقيل كغير منقطعا وقيل مصدر مضاف وقيل حرف جر ونصبه مفعولا وهى مصدر أو اسم فعل ورفعه مبتدأ وهى كيف وهاؤه تفتح وتكسر ويقال بهل وبهل

﴿ ش ﴾ عد الكوفيون والبغداديون من ألفاظ الاستثناء بله وهى بمعنى لاسيما نحو أكرمت العبيد بله الاحرار على معنى أن إكرام الاحرار زيد على إكرام العبيد وأنكر ذلك البصريون لأن إلا لا تقع مكانها ولأن ما بعدها لا يكون الا من جنس ما قبلها ولان حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ ولو صح دخول لاسيما وبله فى أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لان ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها والجر لما بعدها مجمع على سماعه وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسماع قال جرير

وهل كنت يا ابن القين في الدهر مالكا * بغير بعير بله مهرية نجيبا

قال قطرب وروى رفع ما بعدها على أنها بمعنى كيف وقد روى بالجر والنصب والرفع قوله

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

واذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجر باضافتها فيكون استثناء منقطعا وقال الفارسي هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف الى ما بعده وهي اضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر واذا نصبت فالمنصوب مفعول وبله مصدر موضع الفعل بمعنى تركا أو اسم فعل بمعنى دع واذا رفعت فبتدأ وبله الخبر وفي هاء العتان الفتح بناء والكسر على أصل التقاء الساكنين الا على المصدرية فالفتح إعراب وقالت العرب في بله بهل بفتح الهاء وسكونها

﴿ ص ﴾ وبلما بمعنى الا قليلا لانحو . ان كل نفس لما عليها حافظ . وأنكره الجوهري وقاله الزجاجي وتوقف أبو حيان وتقدم استثناء سوى ودون

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان تكون لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي أن لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى . ان كل نفس لما عليها حافظ . وان كل لما جميع لدينا محضرون . في قراءة من شدد الميم فان نافية ولما بمعنى الا وممن حكى ان لما بمعنى الا الخليل وسيبويه والكسائي وقرأ ابن مسعود وان منا الا له مقام معلوم أي الا له وقالوا نشدتك الله لما فعلت كذا وعمرك الله لما فعلت كذا وقعدك الله لما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى الا وقد يحذف نشدتك الله أو سألتك وما أشبهه فيقال بالله لما صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله الا صنعت قال الشاعر

قالت له بالله ياذا البردين * لما غنثت نفسا أو اثنين

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتقد في مجئ لما بمعنى الا وزعم الزجاجي أنه يقال لم يأت من القوم لما أخوك ولم أر من القوم لما زيدا بمعنى الا أخوك والا زيدا قال أبو حيان وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب وزعم الجوهري أن لما بمعنى الا غير معروف في اللغة وبقي من أدوات الاستثناء سوى وقد تقدم الكلام عليها في الظروف وكذا دون عند من يرى الأستثناء بها

﴿ ص ﴾ الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به أو المشبه به أو الظرف أقوال ويغلب انتقاله الا في مؤكدة وقيل يشترط لزومها وانتقال غيرها واشتقاقه ويغني وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على سعر أو مفاعلة نحو كلمته فاه الى في وهل هو مصدر بدل عن الحال أو تقدر من أو جاء علا أو حذف وناب أقوال ولا يقاس خلافا لابن هشام وسمع رفعه ولا يتقدم المجرور وجوزه الكوفية رفعا ويؤخر العامل على الاصح أو على ترتيب كعلمته الحساب بابا بابا ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وابن جني صفة له والزجاج تأكيد وأبو حيان منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والمختار عطف بفاء محذوفة لظهورها في لتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا على أصل أو فرع أو نوع أو تشبيه أو تقسيم أو تفضيل على نفسه أو غيره

﴿ ش ﴾ الحال يذكر ويؤنث وهو فضلة دال على هيئة صاحبه نحو جاء زيد ضاحكا فضاحكا فضلة دال على الهيئة التي جاء عليها زيد وخرج بالفضلة العمدة نحو زيد ضاحك وبدال على هيئة سائر المنصوبات الا المصدر النوعي وبصاحبه نحو رجعت القهقرى فانه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة الصاحب ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو واذا بطشتم بطشتم جبارين لأنه عارض كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه واختلفوا من أي باب نصب الحال فقيل نصب المفعول به وقيل نصب الشبيه بالمفعول به وهو

الارجح وقيل نصب الظروف لانّ الحال يقع فيه الفعل اذ المجيء في وقت الضحك أو الاسراع مثلا فاشبهت ظرف الزمان ورد بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحال المبينة أن تكون مستقلة أي متنقلة غير لازم وقد تكون ثابتة نحو • أنزل اليكم الكتاب مفصلا • فأتت بالقسطاط خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وولدت زيدا طويلا • يراخلق تشهد اما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثيران نحو وهو الحق مصدقا • وان هذا صراطي مستقيما • ولا تعثوا في الارض مفسدين • ويوم يبعث حيا • فتبسم ضاحكا من قولها وقيل لا تكون المبينة الا منتقلة وما ورد من الثابت كالامثلة السابقة محمول على المؤكدة لانه في حكم المعلوم وقيل لا تكون المؤكدة الا غير منتقلة والغالب في الحال أن تكون صفة مشتقا وهي ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل أو المفعول أو من لاسم غير المصدر كالظرف والجار والمجرور نحو من الحجر ... نسمر من الشمر ... ى من الأشتقاق أمور أحدها ان تكون صفة نحو • فتمثل لها بشرا سويا • الثاني تقديره بمضاف قبله كقولهم وقع المصطرعان عدلى عير أي مثل عدلي الثالث دلالته على سعر نحو بعت الشياه شاة بدرهم والبر قفيزا بدرهم والدار ذراعا بدرهم أي مسعرا الرابع دلالته على مفاعلة نحو كلمته فاه الى فيّ أي مشافهة وبعته يدا بيد أي مناجزة ورأسا برأس أي مماثلة • وقد اختلف في اعراب كلمته فاه الى فيّ فمذهب سيبويه ما ذكر انه حال على انه اسم وضع موضع المصدر أي مشافهة المرضوع موضع الحال أي مشافها وتعقب بأن الاسم الذي ينقله العرب الى المصدر لا بد أن يكون نكرة كما قال سيبويه ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه كالدهن والعطاء وفاه الى فيّ ليس كذلك ومذهب الاخفش أن أصله من فيه الى فيّ فحذف الجار فنصب كقوله • ولا تعزموا عقدة النكاح • أي على عقدة ونصب بانه لا يطرد حذف الجر فيه ... او أن ... دا غاية المتكلم فلا فم المكلم ولو كان معنى من ... والقول من في الى فيه اذا ظهرت وفي الى فيه اذا قدرت وقد ورد في الحديث أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى فيّ ومبدأ الاقراء من فم النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو ظاهر في الغاية على أن الفارسي أجاب عنه في المثال الشهير بانه من الفاعل فلما اتفق من كلمته مني كلمني ركلته صح ذلك لان كلمني من فيه صحيح أي لا بواسطة ولا بكتابة والعرب اذا ضمنت شيأ معنى شيء علقت به ما يتعلق بذلك الشيء ومذهب الكوفيين أن أصله كلمته فاه الى فيّ فهو مفعول به ومذهب الفارسي أنه حال نائبة عن جاعلا ثم حذف وصار العامل فيها كلمته ولا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال كلمته وجهه الى وجهي ولا عينه الى عيني وأجاز هشام القياس عليه فأجاز ماشيته قدمه الى قدمي وكافحته وجهه الى وجهي وصارعته جبهته على جبهتي وجاورته بيته الى بيتي وناضلته قوسه من قوسي ونحو ذلك وردّ ان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موضع مفرد وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس ... كلمني زيد فوه الى فيّ بالرفع على انها جملة حالية ولا يجوز تقديم الى فيّ على فاه نصب أو رفع عند البصريين لان الجار لتبيين كلك بعد سقيا وهو لا يتقدم وجوز الكوفية تقديمه اذا رفع ويجوز تقديم كلمته وتأخير العامل فيه ... في كلمته يدا بيد عند سيبويه واكثر البصريين لتصرف العامل ... الكوفيون ... سيبويه بأن الانتقال ... ولم تتوقفوا فيه ولم يسمع ... تقديم ولو سمع قولهم في كلمت زيدا ... الكوفيين قال أبو حيان ... البصريين نصا في ذلك والقياس يقتضي الجواز ... الترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول أي مرتبين واحدا بعد واحد وعلامته انتصاب ... الثاني من المكرر خلاف مذهب الفارسي في أن ... ووقع الحال ... والاول ... الثاني مقامه ... الأول ... زيد عمرو أي مثل عمرو وقيل هو صفة له بلا تقدير لان ... بل لا يفهم

بالاول وحده وقال الزجاج الثانى تأكيد للاول قيل وهو أولى لان التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم وأما التكرير للتفصيل فلم يثبت فى موضع وتعقب بانه لو كان تأكيدا لادى ما أدى الاول وقال أبو حيان الذى اختاره ان كليهما منصوب بالعامل السابق لأن مجموعهما هو الحال لا أحدهما ومتى اختلف بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل فى الحالية اذ الحالية مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد فأعطيا اعرابه وهو النصب ونظير ذلك قولهم هذا حلو حامض وكلاهما مرفوع على الخبرية وانما حصل الخبر بمجموعهما فله انابا منابا المفرد الذى هو من أعرب باعرابه قال ولو ذهب ذاهب الى أن النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أى رجلا فرجلا وبابا فبابا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار عندى لظهورها فى بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا قال أبو حيان والتكرار فى مثل هذا لا يدل على انه أريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك . السادس دلالته على أصالة الشئ نحو أأسجد لمن خلقت طينا . وهذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا . السابع دلالته على فرعيته نحو هذا حديدك خاتما . الثامن دلالته على نوعيته نحو هذا مالك ذهبا . التاسع دلالته على تشبيه نحو كر زيد أسدا أى مشبها أسدا العاشر دلالته على تقسيم نحو اقسم المال عليهم أثلاثا أو أخماسا . الحادى عشر دلالته على تفضيل على نفسه باعتبارين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا الثانى عشر دلالته على تفضيل على غيره ذكره ابن مالك فى كافيته نحو أحد طفلا أجل من على كهلا

﴿ ص ﴾ وورده مصدرا أول بوصف وقيل بحذف مضاف وقيل مفعول مطلق لما قبله وقيل لمقدر هو الحال ولا يقاس ولو نوع الفعل فى الاصح الا نحو أنت الرجل علما وزهير شعرا والمختار أنهما تمييزان وأما علما فعالم والمختار مفعول به وقيل مطلق ورفعه لغة فان عرف فراجح والنصب مفعول له أو به أو مطلق أقوال ولا يقع أن وأن والفعل حالا خلافا لابن جنى

﴿ ش ﴾ ورد الحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده نعتا منه . ثم ادعهن يأتينك سعيا . ينفقون أموالهم سرا وعلانية . أدعوه خوفا وطمعا . إنى دعوتهم جهارا . وقالوا قتلته صبرا وأتيته ركضا ومشيا وعدوا ولقيته فجأة وكفاحا وعيانا وكلمته مشافهة وطلع بغتة وأخذت ذلك عنه سماعا فاختلف النحويون فى تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انها مصادر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق أى ساعيا وراكضا ومفاجئا ومسرا ومعلنا وخائفين وطامعين ومجاهرا ومصبورا وكذا الباقى وقال بعضهم هى مصادر على حذف مضاف أى اتيان ركض وسير عدو ولقاء فجأة وقيل هى أحوال على حذف مضاف أى ذا سعى وذا فجأة وقيل هى مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون وقيل هى مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أى أتيت أركض ركضا وعليه الاخفش والمبرد وأجمع البصريون والكوفيون على انه لا يستعمل من ذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء وشذ المبرد فقال يجوز القياس واختلف النقل عنه فنقل عنه قوم انه أجاز ذلك مطلقا ونقل عنه آخرون انه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو أتيته سرعة ويستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها . الاول ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما أى الكامل فى حال علم فيقال أنت الرجل أدبا ونبلا وحلما قال أبو حيان وعندى أن النصب فى هذا على التمييز كأنه قال أنت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف والاصل أنت الكامل علمه . الثانى ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو أنت زهير شعرا فيقال أنت حاتم جودا والاحنف حلما ويوسف حسنا قال أبو حيان والتمييز فيه أظهر أيضا وقد نصوا على أنه تمييز فى

قولك زيد القمر حسنا وثوبك السلق خضرة . الثالث ما وقع بعد أما نحو أما علما فعالم والاصل فيه أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف أما علما فعالم يريد مهما يذكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال قياسا عليه أما سمنا فسمين وأما نبلا فنبيل وذهب بعضهم الى أن نصب علما في هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى فكأنه قال مهما تذكر علما فالذي وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لانه لا يخرج منه شيء عن أصله اذ الحكم عليه بالحالية فيه اخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل ولانه ورد فيما ليس مصدرا سمع أما قريشا فأنا أفضلها وأما العبيد فذو عبيد وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق مؤكد لناصبه وهو عالم المؤخر والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علما فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في فأما اليتيم فلا تقهر والاصل مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر ورفع المصدر الواقع بعد أما جائز في لغة تميم قالوا أما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد أما معرفة فالأرجح عند الحجازيين رفعه وأوجبه بنو تميم نحو أما العلم فعالم أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضا في لغة الحجاز ووجهه سيبويه بأنه مفعول له لتعذر الحال بالتعريف والمصدر لانه مؤكد والمؤكد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى أنه مفعول به كالقولين في المنكر ومذهب سيبويه أن أن والفعل وان قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالا لأن العرب أجرتها مجرى المعارف في باب الاخبار بكان ولان أن للاستقبال والمستقبل لا يكون حالا وأجازه ابن جني وخرج عليه قوله

وقالوا لها لا تنكحيه فانه * لاول نصل أن يلاقي مجمعا

﴿ص﴾ مسئلة يجب تنكيره وثالثها الا ان كان فيه معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعلما فتؤول ومنه العدد من ثلاثة الى عشرة مضاف لضمير سابق وتجعله بنو تميم توكيدا وكذا مركبه في الاصح والاصح أن وحده موضع مصدر حال وقيل مصدر بحذف الزيادة وقيل من وحد وقيل لا فعل له وقيل نصب ظرفا وقيل بمضمر

﴿ش﴾ يجب في الحال التنكير لانها خبر في المعنى ولئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الراكب قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك وقال الكوفيون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء والتقدير اذا أحسن أفضل منه اذا أساء وأنت زيد أشهر منك عمرا أي اذا سميت وسمع لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو جاء زيد الراكب والاولون قالوا المنصوب في الاول بتقدير اذا كان وفي الآخرين بفعل التسمية وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وأرسلها العراك وادخلوا الاول فالاول وقرئ ليخرجن الاعز منها الاذل . وهي مؤولة على زيادة اللام وورد أيضا أحوال مضافة نحو تفرقوا أيادي سبا فأول بتقدير مثل أو تبدد الابقاء معه وطاقته جهدي وطاقتي ووحدي فأول بتقدير جاهدا ومطيقا ومنفردا ورجع عوده على بدئه أي عائدا ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم أو عشرتهم وتأويله عند سيبويه أنه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلثا أو مخمسا لهم وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الاعراب توكيدا فعلى هذا يقدر بجميعهم وعلى الاول بجميعا وهل يجري ذلك في مركب العدد قيل لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرتهن بالنصب وورد أيضا من الحال ما هو علم قالوا جاءت الخيل بداد وبداد علم جنس فأول بمتبددة وفي وحده مذاهب قال سيبويه والخليل هو

اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال إيحادا وإيحادا موضوع موضع موحد أى المتعدى ومتوحدا فى اللازم وقال قوم إنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إيحاد واقع موقع الحال وقال آخرون إنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأبوة وروى أنه مصدر بلا حذف لأنه سمع وحد يحد وقال يونس وهشام إنه منصوب انتصاب الظرف فيجرى مجرى عنده والأصل فى جاء زيد وحده على وحده فحذف الجار ونصب على الظرف وسمع جاءا على وحدتهما والتقدير جاء زيد وحده أى بموضع التفرد وهذا المثال مسموع وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبرا إلا أنه لا يجوز زيد وحده حالا وقيل إنه فى زيد وحده منصوب بفعل مضمر أى وحد وحدا كما تقول زيد إقبالا وإدبارا أى يقبل ويدبر

﴿ص﴾ مسألة لا يجيء من نكرة غالبا إلا بمسوغ ابتداء قال أبو حيان ويجوز قياسا وقيل يختص بالوصف وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يتقدم أو يكن جملة بالواو والأصح أنه فى نحو فيها قائما رجل من المبتدإ لا الضمير والظرف ويجيء من المضاف معموله قال الأخفش وابن مالك أو جزؤه أو كجزئه وبعضهم مطلقا وفى مجيئه من المنادى ثالثها يجوز مؤكدة لا مبينة

﴿ش﴾ لما كانت الحال خبرا فى المعنى وصاحبها مخبرا عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالبا إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها ومن النادر قولهم عليه مائة بيضا وفيها رجل قائما وأجاز أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا ونقله عن سيبويه وإن كان دون الاتباع فى القوة ومن المسوغات النفى كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب والنهى نحو * لا يركنن أحد إلى الإحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام * والاستفهام نحو * يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * والوصف نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا وبالآية رد على من قال إنه لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين والإضافة نحو فى أربعة أيام سواء وحشرنا عليهم كل شيء قبلا والعمل نحو مررت بضارب هندا قائما وقيل لا يجوز فى غير الموصوف إلا سماعا فإن قدم الحال على صاحبها النكرة جاز وإن لم يكن مسوغ تخلصا من تقدم الوصف نحو هذا قائما رجل وكذا إن كانت جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها * مضى زمن والناس يستشفعون بى * وظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال فى نحو فيها قائما رجل هو المبتدأ وصححه ابن مالك وذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن فى الخبر بناء على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه لأنه لو كان لجاز أن يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التأخر ومن حق صاحب الحال أن لا يكون مجرورا بالإضافة كما لا يكون صاحب الخبر لأن المضاف إليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال لأنه فى المعنى فاعل أو مفعول نحو إليه مرجعكم جميعا وعرفت قيام زيد مسرعا وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا وخرجوا عليه أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقوله * خلقا لدى مضاعفا يتلهب * وجوزه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزءا ما أضيف إليه ومثل جزئه نحو ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا ملة إبراهيم حنيفا لأنه لو استغنى به عن المضاف وقيل ونزعنا ما فيهم إخوانا واتبع إبراهيم حنيفا لصح ورده أبو حيان وقال إن النصب فى إخوانا على المدح وحنيفا حال من ملة بمعنى دين أو من الضمير فى اتبع قال وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل فى الحال وفى مجيء الحال من المنادى مذاهب

﴿ص﴾ ويتقدم على صاحبه لا مجرورا بإضافة وقيل إلا بوصف وإن نصب بكأن وليت ولعل وفعل تعجب

ولا ضمير متصل بصلة أل أو حرف و يجب إن أضيف لضمير ملابسه قيل أو قرن بالا ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد وثالثها الا الضمير والفعلية والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ومنصوب وقيل الا الفعلية

﴿ ش ﴾ الاصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الغمام وديمة تهمى

أم منصوبا كقوله * وصلت ولم أصرم مسيئين أسرتى * أم مجرورا بحرف زائد نحو ما جاء عاقلا من أحد وكفى ‌. بهينا بزيد أو أصلى نحو . وما أرسلناك الا كافة للناس . هذا هو الاصح في الجميع أما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على قيام الذى هو المضاف لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من معمولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا كما قال ابن هشام في الجامع إنه الاصح وأجاز ابن مالك في الثانى تقديم الحال على المضاف لان الاضافة في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين وقال المنع عندى أولى ومنع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهرا أو ضميرا فنحو امرر بت ضاحكة بهند ومررن ضاحكا بك وتأولوا الآية بأن كافة حال من الكاف وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشراك في الواسطة التزام التأخير وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو زيد في الدار متكئا فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفية التقديم ان كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا كان ظاهرا وهى اسم ونقل ابن الانبارى الاجماع على المنع حينئذ وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسى وابن كيسان وابن برهان وصححه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يجيزون مسرعا قام زيد ويجيزون قام مسرعا زيد لتقدم الرافع ومنع الكوفيون أيضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسما أو فعلا فلا يجيزون لقيت راكبة هندا ولا لقيت تركب هندا وعللوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولا وما بعده بدل منه وجوزه بعضهم اذا كانت الحال فعلا لا اسما لانتفاء توهم المفعولية إذ لا يتسلط المعدى على الفعل تسلط المفعول به وفي شرح العمدة لابن مالك ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو اتصل بصلة أل نحو القاصدك سائلا زيد أو اتصل بفعل موصول بحرف نحو أعجبنى ان ضربت زيدا مؤدبا ولم يتعرض لذلك في التسهيل وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كاضافته الى ضمير ملابسها نحو جاء زائرا هندا أخوها وجاء منقادا لعمرو صاحبه وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالا نحو ما قدم مسرعا الا زيد

﴿ ص ﴾ وعلى عامله وثالثها يمتنع في نحو راكبا زيد جاء ورابعها ان كانت من ظاهر وفي المؤكدة خلاف المصدر ويمتنع ان كان العامل فعلا غير متصرف أو صلة لأل أو حرف أو مصدرا قال ابن مالك أو نعتا أو أفعل تفضيل أو اتصل بلام ابتداء أو قسم أو أفهم تشبيها خلافا للكسائي أو ضمن معنى الفعل لا حروفه كاشارة وتنبيه وتمن وترج أو قرن الحال بالواو وثالثها يجوز ان كان فعلا

﴿ ش ﴾ في تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الجرمى تشبيها بالتمييز والثانى الجواز

مطلقا الا ما يأتي استثناؤه وهو الاصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف والفرق بينه وبين التمييز ان الحال يقتضيها الفعل بوجه فقدمت كما تقدم سائر الفضلات وقد ورد به السماع قال تعالى • خاشعة أبصارهم يخرجون • وسواء كانت الحال مصدرا أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكد ومنع الاخفش راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه الكوفيون ان كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معا فلا يجوز راكبا جاء زيد لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤول الى تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة وان كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسيطها وتقديمها على الرافع والمرفوع معا نحو قائما في الدار أنت وراكبا جئت وان كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول أو مضمر جاز التقديم نحو ضاحكا لقيتني هند وضاحكا مررت بي هند وعلى الاصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم منها أن يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما أحسن هندا متجردة فلا يقال متجردة ما أحسن هندا أو صفة غير محضة أو صلة لأل نحو الجائي مسرعا زيد فلا يجوز أل مسرعا جاءني زيد بخلاف صلة غيرها فيقال من الذي خائفا جاء أو صلة لحرف مصدري نحو يعجبني أن يقوم زيد مسرعا فلا يجوز أن مسرعا يقوم زيد أو مصدرا نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا أو نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فلا يقال برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه كذا قاله ابن مالك وقال أبو حيان إنه غفلة منه ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت العامل فيه فيجوز في مررت برجل يركب الفرس مسرجا مررت برجل مسرجا يركب الفرس ولا يجوز مررت مسرجا برجل يركب الفرس قال وأما المثال الذي ذكره فلم يمتنع فيه تقديم مكسورا سرجها من جهة أن العامل في مكسورا النعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسره وقد نص النحويون على منع تقديم المضمر في هذه المسئلة وما أشبهها وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال اذ ليس من المواضع التي يفسر فيها المضمر ما بعده ومن الصور المستثناة أن يكون العامل أفعل التفضيل نحو زيد كفاهم ناصرا لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فاشبه الجوامد أو متصلا بلام الابتداء أو لام القسم نحو لاصبر محتسبا والله لاقومن طائعا أو مفهم تشبيه نحو زيد مثلك شجاعا وزيد زهير شعرا وزيد الشمس طالعة والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين وأجاز الكسائي التقديم فيقال زيد شجاعا مثلك وزيد طالعة الشمس ومنها أن يكون العامل غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كأما في مثل أما علما فعالم أو اسم الاشارة وحرف التنبيه نحو هذا زيد قائما يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه وأن يكون الاشارة فعلى تقدير الاول يجوز ها قائما ذا زيد ولا يجوز على تقدير الثاني وكحرف التمني وهو ليت والترجي وهو لعل ومنها أن يكون الحال جملة معها الواو نحو جاء زيد والشمس طالعة فلا يجوز والشمس طالعة جاء زيد وأجازه الكسائي والفراء وهشام مطلقا وأجازه بعضهم اذا كان العامل فعلا

﴿ ص ﴾ واغتفر بل وجب على الاصح توسط أفعل بين حالين وانما يجيئان معه لمختلفي حال أو ذات والاصح أنه يعمل فيهما

﴿ ش ﴾ كان القياس اذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لانه اذا كان يقتضي حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا ينتصب مع أفعل التفضيل الا لمختلف الذات مختلف الحالين نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقا الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو الا لمتحد الذات مختلف الحالين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا وزيد قائما أخطب منه قاعدا واختلف في العامل في هذين الحالين فالاصح أنه

أفعل التفضيل فبسرا حال من الضمير المستكن فى أطيب ورطبا حال من ضمير منه والعامل فيهما أطيب وذهب المبرد وطائفة الى أنهما منصوبان على اضمار كان التامة صلة لاذ فى الماضى واذا فى المستقبل وهما حالان من ضميرها وقيل على اضمار كان ويكون الناقصة وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط أفعل بين هذين الحالين فاقتصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرهما عن أفعل ولا تقديمهما عليه لان القياس فى أصل هذه المسئلة المنع لولا أن السماع ورد بها اذ لا يعهد نصب أفعل فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين فلما وردت أجريت كما سمعت ووجهه الزجاج بانهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الالتباس ولا يعلم أيهما المفضل فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن يليه الحال الاولى مفصولة عنه من الثانية فيقال هذا أطيب بسرا منه رطبا وزيد أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح قال أبو حيان وهذا حسن فى القياس لكنه يحتاج الى سماع أما التأخير على غير هذا الوجه نحو هذا أطيب منه بسرا رطبا أو التقديم نحو هذا بسرا منه رطبا أطيب فلا يجوز باجماع

﴿ص﴾ فان كان العامل ظرفا لم يتقدم على الجملة وثالثها يجوز ان كان مثله وفى تقدمه عليه لا الجملة الاقوال ورابعها يجوز ان كانت من مضمر مرفوع وقال ابن مالك ان كانت مثله قوى والاضعف فان تأخر المبتدا جاز اتفاقا

﴿ش﴾ اذا كان عامل الحال ظرفا أو مجرورا ففى جواز تقديم الحال على الجملة التى منها الظرف والمجرور أقوال أحدها وهو الاصح المنع مطلقا وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يقال قائما فى الدار زيد والثانى الجواز وعليه الاخفش والثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضا ظرفا أو حرف جر فيجوز تقديمها نحو هنالك الولاية لله الحق . فهنالك ظرف مكان وهو حال من ضمير لله الذى هو خبر الولاية والمنع فى غير ذلك وفى توسطه بان يقدم على العامل دون المبتدإ أقوال أحدها الجواز مطلقا وصححه ابن مالك نحو زيد متكئا فى الدار وزيد عندهند فى بستانها والثانى المنع مطلقا لضعف العامل وعليه الجمهور وصححه أبو حيان ورد بالسماع قال تعالى . والسموات مطويات بيمينه . والثالث الجواز ان كانت الحال أيضا ظرفا أو مجرورا والمنع فى غير ذلك والرابع الجواز اذا كانت من مضمر مرفوع نحو أنت قائما فى الدار والمنع ان كانت من ظاهر وعليه الكوفيون واختاره ابن مالك أنه ان كانت الحال اسما صريحا ضعف التوسط أو ظرفا أو مجرورا جاز التوسط بقوة ومحل الخلاف ما اذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فان تأخر المبتدأ أو تقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو فى الدار عندك زيد وفى الدار قائما زيد

﴿ص﴾ وان وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية فان تقدم الظرف اختير حالية الاسم والا فخبريته وقال المبرد لا فرق فان تكرر مطلقا رجحت الحالية وأوجبها الكوفية فان كان ناقصا فالخبرية مطلقا خلافا لهم أو تاما أو ناقصا وبدئ بأيهما جاز على الاصح

﴿ش﴾ اذا ذكر مع المبتدإ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية بان حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا بلا خلاف لكن ان تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما لانه من حيث تقدمه الاولى به أن يكون عمدة لا فضلة فان لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو زيد فى الدار قائم وقال المبرد التقديم والتأخير فى هذا واحد فان كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضا وحكم برجحان حالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لنزول القرآن به قال تعالى . وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها . فكان عاقبتهما انهما فى النار خالدين فيها . وادعى الكوفيون أن النصب مع التكرار لازم لان القرآن نزل به لا بالرفع وأجيب بانه يدل على أنه أجود لا واجب على أنه قد قرئ

في الآيتين خالدون وخالدين فان كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعين خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقا تكرر أولا نحو فيك زيد راغب وزيد راغب فيك وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وان اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو إن عبد الله في الدار بك واثقا أو واثق أو بالناقص نحو إن فيك عبد الله في الدار راغبا أو راغب وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين لانك حين قدمت ماهو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كانك اخترت اخراج الاسم عن الحالية الى الخبرية

﴿ ص ﴾ مسئلة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه ومنع السهيلي عمل الاشارة والتنبيه وأبو حيان ليت ولعل وبعضهم كان والاصح جواز تعدده لمفرد وغيره متفقين أولا ولا يجمعان الا ان صلح انفراده بالموصوف وقيل يجوز في متضايفين وفي التفريق يكون للاقرب والمختار للاسبق ولا يفرد بعد أما ونذر بعد لا

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه فالجمهور لا كالصفة والموصوف وجوزه ابن مالك بقلة كالتمييز والمميز والخبر والمخبر عنه وخرج عليه . ان هذه أمتكم أمة واحدة . فأمتكم صاحب الحال والعامل فيه ان وفي الحال الاشارة الثانية تقدم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كاشارة ونحوها ومنع السهيلي عمل حرف التنبيه في الحال فقال ها حرف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والاحوال قال ولا يصح أن يعمل فيه اسم الاشارة لانه غير مشتق من لفظ الاشارة ولا من غيرها وانما هو كالمضمر ولا يعمل هو ولا أنت بما فيه من معنى الاضمار في حال ولا ظرف والعامل في مثل هذا زيد قائما انما هو انظر مقدرة دل عليها الاشارة لأنك أشرت الى المخاطب لينظر وقال أبو حيان إنه قريب لأن فيه إبقاء العمل للفعل الا أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قط ثم صرح باختياره واختاره أيضا صاحب البسيط وقال أبو حيان الصحيح أيضا أن ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر الا كان وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل كان أيضا في الحال نقله صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال واحدا نحو جاء زيد راكبا مسرعا أم متعددا وسواء في المتعدد اتفق اعرابه نحو جاء زيد وعمرو مسرعين أم اختلف نحو لقي زيد عمرا ضاحكين هذا هو الاصح ومذهب الجمهور وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف واستثنى أفعل التفضيل فانه يعمل في حالين كما تقدم وخرجوا المنصوب ثانيا على انه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسب أبو حيان هذا القول الى كثير من المحققين وعلى الاول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كل وصف بالموصوف فان اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا وأجاز الكسائي وهشام أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب الناقة طليحين على ان طليحين حال من الصاحب والناقة وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر أي والناقة لان الحال كالخبر والمضاف اليه لم يقصد الاخبار عنه انما الاخبار عن المضاف وان تعدد ذو الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا جعل الحال الاول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على الاسم الاول فمصعد الزيد ومنحدر التاء كذا قالوه ووجهوه بان فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه وعود ما فيه من ضمير الى أقرب مذكور واغتفر انفصال الثاني وعود ضميره على الابعد اذ لا يستطاع غير ذلك ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس فان خيف تعين المذكور أولا وفي التمهيد العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم وما تأخر للمفعول ولو جعلت الاخير للاول لجاز ما لم يلبس قال أبو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله

خرجت بها أمشي تجر وراءنا * على أثرينا ذيل مرط مرحل

تمشي لأول الاسمين وتجر لثانيهما ويجب للحال اذا وقعت بعدها إما أن تردف بأخرى معادا معها إما أو أو كقوله تعالى . انا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا . وقول الشاعر

وقد شفني أن لا يزال يروعني * خيالك إما طارقا أو مغاديا

وافرادها بعد إما ممنوع في النثر والنظم وبعد لا نادر تقول لا راغبا ولا راهبا فتكرر وقد تفرد كقوله

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

﴿ ص ﴾ مسئلة تقع موطئة ومؤكدة خلافا لقوم اما لجملة من معرفتين جامدين لتعين أو فخر أو تعظيم أو ضده أو تصاغر أو تهديد فعاملها مضمر وقيل المبتدأ وقيل الخبر أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظا زاد ابن هشام أو لصاحبها أو مقدرة ومحكية وسببية

﴿ ش ﴾ للحال أقسام باعتبارات فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو . فتمثل لها بشرا سويا . وتقول جاءني زيد رجلا محسنا وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها واثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي الى انكارها وقالوا لا تكون الحال الا مبينة اذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها وعلى اثباتها هي ثلاثة أنواع مؤكدة لمضمون الجملة وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين لأن التأكيد انما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقين ولا في حكمهما وفائدتها إما بيان تعين نحو زيد أخوك معلوما ونحو أنا ابن دارة معروفا بها نسبي * أو فخر نحو أنا فلان شجاعا أو كريما أو تعظيم نحو هو فلان جليلا مهيبا أو تحقير نحو هو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر نحو أنا عبدك فقيرا الى عفوك أو وعيد نحو أنا فلان متمكنا فاتق غضبي وفي عاملها أقوال أحدها انه مضمر تقديره اذا كان المبتدأ أنا أحق أو أعرف أو أعرفني واذا كان غيره أحقه أو أعرفه الثاني انه المبتدأ مضمنا معنى التنبيه وعليه ابن خروف الثالث انه الخبر مؤولا بمسمى وعليه الزجاج ولظهور تكلف القولين كان الراجح الاول ومؤكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها فالأكثر أن تخالفه لفظا نحو . ولتم مدبرين . ويوم يبعث حيا . فتبسم ضاحكا . ولا تعثوا في الارض مفسدين . وقد توافقه نحو . أرسلناك للناس رسولا . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره . قال ابن هشام في المغني ومؤكدة لصاحبها وأهملها النحويون نحو جاء القوم طرا وفسرها في شرح الشذور بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو . وهذا بعلي شيخا . ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا ذلك . ومنه ادخلوها خالدين . ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا وتنقسم بحسب حصول معناها الى صاحبها وعدمه الى قسمين حقيقية وهي الغالب وسببية كالنعت السببي نحو مررت بالدار قائما سكانها

﴿ ص ﴾ مسئلة تقع جملة خبرية غير ذات استقبال وشرطية خلافا للمطرزي فيلزمها الواو وخالف وجوز الفراء الأمر والأمين المحلي النهي فان كانت مؤكدة أو معطوفة على حال أو صدرت بمضارع مثبت أو منفي بلا أو ماض تال الا أو متلو بأو وقيل أو ذات خبر مشتق تقدم لزمها ضمير صاحبها وخلت من الواو وغالبا والا فهما أو أحدهما واجتماعهما في اسمية وذات لبس أكثر من الضمير فقط وقيل حتم وقد تخلو عنهما فيقدر وقال ابن جني لا تغني عنه الواو أصلا وتجب في مضارع بعد قيل وبلم الواو وفي ماض مثبت متصرف عار من الضمير قد وكذا معه فان فقدت قدرت في الاصح وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الاصح

﴿ ش ﴾ تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف أو لن أو لا وجوز الفراء وقوع جملة الامر تمسكا بنحو وجدت الناس أخبر تقله وأجيب بأنه على تقدير مقولا فيهم وجوز الامين المحلى وقوع جملة النهى نحو أطلب ولا تضجر من مطلب ورد بأن الواو عاطفة ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للمطرزى نحو افعل هذا ان جاء زيد فقيل بلزوم الواو وقيل لا تلزم وعليه ابن جنى والجملة الواقعة حالا اما ابتدائية نحو . اهبطوا بعضكم لبعض عدو . خرجوا من ديارهم وهم ألوف .

نظرت اليها والنجوم كأنها * مصابيح رهبان تشب لقفال

وان فريقا من المؤمنين لكارهون . وطائفة قد أهمتهم أنفسهم . أو مصدرة بلا التبرئة نحو . والله يحكم لا معقب لحكمه . أو بما نحو * فرابنا ما بيننا من حاجز * أو بأن نحو . وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون

ما أعطياني ولا سألتهما * الا وانى لحاجزى كرمى

أو بكان نحو . نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون . جاء زيد وكأنه أسد أو بمضارع مثبت عار من قد نحو . ونذرهم فى طغيانهم يعمهون أو مقرون بقد نحو . لم تؤذوننى وقد تعلمون أو منفى بلا نحو . وما لنا لا نؤمن بالله * عهدتك لا تصبو وفيك شبيبة * أو بلم نحو فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وخال منهما نحو أو جاؤكم حصرت صدورهم . كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا . أو بماض تال لالا نحو . ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . أو متلو بأو نحو * كن للخليل نصيرا جار أو عدلا * لاضربنه ذهب أو مكث قال تعالى . أوحى الى ولم يوح اليه شئ . ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضمير صاحبها أو الواو ويتعين الضمير فى المؤكدة كقوله * خالى ابن كبشة قد علمت مكانه * وقولك هو زيد لا شك فيه فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دخولها مع الضمير ويتعين الضمير أيضا فى المصدرة بمضارع مثبت عار من قد أو منفى بلا أو ماض بعد الا أو بعده أو كما تقدم ولا تغنى عنه الواو ولا تجامعه غالبا وقد ورد دخولها معه فى قولهم قمت وأصك عينه وقوله

* نجوت وأرهنهم مالكا * وقوله تعالى . فاستقيما ولا تتبعان . بتخفيف النون . ولا تسأل عن أصحاب الجحيم . فأول على حذف المبتدإ أى وانا أصك وأنا أرهنهم وأنتما لا تتبعان وأنت لا تسأل وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى الواو والجمع بينهما كما تقدم من الامثلة لكن تلزم الواو فى المضارع المثبت المقرون بقد ولا يغنى عنه الضمير نحو وقد تعلمون واجتماعهما فى الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير ومثلها المصدرة بليس نحو . ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه . ومن انفراد الواو فيها قوله

* دهم الشتاء ولست أملك عدة * وذهب الفراء والزمخشرى الى أنه لا يجوز انفراد الضمير فى الاسمية الا نادرا شاذا بل لا بد منه ومن الواو معا وذهب الاخفش الى أنه ان كان خبر المبتدإ فيها مشتقا متقدما لم يجز دخول الواو عليه فلا يقال جاء زيد وحسن وجهه قال ابن مالك وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير معا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم على حذف السمن منوان بدرهم وقال أبو حيان هو على تقدير الضمير كما فى المشبه به وكذا قال ابن هشام وزاد انه يقدر اما الضمير كالمثال أو الواو كقوله * نصف النهار الماء غامره * أى والماء وذهب ابن جنى الى أنه لا بد من تقدير الضمير مع الواو فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت عليه الواو وقد يجب انفراد الضمير ولا يجوز الاتيان بالواو معه وذلك فى الاسمية اذا عطفت على حال كراهة اجتماع حرفى عطف نحو جاء زيد ماشيا أو هو راكب لا يجوز أو وهو راكب قال تعالى . جاءهم بأسنا بياتا أو هم قائلون . قال فى البسيط وكذا فى الاسمية الواقعة بعد الا لان الاتصال يحصل بالا نحو ما ضربت أحدا الا عمرو خير منه وزعم ابن خروف أن المضارع المنفى بلم لا بد فيه من الواو كان ضميرا أو لم يكن ورد بالسماع

كالآية السابقة قال ابن مالك والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس الا أني لم أجده الا بالواو نحو «أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم» والمنفي بما فيه الوجهان أيضا نحو جاء زيد وما يضحك أو ما يضحك والمنفي بان قال أبو حيان لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه نحو جاء زيد ان يدري كيف الطريق قياسا على وقوعه خبرا في حديث فظل أن يدري كم صلى ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي الا والمتلو بأو والعاري من الضمير قد مع الواو كقوله * لجئت وقد نضت لنوم ثيابها * فان كان جامدا كليس أو منفيا فلا نحو جاء زيد وما طلعت الشمس بالواو فقط جاء زيد وما دري كيف جاء بالواو والضمير جاء زيد ما دري كيف جاء بالضمير فقط وكذا التالي الا والمتلو بأو وان كان مثبتا وفيه الضمير وجبت قد أيضا التغير به من الحال نحو «وقد فصل لكم ما حرم عليكم» «وقد بلغني الكبر» فان لم تكن ظاهرة قدرت نحو «أو جاؤكم حصرت» «هذه بضاعتنا ردت إلينا» هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور والأبدي والجزولي وهو قول المبرد والفارسي قال أبو حيان والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثرة وروده وتأويل الكثير ضعيف جدا لانا انما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة وهذا مذهب الاخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن أصبغ عن الجمهور ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء وليست عاطفة ولا أصلها العطف وزعم بعض المتأخرين أنها عاطفة كواو رب قال والا لدخل العاطف عليها وقدرها سيبويه والأقدمون باذ ولا يريدون أنها بمعنى اذ اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك

﴿ص﴾ وتشبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين جزئي صلة أو اسناد أو شرط أو قسم أو اضافة أو جر أو صفة وموصوفها أو حرف ومدخوله وتتميز بجواز العاطف وتنفيس وكونها طلبية وعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لا محل لها ولا للمستأنفة والمجاب بها قسم أو شرط غير جازم أو غير مقترن بالفاء أو اذا والصلة قال والمفسرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدرت بحرفه أولا والمختار أنها بحسبه وفاقا للشلوبين وانه لا محل لتالي حتى وفي أعمال الاستثناء ومذ ومنذ خلف

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل ما يشبهها وهي الاعتراضية نبه عليها عقبها وذكر ما تتميز به عنها ولما كان من جملة التمييز كونها لا محل لها من الاعراب استطرد الى ذكر بقية الجمل التي لا محل لها والاعتراضية هي التي تفيد تأكيدا وتسديدا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه وفي البسيط شرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد والتنبيه على حال من أحوالها وأن لا تكون معمولة لشئ من أجزاء الجملة المقصودة وأن لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المتصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين منه على أنه قد سمع بينهما نحو لا أخا فاعلم لزيد انتهى والاعتراضية تقع بين جزأي صلة إما بين الموصول وصلته كقوله * ذاك الذي وأبيك يعرف مالك * أو بين أجزاء الصلة نحو «والذين كسبوا السيئات» الآيات فان وترهقهم عطف على كسبوا فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزاءهم والخبر جملة ما لهم وبين جزئي اسناد إما بين المبتدإ والخبر كقوله * وفيهن والأيام يعثرن بالفتى * أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك في تلك القلوص بداء

وقوله يا ليت شعري والمنى لا تنفع * هل أغدون يوما وأمري مجمع

وقوله اني وأسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا

وقوله أراني ولا كفران لله انني * أواقي من الاقوام كل بخيل

أو بين العمل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جمة * أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

أو بين العامل ومعموله كقوله

وبدلت والدهر ذو تبدل * هيفا دبورا بالصبا والشمأل

وبين جزأي شرط أي بين الشرط وجوابه نحو . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار . وبين جزأي قسم أي بين القسم وجوابه نحو . قال فالحق والحق أقول لأملأن . وبين جزأي اضافة وتقدم وبين جزأي جرأي بين الجار والمجرور نحو اشتريته بأري الف درهم وبين جزأي صفة أي بين الصفة وموصوفها نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . وبين الحرف ومدخوله كقوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وقوله كأن وقد أتى حول جديد * أثافيها حمامات مثول

وقوله * وسوف إخال أدري * وقوله * أخالد قد والله أوطئت عشوة * وقوله

* ولا أراها تزال ظالمة * وتتميز الاعتراضية من الحالية بأمور أحدها أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتي كل ما قدرا

الثاني أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال لن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف إخال الثالث أنه يجوز كونها طلبية كقوله

ان الثمانين وبلغتها قد * أحوجت سمعي الى ترجمان

الرابع أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الاعراب وكذا سائر الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلها وهي المستأنفة والواقعة ابتداء كلام لفظا ونية نحو زيد قائم وقام زيد أو نية لا لفظا نحو ركبا جاء زيد والمجاب بها القسم نحو . تالله لأكيدن أصنامكم . والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولولا ولما وكيف أو شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان لم تقم أقم وان قمت قمت أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها والواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه وأعجبني ان قمت والمفسرة وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو . فأوحينا اليه أن اصنع الفلك . وترميني بالطرف أي أنت مذنب * أم لم يصدر به نحو . ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب . الآية فجملة خلقه الى آخره تفسير لمثل آدم . هل أدلكم على تجارة تنجيكم . ثم قال . تؤمنون . والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور وقال الشلوبين إنه ليس على ظاهره والتحقيق انها على حسب ما كانت تفسيرا له فان كان المفسر له موضع فكذلك هي والا فلا ومثاله موضع قوله تعالى . وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فقوله لهم مغفرة في موضع نصب لانه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا وكذلك . إنا كل شئ خلقناه بقدر فخلقناه فسر عاملا في كل شئ وله موضع كالمفسر لانه خبر لان وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف في جمل الها محل أم لا ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا الاولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله * حتى ماء دجلة أشكل * فقال الجمهور إنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر بحتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية جمل أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين من زيد وقال قوم

مستأنفة وصححه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذي الحال الثالثة جملة مذ ومنذ وما بعدهما وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الاعراب

﴿ ص ﴾ مسئلة ورد منه ألفاظ مركبة منها ما أصله العطف كشغر وشذر مذر وأحول أحول وحيث بيت وبيت بيت وما أصله الاضافة كبادئ بدء وأيادي سبا فقال قوم مبنية كخمسة عشر وقوم مركبة تركيب الاضافة وحذف التنوين من الثاني للاتباع

﴿ ش ﴾ لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إنها مفعول فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضا في الجريان كخمسة عشر وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها فمنها ما أصله العطف نحو تفرقوا شغر بغر بمعنى منتشرين وشذر مذر بفتح أولهما وكسره بمعنى متفرقين وأحول أحول في قوله * سقاط شرار العين أحول أحولا * بمعنى متفرقا وتركت البلاد حيث بيت بمعنى مبعوثة أي بحث عن أهلها واستخرجوا منها وهو جاري بيت بيت بمعنى مقاربا ولقيته كفة كفة بمعنى مواجها ومنها ما أصله الاضافة كبادئ بدء بمعنى مبدوءا به وتفرقوا أيادي سبا بمعنى مثل أيادي سبا والذي جزم به ابن مالك أن هذه الالفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذي بني لاجله خمسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف في القسم الاول وشبهه بما هو متضمن له في الثاني وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وأما حذف التنوين من الثاني فللاتباع وحركة الاتباع ليست حركة اعراب فهو مخفوض في التقدير كما اتبع الاول في يا زيد بن عمرو للثاني في حركته

﴿ ص ﴾ مسئلة تحذف الا إن حصر أو نهي عنه أو كان جوابا أو ناب عنه خبرا أو عن فعله وعامله لا المعنوي عند الاكثر ويجب ان جرى مثلا أو بين نقصا أو زيادة بتدريج مع الفاء وثم أو كان مؤكدا أو نائبا أو توبيخا

﴿ ش ﴾ الاصل في الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو مقصودا حصرها نحو لم أعده الا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربي زيدا قائما أو عن اللفظ بالفعل نحو هنيئا لك أو منهيا عنها نحو ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ ﴿ ولا تمش في الارض مرحا ﴾ ويجوز حذف عاملها لقرينة حالية كقولك للمسافر راشدا مهديا أي تذهب وللقادم مسرورا أي رجعت وللمحدث صادقا أي تقول أو لفظية نحو راكبا لمن قال كيف جئت و بلى مسرعا لمن قال لم ينطلق ومنه بلى قادرين أي نجمعها ويستثنى ما اذا كان العامل معنويا كالظرف والجرور واسم الاشارة ونحوه فانه لا يجوز حذفه عند الاكثر فهم أم لا لضعفه في نفسه ولانه انما عمل بالنيابة والفرع لا يقوى قوة الاصل ولانه يجتمع فيه تجوزان تنزيله منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد الحذف في الظرف فقال في قوله * واذ ما مثلهم بشر * أن مثلهم حال والتقدير واذ ما في الدنيا بشر مثلهم وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلا كقولهم حظين بنات صلفين كنات أي عرفتهم أو بين نقصا أو زيادة بتدريج أي شيأ فشيأ نحو بعته بدرهم فصاعدا أو فسافلا أي فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا أو فانحط سافلا وشرط نصب هذا الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثم والفاء أكثر في كلامهم ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها وصورة فسافلا ذكرها ابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره فان لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة لان حذف العامل في الحال وجوبا على خلاف الاصل ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة والنائبة عن خبر والواقعة بدلا من اللفظ بفعله كهنيئا مريئا أي ثبت له ذلك والواقعة توبيخا نحو أقائما وقد قعد الناس ألاهيا وقد جد قرناؤك

﴿ ص ﴾ التمييز هو نكرة بمعنى من رافع لابهام جملة أو مفرد عددا ومفهم مقدارا أو مماثلة أو مغايرة أو تعجب

بالنص على جنس المراد بعد تمام باضافة أو تنوين أو نون ومنع الكوفية التمييز بمثل وغير وأبو ذر بما في نعم والاعلم عن التعجب

﴿ ش ﴾ التمييز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر نكرة فيه معنى من الجنسية رافع لابهام جملة نحو تصبب زيد عرقا أو مفرد واعد نحو أحد عشر رجلا أو مفهم مقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبهها كمثقال ذرة وذنوب ماء ونحي سمنا أو مماثلة نحو مثل أحد ذهبا أو مغايرة نحو لنا غيرها شاء أو تعجب نحو ويحه رجلا وما أنت جارة ويا حسنها ليلة وناهيك رجلا وقولي بالنص على جنس المراد يتعلق بقولي رافع لابهام والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود الا في كونه بمعنى من وانما يأتي التمييز بعد تمام باضافة نحو ملء الارض ذهبا . وعدل ذلك صياما أو تنوين ظاهر كرطل زيتا أو مقدار كخمسة عشر أو نون تثنية كمنوين سمنا أو نون جمع نحو . بالاخسرين أعمالا . أو شبه الجمع نحو ثلاثين ليلة وشملت النكرة كل نكرة وقد اختلف في نكرات منها مثل فمنع الكوفيون التمييز بها لابهامها فلا يبين بها وأجازه سيبويه فيقول لي عشرون مثله لي ملء الدار مثالك ومنها غير فمنع الفراء التمييز بها لانها أشد ابهاما وأجازه يونس وسيبويه لانه لا يخلو من فائدة اذ أفاد أن عنده ما ليس بمماثل لهذا وهذا المقدار منه تخصيص ومنها ما في باب نعم وأجاز الفارسي أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء وتنتصب تمييزا وتبعه الزمخشري ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر الجشني وذهب الاعلم فيما تقدم انه منصوب عن التعجب الى أنه مما انتصب عن تمام الكلام

﴿ ص ﴾ وناصبه مميزه تشبيها بأفعل من أو باسم الفاعل قولان وتجره الاضافة ان حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره الامضاف يغني عنه التمييز وتجب اضافة مفهم مقدار ان كان في الثاني معنى اللام أو جزء ويختار في نحو جبة خز ويجوز نصبه تمييزا وحالا واظهار من مع كل تمييز الا الأفعل والعدد ونعم ومنقول فاعل ومفعول وهي تبعيض وقيل زائدة وان كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافا للفراء

﴿ ش ﴾ تمييز المفرد ينصبه مميزه كعشرين مثلا في عشرين درهما ورطل وقفيز وذراع في رطل زيتا وقفيز برا وذراع ثوبا وجاز لمثل هذه أن تعمل وان كانت جامدة لان عملها على طريق التشبيه واختلف البصريون في الذي شبهت به فقيل باسم الفاعل في طلبها اسما بعدها وقيل بأفعل من في طلبها اسما بعدها على طريق التبيين ملتزما فيه التنكير قال أبو حيان وهو أقوى لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا ويعمل في النكرة وغيرها ويجر التمييز باضافة ما قبله اليه ان حذف التنوين أو النون نحو رطل زيت وأردب شعير ومنوا سمن ولا يحذف شيء غير التنوين أو النون الا المضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل فان لم يصلح لذلك نحو لله دره رجلا وويحه رجلا لم يجز الحذف فلا يقال لله در رجل ولا ويح رجل والمقادير اذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز الا اضافتها نحو عندي منوا سمن وقفيز بر وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والآلة التي يذرع بها الثوب واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من وكذا تجب الاضافة فيما ميز بجزء منه نحو غصن ريحان وثمرة نخلة وحب رمان وسعف مقل هذا ان لم تتغير تسميته بالتبعيض بأن بقي على اسمه الاول فان تغيرت كجبة خز وخاتم فضة وسوار ذهب فانها أسماء حادثة بعد التبعيض والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها فالمختار في هذا النوع الجر بالاضافة والنصب على التمييز أو الحال والاضافة أرجح لان الحال يحوج الى التأويل بمشتق كما تقدم والتمييز باب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل لان النصب فيه على التشبيه بأفعل من وأفعل من مشبه بالصفة المشبهة وهي مشبهة باسم الفاعل وهو بالفعل فلا يحسن الا عند تعذر الاضافة واذا كان المقدار مختلطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر

بل تقول عندي رطل سمنا عسلا اذا أردت ان عندك من السمن والعسل مقدار رطل لان تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولا للعسل وحده وانما هو مجموعهما فجعل سمنا عسلا اسما للمجموع على حد قولهم هذا حلو حامض وذهب غيره الى العطف بالواو لان الواو الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد ألا ترى انك تقول هذان زيد وعمرو فصيرت الواو الجامعة زيدا وعمرا خبرا عن هذان ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبرا ولا عمرو على انفراده وكذلك زيد وعمرو قائمان وقال بعض المغاربة الامران سائغان العطف وتركه ويجوز اظهار من مع كل تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره نحو ملء الارض من ذهب وأردب من قمح ولي أمثالها من ابل وغيرها من شاء وويحه من رجل ولله دره من فارس وحسبك من رجل وما أنت من جارة قال * ياسيدا ما أنت من سيد * وقال فيالك من ليل ويستثنى العدد فلا يقال عشرون من درهم ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو عشرون من الدراهم وافعل التفضيل فلا يقال في زيد أكثر مالا من مال ونعم فلا يقال نعم زيد من رجل والمنقول عن فاعل ومفعول وهما من تمييز الجملة فلا يقال طاب زيد من نفس ولا فجرت الارض من عيون ومن المذكورة فيها قولان أحدهما أنها للتبعيض وصححه ابن عصفور والثاني انها زائدة قال في الارتشاف ويؤيده العطف على موضعها نصا في قوله

طافت امامة بالركبان آونة * ياحسنه من قوام ومنتقبا

﴿ ص ﴾ مسئلة تمييز الجملة ناصبه ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هي ويكون منقولا من فاعل ومبتدإ ومفعول وأنكره الشلوبين والابدي وابن أبي الربيع ومشبها به وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه نحو حسبك به فارسا ولله دره رجلا وكفى بالله شهيدا فان صح أن يخبر به عما قبله فله أو لملابسه المقدر وان دل على هيئة وعني به الاول جاز كونه حالا واظهار من

﴿ ش ﴾ تمييز الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طاب زيد نفسا . واشتعل الرأس شيبا . والأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدإ نحو أنا أكثر منك مالا والأصل مالي أكثر من مالك وتارة من المفعول نحو . وفجرنا الارض عيونا . والاصل فجرنا عيون الارض هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك وقال الابدي هذا القسم لم يذكره النحويون وانما الثابت كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشلوبين عيونا في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول فينبغي أن لا يقال به وقال ابن أبي الربيع عيونا نصب على البدل من الارض وحذف الضمير أي عيونها أو على اسقاط حرف الجر أي بعيون وتارة يكون مشبها بالمنقول نحو امتلأ الاناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن امتلأ مطاوع ملأ فكانك قلت ملأ الماء الاناء ثم صار تمييزا بعد ان كان فاعلا والاصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بعد ان كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى اما حقيقة أو مجازا ومن تمييز الجملة فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرا على ابن مالك حيث جعله من تمييز المفرد قولهم حسبك به فارسا ولله دره رجلا ومنه عند ابن مالك وغيره . وكفى بالله شهيدا . وفي ناصب تمييز الجملة قولان أصحهما ما فيها من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي وصحح ابن عصفور ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي يجري مجراه كما ان تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب من تمامه ومتى صح الاخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد أبا فانه يصح أن يقع أب خبرا لزيد فتقول زيد أب فلك فيه وجهان عوده اليه بان يكون هو الاب أي ما أكرمه من أب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده الى ملابسه المقدر بان يكون الأب أبا لزيد لا زيدا نفسه أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وان دل

التمييز على هيئة وعنى به الاول نحو كرم زيد ضيفا اذا أريدان زيدا هو الضيف جاز أن يكون ضيفا منصوبا على الحال لدلالته على هيئة وعلى التمييز لصلاحية من و يجوز حينئذ اظهار من معه وهو الاجود رفعا للتوهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يعن به الاول على قصد كرم ضيف زيد تعين النصب تمييزا وامتنعت الحالية ولم يجز دخول من عليه لانه فاعل فى الاصل

﴿ ص ﴾ ويطابق ماقبله اتحد معنى أم لا مالم يلزم إفراده لافراد معناه أوكان مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه و يلزم الجمع بعد مفرد مباين لايفيد معناه

﴿ ش ﴾ يلزم فى تمييز الجملة المطابقة لماقبله فى الافراد وفرعيه ان اتحدا معنى نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان لم يتحدا من حيث المعنى نحو حسن الزيدون وجوها الا أن يلزم إفراد التمييز لافراد معناه نحو كرم الزيدون أصلا اذا كان أصلهم واحدا فاصل لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين الا انه لافراد مدلوله يلزم افراده لان الجمع يوهم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو زكى الزيدون سعيا فان قصد اختلاف الانواع فى المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعا نحو بالاخسرين أعمالا . لان أعمالهم مختلفة الحال هذا اخسر بكذا وهذا اخسر بكذا او كقولك تخالف الناس اوتغاوتوا أذهانا و يلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين اذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو نظف زيد ثيابا اذلو قيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا واحدا نظيف

﴿ ص ﴾ ويجوز توسيطه بين متصرف وفاقا لا تقديمه اختيارا وجوزه قوم على فعل متصرف غيركفى والفراء على اسم شبه به الاول

﴿ ش ﴾ يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلاخلاف نحو طاب نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو فجرت عيونا الارض وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزما بناء على ان الناصب له ليس هو الفعل وانما هو الجملة بأسرها والقائلون بان الناصب له مافيها من فعل وشبهه اختلفوا فمنع سيبويه والاكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه فلا يقال نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم فى تمييز المفرد وما ورد من ذلك فضرورة وجوزه الكسائى والمبرد والمازنى والجرمى وطائفة واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده قال * وما كاد نفسا بالفراق تطيب * وقياسا على سائر الفضلات ويستثنى من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله باجماع ذكره أبو حيان فان كان الفعل جامدا امتنع باجماع فلا يقال ما رجلا أحسن زيدا كذا ولا رجلا أحسن بزيد كما يمتنع اذا كان عامله جامدا باجماع نعم استثنى من محل الاجماع فى الثانى صورة وهو التمييز بعد اسم شبه به الاول نحو زيد القمر حسنا فان الفراء جوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا القمر

﴿ ص ﴾ وجوز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه ورد تأول البصرية ما ورد

﴿ ش ﴾ البصريون على اشتراط تنكير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * وقوله * علام ملئت الرعب والحرب لم تقد * وقولهم سفه زيد نفسه وألم رأسه و بطرت معيشتها والاولون تأولوا ذلك على زيادة اللام والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به أوعلى اسقاط الجار أى فى نفسه وفى رأسه وفى معيشتها

﴿ ص ﴾ ولا يتعدد والجمهور لايكون مؤكدا و يحذف لقرينة أوقصد الابهام لا المميز مالم يوضع غيره موضعه

﴿ ش ﴾ فارق التمييز الحال فى أنه لايتعدد بخلافها وفى أنه لايكون مؤكدا والحال تكون مؤكدة كذ

قاله الجمهور وذكر ابن مالك ان التمييز قد يكون مؤكدا كقوله تعالى . ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا . وأجيب بأن شهرا وان أكد ما فهم من ان عدة الشهور الا انه بالنسبة الى عامله وهو اثنى عشر مبين ويجوز حذف التمييز اذا قصد إبقاء الابهام أو كان في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز لانه يزيل دلالة الابهام الا أن يوضع غيره موضعه كقولهم ما رأيت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم تالله رجلا أي تالله ما رأيت كاليوم رجلا

﴿ ص ﴾ مسئلة تمييز العدد ان كان ما بين عشرة ومائة مفرد منصوب وأجاز الفراء جمعه واضافة عشرين واخواته لغة أو عشرة فما دونها مجموع مضاف اليه الا اذا كان مائة وقد يجمع وفي اسم الجمع والجنس ثالثها ان استعمل للقلة جاز قياسا أو مائة فما فوقها فمفرد مضاف وجمعه معها ضرورة وقال الفراء سائغ ويجوز جره بمن ونصبه مع مائة ومائتين وألف ضرورة وأجازه ابن كيسان ولا يميز واحد واثنان دون شذوذ أو ضرورة ولا يجمع تمييز كثرة ان أمكن قلة غالبا ولا يفصل من العدد اختيارا او ينعت حملا عليه وعلى العدد ويتعين الثاني في الجمع السالم ويغني العدد عن تمييزه اضافته لغيره

﴿ ش ﴾ حولت ذكر تمييز الاعداد من باب العدد الى هنا للمناسبة الظاهرة خصوصا وقد تقدم في صدر الباب ان من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد فأقول العدد ان كان واحدا أو اثنين لم يحتج الى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال رجل ورجلان لانه أخصر وأجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل وأما قولهم شربت قدحا واثنيه وشربت اثني مد البصرة فشاذ وقوله * ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل * فضرورة وان كان ثلاثة فما فوقها الى العشرة ميز بمجموع مجرور باضافة العدد اليه نحو ثلاثة أثواب وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين ما لم يكن التمييز لفظ مائة فيفرد غالبا نحو ثلاث مائة وقد يجمع أيضا نحو ثلاث مئين أما الالف فتجمع البتة نحو ثلاثة آلاف وهل يجوز اضافتها الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم أو اسم الجنس نحو ثلاث نخل أقوال أحدها نعم ويقاس وان كان قليلا وعليه الفارسي وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده قال * ثلاثة أنفس وثلاث ذود * وقال تعالى . وكان في المدينة تسعة رهط . والثاني لا ينقاس وعليه الاخفش وابن مالك وغيرهما والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز أو للكثرة فلا يجوز وعليه المازني وعلى المنع طريقه أن يبين بمن فيقال ثلاثة من القوم وأربعة من الطير وثلاث من النخل وهو في اسم الجنس آكد من اسم الجمع وان كان أحد عشر الى تسعة وتسعين ميز بمفرد منصوب نحو . أحد عشر كوكبا . اثنتا عشرة عينا . وواعدنا موسى ثلاثين ليلة . واختار موسى قومه سبعين رجلا . ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوزه الفراء نحو عندي أحد عشر رجالا وقام ثلاثون رجالا وخرج عليه اثنتا عشرة أسباطا قال الكسائي ومن العرب من يضيف العشرين واخواته الى التمييز نكرة ومعرفة فيقول عشرو درهم وأربعو ثوب وان كان مائة فما فوقها ميز بمفرد مجرور بالاضافة نحو مائة رجل ومائتا عام وألف انسان وجمعه مع المائة ضرورة وجوزه الفراء في السعة وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين باضافة مائة ويجوز جره بمن فيقال ثلاث مائة من السنين ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة قال * اذا عاش الفتى مائتين عاما * وأجاز ابن كيسان أن يقال في التسعة المائة دينارا والالف درهما وبقي مسائل الاولى لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالبا ومن جموع القلة جمع التصحيح . قال تعالى سبع سموات . وسبع بقرات . وسبع سنبلات . وتسع آيات . ومن القليل سبع سنابل وثلاثة قروء وثماني حجج فان لم يكن جمع القلة بأن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال الثانية لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة كقوله

* في خمس عشرة من جمادى ليلة * وقوله * ثلاثون للهجر حولا كميلا * وقوله

* وعشرون منها أصبعا من ورائنا * الثالثة اذا جيء بنعت مفرد او جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو عندي عشرون رجلا صالحا صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما أو كرام فان كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون ذكره في البسيط الرابعة يغني عن تمييز العدد اضافته الى غيره نحو خذ عشرتك وعشري زيد لانك لم تضف الى غير التمييز الا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغنى عن المفسر وقد قال الشاعر

وما أنت أم ما رسوم الديار * وستوك قد قربت تكمل

﴿ص﴾ مسئلة تمييز كم الاستفهامية منصوب وفي جره ثالثها يجوز ان جرت وهو بمن مقدرة وقال الزجاج باضافتها ولا يكون جمعا خلافا للكوفية مطلقا وللاخفش فيما أريد به الاصناف ويجوز فصله وحذفه

﴿ش﴾ ختمت الكلام في التمييز بأنواع منه لم تجر عادتهم بذكرها في هذا الباب كاد كرت تمييز الاعداد وذلك كم الاستفهامية والخبرية وكأي وكذا وسيأتي الكلام على معانيها في مبحث الادوات فتمييز كم الاستفهامية مفرد منصوب كتمييز عشرين واخواته نحو كم شخصا سما وقال ابن مالك لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل تمييزها كتمييزه في النصب والافراد وأجاز الكوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك في كم الخبرية نحو كم غلمانا لك ورد بأنه لم يسمع وأجازه الاخفش اذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان تريد كم عندك من هذه الاصناف واختاره بعض المغاربة فقال كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع انما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الاشخاص وأما ان كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع لانه اذ ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحو كم رجالا عندك تريد كم جماعة من الرجال اذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم ويسوغ باسم الجنس نحو كم بطا عندك تريد كم صنفا من البط عندك وهل يجوز جر تمييز كم الاستفهامية حملا على الخبرية مذاهب أحدها لا والثاني نعم والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر نحو على كم جذع بيتك مبني ثم الجر حينئذ بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار الحرف الداخل على كم عوضا عنها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده أبو الحسن الابدي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار وان لم يجز في عشرين واخوته الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو كم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما لزمت الصدر ونظيرها من الاعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضا من ذلك التصرف الذي سلبته ويجوز حذف تمييزها نحو كم ضربت رجلا على أن رجلا مفعول ضربت والتمييز محذوف وكم رجل جاءك أي كم مرة أو يوما ورجل مبتدأ وما بعده الخبر

﴿ص﴾ والخبرية بمجرور باضافتها وقيل بمن وينصب ان فصل ودونه لغة وجره مفصولا بظرف ضرورة وثالثها يجوز ان كان ناقصا وبجملة ثالثها يجوز في الشعر فقط ويكون جمعا وقيل شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل ان لم ينصب والاصح جواز حذفه وثالثها ان لم يقدر مضافا ورابعها يمتنع ان لم يقدر منصوبا ومنع نفيه فيهما

﴿ش﴾ تمييز كم الخبرية مجرور ويكون مفردا وجمعا قال كم عمة لك يا جرير وخالة * وقال * كم ملوك باد ملكهم * والافراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ وعليه العكبري في شرح الافصاح وقيل

يكون الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال كانك قلت كم جماعة من الرجال ثم الجر باضافتها اليه عند البصريين وقال الكوفيون بمن مقدرة حذفت وأبقي عملها كما في قوله * رسم دار وقفت في طلله * وضعف بأن اضمار حرف الجر وابقاء عمله انما يكون في ضرورة أو شذوذ فان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وربما نصب غير مفصول روي كم عمة لك البيت بالنصب وذكر بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة واذا نصب بفصل أو بغير فصل جاز كونه أيضا مفردا أو جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب الاستاذ أبو علي وابن هشام الخضراوي الى أنها اذا نصب تمييزها التزم فيه الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهامية وكأين وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور مذاهب أصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع الا في ضرورة نحو

كم بجود مقرف نال العلى * وكريم بخله قد وضعه

والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة ويونس بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضايفين في الاختيار بذلك والثالث الجواز ان كان الظرف أو المجرور ناقصا نحو كم بك مأخوذ أتاني وكم اليوم جائع جاءني والمنع ان كان تاما ورد بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجرى واحدا فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا في شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون فيهما بناء على أن الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط وروي قوله * كم نالني منهم فضل على عدم * بالجر ويجوز حذف تمييز كم الخبرية ولا يجوز كون المميز منفيا لا في الاستفهامية ولا في الخبرية لا يقال كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجاز ذلك بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي نحو كم فرس ركبت لا فرسا ولا فرسين أي كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا

﴿ص﴾ ومميز كأين يجر بمن غالبا وقال ابن عصفور لازما ومع عندها باضمارها وقيل بالاضافة قال أبو حيان ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف أو ممنوع أقوال والاصح أن لا يفصل

﴿ش﴾ مميز كأين الاكثر جره بمن ظاهرة قال تعالى . وكأين من آية وكأين من نبي وكأين من دابة . قال أبو حيان ويظهر من كلام سيبويه أن من هنا لتأكيد البيان فهي زائدة قال وقد يقال إنها لا تزاد في غير الواجب فيقال إن هذا روعي فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر

* وكائن لنا فضلا عليكم ونعمة *

وقال
أطرد اليأس بالرجا فكائن * آلما حم يسره بعد عسر

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم وانه لا ينصب قال في المغني ويرده نص سيبويه على خلافه ويجوز جره مع عدم من قال أبو حيان الا أنه لا يحفظ فان جاء كان على اضمار من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا يحمل على اضافة كأين كما ذهب اليه ابن كيسان لانه لا يجوز اضافته اذ المحكي لا يضاف ولان في آخرها تنوينا فهو مانع من الاضافة أيضا وقد قال سيبويه إن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها باضمار من انتهى وقال ابن خروف يكون في مميزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل قال أبو حيان ومقتضى الاستقراء أن تمييز كأين لا يكون جمعا فليست كمثل كم الخبرية في ذلك واختلف في جواز حذفه فجوزه المبرد اولا كثرون وقال صاحب البسيط انه ضعيف اللزوم من فيه حذف عامل ومعمول قال أبو حيان ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بمن بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب والافصح

امثال تمييز كاين بها وكذا وقعت فى القرآن ويجوز الفصل بينهما بالجملة وبالظرف قال * وكائن رددنا عنكم من مدجج * وقال * وكائن بالأباطح من صديق *

﴿ص﴾ وتمييز كذا لا يجر بمن وفاقا ولا بالاضافة ولا البدلية ولا يرفع ولا يجمع خلافا لزاعمها

﴿ش﴾ تمييز كذا لا يكون الا مفردا منصوبا قال الشاعر

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

ولا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ورد بأن المحكى لا يضاف وبأن فى آخرها اسم الاشارة واسم الاشارة لا يضاف وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لانه لم يسمع وجوز والجمع بعد الثلاثة الى العشرة

﴿ تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله (ص) نواصب المضارع ﴾